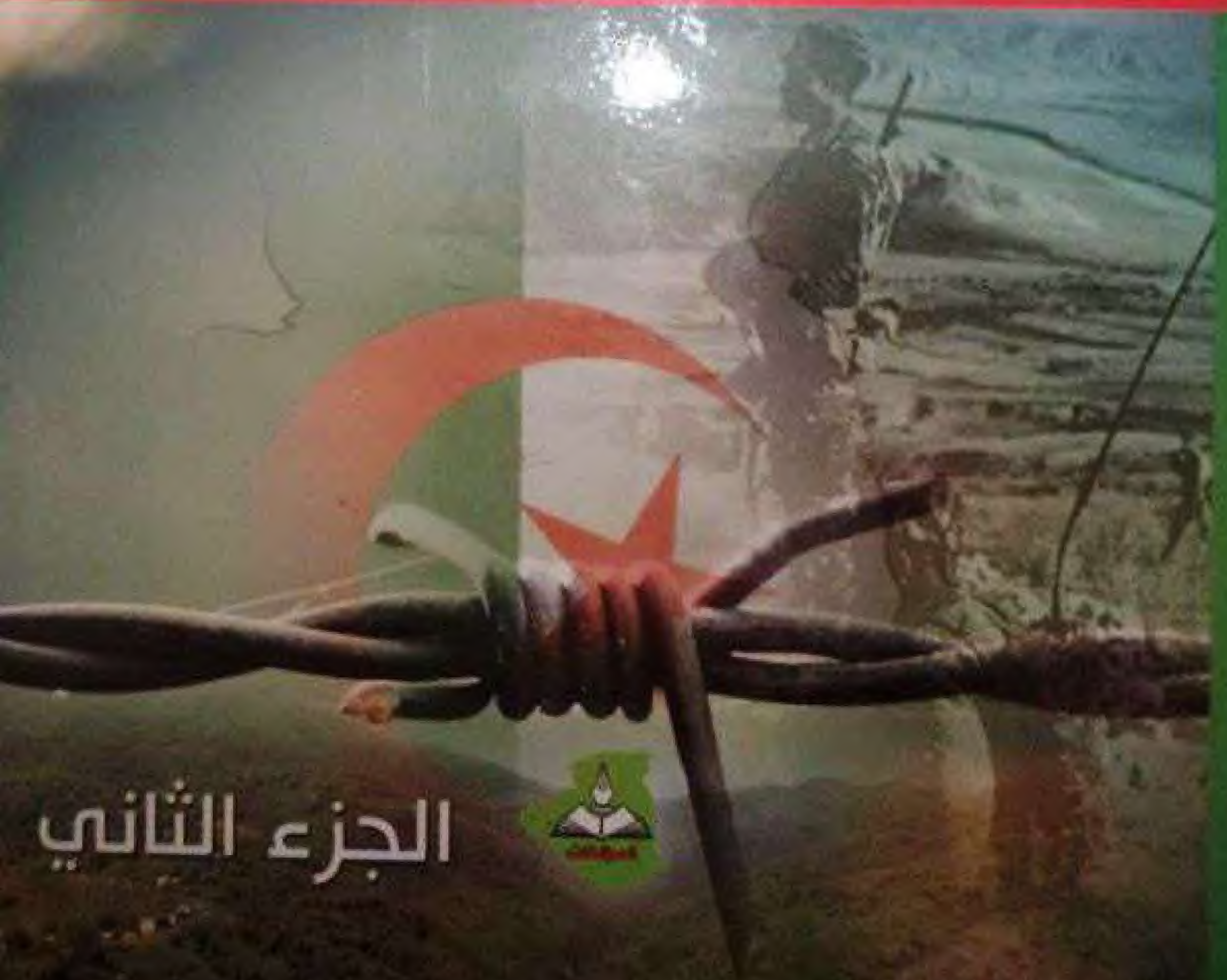


بن داهة عدة

الاستيطان

و الصراع حول ملكية الأرض
إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر

1830-1962



الجزء الثاني



بن داھتة عدة

الاستيطان

والصراع حول ملكية الأرض
إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر

1830-1962

الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1434 هـ 2013 م

حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطباعة والنقل والتصوير والتسجيل والتوزيع الإلكتروني وغيرها من الحقوق
التي يملكها المؤلف ومن



المؤلفات للنشر والتوزيع

حي الفاتح ماي محل رقم 15 حمام الصلحة المسيلة

هـ : 05.53.94.79.22

البريد الإلكتروني : otmanrah@yahoo.fr

الإيداع القانوني : 3270 - 2013

رقم : 2 - 35 - 408 - 9901 - 978

الباب الثاني

الاستيطان الفرنسي النتائج وردود الفعل الوطني

الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني: العرائض والمذكرات الاحتجاجية.

الفصل الثالث: المقاومة السلمية الطويلة الأمد.

الفصل الرابع: اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية

بموضوع ملكية الأرض.

الفصل الخامس: نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار

الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي) (1830-1954).

الفصل السادس: اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي

الفلاحية.

الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري

تمهيد

- انتشار الفقر

- هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري

- بث عناصر أجنبية - دخيلة - في الجزائر

- اختلال التوازن السكاني

- تحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات

خاتمة

تمهيد

يدّعي بعض الكتاب الفرنسيين أنه «على الرغم من الثروات المحدودة للجزائر وديمغرافيتها المتزايدة، فإن فرنسا قد منحتها ما لم يمنحه بلد في المشرق العربي، وأن الوجود الفرنسي في الجزائر كان مكلفا لفرنسا التي أعطت للجزائر أكثر مما أخذت منها»⁽¹⁾.

في الحقيقة لم يعد المخطط الفرنسي الهادف إلى تعمير الجزائر وتحويلها إلى أرض فرنسية يحتاج إلى شرح كبير بعد أن تعرضنا في الفصول السابقة إلى المنجزات الاقتصادية والعمرانية والمعجزات الزراعية التي تدعيها فرنسا في الجزائر، والتي لم تكن تريد من خلالها سوى تأمين وجودها بناء على «الحق» القائم على المنجزات، كما أنه كلما احتجّ الشعب الجزائري عن طريق مناضليه على سياسات فرنسا في الجزائر وتقدم بمطالب سياسية إلا وواجهته سلطات الاحتلال بلغة الأرقام عما أنجزته في هذا البلد من مشاريع اقتصادية واجتماعية كالموانئ والمطارات، وشبكة الطرق المعبدة، والسكك الحديدية، والخطوط الكهربائية...

(1) - Charles-Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris, 1959, p 119.

لكن، ماذا استفاد الفلاح الجزائري من كل هذه المشاريع؟
ومن أين له أن يقهر بها وقد اغتصبت منه أرضه، وأصبح يسكن
كوخا ويركب حماراً؟ وهل الجهود المبذولة حققت للمجتمع
الجزائري الذي ترتبط حياة 7/80 منه بالأرض ما كان ينتظره من
هذه المشاريع؟

فإذا كان الحكم على الاستعمار الفرنسي في الجزائر يرتبط
بنتائجه، فنقدر ما انعكست هذه النتائج إيجابيا على المستوطنين
الفرنسيين والأوروبيين، فإنها انعكست سلبا على المجتمع
الجزائري.

ونظرا لعدم قدرتنا على تغطية كل الجوانب التي تتطلبها
المحدث عن نتائج الاستيطان الفرنسي على الجزائر في هذه
الدراسة -المواصلة- فقد اكتفينا بالإشارة إلى أهمها كانتشار
الفقر، وتعرض البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري
للهدم نتيجة لقوانين الفرنسة وانتزاع الأرض من أصحابها
الشرعيين بطريقة وحشية.

انتشار الفقر

لم تواجه فرنسا التطور الحاصل في عدد السكان -المسلمين-
الجزائريين والذي انتقل من 2.307.000 نسمة سنة 1858

إلى 9.000.000 نسمة عام 1953⁽¹⁾ باستصلاح الأراضي
الزراعية وتوسيعها وزرعها حبوبا لسد حاجيات السكان
المعاشية⁽²⁾، ولم تفعل شيئا أمام التناقص المستمر لمتوسط نصيب
الفرد الجزائري من الحبوب والذي انتقل من 5,9 قنطار للفرد
الواحد سنة 1870 إلى 4,9 قنطار للفرد الواحد سنة 1911 ليصبح
2,8 قنطار في 1936 إلى أن يصل إلى 02 قنطار للفرد الواحد سنة
1950، وبهذا الشكل يكون إنتاج الحبوب قد انتقل من 18 مليون
قنطار سنة 1934 إلى 20 مليون قنطار سنة 1954، في حين تزايد
عدد السكان الجزائريين خلال هذه الفترة (1934-1954) بثلاثة
ملايين نسمة.

وموازاة لتناقص متوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب
وتقلص المساحات الزراعية في قطاع المسلمين الزراعي، فإن

(1) - تطور عدد سكان الجزائر (1858-1953)

السنة	1858	1876	1896	1926	1936	1948	1953
عدد الجزائريين	2.307.000 ₀	2.462.000 ₀	3.781.000 ₀	5.150.800 ₀	6.301.100 ₀	7.679.100	9.200.000
عدد الأوروبيين	180.300	344.700	578.500	833.400	946.000	922.300	1.000.000

Pierre Montagnon, La guerre d'Algérie, Paris

المرجع:

1984, p 51.

(1) - (Ibid. p 122.

مساحة الكروم انتقلت من 23.000 هكتار سنة 1880 إلى 450.000 هكتار عام 1954⁽¹⁾ هذا فضلا عن المساحات التي كانت تحتلها الحمضيات وأشجار الزيتون والتبغ والجدول الآتي يعطينا صورة تشخيصية عن التطور السريع الذي حدث في مساحات قطاع المصيرين الزراعي على حساب قطاع الفلاحين الجزائريين

السنة	1850	1870	1880	1890
المساحة (الهكتار)	115.000	765.000	1.245.000	1.635.000

السنة	1900	1920	1940	1954
المساحة (الهكتار)	1.912.000	2.581.000	3.045.000	3.028.000

المراجع: Benjamin STORA. Histoire de l'Algérie Coloniale 1830-1954, Alger: ENAL, 1996, p. 48.

⁽¹⁾ Ibid, p 123

فبينما ظلت المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين تزداد انكماشاً بفعل قوانين الملكية وتجزئة الأراضي والمصادرة لأجل المنفعة العامة، فبالمقابل كانت مساحات القطاع الفلاحي للمصيرين تزداد اتساعاً، زد على ذلك التوزيع غير العادل للمعدات الفلاحية، ففي حين كان بحوزة الكولون 18.940 جرارا سنة 1954، لم يستفيد الفلاحون الجزائريون سوى من خدمات 500 جرار، كما أن فقدان المراعي بإقليمي التل والهضاب العليا أدى هو الآخر إلى انتقال عدد الأبقار من 08 مليون رأس سنة 1865 إلى 7,5 مليون رأس عام 1887 لينزل هذا الرقم إلى 6,3 مليون رأس عام 1900، أما عدد رؤوس الأغنام فقد انتقل من 1.071.000 رأس سنة 1887 إلى 846.000 رأس سنة 1900⁽¹⁾، بحيث أصبح نصيب متوسط الفرد من المواشي في القطاع الفلاحي الجزائري ماشيتين خلال عام 1911 ثم 1,8 ماشية خلال عام 1954⁽²⁾

وإن كان المستعمر الفرنسي يرد أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى افتقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية، وقلة المردود الهكتاري، وكثرة عدد الفلاحين، واستخدام الوسائل التقليدية، وارتفاع نسبة المواليد؛ فإن الواقع يثبت أن الفقر الذي

⁽¹⁾ ADDI Lahouari, L'histoire du Maghreb, Paris 1976, p 124

⁽²⁾ Pierre MONTAGNON, op.cit, p 123.

أصاب المجتمع الجزائري بآفة إلى عوامل منها استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية المحصنة وتقلص الأراضي الزراعية والرعيية والمخاض إنتاج الحبوب بـ 20 ٪ أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري.

لقد كان للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل مجالات الحياة أسوأ أثر على الحالة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية، وأن الكارثة التي أودت بحياة 500.000 نسمة من الأهالي سنة 1867-1868 وقعت في الأراضي المحصنة وأراضي الشمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية لقانون 1863⁽¹⁾.

ومع أن احتياطي المعمرين من الحبوب لم ينقص منه شيء، لم يحضر ريال أحد من الرسميين أو من الخواص أن يبذل يد المساعدة للمعمرين⁽²⁾.

كما كان للحرب العالمية الأولى آثار سلبية على المجتمع الجزائري عامة والفلاح بوجه خاص.

فخلال الحرب تراجع المحصول الزراعي بفعل الجفاف الذي ضرب البلاد، وكذلك بنفاذ المخزون من الحبوب جراء التبعثرة العامة وعسكرة الاقتصاد - وتناقصت الثروة الحيوانية، بحيث فقد الفلاحون الجزائريون ملايين الرؤوس من الأغنام والماعز.

وقد عبر «أوجين إتيان» (Eugène ETIENNE) عن هذه الحالة بقوله «الأهالي جائعون وفي حالة حادة من الجوع» Les indigènes ont faim et très faim⁽¹⁾.

ويذكر الأستاذ أجيرون بأن ثلثي المخزون من القمح الصلب أي ما يقدر بـ 40.000 قنطار قد تم بيعه بمبلغ 32,25 فرنك للقنطار الواحد إلى الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) التي قدمت بدورها للفلاحين كميات من البذور ملفة لزروعها، وبالنظر لخطر الحرب على المزارع، فإن بعض القبائل امتنعت عن زرع البذور كما هو الحال مع بلدية تبسة التي كان فلاحوها في انتظار وصول الألمان⁽²⁾.

⁽¹⁾ Charles-Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France, T.II, Paris, P.U.F, 1968, p1143
⁽²⁾ Ibid.

⁽¹⁾ مصطفى الشرف: الحزقة: الأمة والمجتمع، ترجمة د/ حنفي بن عيسى، لوزن، موك، 1983، ص 15
⁽²⁾ مصطفى الشرف: المرجع السابق، ص 15

أما أثناء الحرب العالمية الثانية فإنه بسبب سوء الأحوال والأضرار التي أصابت الأرض والماشية اضطّر الكثير من الفلاحين في بعض جهات الوطن إلى التخلّص من سوء أحوالهم الاجتماعية ببيع أراضيهم ومواشيهم كما حدث مع بلدية «باليكار» (تغنيف حاليا) ⁽¹⁾

ويبدو أنها ليست المرة الأولى التي تحمل فيها بالجزائر مجاعات، ولعلّ الاستشهاد بما صرّح به الكاتب الفرنسي «ألبرت كامو» (Albert CAMUS) الذي جاب بلاد القبائل فيما بين 05 و15 جوان 1939 بقينا عن الكثير من الشهادات عن الفقر الذي حل بالمجتمع الجزائري أبان الاحتلال الفرنسي، فمع اعتزازه بالحضارة الفرنسية في الجزائر إلا أنه أدلى بشهادته قائلا «أعتقد جازما بأن 50٪ على الأقل من الشعب الجزائري يقتاتون من الحشائش وجذور النباتات» ⁽²⁾

وهنا يقع الرء في حيرة متسائلا عن سبب حلول المجاعات القاتلة وانتشار الفقر وسط المجتمع الجزائري بعدما كانت الجزائر تدعى

بـ«مطامير روما» خلال العهد الروماني، وتصدّر الحبوب إلى جنوب فرنسا وإيطاليا خلال الحكم التركي ⁽¹⁾

من دون شك سيجد المرء الجواب عن سؤاله في سياسة فرنسا الأراضي، وتركيز الفلاحين وحشرهم (cantonnement) في مناطق محددة لا تتناسب مع عددهم واحتياجاتهم، بالإضافة إلى إهمال سلطات الاحتلال لعمليات الاستصلاح التي كانت من الممكن أن تقلب الجنوب الجزائري جنة خضراء قادرة على تغذية الملايين من البشر.

وطبيعي أن تحدث المجاعات في وسط المجتمع الجزائري أمام إفساح المجال لتوسع مساحات الكروم، وإهمال زراعة الحبوب، وتزايد عدد السكان، وضعف متوسط المردود الهكتاري للحبوب في القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة مع القطاع الفلاحي للمعمرين كما يوضحه الجدول التالي:

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G A carton 9H/30 (rapport hebdomadaire sur la situation économique et politique. Publiée le 28/07/1943)
⁽²⁾ Hamid- AÏT-AMAR «La question agraire aujourd'hui» in *beaucoup d'02*. 1999, p

⁽¹⁾ محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر: مولد، 1984.

إنتاج الحبوب القطاعين الفلاحيين الجزائري والأوروبي (1954)

الإنتاج	متوسط المربود الهكتاري	
	القطاع الفلاحي الجزائري	القطاع الفلاحي للمصريين
قمح صلب	3.38 قنطار	8.7 قنطار
قمح لين	4.22 قنطار	7.58 قنطار
شعير	07 حتى 08 قنطار	27 حتى 30 قنطار

المصدر: المخر هذا الجدول بناء على المعلومات الواردة في:

Manquené (J) L'Oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930, p 180.

فنظروا لما تركته المجامعات من آثار مبيثة في نفوس الجزائريين فإنها بقيت عالقة في الأذهان، يستشهدون بها كحوادث تاريخية تنفرد بها بعض السنوات كقولهم «عام القحط» أو «عام الشرا» (1867-1868)⁽¹⁾، و«عام الجراد» (1860)، (1930) و«عام ميريكان» أو «عام البون» (1942).

ولا يجب بحال من الأحوال أن نلقي اللوم على الفلاحين الجزائريين الذين أجبروا على ترك أراضيهم بييعها للكولون أو لبعض البرجوازيين العقاريين الجزائريين. لقد تخلوا عن أراضيهم بعد أن دمرتهم القوانين العقارية، وهددت الأعباء الضريبية

⁽¹⁾ تكشف لنا الأرقام أدناه عن حالة الوفيات المسجلة في صفوف الأهالي الجزائريين فيما بين جويلية 1867 و 01 ماي 1868 على أنها بلغت 128.812 حالة وفاة منها:

- الوفيات داخل العلاجي العلمانية: 14.355 - الوفيات بالمستشفيات: 2.225.

- الوفيات داخل العلاجي الدينية: 401 - الوفيات في القرى: 111.831
ففي مدينة بسكرة لوحدها سجلت 1.128 حالة وفاة بداء الكوليرا فيما بين 14 جويلية و 17 أوت 1867. وذلك من ضمنى عدد إجمالي سكان المدينة المقدر بـ 3.800 نسمة من الأهالي. وفي نفس المدة (34 يوما) هلك 34 موظفا من الكولون و 10 ضباط و 91 عسكريا من بين الفرنسيين، كما خسر الأهالي في هذه السنة ثلث الجمال والقران والماعز ونصف الأغنام. يراجع Louis RINN- Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger 1891, p 50

وتقلبات الطقس حياتهم، فتحولوا إلى خمسين فوق أراضيهم لألا
يصبحوا عاطلين عن العمل.

وهكذا تحولت البنية الاجتماعية في الجزائر، وظهر في الأرياف
الجزائرية فلاحون من غير أرض، وفلاحون بدون عمل تماماً،
والجدول التالي يلخص لنا هذه الحالة.

توزيع السكان الجزائريين في القطاع الزراعي خلال سنة 1901.

ملاكون	إجمالي: رجال - نساء - أولاد	النسبة المئوية من السكان الزراعيين	اليد العاملة	النسبة المئوية بين السكان العاملين
1.768.000	754,7		620.899	754,7
مزارعون	107.499	3,3%	37.455	3,3%
فلاحون	998.935	30,98%	350.715	30,98%
عمال	356.128	11,02	151.108	11,02%
المجموع	3.230.562	100%	1.116.177	100%

المراجع: Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans
et la France, 12 p 266.

إن النسبة العالية للخماسين (98,30%) هي مؤشر صادق
عن تحول الملكية العامة للجزائريين إلى ملكيات خاصة يستحوذ
عليها الكولون أو الأرمستقراطيون الجزائريون، كما أن نسبة
العمال الدائمين أو الموسمين (02,11%) هي الأخرى نتيجة لنمو
القروض الربوية ولجوء الفلاحين الجزائريين إلى الرهنيات، وعند
عجزهم عن استرداد القروض مادياً يتنازلون عن أراضيهم
ويتحولون إلى عمال زراعيين كادحين، والغريب في الأمر فإن
أصحاب المناصب الإدارية والموظفون بما فيهم القضاة والمعلمون
ورجال الدين الرسميين مارسوا بحكم مناصبهم نشاط الرهنية أو
اشترى أراضي فلاحية في أماكن إقامتهم أو في دائرة ممارسة
صلاحياتهم متذرعين بقانون 1897⁽¹⁾ إلى أن صدر قانون 15
جوان 1906 الذي ينص على منع مثل هذه الممارسات على
الموظفين المحليين.

واقصر فيما يلي على ضرب أمثلة عن هذه الحالات بذكر
نماذج من بلدية كاشرو المختلطة (دائرة معسكر).

❖ شراء نائب المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة
«جان بيار فالتان» (Jean-Pierre VALENTIN) لثلاثة قطع أرضية

⁽¹⁾ عبد الطيف بن شنور. تكون قنصل في الجزائر، الجزائر: مرسون-ب.
(دبت)، ص 231.

زراعية تقلد مساحتها الإجمالية بتسع هكتارات من ثمانية أشخاص، يتسمون إلى عائلات بو علي، بوشستوف، خليفسي، وثمان يبلغ إجمالي قدره 400 فرنك⁽¹⁾

❖ شراء «بيار راوول» (Pierre RAOUL) مدير مدرسة ابتدائية بمركز البرج الاستيطاني (شمال معسكر) لقطعتي أرض زراعية بمساحة إجمالية قدر بـ 06 هكتارات في مكان يدعى البهاليل بمبلغ قدره فرنكا

من المدعو مرجي عثمان ولد بن عطا ولد قدور فلاح بدوار الطمازنية⁽²⁾

❖ شراء «تورجمان جول» (TORDJMAN Jules) موظف إداري (محاسب)، لقطع أرضية زراعية مساحتها 05 هكتارات من المدعو عمارة حاج خلاف بدوار الحسامنة التابع لبلدية سعيدة المختلطة بمبلغ قدره 3.000 فرنك⁽³⁾

❖ شراء «بروس أوجين» (BOS Eugène) تاجر - لم يفصح العقد التوثيقي عن طبيعة التجارة التي يمارسها - أرضا فلاحية

(1) Etude de M^r PARADIS Victor Notaire à Palikao (Oran), enregistré à Mascara le 03/01/1914, F11, C02, 2V
(2) Ibid, enregistré à Mascara le 06/02/1914, F19 - C19 - V. 153 bis
(3) Etude de M^r PARADIS Victor Notaire à Palikao Oran, enregistré à Mascara le 27/03/1914 - F61 - C07 - V. 153

تدعى قوير قوجيل بدوار البرج مساحتها 7,25 هكتار بمبلغ 1.000 فرنك من رفاس بمينة بنت القايد مخفي محمد ولد قدور ولد مصطفى⁽¹⁾

مثل هذه التصرفات لا تدع مجالا للشك أن المستوطنين بجميع فئاتهم كانت تحول في خواطرهم وتنجوس في صدورهم فكرة أن الاستعمار بالأرض هو القاعدة الحقيقية لتأمين المستقبل.

وللعلم فإن المستوطنين كثيرا ما استغلوا نفوذهم وسلطتهم لشراء الأراضي الفلاحية من الجزائريين بأسعار تنخفض بثلاث حتى أربع مرات عن سعرها الحقيقي، ولم يسددوا مبالغها التي كانت تصب في صناديق الإيداع إلا بعد ثماني سنوات⁽²⁾

ونتيجة للمصادرة والحجز، وتحرير عملية تسويق الأراضي، إضافة إلى الكوارث الطبيعية (الجفاف - الفيضانات - الجراد...) وتعدد الضرائب التي بلغت خمسة عشرة نوعا من الضريبة يؤديها الفلاح الجزائري لإدارة الاحتلال، انتهى الأمر بالجزائريين المرتبطة حياتهم بالأرض إلى التحول إلى أجراء وخماسين، حيث بلغت نسبة الأجراء العاملين في مزارع الكولون 42,2% من مجموع

(1) Ibid, enregistré à Mascara le 23/01/1914 - F11 - C08 - V. 158

(2) Paul-Leroy BEAULIEU. Op cit, p 81

سكان الريف سنة 1905 لترتفع هذه النسبة إلى 7,45٪ سنة 1914 ثم إلى 46٪ في عام 1950⁽¹⁾

وفي سنة 1930 كانت الملكيات العقارية تشغل 428.032 عاملا زراعيا منهم دائمون أي 71.340 عاملا زراعيا⁽²⁾ بل الأمر ادهى من ذلك، فقد تحول الكثير من الفلاحين

الجواثرين الذين فقدوا أراضيهم نتيجة الضرائب والرسوم التي أثقلت كاهلهم إلى النول والتشرد وتعرضوا للهلاك، كما ظهرت طبقات جديدة في المجتمع الريفي ممثلة بشكل أخص في فئة شبه بروليتارية، وعمال زراعيين أجراء، وتغير هيكله بجسده طابع التنمية الزراعية. وجود قطاع المعمرين المتوفر على أحدث التجهيزات وجميع وسائل الدعم والمساندة (الأراضي الخصبة، البذور الجيدة، الوسائل التقنية، اليد العاملة الرخيصة) ويتعاطى إنتاجا واساليا موجهها بشكل أساسي للتصدير الخارجي، وبجانبه قطاع فلاحي تقليدي يتكون من صغار الفلاحين، والفلاحين الفقراء المعدمين. فئة قليلة من كبار الفلاحين الأغنياء⁽³⁾

(1) HAMID ATT AMARA, OP CIT, P 81
(2) ADDI Lahouari, De L'Algérie pour coloniale à l'Algérie coloniale, Alger, E.N.A.L. 1985, p 125
مختصر مرضي، المصنع لريفي، من الاستقلالية إلى التبعية، معالم ودلالات، منشور لعدد 07، جليل، تحول، 1999، مجلد III، ص 17

وتشير بعض الإحصائيات المتوفرة أنه من بين مجموع السكان الذكور القادرين على العمل الفلاحي والبالغ عددهم 1.060.000 شخصا خلال عام 1955 يوجد 500.000 عامل موسمي، و100.000 عامل أجير في مزارع الكولون، أي حوالي 56,6٪ من الفئات البروليتارية وشبه البروليتارية، إلى جانب 210.000 مزارع صغير يعيشون بمصادر دخل خارج النشاط الفلاحي، في طريق التحول إلى صفوف البروليتاريا الزراعية، ويضاف إلى هذا العدد 2.000.000 عاطل عن العمل، مقابل 315.000 عاملا⁽¹⁾

هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري

كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يتركز أساسا على إزدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرقة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة.

وممارسة الإزدواجية في النشاط الزراعي (التكاملية) كانت أكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول في المناطق الشمالية - على حد سواء؛ أما سكان الهضاب العليا، فكانوا يمارسون النشاط الرعوي بشكل شبه مطلق.

وتشير بعض الكتابات أن ثلثي (2/3) الجزائريين كانوا
يمارسون حرفة الرعي كمصدر عيش لحياتهم.

تقطعان الماشية ولاسيما الماعز، كانت توفر لهم الحليب الذي
يشكل غذاءهم الرئيسي. أما الأغنام فكانت تمدهم بالصوف
المحولة إلى ملابس ومنها البرنوس، ومن شعر الماعز وأصواف
الأغنام كانت تصنع الخيم التي تأويهم، ومن هنا نفهم قيمة
الأغنام والماعز في حياة المجتمع الجزائري⁽¹⁾ إن العلاقة الترابطية
بين نمط الزراعة الواسعة للحبوب والشجاعة النسبية للأراضي،
وضرورة الاستراحة السنوية (Jachère)، والافتقار إلى المعدات
الزراعية والنشاط الرعوي، والاستراحة المؤقتة، ومشكل السكن
وتحيز عدم جواز التصرف بحرية في الأراضي الجماعية، تبين كلها
وجود نظام جماعي يرتبط بهئات لا معنى لها سوى داخل منهجية
المنظومة الجماعية ومنطقها الجماعي⁽²⁾

ومعنى هذا أن القبيلة التي كانت تمثل الإطار الجماعي
السياسي للشعب الجزائري وجدت توازنها ضمن هذه المنظومة
بجمعها العامل الديني والأراضي الزراعية المشتركة وليس الروابط
العائلية البيولوجية أي الانتماء إلى نفس الجسد، كما أنه لا ينبغي

(1) ADDI Lahouari- de L'Algérie précoloniale à L'Algérie Coloniale, Alger
É.N.A.L., 1985, p19
(2) Ibid

أن يفهم من ذلك أن الملكيات الخاصة لم يكن لها وجود، إن
الاستعمار الفرنسي هو الذي نفى وجودها، وإلا من أين كانت
المؤسسات الدينية والأوقاف تحصل على مواردها. ولا ريب في
أن المستوى الاقتصادي والتنقي، وكذا العامل الديني كان لهما
دخول في ربط المجتمع الجزائري بالأرض-وسطا طبيعيا واقتصاديا-
وبالقبيلة-وسطا اجتماعيا وسياسيا- وهو المر الذي دفع سلطات
الاحتلال إلى البحث عن أحسن السبل التي تفك اللحمة التي
تجمع بين الجزائريين، ومن هنا نجد أنها توجه ضفتها صوب المجتمع
الريفي عن طريق سن قوانين عقارية تكسيها شرعية في انتزاع
الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدتهم منها.

ومن ثم وجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أخصب وأجود
الأراضي الزراعية التي تحول ملاكوها الحقيقيون طوعا تصرفات
الكولون؛ وهكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام
القبائل، فكانت بمثابة الضربة القاصمة التي كسرت شوكتها
وتحالفها، كما أنها لعبت دورا حاسما في تعطيل أو توقيف مسار
الحركات العصيانية للقبائل وتمرداتها ضد الاحتلال، فلم تعد
للقبيلة وظيفتها السابقة، وبالتالي آلت عملية التنسيق بين
الأشكال الثلاثة للعنف التي كانت المؤسسة الاستعمارية الفرنسية
في الجزائر تدير وفقها (عنف السلاح-عنف القوانين-عنف

الاقتصاد إلى إقرار المجتمع الجزائري وتفكيكه، وإن كان العنف العسكري يتصدر عصف القوانين، فكلاهما يعملان لخدمة الاقتصاد⁽¹⁾ (أي أن العسكري والمشرع كلاهما في خدمة الاقتصاد) فلولاً لعنف السلاح وعنف القوانين ما وجد حوالى 250.000 معمر أنفسهم خلال عام 1870 يخضعون لنظام اقتصادي رأسمالي محكم، يستفيدون من خدمات البنوك، ومن منحة التجارة (1852)، وخطوط السكك الحديدية والبريد، ويتسجون لصالح السوق الفرنسية (اتحاد جمركي جزئي مع فرنسا في 1851)؛ ولما أصبح الاقتصاد الجزائري تحت النفوذ والخسارة التي يسببها عدم استقرار الأسعار في السوق، وتناقص الإنتاج.

تفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا سياسيا عن طريق مذهبها للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة -أي تحول سلطة الجماعة في النظر إلى المنازعات وتسويتها إلى سلطات الاحتلال- وبعدا اجتماعيا، إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة وتفككت أراضيها، وتحول الملاكون للأراضي إلى عبيد وأقنان عند الملاكين الجدد⁽²⁾ كما أنه في مقابل اضمحلال العائلات

(1) Abdellah LAROUJ, L'histoire du Maghreb T II Paris 1976, p 72
(2) Jean Paul SARTRE, «Le colonialisme est un système», in comité d'action des intellectuels contre la poursuite de la guerre en Afrique du nord, guerre d'Algérie et colonisation, Paris XIII 1956, p 5

الريفية الكبرى نشأت أرستقراطية محلية أدمجتها فرنسا في العلاقات السياسية بتحويل وجهتها نحو الدولة الاستعمارية، وتولّد عن تعطيل الوحدة القبلية أو العشائرية حرمان السكان من المساعدات التي كانوا يتلقونها مجانا من أرصدة العشائر الاحتياطية للحبوب واليدور في حالة حدوث مجاعات.

فتنفيذا للقرار المشيخي (1863) أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة، وذلك على حساب تفكيك القبائل⁽¹⁾، ومن الأمثلة على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابية إلى 16 فصيلة (16 Fractions) بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى (القواليز، القرارية، قريومة)⁽²⁾، وقبيلة الفرافة (دائرة معسكر-إقليم وهران) التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دواوين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل⁽³⁾ كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدرة بـ

(1) M.P de MENERVILLE op cit p 255

(2) Ibid, p 248

(3) دوار الفرافة و يتكون من ثلاثة فصائل : الوعلية، الفرافة العرفاء، الفرافة السحابة. مجموع 1.509 ساكنة و لغزها 78 مكنار أراضي جماعية، و 8533 مكنار أراضي ملكية، و 64 مكنار مزارع، و 64 مكنار قطاع عام (أراضي الدولة)

دوار عظمة جلالة و يتألف من فصائل ثلاث : عظمة جلالة، عروة خرب الربيع، مجموع 876 نسمة و حدود أراضيها كما يلي : 988 مكنار أراضي جماعية، 2808 مكنار أراضي ملكية، 05 مكنار مزارع، 32 مكنار أبنية عامة، مجموع 3.256 مكنار (Ibid pp 248-249)

12356 هكتار وتضمن العيش لـ 2.385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا.

وبتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، وضربت وحدته.

فكل القوانين التي سنتها فرنسا ولاسيما تلك التي أصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر (1830 - 1848 - 1865 - 1871 - 1873 - 1874 - 1881 - 1887 - 1890 - 1919 -

1944 - 1954) كانت ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري⁽¹⁾، لأنها كرست عملية تفريق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع الجزائري منذ آلاف السنين، والتي ازدادت تماسكا وترابطا بعد الفتح الإسلامي في إطار النظام العشائري القبائلي.

وعلى هذا الأساس شجب الشعب الجزائري جميع القوانين الرامية إلى فرض الأراضي وفي مقدمتها رفضه بالإجماع للقرار المشيخي (1863) الذي اعتبره أشد خطرا على الروابط العائلية.

وقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي (1863) الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك

Abdellatif BENACHENHOU Regimes des terres et ressources agricoles au maghreb édition populaire de l'armée. Avril 1970 p 53

العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة، وأفقدتها شخصيتها، وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي ومن التراث الحضاري الجزائري العريق.

وعن الرقض القاطع لهذا القانون بكفينا امتشهادا بالحركة الاحتجاجية التي قامت بها قبيلة أولاد رشاش من ختلة إحدى قبائل الإقليم القسنطيني، حيث نادى مشايخها وأعيانها معربين عن أسفهم العميق وامتيانهم الشديد لصدور هذا القانون لأنهم توقعوا مسبقا المخاطر التي تنتجم عنه وأكدوا بقوة عن موقفهم منه على لسان أحد مشايخهم بالقول « فلا الهزائم التي الحقها بنا جيش الاحتلال الفرنسي في سهل سييخة حيث قتل صغار رجالنا، ولا الغرامات الحرية التي فرضتها فرنسا علينا تساوي شيئا في نظرنا - لأن الجراح تشفى وتعالج - مقارنة بإنشاء الملكية الفردية والسماح للأشخاص ببيع حقوقهم الحصرية ضمن الملكية الأرضية الجماعية؛ فهذا أمر غير مقبول لأنه يقضى على القبيلة ويزيلها... وأردف قائلا أنه بعد عشرين سنة من صدور هذا القرار لم يبق أثر لقبيلة أولاد رشاش⁽¹⁾ »

⁽¹⁾ Ibid, p 72

ولا ريب في أن نفس الاعتقاد كان يسود لدى جميع
الأهالي الجزائريين.

ولست الغاية من هذه التكهّنات سوى إظهار معارضة
الفلاحين الجزائريين الشديدة لتفكيك فرنسا للقبائل وتجريدها من
أراضيها.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار القرار المشيخي (1863)
أخطر سلاح وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري
وأقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه أفسح لهم المجال
للحصول على المزيد من الأراضي والتي عن طريقها سيكسبون
القوة والثروة والأمن والنجاح.

ولأسف الشديد فإن فرنسا تدعي أن ما قامت به من نزاع
للملكيات الأرضية، ومن حجز ومصادرة لأجل المنفعة العامة،
ومن مضاربة ربوية إنما هو عمل شرعي يدخل ضمن إطار
إظهار فريسة الأراضي.

بث عناصر أجنبية - دخيلة - في الجزائر

نقلب المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر تهجير قوة
بشرية من داخل أوروبا وفرنسا إلى الجزائر وإتاحة الفرصة أمامها
في الحصول على امتيازات تلتصقها بهذا البلد.

وقد سبق لنا أن تعرضنا للهجرة الأوروبية والفرنسية إلى
الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي، إلا أن الصورة عن هذه الهجرة
لن تكتمل لدينا إلا بالحديث ولو عرضيا عن محاولات فرنسا
الجادة لتأليف شعب جزائري موحد تنصهر فيه جميع هذه العناصر
المهاجرة، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب فقدان
التعاطف والشعور الودي، وانعدام الثقة المتبادلة فيما بين الأهالي
والأوروبيين من جهة، وفيما بين الفرنسيين والأجانب من جهة
أخرى.

فمن هي إذن الطوائف الأوروبية والأجنبية التي كانت
فرنسا تريد أن تجعل منها وحدة اجتماعية متجانسة؟ فإلى جانب
الأهالي والفرنسيين استقدمت فرنسا العناصر التالية:

الإسبان: بمجرد أن احتلت فرنسا الجزائر هجرت إليها
جموعا من الإسبان، لا سيما من مقاطعات مرسية (Murcie)
والبيكانت، وألميرية، وبلنسية، وقرطبة باتجاه المناطق الساحلية
للجزائر.

استقر الإسبان سنة 1832 بضواحي الجزائر العاصمة حيث
منحتهم إدارة الاحتلال قطعة أرضية حولوها إلى مزارع؛ وفي سنة
1845 قُدِّر عدد الإسبان المهاجرين إلى الجزائر بـ 25.000.

نسمة⁽¹⁾ يشتغلون كفحامين، ومزارعين للبقول ومصنعين للأرض، تلكم هي الخدمات الأولى التي قدمها المهاجرون الإسبان للكونلون في بداية الاحتلال.

إن الجهة الغربية من الوطن الجزائري بحكم قربها من إسبانيا وبحكم العلاقات اليومية التي كانت تربط الجزائريين بالإسبان، فإن هذه المنطقة استغادت بسرعة من هجرة الفلاحين الإسبان إليها - بد عاملة غير مكلفة ومتنوعة -

وتوسع الاحتلال في المضارب العليا بلغ الإسبان مناطق الحقل، يقدموا خدماتهم لاستغلالها، ومع ازدهار زراعة التبغ استأجر الإسبان أراضي زراعية وساهموا في تطوير هذه المادة في الجزائر.

وفي حين كان الرجال من الإسبان يقدمون خدماتهم كفلاحين في مزارع الكروم والبقول، فإن النساء الأسبانيات كنّ يشتغلن كخدم لدى الكولون الفرنسيين في المدن والأرياف.

وفي سنة 1876 بلغ عدد الإسبان المقيمين في الجزائر 92.510 نسمة، وفي سنة 1896 قفز هذا العدد إلى 160.000 نسمة، هذا دون إدخال عدد الوافدين مؤقتا إلى الجزائر خلال مواسم القطف⁽²⁾

وللعلم فإن ثلثي الإسبان المقيمين في الجزائر كانوا يستقرون بغرب البلاد، وفي بعض المدن كان عددهم يزيد على عدد المهاجرين الفرنسيين، كما أن عدد التلاميذ الإسبان في المؤسسات التعليمية كان يفوق عدد الفرنسيين، ففي سنة 1913-1914 بلغ عدد التلاميذ من أصل فرنسي في مدراس غرب البلاد 19.859 تلميذا مقابل 20.743 تلميذا من أصل إسباني⁽²⁾

وكثيرا ما اتى الفرنسيون على الإسبان باعتبارهم من أجود العمال الزراعيين وأن لا مثيل لهم في استخدام المحراث والحرفة والعمول؛ ويرجع الكولون تطور الزراعة في الجهة الغربية من الوطن إلى الدور الذي لعبه المهاجرون الإسبان.

⁽¹⁾ M. RIVIERE et M. LECOQ, Op.cit. p 131

⁽²⁾ Jean-Marie MIGNON, La colonisation Française et les Algériens musulmans sous le drapeau d'Oran, de 1980 à 1914, Thèse, faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en-Provence 1969-1970, p 62

اليهود: لم يوفر اليهود قط عمالا في الخدمات الزراعية، وقد
قليلة منهم كانت تمتلك أراضي فلاحية، وتشغل في مزارعها
عمالا جزائريين⁽¹⁾

الإيطاليون: قرب إيطاليا من السواحل الشرقية للجزائر،
وجه الهجرة الإيطالية إلى هذه الجهة من البلاد؛ ففي سنة 1856 بلغ
عدد الإيطاليين المهاجرين إلى الجزائر 9.472 نسمة، وفي سنة

1899 ارتفع هذا العدد إلى 35.268 نسمة معظمهم من
سربيا، والبيدمونت، وصقلية، وضواحي نابولي، إلا أن هؤلاء
الأواخر كانوا صيادين أكثر منهم فلاحين.

إن الإيطاليين كانوا أكثر تاجرا للعمل إلا أنهم لم يحضوا
بمصر الثروة التي كان يتمتع بها الإسبان لدى الكولون لكون
هؤلاء الأواخر يحسنون العمل الزراعي ويرعون فيه مقارنة مع
الإيطاليين الذين كانوا بطالبون بأجور أعلا؛ ومع أنهم كانوا جميعا
يتشغون في عيشهم إلا أن الإيطاليين كانوا ولودين وكثيري
الإنجاب مما وفر للكولون يدا عاملة.

من تطلعات اليهودية التي اشتهرت بامتلاكها للأراضي الفلاحية في منطقة
مصر تكثر من معوزة ويهودا ومنحاييم اللذان كانت لهما أراضي زراعية في
قسنطينة. (الجمعية التاريخية لمجلس قضاء معسكر)

التونسيون والمغاربة: هجر التونسيون والمغاربة إلى الجزائر
عبر حدودها الشرقية والغربية، وكان عددهم قليلا باستثناء
مواسم القطف والجني التي كان العدد فيها يتزايد.

وقد وصف الفرنسيون العرب التونسيين بقلة النشاط
الزراعي مقارنة بالمغاربة، إلا أنهم يقولون أن كلا منهما يحتاج إلى
الرقابة وأداء العمل تحت القوة والعنف، أما عددهم فقد بلغ
21.424 نسمة سنة 1901⁽¹⁾

وكثيرا ما أدت زيادة المهاجرين المغاربة إلى الجزائر للعمل في
مزارع الكولون إلى استياء الجزائريين وإثارتهم لأعمال شغب ضد
المغاربة الذين كان المعمرون يمنحون لهم الفرص للعمل في
حقولهم على حساب العمال الجزائريين.

واستنادا إلى وثائق رسمية فإن مشادات كانت تقع من حين
لآخر بين الأهالي الجزائريين والمهاجرين المغاربة لأجل العمل في
مزارع الكولون، حيث أشار أحد التقارير أنه على الساعة
الخامسة من مساء يوم 28 أوت 1937، بينما كانت مجموعة تتألف
من ثلاثين مهاجر مغربي تقف بالسياحة العمومية لواد برفش
(Gaston Doumergue) تنتظر التشغيل لدى الكولون في

⁽¹⁾ Jean-Marie MIGNON. Op.cit, p 69

حقول الكروم، هاجم عشرة من الأهالي الجزائريين رشداً بالمجارة فأصابوا ثلاثة منهم بجروح، وهو الأمر الذي استدعى تدخل الخراس البلدي وفرقة الدرك لعوب الليل (Aoubellil) قصد تهدئة الأوضاع، كما تدخلت أيضاً فرقة الدرك لحمام بوجير لمنع تحقيق صباح يوم 30 أوت 1937، وخلصت إلى أن أعمال الشغب كان الهدف منها منع العمال المغاربة من العمل في حقول المعمرين لنسح المجال للعمال الجزائريين، وبهذه الطريقة اضطر الكولون إلى التخلي عن اليد العاملة المغربية وتشغيل يد عاملة جزائرية⁽¹⁾

المالطيون: كان المالطيون من المهاجرين الأوائل الذين خطوا بالجزائر وقدّر عدد المقيمين منهم في الجزائر العاصمة وقسنطينة بـ 213 نسمة سنة 1833 إلا أن عدد المشتغلين منهم في الزراعة كان قليلاً جداً، لأنهم يفضلون التجارة والخدمات العامة (المقاهي- المطاعم- رجال الأعمال...) ⁽²⁾

البروسيون: مع نهاية سنة 1830 وبداية 1831 أقبلت سفينة من ميناء المافر باتجاه العالم الجديد وعلى متنها أكثر من 700

مهاجر أغلبهم من إقليم رينانيا و بافاريا و ووتنبرغ ومن بينهم أيضاً مهاجرون من سويسرا والأندلس، وهم في طريقهم إلى البرازيل توقفوا بدانكارك، وتحت تأثير الدعاية الفرنسية الماهرة قبل هؤلاء التحول إلى الجزائر التي تلقوا فيها وعوداً بالحصول على أراضي زراعية خصبة إثر حلولهم بها، فكانت أولى منازلهم في الجزائر دالي إبراهيم والقبة، إلا أنهم لم يتمكنوا من الاستقرار بهما، فحوّلوا إلى غرب الجزائر ليثبتوا في المراكز الاستيطانية لوادي الناعية قرب معسكر، و جورج كليمنصور (سنيديا حالياً)، و سانت ليوني (المقهوم حالياً)⁽¹⁾، وفيما بين 1849-1850 تمكن رجال «باد» (Bade) و «بالاتينا» (Palatinat) الواقعتان في إقليم رينانيا القارين من بروسيا من الاستقرار بمركز «دوبلينو» (حسين) و «ديتري» (سيدي حسن)⁽²⁾؛ وللعلم فإن الألمان استفادوا من الجنسية الفرنسية، وقد بلغ عددهم 6.950 نسمة سنة 1904⁽³⁾، إلا أن المهاجرين البروسيين الذين كانوا من أجود الفلاحين ظل عدد يتناقص حتى آل بهم الأمر إلى الاختفاء.

⁽¹⁾ C.A.O.M.G.G.A. Carton 1M/9 et 2M/30 (création de centres de colonisation)

⁽²⁾ Pierre GOINARD. Op.Cit. P 93

⁽³⁾ DEMONTES Victor, le peuple Algérien: essai de démographie Algérienne, Alger 1906, p. 340

⁽¹⁾ C.A.O.M.G.G.A. carton 9H/41 (l'administrateur de la CM d'Alger Temouchent à M^r le préfet d'Oran)

⁽²⁾ Pierre GOINARD. L'Algérie: L'œuvre Française. Paris 1934, p. 93

وبهذا الشكل أصبحت الجزائر أرضا للمواطنة العالمية بحيث
استقرت فيها فئات من مختلف الجنسيات منهم إنجليز، هولنديون،
بلجيكيون، بولونيون وكذلك يونان وسوريون، وسويسريون
والمان وهندوس⁽¹⁾

وفي سنة 1886 سجلت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر
الأرقام التالية:

- الفرنسيون: 220.000 نسمة

- الأجانب: 217.000 نسمة من بينهم 142.000 ألباني،
44.133 إيطالي، 15.333 مالطي، وحوالي 15.000 من مختلف
البلدان الأوروبية (ألمانيا، سويسرا، بلجيكا، اليونان، بولندا،
بريطانيا...)

- اليهود: 43.000 نسمة⁽²⁾

وتميزت الجهة الغربية من الجزائر بالتواجد الأوروبي
الكثيف خلافا للجهات الأخرى حيث كان العنصر الإسباني
يهيمن على العنصر الفرنسي بـ 102.453 نسمة مقابل 78.880،
وفي حين كان عدد الإسبان يفوق عدد الفرنسيون بثلاث مرات في

(1) Pierre GONARD, op. cit. p. 98
(2) Pierre GONARD, op. cit. p. 318

وهران ومبدي بلعباس، وعمرتين في المحمدية (Petropolis) وبأربع
مرات في كل من سيق وبي صاف وبومفر، فإن الفرنسيين كانوا
يشكلون غالبية في كل من تلمسان ومستغانم ومعسكر⁽¹⁾

أما الإيطاليون فقد تركزوا في الجهة الشرقية من الجزائر،
كما أنه من ضمن هؤلاء المهاجرين وجد إيرلنديون، كما كان
هناك مشروع لتوطين صينيين في الجزائر⁽²⁾

ولترجيح العنصر الأوروبي أصدرت إدارة الاحتلال
الفرنسي قانونا في 26 جوان 1899 يمنح للمولودين الأجانب في
الجزائر الجنسية الفرنسية شريطة أن يكون أبائهم يقطنون الجزائر،
وقد قدر عدد الذين اختاروا التجنس بعد صدور هذا القانون
بـ 170.000 شخص، وفيما بين 1906-1911 تزايد عدد
الأوروبيين في الجزائر بـ 100.000 نسمة، وفيما بين 1911-1921 لم
يتجاوز نموهم 30.000 نسمة بسبب قلة الإنجاب.

وفي سنة 1926 كان أوروبي واحد يعيش في الريف مقابل
ثلاثة بالمدينة، وفي سنة 1934 أصبح الأوروبي الواحد في الريف
يقابله خمسة أوروبيين بالمدينة⁽³⁾

(1) Ibid

(2) C.A.G.M.C.G.A. carton F 86/1864. (charte-partie conclue a cork pour le
transport d'immigrants Irlandais en Algérie, 13/10/1863, (projet d'
immigration chinoise)

(3) Pierre GONARD, op. cit. p. 120

وتعزى هجرة الكولون من الريف إلى المدينة خلال هذه الفترة (1926-1954) إلى تطور وسائل النقل ووفرتها لديهم.

لكن هؤلاء المهاجرين نسوا بسرعة الظروف القاسية التي حلتهم إلى الهجرة من بلدهم إلى الجزائر، فلم يتعاطفوا مع الأهالي ولم يشفقوا عليهم ولم يتعاملوا معهم بإنصاف؛ جاءوا من جهات هي أشد قسرا في أوروبا كالمناطق الحدودية ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل إقليم الفوج Vosges والألزاس (124 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد) والموزال (483 ن/كلم²) والمارث (523 ن/كلم²)، وذات الزيادة المطردة للسكان، ومنها على سبيل المثال إقليم الألزاس الذي كان يجمع 800.000 نسمة في عام 1814، ارتفع عدد سكانه إلى 914.000 نسمة عام 1830، ثم إلى 1.067.000 نسمة عام 1846⁽²⁾ والمناطق التي عجزت فيها المؤسسات الزراعية والصناعية عن استيعاب الفائض السكاني (أزمة عمل)، وشهدت فيها بعض السنوات كوارث طبيعية أتت على المحصول الزراعي كما هو الحال مع المناطق الشمالية لفرنسا التي قل فيها الإنتاج الفلاحي فيما بين 1828-1854، ومناطق الراين التي غمرتها الفيضانات عام 1852، أو تلك التي هبت عليها

⁽¹⁾ Pierre GOINARD, op. cit. p. 320
⁽²⁾ Fabienne FISCHER, Alsaciens et Lorrains en Algérie (histoire d'une migration 1830-1914), Nice 1999, p. 66

موجات البرد القارس عام 1853 واجتاحت القنارات والجزائر أراضيها حيث أتت المواصف على 90.000 هكتار من القمح في إقليم كولمار بالراين الأعلى؛ أو التي سادها الجفاف في 1859.

كما أن المناطق التي خرج منها أهلها طلبا للهجرة إلى الجزائر هي التي شهدت مصانع النسيج فيها تقلبها في عدد العمال وانخفاضها في الأجور بسبب فائض الإنتاج، وفيها تقلصت الحيازات الأرضية لحوالي 7.50 من الفلاحين بسبب الإرث، أو تلك التي تأثرت بالقانون النعالي (1827) الذي حرم السكان من الانتفاع من الخدمات الغاية إلى حد منعهم من جمع الأوراق اليابسة التي تساقط من الأشجار⁽¹⁾، أو تلك التي وقعت تحت الاحتلال الألماني عام 1870.

وعن هجرة الأوروبيين والفرنسيين إلى الجزائر واستيطانهم بها يكفينا شاهدا على ذلك مثال الألزاس واللوري اللذان اتبعت المهاجرون منهما في كل جهات الوطن الجزائري، كما

توضحه الخريطة -المرفقة في الملاحق-، وبطبيعة الحال إلى جانبهم وجد مهاجرون جاءوا من مختلف أصقاع فرنسا وأوروبا.

ومن الأمور المدهشة أن المهاجرين إلى الجزائر من فقراء فرنسا وأوروبا قد تناسوا بسرعة بؤسهم، فبعد أن عززوا مراكزهم في الجزائر وتسلوا مقاليد الأمور الحساسة أصبحوا لا يهتمون بحقوق الجزائريين، فاستخفوا بهم وتجاهلواهم، وقاموا بممارسات وتجاوزات ضدهم لم تكن أبدا في مستوى ادعاءات فرنسا للحضارة، وفرنسا موطن حقوق الإنسان.

وعلى هذا الأساس لا يمكننا أن نستغرب أن تؤدي تصرفات المهاجرين الأوروبيين - الضالة - إلى حدوث ردود فعل من الشعب الجزائري.

وقد استطاع الكاتب الفرنسي «الفيكونت دو كسي دي سانت أيمور» (Le Vicomte de Caix de St Aymour) من خلال مقال له أن يضع بين أيدينا شاهدا حيا للظلم الذي كان يعانيه الأهالي من قبل الكولون، حيث يقول «ظل الأوروبيون ينظرون إلى الأهالي نظرة احتقار ويعتبرونهم سلالة بشرية لا تصلح إلا للاستغلال، ويؤكد أن الشتم والمعاملات الفرنسية المهينة للجميع الجزائري قد أثارت العداوة والبغضاء بين الفتيين وآلت إلى نتائج خطيرة في العلاقة بينهما...» ويضيف قائلا «أن المواطنين الذين كان عليهم حماية مصالح الجميع بعدل وإنصاف تناسوا واجبهم فاستبدوا بمناصبهم وتعسفوا وذهب إلى حد وصف

الموظف الفرنسي بـ «مرزبان» (Satrape) وهي تسمية كانت تطلق - قديما - على حكام بلاد فارس المستبدين، ويكشف في مقاله عن شعور الموظفين الفرنسيين بالتفوق وبالنفوذ، وترحيبهم بفكرة العنف، إذ كانوا لا يرون فائدة ترجى من الأهالي سوى الضرائب وأعمال السخرة، وقد باركت العدالة ورجال السياسة تصرفاتهم⁽¹⁾

يستشف من كلامه أن موظفي الدولة من المهاجرين الأوروبيين وأبنائهم من بعدهم كانوا يستفيدون من وقوع الظلم على الأهالي، ولا سيما الفلاحون الذين عانوا من عنف الاستعمار ما لم يعانيه غيرهم، وأن مباركة العدالة ورجال السياسة للظلم إشارة إلى انعدام المثل الإنسانية والأخلاقية.

اختلال التوازن السكاني

بحث الفلاحون الجزائريون عن حل للآزمة الفلاحية التي حلت بهم في الهجرة إلى المدن المجاورة لهم أو إلى الخارج، ويوجه أخص إلى فرنسا.

ففيما بين 1920-1930 بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا وحدها 40.000 مهاجر، وفي عام 1947 وصل عددهم إلى

⁽¹⁾ Le Vicomte de Caix de Saint-Aymour. «Français- Espagnols, indigènes et Italiens», in Historia spécial, juin 1987, n° 486 H.S. Paris 1987, p p 98 - 99.

66.000 ليتقل هذا الرقم إلى 194.500 مهاجر عام 1954⁽¹⁾ وحتى غاية 30 سبتمبر 1961 قدر عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بـ 400.000 شخص من بينهم 24.000 امرأة، و 80.000 طفل، أما عدد العاملين فقدّر بـ 250.000 موزعين على مختلف القطاعات الاقتصادية⁽²⁾

وبفضل الهجرة من الريف إلى المدينة انتقلت نسبة سكان المدن من 38٪ من مجموع سكان الجزائر سنة 1878 إلى 44,6٪ سنة 1936، فمدينة الجزائر العاصمة لوحدها بلغ عدد النازحين إليها إلى ما لا يقل عن 80.000 نسمة عام 1954 يسكنون في 120 حي قصيري في ظروف مأسوية مهمشين وضحايا للانتشطار بين الريف والمدينة⁽³⁾

وفي حين استقر جزء من سكان الريف الجزائري في القرى والبوادي، وتكدس جزء ثان حول المدن، فإن الجزء الثالث سلك طريق الهجرة إلى الخارج.

وابتداء من سنة 1915 برزت الهجرة إلى فرنسا كظاهرة خاصة بسبب إشراك الجزائريين كمتطوعين وجنود في الحرب العالمية الأولى.

واستنادا إلى المجلة الفرنسية «لا فريك فرانساز» الصادرة عام 1919 فإن المعطيات الإحصائية لمشاركة الجزائريين في الحرب كانت كالتالي:

- الجنود: 177.000
- العمال: 75.000
- القتلى: 56.000
- الجرحى: 82.000
- المجموع: 390.000⁽¹⁾

أما فرحات عباس في كتابه كيل الاستعمار فقد ذهب إلى القول أن عدد الفلاحين الجزائريين الذين عبروا البحر الأبيض

⁽¹⁾ سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930-1900، ج 2، ط 03، الجزائر، ط 02، 1983، ص 209

⁽¹⁾ Hamud AÏT AMAR, op. cit, p 35
⁽²⁾ François PERROUX, L'Algérie de demain, Paris: P.U.F. 1962, p 16
⁽³⁾ Benjamin STORA, Histoire de L'Algérie Coloniale, Alger: ENAL, 1996, p 49

المتوسط خلال سنوات الحرب الأربعة قد بلغ نصف المليون، وأن البعض منهم كان مجندين بينما عيى الباقية للعمل في المصانع⁽¹⁾.
ونج عن تجنيد الجزائريين مجاعات حادة لا سيما في سنة 1917 حيث تضررت عائلات المجندين الذين لم تصلهم المنح، يضاف إلى ذلك الجفاف الذي أصاب البلاد خلال هذه السنة، وهو الأمر الذي أدى إلى هجرات متتالية من الأرياف باتجاه المدن والقرى.

وتذكر بعض الكتابات أن أكثر من ثلث سكان الجزائر المذكور كانوا يستخدمون عام 1918 بفرنسا، بما يعادل 7/2 من مجموع الأهالي⁽²⁾.

وقد يتعجب المرء لهذا العدد الهائل من الجزائريين المشارك في الحرب. بقي حين سلك البعض من الجزائريين طريق التجنيد تخلصا من الحالة الاقتصادية النعسة، فإن البعض الآخر من أبناء النخبة تجند في صفوف فرنسا إيمانا منه بأن مشاركته في الحرب ضد ألمانيا النازية تدخل ضمن إطار الدفاع عن الحرية

(1) Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, Paris: René Julliard, 1963, p. 13.

(2) لثول، روبرت ليجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1976، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: دول المطبوعات الجامعية، 1982، ص 116.

والديمقراطية، أما فئة ثالثة من أبناء الشعب الجزائري فقد فضلت الاعتصام بالجبال بدل التطوع أو التجنيد في الجيش الفرنسي، وهذا ما يفسر الأحداث التي وقعت في بركة والأوراس حيث لم يلتحق من المدعوين سوى 25 متطوعا من ضمن 250 مدعو، أما بمعسكر فقد تظاهر سكان قرية سيدي دحو بشوارع المدينة يوم 05 أكتوبر 1914 بعد أن أوعز الآباء لأبنائهم بعدم التجنيد⁽¹⁾، كما اغتسم سكان قسنطينة فرصة الحرب فطالبوا في ديسمبر 1914 باسترجاع أراضيهم المصادرة في عام 1871.

ولم يكن التزوج الريفي، والهجرة إلى الخارج أو المجاعات القاتلة التي أودت بحياة الآلاف من الجزائريين هي وحدها التي أخلت بالتوازن السكاني للمجتمع الجزائري، فإلى جانبها كانت هناك جرائم القتل الجماعي العمدي في حق الجزائريين.

ونظرا لطول سلسلة عمليات الإبادة الجماعية للسكان الجزائريين-والتي كان لها بالغ التأثير على التوازن السكاني- نكتفي بذكر نماذج منها:

(1) يرجع إلى: عالم محمد. «التقاضة معسكر أو دينامية النضال الشعبي في مطلع القرن العشرين» مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1986، رقم 21، الجزائر 1986، ص 89-114.

• معركة مغارات أولاد رياح التي قام بها الكولونيل بيليسي في سنة 1843 بدعم من سيدي العربي، والتي أنت النيران فيها على أكثر من 500 ضحية ما بين رجال ونساء وأطفال⁽¹⁾

• مجازر شهر ماي 1945 التي راح ضحيتها 45.000 شهيد، وهي التي تحدث فيها «تقرير توبر» (Rapport Tubert) فقط عن القتلى من الجانب الأوروبي، بينما أعلن الجنرال «ديفال» (Duval) أن حصيلة القتلى الجزائريين كانت ما بين 500 إلى 600 ضحية. وفي حين تحدثت سلطات الاحتلال الفرنسي عن 1500 ضحية مسلمة، فإن الأمريكان راحوا إلى القول أن عدد الضحايا بلغ 35.000 بل و 80.000 بناء على ما صرح به الدكتور بن جلول في الجمعية الوطنية الاستشارية يوم 28 فبراير 1946، أما المناضلون الجزائريون فيحصون العدد بـ 45.000⁽²⁾ ضحية كما ذكر أعلاه.

• أعمال القتل والإبادة التي أودت بحياة مليون ونصف مليون شهيد خلال مرحلة ثورة أول نوفمبر 1954، وهو الرقم الذي صرحت به الحكومة الجزائرية بعد استرجاع الجزائر استقلالها في 1962 - كذبه الفرنسيون بنشرهم لأرقام لا يتعدى

⁽¹⁾ Yacono XAVIER- la colonisation des plaines du djebel, TI, Alger 1975, p 251
نظر أيضا مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 113.

⁽²⁾ Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme Algerien 1919-1954, Tome 2, Alger : S.N.E.D, 1980, P 718

فيها القتلى الذين سقطوا على يد عساكر الاحتلال الفرنسي 374.000 ضحية، و 219.000 مواطن جزائري قتلوا على يد جبهة وجيش التحرير الوطني⁽¹⁾

ويقول مصطفى الأشرف «لنا أدلة قوية على أن حرب الإبادة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة قد أدت بين 1830-1870 إلى هلاك عدة ملايين من السكان»⁽²⁾

ومهما يكن من أمر فلا أحد يمكنه أن يدرك العدد الحقيقي لضحايا الجرائم التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وهجرة الأوروبيين إلى الجزائر هي الأخرى كان لها دور في الإخلال بالتوازن السكاني داخل الحضائر الجزائرية الكبرى. ففي سنة 1950 مثل عدد السكان الأوروبيين بالجزائر العاصمة 60% من مجموع سكانها، أما مدينة وهران التي بلغ عدد سكانها في نفس السنة 256.661 نسمة فقد كانت هي المدينة الأولى التي يتجاوز عدد الأوروبيين فيها عدد الجزائريين؛ أما الإسبانيون لوحدهم

⁽¹⁾ François-Porteu DE LA MORANDIERE. Soldats du Djebel, Paris (S.D) p 374

⁽²⁾ مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 22

فكانوا يمثلون 1/65 من مجموع سكانها سنة 1931 من بينهم 41/٪ منجنون بالنسبة الفرنسية

إلا أنه على الرغم من عمليات الإبادة والشروع الريفي المتزايد، فإن نسبة السكان بالأرياف ظلت مرتفعة: 81/٪ يسكنون الأرياف مقابل 19/٪ من الجزائريين يسكنون المدن.

وحتى سكان الأكواخ والأحياء القصدية المحيطة بالمدين الكبرى هم أصلا من أبناء الريف الذين ضاعت منهم أراضيهم الفلاحية. أما خلال حرب التحرير (1954-1962) فقد نزح نحو المدن حوالي 731.000 نسمة.

تحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات

بعد أيام من سقوط الجزائر في يد قوات الاحتلال الفرنسية أنشأ المارشال دي بورمون لجنة تتكون من جزائريين وموريسكيين ويهود يرأسها أحمد بوضربة تحمل اسم المجلس البلدي، إلا أنه لم يصدر أي قرار يحدد صلاحياتها.

أسندت لهذه اللجنة -المجلس البلدي- مهام الإعداد للحاجيات الأكثر استعجالا، ومنح لها حق التصرف في ناتج الضريبة، واحتكار بيع الملح لمواجهة النفقات التي تحتاجها المدينة.

وفي 09 يناير 1831 صدر قرار ينص على تشكيل مجلس بلدي أهلي (Conseil municipal indigène) يتشكل من سبعة أعضاء مسلمين وعضوين يهوديين⁽¹⁾ إلا أن هذا المجلس الذي نشأ في ظروف خاصة تسودها الفوضى والاضطرابات لم يكن سوى مؤقتا، أنهيت مهامه بعد أن عين ملك فرنسا لجنة تتولى وظيفة ضابط الحالة المدنية تعويضا للمجلس البلدي الأهلي، وأمر باقتطاع أرصدة مالية من ميزانية الدولة تخصص لتسيير شؤون المدينة.

وفي سبتمبر 1834 قامت فرنسا بأول محاولة لها لإرساء قواعد إدارة بلدية في الجزائر، فأنشأت مجالس بلدية في كل من الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وضبطت مداخلها ونفقاتها، إلا أن السلطة الفعلية للبلديات أسندت بالكامل لمراقب مالي. وفي 02 أوت 1836 صدر قرار ينص على إدراج مداخل بلديات الجزائر ونفقاتها ضمن الميزانية الاستعمارية (Budget colonial)

⁽¹⁾ M.P. DE MENERVILLE, op. cit. p. 200

مرت إحدى عشرة سنة من دون أن يطرأ تغيير على التنظيم الإداري للبلديات، وفي عام 1848 بدأ النظام البلدي يشهد تطورا، حيث نشأت في 31 يناير 1848 ست بلديات كاملة الصلاحيات⁽¹⁾، وفي 16 أوت 1848 أصدر الجنرال «كافيناك» (CAVAIGNAC) رئيس السلطة التنفيذية قرارا ينص على إنشاء بلديات كاملة الصلاحيات في الأقاليم الجزائرية.

وتطبيقا للقانون الفرنسي الصادر في 07 أبريل 1884 تحصلت البلديات كاملة الصلاحيات في الجزائر على الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها المالية، شأنها شأن البلديات في الوطن الأم - فرنسا، ونظرا لقلّة مداخلها توسعت هذه البلديات على حساب أراضي الفلاحين الجزائريين المجاورة لها، واستفادت من الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين الذين لم تقدم لهم خدمة تذكر مقابل الأداء الضريبي، كما لم تمنح لهم فرصة لاختيار من يتوب عنهم في المجالس البلدية المنتخبة التي لم يتعد فيها عدد ممثليهم في جميع الحالات ستة نواب تعينهم إدارة الاحتلال، ويحرمون من حق الترشح كرؤساء للبلديات.

⁽¹⁾ بلديات كاملة الصلاحيات هي جماعات محلية تتمتع بالشخصية العمومية، ولها ميزانية و ترمت، تعرفها مجلس ومجلس تنفيذية منتخبة من قبل السكان، إلا أن هذا الطراز من البلديات وجد فقط في المناطق ذات الغالبية الأوروبية. وقد مكنت هذه البلديات الأوربية من فرض نفوذهم فيما بين 1870-1919.

وبناء على قرار صدر في 20 ماي 1868، ومرسوم 07 أبريل 1884، ثم مرسوم 06 فبراير 1919 الذي ينص في أحكامه على إسناد مسؤولية رئاسة البلديات كاملة الصلاحيات إلى معمرين فرنسيين، ووضع نائب خاص على رأس كل مركز استيطاني يكون فرنسيا، يتولى مهام ضابط الحالة المدنية، وضابط الشرطة القضائية في آن واحد، ويتكلف بضمان تنفيذ القوانين والتنظيمات، فإن جميع رؤساء ونواب البلديات كاملة الصلاحيات كانوا من أصل فرنسي، ولم يوجد من بينهم مطلقا ولا جزائري واحد، وحتى البلديات المختلطة كان يوجد على رأس كل منها نائب خاص من أصل فرنسي كما تدل على ذلك الوثائق الرسمية لحكومة الاحتلال الخاصة بالقوائم الاسمية لرؤساء ونواب البلديات كاملة الصلاحيات، ويكفي في هذا الإطار الاستشهاد بنموذج عمالة وهران خلال عام 1919، حيث كان أوروبي على رأس كل واحدة من البلديات التسعين الكاملة الصلاحيات التي تتواجد على مستوى الدوائر الخمسة المؤلفة للعمالة (وهران: 40 بلدية كاملة الصلاحيات، سيدي بلعباس: 16 بلدية كاملة الصلاحيات، مستغانم: 20 بلدية كاملة الصلاحيات، سيدي بلعباس: 16 بلدية كاملة الصلاحيات، مستغانم: 20 بلدية كاملة

الصلاحيات معسكر: 07 بلديات كاملة الصلاحيات، تلمسان: 07
بلديات كاملة الصلاحيات⁽¹⁾

والعلم فقد ظل الأوروبيون يستأثرون بمنصب رئيس البلدية
كاملة الصلاحيات منذ نشأتها إلى غاية 1962، ونستدل على ذلك
بنموذج بلدية معسكر التي نشأت في 17 جوان 1852 وتداول على
رئاستها فيما بين 1852-1962 عشرة رؤساء بلدية هم على
التوالي:

• م. لافاي : (M. Lafaye) (1854-1852)

• فريديريك : (Perez Frédéric) (1882-1870)

• إيزيدور : (Isidor Cabassot)

• لويس مارتان : (Louis Martin) (1934-1917)

• كلمي دالي : (Camille Dallée)

• جيميلوت : (gimbert)

• بيسكل : (Pascal Muselli)

(1940-1934) (1942-)

(1946)

(1) Préfecture d'Oran- Recueil des actes administratifs, année 1919, (maires et adjoints des communes de plein exercice- Etat des communes du département d'Oran. p p 35 - 39.

• كرو : (Cros) (1942-1940)

• فرناند مالي : (Fernard malé) (1962-1946)

• انتوان الونسو : (Antoine Alonso) (1962)

أما المجلس البلدي فلن يتعدى فيه عدد النواب الجزائريين في
البلديات الناشئة ستة أعضاء، وإليك فيما يلي التشكيلة البشرية
لمجلس بلدية معسكر كاملة الصلاحيات لسنة 1954 - كنموذج -

• مالي فرناند : (malé Fernard) رئيس البلدية

• دالي روني : (Dallée René) نائب

• زميرو جول : (Zmiro Jules) نائب

• طاهر أحمد : (Tahar Ahmed) نائب

• قلسوي : (Gluais Henri) نائب

هنري

• بيداي فرناند : (Pedaille Fernand) نائب خاص من

لغري (خاصية)

حائزا نائب خاص

بسن حيويك

(العمومية حائزا)

• فورنيل روني : (Fournil René)

- شني عثمان : (Cherini Othmane) نائب
- كارتيران : (Carteran Fernand) نائب
- فرناند

- مـالـب : (Selbe Marcel) نائب
- مارسيل
- مولاسردون : (Moulasseroun Mokhtar) نائب
- مختار
- الويس : (Elouissi Tayeb) نائب (1)
- الطيب

وقد وجد المعمرون في هذه المجالس البلدية ما يكفل لهم السيطرة ويصون مصالحهم ويرجع الكفة لصالحهم، وهكذا أصبح الجزائريون تحت رحمتهم

وكثيرا ما كانت المراكز الاستيطانية التابعة للبلديات المختلفة تتحول إلى بلديات كاملة الصلاحيات، وذلك في حالة توفرها على الشروط المطلوبة كالمرافق الإدارية اللازمة للبلدية، والعدد الكافي من السكان الأوروبيين بما يسمح بإنشاء مجلس

(1) Louis ABADI- Gilbert LEVERONE. *Masara de ma jeunesse*, Barcelona: 2000, p 31

بلدي، والمصادر المالية الكافية لتسيير المصالح البلدية الضرورية، كما كان التركيز في هذه الشروط على ضرورة وفرة الأمن للمستوطنين الأوروبيين.

وفي واقع الأمر كان لا يشرع في بناء مركز استيطاني إلا بعد التأكد من أن الأهالي الجزائريين لا يكونون عدااء للمستوطنين في المنطقة التي تقرر إنشاء مركز استيطاني جديد بها، أخرى تحويلة إلى بلدية كاملة الصلاحيات.

وأثناء تفحص الملفات الخاصة بإنشاء المراكز الاستيطانية لاحظنا أن كل المراسلات بين رؤساء المكاتب العربية والسلطات الرصية كانت تتضمن فقرة عنوانها الأمن (Sécurité) تحتوي معلومات عن التصرفات والسلوكات العدائية للسكان تجاه الاحتلال، وعلاقاتهم بالمقاومة الشعبية وموقفهم منها، ومن العبارات المقروءة في هذه المراسلات: « Sentiment hostile à la domination, non hostile... » ومن الأمثلة على ذلك:

« قرية زلامطة: لا يظهر عليها أي تصرف معادي للاحتلال، » (1)

(1) C.A.O.M.G.G.A. Carton 51. 25 (colonisation)

أفريقية كانوا لم يتوقف سكانها عن الإدلاء بتعاطفهم مع فرنسا، بدليل وفوقهم إلى جانبها أثناء تمعها لشورة فليته سنة 1864⁽¹⁾

حتى يكون المستوطنون في مامن من غارات الأهالي القادمين من الجنوب لأبد من بناء مركز عين تاسلت الاستيطاني على الطريق الرابط بين فرنده وسعيدة⁽²⁾

وجود مركز ويزغت الاستيطاني بجوار الخط الحديدي يسهل التدخل في حالة وقوع اعتداء على المستوطنين... وبطبيعة الحال فإن علاقات طيبة تربط بين الكولون والأهالي، كما أنه لم تسجل ولا حالة سرقة أو نهب⁽³⁾

وقد تأجلت الكثير من المشاريع الاستيطانية بسبب انعدام الأمن وصعوبة الاتصال بالمراكز الاستيطانية المجاورة.

وفيما بين 1871-1919 تحول عدد كبير من المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات وضم إليها عدد من الدواوير، فتسببت هذه السياسة في تشاؤم المواطنين الجزائريين الذين عارضوا بشدة تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات، وأمام

(1) Ibid.
(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 5L/25 (colonisation)
(3) Ibid.

هذا الموقف جذت العملية فيما بين 1919-1945 وتعطلت نسبيا بسبب تخوف الأوروبيين الذين أصبحوا من المعارضين لعملية إلحاق الدواوير بالبلديات الكاملة الصلاحيات خشية رؤيتهم على رأس البلديات الجديدة مجلسا بلديا غاليته مسلمة، هذا إلى جانب عوامل أخرى من بينها النتائج الديمغرافية للحرب العالمية الأولى والاحتجاجات الشديدة للجزائريين ضد عمليات نزع الأراضي ومصادرتها لأجل توسيع المراكز الاستيطانية وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات.

وخلال المدة من 1870 إلى 1895 أنشئت 153 بلدية كاملة الصلاحيات، كانت أصلا مراكز استيطانية وألحقت بها دواوير ضامنا للتوازن المالي⁽¹⁾، منها في الجهة الغربية من البلاد 90 مركزا تحول إلى بلدية كاملة الصلاحيات⁽²⁾ كما أشير إليه سابقا.

لم يكن من هدف لفرنسا من وراء تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات سوى تهيئة الجزائر وإعدادها للاندماج في الوطن الأم فرنسا، إلا أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها، بحيث تكهن جميع الساسة والحكام الفرنسيون الذين

(1) Claude COLLOT. Les institutions de L'Algérie durant la période coloniale 1830-1962. Alger: O.P.U. 1987. P118
(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton. 1M/60

تداولوا على السلطة في الجزائر بفشل مشروع الإدماج، ومن هؤلاء الساسة والحكام نذكر: دي توكفيل (DE TOCQUEVILLE) في 1847، والمارشال ماكهمون (DE MACMAHON) الحاكم العام للجزائر في تقريره يوم 23 أبريل 1868، والساتور بيبيك (BEHIC) في تقريره إلى وزير الحرية عام 1869، وجول فيري (Jules FERRY) الحاكم العام للجزائر في 1892 وجونار -الحاكم العام للجزائر- في 1893، والمارشال ليوتي في جويلية 1907 أثناء توزيع الجوائز بثانوية وهران، وجول كامبون (Jules CAMBON) -الحاكم العام للجزائر- في خطاب له أمام مجلس الشيوخ وفي العديد من المناسبات حيث أكد «أنه من الخطأ الاعتقاد في دمج الجزائر في فرنسا أو تحويل أفراد شعبها إلى فرنسيين لأن هذا الشعب يؤمن إيمانا جازما بأن الحضارة العربية الإسلامية هي أرقى الحضارات، كما أن للجزائريين دينهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم».

ومن هؤلاء الحكام الواسي العام للجزائر ليتو (LUTAUD) في خطاب له يوم 03 فبراير 1914 أمام غرفة النواب، وموريس فيوليت (Maurice VIOLETTE) والحاكم العام لجنرال فيغاند (WEYGAND) في 24 جويلية 1942، وجاك بيارك مدير الشؤون الإسلامية في تقرير له تحت رقم 1463 مسطور في 25

سبتمبر 1942 إلى الحاكم العام للجزائر، وجورج سيردون (Georges SURDON) رئيس غرفة محكمة الاستئناف بالجزائر عام 1946، وج لامبارت (J.LAMBERT) -أستاذ بكلية الحقوق في جامعة الجزائر- في عام 1952.

لقد أثار هؤلاء جميعا الفروق الاجتماعية والتاريخية بين المجتمعين كما أثاروا عقبة الدين الإسلامي الذي يحول دون تحقيق المشروع الاستيطاني الإدماجي⁽¹⁾

(1) لمعرفة تفاصيل أكثر عن تكتيكات القادة الفرنسيين بفشل المشروع الاستيطاني

الإدماجي الفرنسي في الجزائر، راجع:

Supplément au bulletin politique de juillet 1954. «Opinion de quelques auteurs sur les méthodes administratives de la France en pays d'outre-mer et notamment en Afrique du nord» relatives à L'Algérie- pp 1-15.

روجت سلطات الاحتلال الفرنسي لمشروعها الاستيطاني في الجزائر وأعطته هالة وغطاء اقتصاديا كبيرا، حيث اعتبرته إنجازا حضاريا يفتح في الجزائر آفاقا شاسعة بإمكانها تطوير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن المشروع الذي حقق مكتسبات استراتيجية للمستوطنين، قد أثار ملبا على المجتمع الجزائري، وأحدث أضرارا اقتصادية واجتماعية وبشرية تمثلت في اقتلاع الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وتهجيرهم منها، إضافة إلى نشأة لحرب إبادة ضدهم، وبناء المراكز الاستيطانية. وجلب المزيد من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين إليها، مما أخل بالتوازن السكاني، ومنع المستوطنين حق الاستئثار بأخصب الأراضي الفلاحية واستنزاف ثروات البلاد وغيراتها السطحية والجوفية لصالحهم.

الفصل الثاني: العرائض والمذكرات الاحتجاجية

تمهيد

- أملاك الغائبين المتروكة.
- حول التطبيق الجائر لتشريعات العقارية.
- تعاطف الإدارة الاستعمارية مع الكولون والعسلاء، والإسراف في تجاهل مطالب الأهالي.

خاتمة

تمهيد

إن المطلع على العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة من 1830 إلى 1962 يكشف بأن مسألة الأراضي الفلاحية هي التي استحوذت على محتوياتها.

ولعل الإلمام بهذه المحتويات يلقي أمامنا بعض الأضواء في محاولتنا لفهم جوهر الصراع الدائر بين الفلاحين الجزائريين من جهة والمعمرين الفرنسيين والأوروبيين من جهة أخرى طيلة هذه الفترة.

كما أن هذه المذكرات تعتبر سجلا أميناً لموقف الفلاحين الجزائريين من الكولون، ومن القياد وأصنافهم ممن استولوا على أراضيهم بأي شكل من الأشكال، وشاهدًا حيًا على رفضهم لإجراءات الفرنسية، وتصديهم للمشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر.

تعرض المحتجون في مذكراتهم إلى تجاوزات موظفي الإدارة الاستعمارية والكولون والقياد؛ ومن خلال تاريخ إبداعاتها يتبين

للقارئ أن الفلاحين الجزائريين قد دخلوا في صراع مفتوح مع هذه الأطراف طيلة فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وهي جميعها تسم بالتشكي من حالة البؤس والشقاء الذي بلغهم من جراء تجريدهم من أراضيهم، وفيها حملوا ضمنيا وصراحة إدارة الاحتلال الفرنسي مسؤولية فقدانهم لأموالهم وظلم الكولون والقياد لهم.

إلا أن هذه العرائض لم تحرك قيد أنملة شعور الإدارة الاستعمارية؛ فأجوبة وزير الداخلية، والحاكم العام للجزائر، وعامل العمالة، ومدير الأملاك العامة (الدومين) وحتى المتصرف الإداري أثبتت بالجفاف والتجاهل الصريح لحقوق الفلاحين المقتضية.

وما علينا سوى الاستشهاد بنماذج وعينات من هذه الرسائل الاحتجاجية التي تعكس بحق أحد أنماط المقاومة السلمية التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.

أملاك الغائبين المتروكة

لقد نتج عن القرار الصادر عن حكومة الاحتلال في 08 سبتمبر 1830 القاضي بمصادرة أملاك البايك، وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر، وكذلك أملاك الجيوس ردود فعل، وذلك وقد قدم القنصل الإنجليزي احتجاجات الجزائريين إلى

السيد «جيراردي» (GERARDI) مدير الأملاك العامة «الدومين» قائلا له «يجب عليكم استعادة أملاك مكة والمدينة - يقصد بها الأحباس - وكذا الأراضي المصادرة إلى أصحابها»⁽¹⁾

وهنا يصعب تصديق المزاعم الفرنسية التي وردت في نص وثيقة الاستسلام التي وقع عليها كل من الداوي حسين و «دي بورمون» في 05 جويلية 1830 في الجزائر العاصمة بأن فرنسا تنوي الحفاظ على «حرية أهل البلاد لاختلاف درجاتهم، ولدينهم وأموالهم ومتاجرهم وصناعاتهم،

لا أحد يتعدى عليهم، وحرمتهم يحترم»⁽²⁾ إلا أن القانون الذي أصدرته بعد ثلاثة أشهر من سقوط العاصمة الجزائرية في أيدي عساكرها يؤكد العكس تماما، فأموال المؤسسات الدينية، وأملاك الذين نزحوا عن ديارهم قد وضعت بموجب هذا القانون رهن المصادرة والحجز.

ومعنى ذلك أن هذا القانون جاء ليعطي الاحتلال الفرنسي فرصة الاستيلاء على الأراضي الجزائرية بحجة أن أصحابها أو المسؤولين عليها متغيبون، وأن الفرنسيين هم أحق بحراستها والاحتفاظ بها

⁽¹⁾ Ibid

⁽²⁾ عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، الجزائر:

م. و. ك. ص. ص. 68. نقلا عن المكتبة الوطنية بباريس: RES.LK 8 1319

واستخدامها في أغراض التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
وبعبارة أخرى جاء هذا القانون كخطوة أولى في إضفاء طابع
الشرعية والصيغة القانونية على سيطرة فرنسا على أملاك الغائبين
والاستيلاء عليها.

وعلى هذا الأساس احتج الجزائريون على هذا الإجراء التعسفي
لدى الوسيط الإنجليزي لاعتباره يلحق أشد الضرر بمؤسسات
الأحباس ومصالح المتغيين.

وغني عن القول أن استيلاء فرنسا على أملاك البايك وأملاك
الأحباس والمتغيين قد مكن حكومة الاحتلال من استخدامهما
لتسهيل استيطان المهاجرين إلى الجزائر من سائر أنحاء أوروبا.

كما احتج أهالي مدينة الجزائر لدى القائد الفرنسي «برتزان»
وقدموا له عريضة يطالبون فيها بإرجاع أملاك الأحباس التي
استولى عليها «كلوزيل» عام 1830، إلا أنه لم يلبي طلبهم⁽¹⁾

وبصدور القرار المشيخي (1861/04/22) أخذت الشكوك
والمخاوف تزداد حيال الفلاحين الجزائريين، وتنبهوا إلى خطورة
هذا القرار وما سينجم عنه من تنافس حول تسويق الأراضي بعد

الشيخ محمد بن سليمان: تاريخ الفكرة العقارية للعمود (1830-1871) المضاف: العدد
06، جزء 1423، مارس 2002، ص 116

تفكيكها، وبدأ لبعض الفلاحين الجزائريين عن كانوا على اقتناع
تام بأن الهدف من إجراءاته لم يكن سوى تسهيل عملية انتقال
الممتلكات - الجزائرية - من أيديهم إلى أيدي الكولون، ومن ثم
إلحاق الأذى بالفلاح بعد تجريده من ملكيته، إلا أن فلاحين
آخرين تسابقوا على بيع أراضيهم للكولون الأوروبيين، ومن بين
هؤلاء فلاحو قرية الصحاري الشراقة (بلدية جبل الناضور
المختلطة، دائرة تيارت، عمالة مستغانم)، ولاسيما فلاحو قبيلة
أولاد زيان الغرابية، والدحالة، أولاد زيان الشراقة، وأولاد
زودية، أولاد حدو، وأولاد بلحسن، وأولاد سيدي خالد، وأولاد
عزيز، وأولاد خروبي، وأولاد عفيف، وأولاد بورنان، والشاوية،
باستثناء قبيلة قنادزة، والكعابرة، والمرايطين الغرابية؛ وقد باع
هؤلاء للكولون اثنان وثمانين قطعة أرضية تقدر مساحتها
الإجمالية بأزيد من 23.118 هكتار يضاف إليها 224 هكتار تابعة
لقبيلة الشاوية⁽¹⁾

وأمام هذا الموقف راح أعيان قرية الصحاري يحتجون بشدة على
التكتيك الاستعماري في استدراج الفلاحين البسطاء عن طريق
القرار المشيخي وحملهم على بيع أراضيهم للكولون.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton I N°05 (Conservation des hypothèques de
Mostaganem)

ولكن إدارة الاحتلال رغبة منها في كسب الفلاحين واستمالتهم، وحتى لا يعتبروا الاستيطان خطرا على مستقبلهم فإنها تملصا من المواجهة، ومقارعة الحجة والصراع غوضت الأشخاص الذين اقتصبت أراضيهم، ومن هؤلاء مائة وثمانية وأربعون فلاحا في دائرة مستغاثم بأولاد معالف، من بينهم خمسة فلاحين من قبيلة بركامل⁽¹⁾

وحتى أراضي البايك التي استخدمها الأمير عبد القادر في تاقدمت - قرب تيارت - صادرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية على اعتبار أنها أراضي مخزنية وأدخلتها ضمن أراضي أملاك الغائبين الموروثة، إلى جانب ثلاثة قطع أرضية بقبيلة أولاد عوف - قرب سعيدة - كانت تحت تصرفه⁽²⁾

ومع أن سلطات الاحتلال الفرنسي قد وضعت نفسها حارسا على أملاك الجزائريين المهاجرين إلى حين عودتهم إليها مطالبين باستردادها، إلا أن برقية 12 ماي 1866 نصت على عدم رفع الحجز (main levée) على هذه الممتلكات، وتساءلت فيما يجب اعتبارها أملاكا تابعة للبايك أو أملاكا خاصة؛ وللعلم فإن هذه الأراضي

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton I N°05 (Etats des partages, transactions et compensations non encore régularisées) (réclamation de la djemâa des Ouled Maalef).

(2) C.A.O.M. G.G.A Carton I N°04 (séquestre, Alger le 12/05/1966)

استخدمها الأمير عبد القادر في أغراض اجتماعية وعسكرية، حيث أقام بها مجمعا سكنيا (الزمالة) ونجيبا عسكريا.

منحت مصلحة الأملاك العامة بمعسكر، الأراضي التي كان يستولي عليها الأمير عبد القادر في قبيلة أولاد عوف إلى محمد بن برجى⁽¹⁾، إلا أن أحد أهالي أولاد عوف طالب بحقه في ملكية هذه الأراضي التي يعتقد أنها مخزنية على أنها ملكا خاصا جرّده من سلطات الاستعمار، وأنه يتنظر أن تجري عليها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي حتى يعرض بدلها أرضا أخرى، أو يتلقى مقابلها مبلغا ماليا تحدده السلطات الرسمية.

ردت سلطات الاستعمار على هذا الشكوى بأن مصلحة الأملاك العامة قد سلمت لمحمد بن برجى هذه الأراضي خطأ لاعتقادها أنها أرضا مخزنية ليس من حق أحد المطالبة بها⁽²⁾

وفي إقليم سيدي بلعباس اصطدم المشروع الاستيطاني الفرنسي بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين.

إن قبيلة الحازج التي تبلغ مساحة أراضيها الفلاحية 18.306 هكتارا لم تبق منها فرنسا لهذه القبيلة سوى 4.846 هكتارا بصفتها

(1) Ibid

(2) Ibid

أراضي ملك، أما باقي المساحات فقد تعرضت للحجز والمصادرة بناء على القرار الإمبراطوري الصادر في 25 أبريل 1866، بحيث أصبح متوسط المساحة الأرضية للشخص الواحد من أبناء هذه القبيلة لا يتعدى أربع هكتارات.

ومع أن التقرير الذي وجهه المارشال «راندون» وزير الحرية إلى الإمبراطور الفرنسي ويذكر فيه أن قبيلة الحازج لها مساحات أرضية فلاحية تقدر بـ 45.000 هكتار، وأن القسم الأكبر من أراضيها قد تم حجزه بعد هجرة معظم أهلها إلى المغرب سنة 1845 وذلك لاعتباره أرضا مهملة، كما أن عددا كبيرا من فلاحي هذه القبيلة قد قتلوا في المعارك أو هلكوا جراء الفقر، مشيرا في آخر تقريره أن القبائل المجاورة لسبيدي بلعباس - من دون ذكر أسماءها - والتي تقدمت بعرائض احتجاجية بسيطة قد تم تعويضها أخويا (1).

يفهم من قول راندون أن جميع الذين غادروا أراضيهم وهجروها أو قتلوا في المعارك، أو هلكوا من الجوع والفقر قد تسقط حقوقهم المشروعة في أراضيهم وحتى حقوق وراثتهم لتفتح بذلك شهية الكولون لتوسيع ملكياتهم بذريعة غياب أصحابها.

(1) M.P. DE MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 2.V. 1860-1866. Alger-Paris 1877, p 240

إلا أنه إزاء رفض الأهالي والفلاحين الصغار لعملية مصادرة وحجز أملاك الغائبين وتوزيعها على المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين لجأت سلطات الاحتلال إلى تعويضهم تحاشيا للصدام والتخفيف من حدة الصراع كما جاء في آخر التقرير.

أما عبارة «قد تم تعويضهم أخويا» فنشعر من خلالها أن راندون قد فتر حماس الفلاحين واستنبت الأعداء بتعويضهم، وفي كلمة «أخويا» أكثر من دلالة على أن الفلاحين الجزائريين قد اقتنعوا بالتنازل عن أراضيهم المغتصبة للاستعمار بكل طيبة خاطر وسط المغريات بالتعويض وإطلاق التطمينات الكاذبة. وذلك هو التكتيك الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر مع الفلاحين ليهدئ من غليانهم حيث نراه يعتمد الرقة واللفظ واللين في الأسلوب إلى جانب التمسك بالشدة والحرص والثبات ومقارعة الحججة بالحجة.

ويضيف التقرير بأن ممثلي دوار أولاد رياح والعثمانية ومهديد قد احتجوا لدى سلطات الاحتلال على طريقة التقسيم

التي تعرضت لها أراضيهم في أعقاب صدور القرار المشيخي
(1863/04/22)⁽¹⁾

حول التطبيق الجائر للتشريعات العقارية

في حقيقة الأمر فإن الاحتجاجات التي رفعتها القبائل ضد
الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي لا يمكن حصرها بالنظر
لكثرتها.

وإثر تحديد أراضيها المقدرة بـ 8.025 هكتار فإن قبيلة
عكرمة الغراب الواقعة في قسم مستغام على ضفاف وادي بلل
والتي اقتطعت منها مساحة تقدر بـ 1.200 هكتار من أجود
أراضيها لإنشاء مركز بلل الاستيطاني، رفعت ثمانية قبائل
احتجاجات خاصة إلى سلطات الاحتلال، إلا أن هذه
الاحتجاجات لم ينضم إليها جميع الفلاحين.

ومن الأمور المؤسفة أننا وجدنا رسالة موجهة إلى نابليون الثالث
موقعة بأسماء وتوقيعات قياد وأغوات وياش أغاوات من الأقاليم الثلاثة

⁽¹⁾ قسم القرار المشيخي 1863/04/22 أراضي قبيلة العسراج إلى
خمس دوائر هي: 1- أولاد رياح (946 نسمة، و 4.158 هكتار)، 2- حشنة (739 نسمة،

و 2.668 هـ)، 3- غنطية (534 نسمة و 1.753 هكتار)، 4- أولاد غلزي (547 نسمة، و 3.820 هكتار)، 5- سبيد (861 نسمة و 5905 هـ).

M.P. DE - MENERVILLE op. cit. p 241

للجزائر يمجّدون فيها فرنسا ويشيدون بفضلها، ويعرضون عليها أموالهم
ودماءهم فداء من أجل الدفاع عنها.

ولا حاجة لنا للمزيد من الأدلة غير إحالة القارئ لمراجعة هذه
الرسالة لمعرفة ولاء وحب هؤلاء لفرنسا التي صانت حقوقهم وأبنت لهم
على امتيازاتهم⁽¹⁾

⁽¹⁾ إليكم فيما يلي مقتطفا من نص هذه الرسالة، وأسماء الموقعين عليها:

« Nous chefs indigènes que vous avez comblés de bienfaits... nous demandons à votre
majesté qu'à l'exemple des Français il nous soit permis de mettre nos biens et nos
personnes à votre disposition... Vous nous avez abandonné la propriété de nos terres,
vous nous avez conservé nos croyances religieuses et garanti notre honneur, nous
devons notre aide à la France. Ont signé:

Mohamed - Bel Hadj Ahmed et Mokrani, Bachagha de medjana.

El Hadj - Ahmed - Bouakkaz - Ben Achour

Mohamed - Sghir Bengana, Caïd de Biskra.

Simane - Ben - Siann agha honoraire de Miliana.

Said Boudaoud Caïd du Hodna

Belgacem - Bel- Lahrech, bachagha de Djella.

Mohamed Said Ben-Ali Cherif, bachagha d' Akbou.

Ahmed Bey- ben Chikh - Messoud, Caïd des Amer Dahra (Setif).

Ahmed - bey Gadi, Caïd Batna.

Douadi Ben-Keskes, Caïd des Amer- guebala (Setif).

Sghir-Bel - Laroussi, Caïd des regha - guebala (Setif).

Abderhamane - Benguendouz el- Mokrani, Caïd Am-Turk.

Ben- Yahia - ben Aissa, bachagha du Titeri.

Ali ben Mohamedine, agha des Beni- Selimane (Mitidja).

Kaddour Ben - el Mokhefi, agha des Bordja.

Bouakaz Ben - Cherifa, bachagha du Djendel (Miliana).

Ahmed Boumezrag el-mokrani, Caïd de l'ouenougha.

Said - Ben Abid Caïd du rahel - el- guebli (Setif).

Ahmed ben - Zedane, Caïd de guergour (Setif).

Ahmed - Boudakhan - Bengana, Caïd des gheraba.

Louis RDSN, Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger 1891, pp 80 - 81

وعلى أية حال فإن ما عبر عنه هؤلاء في رسالتهم بشأن إحسان فرنسا إلى الجزائريين وإبقائها على ممتلكاتهم الأرضية وحفاظتها على شرفهم لا يتطابق مطلقا مع الواقع.

يحدث هذا في الوقت الذي تعالت فيه أصوات الفلاحين بالشكوى والاستنكار على اغتصاب فرنسا للأراضي الجزائرية.

والأغرب من ذلك أن بعض الموقعين على هذه الرسالة سيحول إلى عدو لدود لفرنسا بعد تعرض أراضيهم للحجز والمصادرة من أمثال محمد ابن الحاج أحمد المقراني باشاغا مجانة، ومعيد بن بوداود قايد الخضنة، وأحمد باي ابن شيخ مسعود قايد عامر بالظهرة، والصغير ابن العرومي قايد ريغة القبالة، وعبد الرحمن بن قندوز المقراني، وأحمد بومزراق المقراني.

ولم يكن الصراع حول ملكية الأرض قائما في أساسه بين الجزائريين والكتولون بل أيضا فيما بين المعمرين الذين كانوا لا يتورعون عن تحويل ممتلكات أرضية بطرق لا شرعية لصالحهم كما تدل على ذلك رسالة الشكوى التي تقدم بها جماعة من المعمرين في سيدي بلعباس إلى الحاكم العام للجزائر ضد المعمر «بليتز» (BLENZE) الذي استولى على أراضي فلاحية يدّعون بأنه

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N°01 (réclamation, Oran le 08/06/1872)

والجدير بالملاحظة فإن معظم التزاعات بين الجزائريين حسب ما دللتنا عليه وثائق الأرشيف كانت حول ملكية الأرض⁽¹⁾ كما أن المراسلات الإدارية بين المتصرف الإداري

ونائب عامل العمالة أو حتى الموجهة إلى عامل العمالة أو الوالي العام للجزائر بشأن الاحتجاجات حول ملكية الأرض كانت تحمل إشارة كتابية «هام» أي أن موضوع الرسالة جدير بالاهتمام، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بتزاع حول ملكية الأرض بين طرفين أحدهما موالي للاستعمار (كتولون، أغا، قايد، مجند في جيش الاحتلال...) وآخر معارض، حتى يكون محل رعاية واهتمام من قبل الإدارة الاستعمارية التي كانت تتحيز للمتعاملين معها كما هو الحال مع الرسالة التي تقدم بها المدعو عبد المؤمن عبد القادر- الذي كان يعمل تحت

العلم الفرنسي- ضد جلول الصادق وحمدان عبد المؤمن اللذان كان يستغلان أرضه وأرض إخوته أثناء غيابه⁽²⁾

أما الذين لم يكونوا في خدمة الاستعمار، فغالبا ما كانت ترد إليهم رسائلهم بحجة أنها أرسلت بدون طابع بريدي (الدمغة) وذلك تذرعا بقانون 13 برومير السنة السابعة، الذي أعيد العمل

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N°08 (réclamation, Oran le 27/10/1930)

(2) C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N°01 (réclamation)

به وفق منشور وزارة الداخلية الفرنسية الصادر في 06 أفريل 1886 والذي ينص على أن الرسائل الموجهة إلى المؤسسات الإدارية يجب أن تكون مدموغة ومكتوبة على أوراق مطبوعة⁽¹⁾

إن سوء تطبيق الإجراءات التنفيذية من قبل اللجان المكلفة بالتحقيق في الأراضي وفحصها وتعيين حدودها، إلى جانب عدم وجود نظام موحد لتحديد أراضي العرش وأراضي الملك دفع الفلاحين الجزائريين خلال عام 1873 إلى رفع احتجاجات إلى سلطات الاحتلال عن طريق الجماعات يشتكون فيها من عمل اللجان التي فصلت عند التحقيق في الأراضي دون إدراك ولا تمييز، حيث آلت إلى تحويل أملاك خاصة إلى أملاك عمومية (بلدية). واعتبرت الأراضي الفلاحية المتروكة للراحة السنوية (jachère annuelle) شاغرة وأدرجت ضمن الأراضي الجرداء والخصوية غير المزروعة، وضممتها إلى قطاع أملاك الدولة⁽²⁾

لم يعترف الفلاحون الجزائريون بسندات الملكية التي سلمت لهم، وبعضهم لم يسحبها من مصلحة الأملاك. وقد قدر أحد المحققين عدد السندات التي لم يسحبها أصحابها بـ

25.000 عقد من بين 244.830 عقد مسجل (10٪)، كما أن البعض الآخر أُلِف هذه السندات أو ردمها في التراب⁽¹⁾

وكثيرا ما غدت التصرفات الطائشة للمحافظين المحققين عملية الصراع بين المعمرين والفلاحين الجزائريين وزادت من حدته، لأن نتائج هذه التحقيقات عرضت الفلاح الجزائري إلى خسارة أرضه - وهي أعز ما يملك

وإن كانت فرنسا قد تصورت أنها بإجراءاتها العقابية المتمثلة في مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين بمقتضى قرار 27 جوان 1871 الذي نص على حجز جميع أراضي القبائل التي ساندت المقراني في ثورته ضدها⁽²⁾ ستضعف الفلاحين الجزائريين، فعلى العكس من ذلك، فإن عمليات المصادرة الجماعية قد عمقت ارتباط الفلاحين بأرضهم وتصميمهم على استرجاعها ونبذتهم إلى خطورة هذه الإجراءات العقابية وطبيعتها العدوانية المنافية للتعايش السلمي مع المعمرين، وهذا يعني أن القرارات الخاصة بمصادرة أراضي الثوار على المدى القريب أو البعيد متقلبة على الذين استنوها، ومستؤدي إلى عكس ما كان

⁽¹⁾ Ibid, p 97

⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton 2 IIR1

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N:08 (Le préfet du département d'Oran à M^r le maire de Mascara le 01/03/1917).
⁽²⁾ Charles-Robert AGERON, Les Algériens musulmans et la France T1, Paris P.U.F. 1968, p 07

متفرقاتها، وهذا هو الاستنتاج الذي يمكن أن يخرج به المرء من تتبعه للتطورات التي أعقبت قرارات المصادرة والحجز الجماعي. إن تفاعل الفلاحين الجزائريين مع الأرض كجسم واحد وتمسكهم بها، سيؤدي بفرنسا الاستعمارية إلى الفشل في مشروعها الرامي إلى التزاعيم منها.

ففي 31 جويلية 1873 تقدم سكان قرية زموري الذين طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأسوية بحيث لم تبقى لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين، ويناشدونه التدخل حتى يُسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضية، وبلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها؛ كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقدر بـ 2.570 هكتار تمت مصادرتها⁽¹⁾ إلا أن سلطات الاستعمار وقفت عقبة كرودا في سبيل حل مصائب الفلاحين، وأخضعت جميع المذكرات الاحتجاجية لما كانت نسب بالفانون العام (la loi commune)، واليكم فيما يلي جدولاً بأسماء بعض الأشخاص والقبائل التي وجهت رسائل إلى الحاكم العام للجزائر سنة 1873

تطلب منه شراء الأراضي التي تم لإدارة الاحتلال أن صادرتها منهم.

الشخص - الدوار - القبيلة	المساحة المطلوب بها	تاريخ الاحتجاج ج	قرار المصادر ة	المرجع	الملاحظة
دوار زموري	5.349 هكتار	01/08 1873			مطالبات بمرافعة
جماعة قرية تاورة	2.570 هكتار	01/12 1873	06/27 1871	Bull off n° 368	
ضواحي دلس	1.301 هكتار	01/12 1873	09/14 1871	Bull off n° 375	
أولاد سمير			08/12 1871	Bull off n° 371	
الحاج أحمد محي الدين		08/03 1873			
بلعبد بوراس		07/08 1873/	06/27 1871	Bull off n° 368	

المصدر: C.A.O.M. G.G.A. Carton 2 H/81

وبالنظر لفخامة الملف الخاص بمصادرة الأراضي الزراعية
لفترة من 1871 إلى 1875، لا يعني إلا أن أشير إلى أن المطلع
عليه قد ينهر لما ارتكبه الاستعمار الفرنسي من ظلم في حق
الفلاحين الجزائريين بانتزاعه منهم أعز ما يملكون؛ كما أنه لم
يسمع لاستغاثتهم ومصراحتهم، ولم ينظر إليهم ولا مرة واحدة
بعين العطف والرحمة.

إن رد الإدارة الاستعمارية على جميع العرائض والطلبات
الخاصة بشراء الأراضي التي تمت مصادرتها كان سلبيا⁽¹⁾

ويبدو من خلال الجدول أعلاه أن الفلاحين الجزائريين لم
يفتحوا في استعادة أراضيهم باعتماد وسيلة العرائض
والمذكرات الاحتجاجية، والطلبات الكتائية الجماعية أو الفردية
خلال الفترة من 1871 حتى 1875.

لعل سبب امتناع إدارة الاحتلال عن بيع الأراضي
الجزائريين يعود إلى محاولة الحكومة الفرنسية الوفاء بوعودها التي
قطعتها على سكان الألزاس واللورين منذ شهر مارس 1870
بمنحهم مائة ألف هكتار من الأراضي الجيدة⁽²⁾ بل وأكثر من

⁽¹⁾ تراجع الملف المشار إليه في : C.A.O.M. Carton 2 H/81

جسور، الجزائر، 1982، ص 86
جسور، الجزائر، 1982، ص 86
جسور، الجزائر، 1982، ص 86

ذلك تراها فيما بين 1904 و 1927 وزعت على المهاجرين
الأوروبيين 237.000 هكتار من أجود الأراضي مع منح مالية

مقابل التزامهم إن اضطروا إلى بيع تلك الأراضي فلن
يبعوها إلا لمستعمر ليس إلا، ولا تباع لسلم أبدا⁽¹⁾

وفي بعض الجهات من الوطن تظاهرت إدارة الاحتلال
بالاهتمام بقضايا الفلاحين الجزائريين، حيث أرشد ضباط المكاتب
العربية الفلاحين المبعدين من أراضيهم والمجمعين في أراضي جبلية
غير صالحة للزراعة برفع شكاويهم واحتجاجاتهم إلى عامل
العمالة.

وبناء على ذلك بعث فلاحو «تروا مارابو» (سيدي بن عدة
حاليا)، وفلاحو «غيار» (عين الطلبة حاليا) بعرائض احتجاجية
إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي 1877⁽²⁾، إلا أن سلطات
الاحتلال اكتفت في الرد عليهم بأن الأراضي التي صودرت منهم
سيعوضون عنها بأراضي أخرى، لكن الفلاحين رفضوا بإصرار

⁽¹⁾ محمد نصر، المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد الأول،

الجزائر، 1978، ص 292 - عن أحمد توفيق المنير، هذه هي

الجزائر، مكتبة النهضة، الجزائر، 1956، ص 99

⁽²⁾ Michel LAUNAY, Paysans Algériens, Paris, édition du seuil, 1963, p 128

وعناد قبول هذا العرض، مما يؤكد بشكل قطعي رفضهم للسياسة
العقارية الفرنسية في الجزائر وتشبثهم بأراضيهم.

وفي هذا الشأن يقول المتصرف الإداري لبلدية معسكر
المختلطة في تقريره الموجه إلى عامل عمالة وهران: «إن
احتجاجات أولاد بوحنيبة وأولاد سليمان تعود إلى سنة 1867،
وإنني أوليت اهتماما شخويا بقضيتهم، وكررت محاولة تهدئة
غضبهم أربع مرات متتالية حيث قدموا رفقة جيرانهم أولاد
بوهادي وتجمعوا عند باب المكتب، بعضهم يحمل عرائه الخشبي،
والبعض الآخر يحمل جبلا من الحلفاء على رقبتهم أو في يده
يطلبون من السلطات الاستعمارية الكف عن مصادرة الأراضي
وحجزها، والعدول عن حشد السكان (Cantonnement)»⁽¹⁾

وهنا يقف المتبع لتصرفات الفلاحين وردود فعلهم من
عملية المصادرة والحجز على أنهم عازمون وبدون خوف ولا
تردد على استرجاع أراضيهم.

وقد طالعنا بعض الكتابات أن هناك قبائل لم ترفع
احتجاجات ضد فرنسا الأراضي من بينها في الجهة الغربية من
الوطن قبائل الدواير، والزماة، وقسم من البرجية من الذين

(1) Ibid. p 129

سبق لهم أن تعاملوا مع الأتراك ثم انحازوا إلى الفرنسيين ولم
تمسهم عمليات الحجز، وأكثر من ذلك، فإن هذه القبائل قد
اغتنتمت فرصة تحالفها مع الفرنسيين، فوسعت ممتلكاتها الأرضية
على حساب ممتلكات صغار الفلاحين.

وكثيرا ما حدث لسلطات الاحتلال أن عوضت الفلاحين
بأراضي أخرى مقابل أراضيهم التي انتزعت منهم بحجة المنفعة
العامة، وسلمتهم عقودا تثبت أحقيتهم في ملكيتها، إلا أنها بعد
مرور سنوات ألغت اعترافها بصلاحيات هذه العقود وفسختها، ومما
يثبت ذلك العثور على عرائض جماعية وفردية تؤكد هذه الحالة،
منها عريضة احتجاجية تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجية
ببلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيها أن
السلطات الاستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين
فارس، وتنازلت لهم عوضها عن أراضي تقع بالمالح في دوار
سجراة، وبعد مرور عشرين سنة طردتهم منها⁽¹⁾ وعريضة فردية
تقدم بها المدعو زين عبد الرحيم ولد محمد من دوار سجراة
التابع لقبيلة أولاد بوعلام يحتج فيها لدى المتصرف الإداري لبلدية
معسكر حول الأراضي التي منحت له بوادي المالح، وذلك منذ

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/07. (réclamation en date du 02-05-1899)

عشرين سنة بمقتضى عقد مكتوب تعويضا عن أرضه التي صدرت منه في إطار توسيع مركز عين فارس الاستيطاني⁽¹⁾ إلا أننا نتساءل عن سبب طردهم من هذه الأراضي التي منحت لهم كتعويض عن أراضيهم التي انتزعت منهم، وما هي الأسس القانونية التي استندت إليها إدارة الاحتلال لإبطال حقهم فيها. وإن كان المالك لأرضه لا يحق له الاحتفاظ بها إلا متى قدم إثباتات تؤكد تصرفه فيها، فإن هؤلاء أكدوا في مذكراتهم الاحتجاجية بأن لديهم الأدلة الثبوتية على تصرفهم فيها منذ عشرين سنة، ومع هذا استقطت فرنسا حقهم فيها وأخرجتهم منها.

إن عدم رد سلطات الاحتلال الفرنسي على شكاوي هؤلاء الفلاحين يعتبر نفيا لسيادتهم عليها وعلى امتلاكهم إياها، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية بهذا الأسلوب أنها تجاهلت مكاتبات الأهالي حول ملكية الأراضي لاعتبارها نشاطا معاديا للحضور الفرنسي في الجزائر، يجب التصدي له.

وإن كان للسلطات الاستعمارية مواقف سلبية حيال مطالب الأهالي، فعلى العكس من ذلك، فإن العرائض والمذكرات الاحتجاجية

(1) Ibid. (réclamation en date du 28/07/1899)

التي كان الكولون يرفعونها إلى إدارة الاحتلال كانت تحظى بالاستجابة السريعة، ومن الأمثلة على ذلك أنه على الرغم من اعتراض المتصرف الإداري لبلدية معسكر المختلطة على طلب الكولون القاطنين بمركز ماوسة الاستيطاني لاقتطاع جزء من الأراضي التابعة لأملاك البلدية لإنشاء بساتين تلحق بالمدرسة وبالمعبد (presbytère)⁽¹⁾ إلا أن الحاكم العام للجزائر رد على العريضة التي وقع عليها ثمانية من الكولون بالرضى والقبول، فشجعهم ذلك على بناء كنيسة⁽²⁾

وبمقتضى مرسوم 11 جويلية 1858، والمادة الثانية من مرسوم 08 سبتمبر 1859 صادرت فرنسا أراضي فلاحية كان يمتلكها مائة وستون فلاحا جزائريا لتوسيع مركز ماوسة الاستيطاني الذي بدأت أعمال توسيعه في 1876 تلبية لرغبة الكولون⁽³⁾

فهذان النموذجان يكفيان سندا بأن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر -والتي كانت تتغنى بحقوق الإنسان والمواطن-

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/13 (réclamation en date du 21/07/1890)

(2) Ibid. (Petition des habitants réclamants la construction d'une Eglise à Mascara en date 24/04/1893)

(3) Ibid. (Supplément au courrier de Mostaganem Expropriation terrain nécessaire à la création du centre de colonisation à Mascara du 18/06/1876) Voir aussi Moubacher du mardi 19/09/1876

لم يكن يهملها ما سيلحق بالأهالي من غبن بعد طردهم من أراضيهم.

ومهما كانت الحجج والذرائع التي ظلت تستند إليها فرنسا طيلة سبعين سنة من احتلالها للجزائر (1830-1900) لتبرير اعتداءاتها على الأهالي، فإنها لا تبرهنها على ما اقترفته من ظلم وعدوان واغتصاب في حق الجزائريين.

تعاطف الإدارة الاستعمارية مع الكولون والعملاء، والإسراف في تجاهل مطالب الأهالي

إن الذين ساقهم ظروف الاحتلال للهجرة إلى الخارج وقدرت عليهم الإقامة في ديار الغربة لم يقطعوا الصلة مع الجزائر وظلت تشدهم إليها تلك الأراضي التي تركوها وراءهم ولم يفصلوا عنها في انتظار العودة.

فمن دمشق كتب الأمير عبد القادر رسالة مؤرخة بـ 11 مارس 1880 الموافق لـ 29 ربيع الأول 1297 إلى محافظ الغابات لسيدى بلعباس يطلب منه إعادة الأراضي المسماة «بلاد الجنة» الواقعة في قبيلة أولاد سليمان التابعة لبلدية سفيروف (Mercier Lacombe) إلى أصحابها الشرعيين، وهم المدعو الحاج قادة ولد الشيخ المقيم بدمشق، وأخوه الحاج محمد والحاج العربي، وأبناء

عصمهم المعروفون باسم أولاد بوحمد القاطنون بقبيلة أولاد سليمان؛ ويذكر فيها محافظ الغابات بأن هذه الأراضي قد ضمتها السلطات الاستعمارية إلى الأملاك الغاية مع أنها ممتلكات خاصة ورثها أصحابها من آبائهم وأجدادهم، وكانوا يستغلونها منذ عهد الباي محمد بن عثمان الكبير

إلى يوم جردتهم الإدارة الاستعمارية منها. وفي الأخير يأمل الأمير عبد القادر في أن يكون محافظ الغابات من ذوي العدل والإنصاف، ويعيد الأراضي المقتضية إلى أصحابها الذين هم في حاجة ماسة إليها⁽¹⁾

والذي يهملنا في هذه الرسالة هو تمسك الجزائريين بأراضيهم وارتباطهم بها رغم وجودهم بأرض المهجر، وعدم فقدانهم الأمل في استعادتها؛ وتقربهم من الأمير عبد القادر ليتوسط لهم في ذلك هو دليل قاطع يؤكد هذه الرغبة، إلا أننا لا ندري إن قدرت إدارة الاحتلال للأمير عبد القادر وساطته أم لا.

(1) أرشيف خاص. عائلة حديبي عبد العزيز بسفيروف. ونص الرسالة مكتوب باللغة الفرنسية ومذيّل بختم الأمير عبد القادر، وبإمضاء عبد القادر الحسني

وفي عام 1842 رفع سكان قرية بني تالة التابعة لبلدية
معسكر المختلة مذكرة إلى المتصرف الإداري ضمنوها مطلب
تعويض فرنسا لأراضيهم التي اغتسبت منهم عام 1842 بسبب
مساندتهم للأمير عبد القادر في حربه ضد الاستعمار الفرنسي،
وأيضا بسبب جودة أراضيهم، إلا أن المتصرف الإداري إدعى
جوابه على مذكرتهم بأن الأراضي التي استبقته لهم إدارة احتلال
قد باعوها بحض إرادتهم إلى الخواص، وأنهم مازالوا مستمرين
في عملية بيع أراضيهم، وأبلغتهم بأن البلدية لم يبق لها من
الأراضي سوى مساحة عشرين هكتار بدوار بوحنيقية، وعلى هذا
الأساس رفض الأعمام في الأرض التي يطالبون بتعويضها⁽¹⁾

وكثيرا ما منحت للفلاحين الجزائريين تعويضات عينية أي
أراضي فلاحية مقابل أراضيهم التي صودرت منهم، إلا أنه تبين
فيما بعد أنها أراضي غير قابلة للتقسيم وتقع ضمن ممتلكات
لعائلات أجنبية كما هو الشأن مع الدعو الحبيب بلعربي بن ويس
السكن بدوار عين فكان، والذي رد الحاكم العام للجزائر على
رسالة بأن طلبه سيؤخذ بعين الاعتبار⁽²⁾ وخفاة انتشار العمليات

الاحتجاجية أسرعت الإدارة الاستعمارية إلى تسوية ستة وأربعين
حالة عن طريق التعويض المالي⁽¹⁾

وللإشارة فإن الاحتجاجات حول ملكية الأرض لم يكن
مصدرها دائما جزائريا، فالكولون هم الآخرون تقدموا بمذكرات
يرفضون فيها ربط منح الأراضي للكولون بشرط الزواج، ففي
قرية عين افكان تقدم عدد من المهاجرين الأوروبيين ممن لا يتوفر
فيهم شرط الزواج برسائل إلى الحاكم العام للجزائر يناشدونه فيها
بالعدول عن هذا الشرط، وقبول الأمر الواقع⁽²⁾

رد الحاكم العام للجزائر على توسلهم إليه بتكليف
المتصرف الإداري تشكيل ثلاث مجموعات من الكولون غير
المتروجين، على أن تتألف كل من المجموعة الأولى والثانية من
معمرين اثنين، بينما تتألف المجموعة الثالثة من ثلاثة معمرين⁽³⁾
وقد شجع هذا الإجراء توافد مهاجرين أوروبيين جدد على مركز
عين افكان الاستيطاني، استعادوا جميعا من قطع أرضية
فلاحية⁽⁴⁾ هجر معظمهم من إقليمي الأتراس واللورين، حيث
نزلت في عام 1873 بعين افكان عائلات فرنسية قادمة من

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 2 M/08 (02-04-1892)

⁽²⁾ Ibid. (15-01-1873).

⁽³⁾ Ibid. (constitution de 03 groupes de célibataires (12-02-1873).

⁽⁴⁾ Ibid. (renvoi de demandes d'attribution de terre (02-12-1873).

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25.
⁽²⁾ Le Réveil de Mascara du Dimanche 01/02/1891

الأزاس واللورين، منها ست عائلات تتكون من اثنين وثلاثين
شخصاً⁽¹⁾

أما المقال الذي نشرته جريدة (Le Moniteur de l'Algérie) يوم الأربعاء 16 جويلية 1873 فقد حث الوافدين من
الأزاس واللورين بالاستقرار في عين افكان والبقاء بها، وذلك
رداً على إشاعات مفادها أن النازلين بعين افكان يعتزمون الهجرة إلى
تونس بحجة أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تف بالتزاماتها وعودها
بمنحهم الأراضي اللازمة والكافية⁽²⁾ لكن الكولون المقيمين بعين
افكان نددوا بهذا المقال وبعثوا بمذكرة جماعية ضمنوها أسماءهم،
يلتمسون فيها بالبقاء في عين افكان⁽³⁾ وأمام موقفهم هذا، أصر الحاكم
العام للجزائر إلا أن تنازل الدولة عن 547.18 هكتار لسبعة وعشرين
عائلة مكونة من مائتي وثمانية شخص نزلت بعين افكان عام
1882⁽⁴⁾

وتمثل الخليفة التي يمكن استخلاصها من نموذج احتجاجات
الكولون في الرد الإيجابي والتسريع من قبل إدارة الاحتلال على
مطالبهم، في حين نرى على العكس من ذلك لماطل وثماندي في الإجابة

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 2 M/08 .
(2) Ibid. (moniteur de l'Algérie du Mercredi 16/07/1873)

(3) Ibid

(4) Ibid

على احتجاجات الفلاحين الجزائريين إلا في حالة الخوف من حدوث
حركات عصيانية، فمجدها تعرض عليهم وعوداً بالتعويض المالي
والعيني، معربة عن أمانيتها وعن رأيها في عدم تصييع حقوقهم.

أما إذا كان النزاع حول ملكية أرضية بين خصمين جزائريين
حول من له الأحقية على الآخر في امتلاكها، فإن إدارة الاحتلال
كانت تفضي النزاع بينهما باستخلاص الملكية منهما وعرضها
على البيع بالمزاد العلني، وتقسم ثمن بيعها بين المتخاصمين، وبهذا
الشكل يضيع حق كل منهما في ملكية الأرض التي كانت في
الغالب تنقل إلى أحد الكولون، وعن هذا النموذج اخترنا مثالا
نستدل به على ذلك.

ففي عشيرة أولاد سيدي الهاشمي بدوار الزاوية (بلدية
ماوسة - دائرة معسكر) تقدم المدعو الحبيب بن الطيب بعريضة
بواسطة المحامي بولان صورييل (Paulin SAUREL) ضد ثلاثة
فلاحين من نفس العشيرة يدعي فيها أنه يشترك معهم في امتلاك
أرض غير قابلة للتقسيم، إلا أن أحدهم نجراً على بيع هذه الملكية
الأرضية الجماعية بأكملها إلى المدعو سعيد

ولد سي عبد القادر بن أحمد وفق عقد مسجل لدى الموثق
«بن شاريل» (BENCHARELLE) بتاريخ 27 مارس 1883 بمبلغ
مالي قدره 625 فرنكا - مدفوعة نقداً - ولما تم البيع على حساب

حقوق المدعي -الطيب بن الحبيب- وفي غيابه، فإن هذا الأخير عارض البيع وطالب بفسخ العقد وبطلانه. ولهذه الأسباب تم فسخ العقد وبطلان البيع وفق المادة 815 من القانون المدني، والتي تمنع التصرف في أملاك القبيلة الغير قابلة للتقسيم.

وانهاء للصراع تقرر بيع قطعة الأرض الجماعية المتنازع عليها بالمزاد العلني -آخر مزايده الحق في امتلاكها- على أن يقسم مبلغ شرائها فيما بين الورثة، وفي 18 مارس 1885 نظمت المحكمة بطلان البيع الذي تم أمام الموثق «بن شاربيل»، وعرضت الملكية الأرضية الجماعية على البيع بالمزاد العلني بمبلغ مالي أولي قدره مائة فرنك⁽¹⁾

لا نهمنا حيثيات الحكم في هذا المثال بقدر ما نهمنا نتائج التمثلة في فقدان الفلاحين الجزائريين لأراضيهم بهذه الطريقة واسقاطهم بمثل هذا السلوك لحقوقهم المشروعة فيها.

ونبقى دائما في حاجة إلى ضرب المزيد من الأمثلة لإبراز رفض الجزائريين التنازل عن ممتلكاتهم الأرضية.

⁽¹⁾ Etude de M^r Paulin SAUREL, avocat défenseur 1885. Cahier des charges. Vente sur licitation. Pour el Habib Bentayeb contre M^r Saïd Ould A.E.K. Ben Ahmed et autres. Enregistré à Mascara le 17/12/1885

ففي سنة 1885 صادرت إدارة الاحتلال الفرنسي مساحة أرضية غابية في نسموط -بضواحي معسكر- تقدر بـ 176,39,50 هكتار، فرفع الفلاحون مذكرة احتجاج ضد قرار المصادرة، يذكرون فيها السلطات الاستعمارية بأن القرار المشيخي (1863) قد اعترف لهم بملكيتها، إلا أن مدير الأملاك العامة رد عليهم في تقريره الذي رفع نسخة منه عامل

إلى عامل عمالة وهران بأن مصادرة الأملاك الغابية لنسموط قد تمت خلافا لما تنص عليه التشريعات المعمول بها في إطار مرسوم 25 ماي 1869، ومع هذا تمت المصادرة.

ومن ضمن الاثنين والثلاثين فلاحا ممن أمضوا على المذكرة الاحتجاجية قبل ثمانية وعشرون منهم بالتعويضات، بينما الأربعة المتبقين اعترضوا بشدة على قرار التعويض -وهم على التوالي: البشير بلحبيب، سي محمد بلعكي، عبد القادر ولد سي أحمد، والطاهر بن عبد الرحمن⁽¹⁾

وبهذه الطريقة تكون إدارة الاحتلال قد ألحقت أرضي غابية بأملاك الدولة دون اللجوء إلى حكم القانون والشرعية، وإنما اعتمادا على حكم الأمر الواقع وعلى المبادرات الفردية للحكام،

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/107

بمعنى اكتساب الحق باللجوء إلى الوسائل الاستعمارية. وحتى لا
تثير الشبهات، فإنها لجأت إلى أسلوب التعويض الذي قبل به
بعض الفلاحين مكرهين، بينما رفضه آخرون لاعتبارهم إياه
استخفافاً بهم واحتقاراً لهم واستهتاراً بحقوقهم، ومهما كان الأمر
فإن النتيجة واحدة، وهي حرمان الأهالي الجزائريين من حقوقهم
في ملكية الأراضي والروض الخشبية الاستعمارية الفرنسي
ونقلته.

تلكم هي تصرفات الذين ادعوا، بل واحترفوا الدفاع عن
حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

ومن الأمور المثيرة للعجب والدهشة إقدام إدارة الاحتلال
الفرنسي على مصادرة أراضي فلاحية يتمتع أصحابها بسندات
رسمية تثبت امتلاكهم لها، كما هو الحال مع أراضي دوار سيدي
احمدوش (دائرة معسكر).

وقد أدى هذا التصرف إلى إحداث قلاقل بين الفلاحين
وجعلهم أكثر إحساساً بحقوقهم المنصبة عن جانب إدارة
الاحتلال الفرنسي، فرفعوا مذكرة احتجاجية جماعية إلى الإدارة
الاستعمارية مذيلة بإمضاءاتهم وأسمائهم، مرفقة بسند
ملكية يعود إلى العهد العثماني يثبت أحقيتهم في امتلاكها، وعلى

أنهم اشتروها من الباي محمد بن عثمان الكبير في سنة 1185
هـ/ 1771 م.

وقد ورد فيها صراحة أن الأرض التي صادرتها فرنسا قد
«اشتراها السيد الحاج محمد بلعيد، وسي امعمر بن عيسى،
وسيدي علي بن موسى، وجميع أولاد سيدي احمدوش، ومن
تنسل منهم من الذكور دون الإناث، من البائع لهم - كما ورد في
النص - مولانا المزيّد السيد باي محمد بن عثمان المجاهد في سبيل
الله، جميع الأرض المنسوبة لبني عامر المعروفة بـ المدوة كقبة الولي
الصالح سيدي احمدوش معلومة عند العام والخاص بما فيها
المقبرة المنسوبة لبني عامر، والحاسي اللي في وسط الطريق...»

وتنتهي الوثيقة بالعبارات التالية «باع إليهم ذلك بيعا
صحيحا بأربعمائة ريالاً صرف الجزائري بعد ما قبضها السيد
الباي المذكور قبضا وافيا، ودفعها في بيت مال المسلمين، وبذلك
صارت ملكا للمساكين... لا دخل لأحد فيها، بحضرة السيد
التهامي بلمختار، والسيد الحاج الطاهر بن عبد القادر وباي
شاوش أحمد بن خدة»⁽¹⁾

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle)

توليعات اعيان الدواوير وكبرانهم⁽¹⁾

بعض الجزائريين لم يكن يروق لهم الاستمرار في العيش تحت وطأة الظلم، فكانت لهم مواقف مشهودة حيال إجراءات الفرنسة واغتصاب الأراضي من الفلاحين الجزائريين، ومن بين هؤلاء المدعو عبد القادر ولد عيسى الذي رفع احتجاجا إلى الحاكم العام للجزائر يرفض فيه التعويض عن أرضه التي صودرت منه في دوار القراينية والمقدرة مساحتها بعشرين هكتارا، مذكرا الحاكم العام للجزائر في آخر الرسالة بتصريحات فرنسا إثر سقوط الجزائر في سنة 1830 احترامها للديانة وللممتلكات⁽¹⁾

قل ما نجد احتجاجا مثل هذا يذكر فرنسا بعدم وفائها
بوعودها، وقد أثارت هذه الرسالة الاحتجاجية حفيظة كل من
المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا)
ورئيس دائرة معسكر، حيث أكد كل منهما في مراسلاته مع عامل
عمالة وهران، والحاكم العام للجزائر أن عبد القادر ولد عيسى
ليس له إلا أن يقبل بالتعويض كنتيجة له لأنه ساء هما أن
يسمعا أصواتا تتعالى بالشكوى والاحتجاج، وتعرب صراحة عن
دهشتها البالغة في تناقض فرنسا مع مبادئها وتعهداتها للجزائريين
بعدم المساس بملكياتهم.

١٥٩
 ١٥٨
 ١٥٧
 ١٥٦
 ١٥٥
 ١٥٤
 ١٥٣
 ١٥٢
 ١٥١
 ١٥٠
 ١٤٩
 ١٤٨
 ١٤٧
 ١٤٦
 ١٤٥
 ١٤٤
 ١٤٣
 ١٤٢
 ١٤١
 ١٤٠
 ١٣٩
 ١٣٨
 ١٣٧
 ١٣٦
 ١٣٥
 ١٣٤
 ١٣٣
 ١٣٢
 ١٣١
 ١٣٠
 ١٢٩
 ١٢٨
 ١٢٧
 ١٢٦
 ١٢٥
 ١٢٤
 ١٢٣
 ١٢٢
 ١٢١
 ١٢٠
 ١١٩
 ١١٨
 ١١٧
 ١١٦
 ١١٥
 ١١٤
 ١١٣
 ١١٢
 ١١١
 ١١٠
 ١٠٩
 ١٠٨
 ١٠٧
 ١٠٦
 ١٠٥
 ١٠٤
 ١٠٣
 ١٠٢
 ١٠١
 ١٠٠
 ٩٩
 ٩٨
 ٩٧
 ٩٦
 ٩٥
 ٩٤
 ٩٣
 ٩٢
 ٩١
 ٩٠
 ٨٩
 ٨٨
 ٨٧
 ٨٦
 ٨٥
 ٨٤
 ٨٣
 ٨٢
 ٨١
 ٨٠
 ٧٩
 ٧٨
 ٧٧
 ٧٦
 ٧٥
 ٧٤
 ٧٣
 ٧٢
 ٧١
 ٧٠
 ٦٩
 ٦٨
 ٦٧
 ٦٦
 ٦٥
 ٦٤
 ٦٣
 ٦٢
 ٦١
 ٦٠
 ٥٩
 ٥٨
 ٥٧
 ٥٦
 ٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

[illegible]

CAOM G.G.A. Carton 5 L/15 (normalisation officielle)

²³ C.A.O.M. G.G.A. Carton 2 M/40 (réclamation de M A.E.K ould Aissa en date de 18.10.1889).

وقد حركت هذه الرسالة مكون الحاكم العام للجزائر الذي
أررف رسالة إلى عامل عمالة وهران بحث فيها على التعجيل
بتعويض الأشخاص الذين صودرت أراضيهم⁽¹⁾ وفي الأخير
أرغم عبد القادر ولد عيسى بن مكّي على قبول التعويض والكف
عن الاحتجاج⁽²⁾

ولا يهنا في هذا المجال أعرض بأرض مماثلة في جهة أخرى
لم لم يعرض بقدر ما يهنا وعي هذا الفلاح وجراته وشجاعته
وتعلقه بأرض أجداده التي لم يرخص عنها بديلا.

وقد أجبر بعض الفلاحين الجزائريين ممن اغتصبت أراضيهم
لنستخدم كحزام أممي أو لتوسيع المراكز الاستيطانية - ولم توافق
السلطات الاستعمارية على تعويضهم إياها بأراضي أخرى من
أمولاك البلديات أو أملاك الغائبين المروكة على التخلي عن
ممارسة الفلاحة بعد أن ضاقت بهم السبل ولم يجدوا لا من
يقرضهم مالا ولا من يتصدق عليهم كما يشير إليه نص المذكرة
الاحتجاجية التي بعث بها المدعو أحمد بن قطاف البزيد من دوار
البكارية إلى الحاكم العام للجزائر والتي يطلب فيها بدل أرضه التي

(1) Ibid. (le G.G.A. Mr le Greffier d'Oran en date du 09/12/1889)
(2) Ibid. (renvoi de la réclamation de A.E.K. ould Aïssa en date du 10-06-1890).

ضاقت منه أن تمتعه سلطات الاحتلال تسريحا يسمح له بتعليم
القراءة لأبناء الأهالي، أو توظيفه كعون إداري، بعد أن ذكر
الحاكم العام للجزائر بأنه تقدم بطلب مماثل خلال شهر مارس
1889، لكن المتصرف الإداري منعه من الخروج إلى الدواوير لأداء
مهمة التعليم⁽¹⁾

فمع أنه تصرف وفق مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي لا
يسمح للأهالي الجزائريين بممارسة التعليم الخاص إلا بإذن من
الحاكم العام⁽²⁾ وإن كان هذا المرسوم قد صدر بستين بعد تقديمه
الطلب - إلا أن المتصرف الإداري قد استقبل طلبه بالعداء والنفور
مما يجعلنا لا نشك في أن هذا السلوك يبرهن على الشعور العدائي
لبعض المتصرفين الإداريين حيال الأهالي الجزائريين، وإليكم فيما
يلي نسخة من هذه المذكرة⁽³⁾

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/47

(2) Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 - 1962) Alger: P.U.F. 1987, p 315

(3) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/47

رسالة تشكي من مواطن جزائري (أحمد بن قطاف) إلى الحاكم العام للجزائر عرض فيها سوء حاله بعد أن استولت إدارة الاحتلال على جميع مستلكاته في أعقاب دأعه السجن فيما بين 1876-1884⁽¹⁾

أحمد بن قطاف
 رسالة تشكي من مواطن جزائري (أحمد بن قطاف) إلى الحاكم العام للجزائر عرض فيها سوء حاله بعد أن استولت إدارة الاحتلال على جميع مستلكاته في أعقاب دأعه السجن فيما بين 1876-1884⁽¹⁾

وقد أدت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي وإلى سلطات الاحتلال فيما بين 1892-1894 إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يرأسها «جول فيري» (Jules FERRY)، وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن «الحالة العامة» لدى الجزائريين المقيمين في المناطق الجبلية، وبالإضافة إلى ذلك فقد اغتتم الجزائريون فرصة وجود اللجنة جول فيري⁽¹⁾ بينهم سنة 1892 وتقدموا إليها بمطالب قوية⁽²⁾، وتمكنت هذه اللجنة بعد جولة قامت بها عبر المناطق الأكثر تأثرا بالقانون الغابي وقوانين الاندماج وإجراءات القمع المسلطة على السكان من قبل الموظفين الإداريين العديمي الشفقة من جمع شهادات الفلاحين، وتوصلت إلى الكشف عن عوامل أخرى ساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين وبؤسهم، منها التكاليف الجبائية، ونتائج التشريعات العقارية.

وفي الجنوب الجزائري عارض السكان بشدة إقدام فرنسا على حفر الآبار، ومحاولة بسط سيطرتها على الواحات وإقامة المستوطنات العسكرية، وخير شاهد على ذلك مذكرة الاحتجاج الجماعية التي بعث بها باشا تميمون والقرارة إلى القائد العسكري

⁽¹⁾ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2، ط 1، الجزائر: ش. بون ت، 1983، ص 80 (بتصرف).

الفرنسي القيم بالنيعة، والتي تحمل أسماء وإمضاءات أحد عشرة قائدا اجتمعت كلمتهم على المعارضة الشديدة لاستيلاء الفرنسيين على أراضي تبخطيط، ودخولهم القصر من غير استئذان السكان أو القياد، وبلوغهم بساتين النخيل، وضمنوا رسالتهم خبرا مفاده أن قياد تلكت، وعين صالح، وسالي، غير راضين تماما بعملية حضر الفرنسيين لأبار في أراضيهم الواقعة بـ «تبلخوزة»، وأن الهجوم الذي تعرضت له الحامية العسكرية الفرنسية «بالأحر» كان من صنع ثمانية عشر رجلا من المهارة أصحاب الشيخ سيدي بوعصامة، وأنهم معروفون بأسمائهم⁽¹⁾

وفي نفس السياق وجه ثمانية عشر قائدا من الجنوب الجزائري رسالة جماعية بتاريخ 19 أوت 1896 يمتنعون فيها على الوجود العسكري الفرنسي فوق أراضيهم⁽²⁾

وأمام خطورة الموقف خاصة وأن هذه الاحتجاجات تزامنت مع ثورة الشيخ بوعصامة (1881-1904) - لمرع الجنرال «بواتارد» (BOITARD) قائد القسم العسكري للإقليم الوهراني بإبراق رسالة إلى الحاكم العام للجزائر يكشف

له فيها عن مخاوفه من انتشار لبيب ثورة الشيخ بوعصامة بالمناطق الجنوبية للجزائر⁽¹⁾

وللاشارة فإن الرسالة التي بعث بها الجنرال «بواتارد» إلى الحاكم العام للجزائر يخبره فيها بخطورة الموقف الناجم عن حفر الآبار، والتي يعرض فيها عليه مشروعا بإنشاء سبعة نقاط مائية على الطريق الرابط بين النبعة وتبلخوزة كانت تحمل علامة «سري» (Confidentiel)⁽²⁾

وما يمكن استخلاصه من هذا الاحتجاج الجماعي لسكان الجنوب الجزائري أن الماء كان أحد أهم أسباب صراعهم مع الاحتلال الفرنسي، وذلك لما قد ينجر عنه من مكاسب استراتيجية تساعد على تحقيق أحلام الكولون في تحويل الصحراء الجزائرية إلى جنة خضراء.

لقد ظلت المذكرات الاحتجاجية خلال القرن التاسع عشر تشكل واحدة من بين أهم الوسائل القانونية الكفيلة بتحقيق هدف الفلاحين الجزائريين في استعادة أراضيهم، وأداة ناجعة للتعبير عن موقفهم وإكترائهم بمسألة التعدي على حقوقهم

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 2211/56

⁽²⁾ Ibid. (12/04/1896).

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 2211/56 (en date du 29.07.1896)

⁽²⁾ Ibid

وامتنانها، كرفضهم لإقامة المشاريع الاستيطانية فوق أراضيهم، أو إسقاط حقهم فيها بعد ترحيلهم منها، أو إكراههم على القبول بالتعويض المالي والعيني.

ومن بين المذكرات التي تثير رفض الفلاحين لسياسة التعويض والتي يجدر بنا التوقف عندها إثباتا لهذه الحقيقة، أربعة رسائل احتجاجية بعث بها أصحابها إلى المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة ونسوط، يعرضون فيها بشدة على قرار مصادرة أراضيهم وتعويضهم إياها بأراضي أخرى⁽¹⁾ إلى جانب عريضة أخرى رفعها تسعة فلاحين من دوار

حجاجة (معسكر) إلى الحاكم العام يدون فيها رفضهم للأراضي التي منحهم إياها إدارة الاحتلال بديلا عن أراضيهم⁽²⁾

وظلت العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض ترد من الفلاحين الجزائريين تبعا على سلطات الاحتلال الفرنسي خلال الفترة ما بين 1900 و 1962، وتُثل مظهرا بارزا لتشكي الفلاحين من سوء حالهم، ومؤشرا لتبنيهم الدفاع عن أراضيهم ومطالبتهم لحقوقهم بأنفسهم كما سيظهر من خلال النماذج التي

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 2M/40 (réclamation de divers indigènes Palakao le: 01/10/1897)
⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 2M/87 (en date du 02/03/1899)

ستعرض لاحقا، مثل العريضة الاحتجاجية التي تقدم بها المدعو بن نغماس أحمد بن محمد من عين تموشنت إلى الحاكم العام للجزائر يطالب فيها بأرض جدّه الولي الصالح سيدي محمد بن نغماس دفين «ريوسالادو» (المالح حاليا) غرب وهران، والمقدرة مساحتها بـ 32,5 هكتارا - حيث يوجد ضريحه - والتي استولى عليها أحد الكولون، وقد تضمنت العريضة معلومات بخصوص التحقيق الجزئي الذي خضعت له هذه الأرض سنة 1875، وتفاصيل دقيقة بأسماء الورثة من ذرية وأحفاد سيدي محمد بن نغماس، وتنتهي بطلب الإلتماس من الحاكم العام للجزائر فتح تحقيق ينصف الورثة ويمنحهم حقوقهم في الإرث⁽¹⁾ إلا أننا لم نعر على جواب من إدارة الاحتلال على هذه الرسالة، وإليك نسخة منها.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N/01 (le 17 Juin 1931)

نجحت معارضة الجزائريين ورفضهم التخلي عن حقوقهم في ملكيتهم لأراضيهم من خلال رد فعلهم وتصديهم لمرسوم 13 سبتمبر 1904 الذي أبقى على الامتياز المجاني للكولون بشرط الإقامة في الجزائر لمدة عشر سنوات على الأقل، ونص على استعادة عملية بيع الأراضي عن طريق المكتب المفتوح للأوروبيين، واستثنى الأهالي الجزائريين من الاستفادة من إجراءات بناء على نص المادة الثالثة منه (1)

وقد يلمس القارئ للمذكرات الاحتجاجية الغيرة الوطنية للفلاحين الجزائريين وهي تتدفق من بين السطور دفاعا عن حقوقهم في ملكيتهم لأراضي آبائهم وأجدادهم، وكشفا للمخطط الاستعماري الاستيطاني، ونداءات حارة موجهة للإدارة الاستعمارية للتدخل لصالحهم من أجل القضاء على تجاوزات الكولون ووضع حد لجشعهم.

وأمام تصاعد الاحتجاجات ضد جور فرنسا وغضاها الطرف عن تهافت الكولون للحصول على المزيد من الأراضي تدخلت الإدارة الاستعمارية لمعالجة الموقف، فشرعت خلال عام 1910 في دراسة المذكرات الاحتجاجية للفلاحين الجزائريين

(1) Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930, p 206



والكولون معا بدأ بدوار أولاد بورنان. ومن بين تسعة وثلاثين
مذكرة احتجاجية منها سبعة وعشرون مسجلة في دفتر
الاحتجاجات باللغة الفرنسية، واثنى عشرة مذكرة مسجلة باللغة
العربية. وجدت مذكرات احتجاجية لمعمرين أوروبيين من بينهم:
بوستوميس (POUSTOMIS) وارينوماري (RENOUS)
إمارة (IMARE) والأمور (LAMOUREUX) وزوجة
روثيريش (RODERICH) وشريكها «درمي» (DERMY).
ولامبا «جورس» (GORSSE) يطالبون فيها بتوسيع ملكياتهم
على حساب أراضي جيرانهم، وطرد الفلاحين الجزائريين من
سكانهم للبناء فوق الأراضي التي اشتراها الكولون منهم.

لما القاحلون الجزائريون فكانت احتجاجاتهم ضد محاولات
الكولون التوسع على حساب أراضيهم، وتأخرهم في دفع مبالغ
شراء الأراضي منهم⁽¹⁾

مثل هذه الاحتجاجات تمنحنا الفرصة لنقارن بين مطالب
الأهالي ومطالب الكولون. ففي حين نرى فريق الأهالي يشكو
من جور الكولون وتوسعهم ظلما على حساب أراضيهم، نرى
الفريق الثاني يطالب السلطات الاستعمارية المحلية بمساعدته على

⁽¹⁾ C.A.O.M.G.G.A. Carton 1N/05

التوسع على حساب أراضي جيرانه تأمينا لمستقبله وتركيزا لملكية
الأراضي بيده لوحده، وتصميما على تجريد الفلاحين الجزائريين
المجاورين له من حقهم في ملكية أراضيهم.

وهذا السلوك يعتبر أحد أهم المظاهر البارزة لاتجاه الكولون
في تجاهلهم لحقوق الأهالي، ونظرتهم إليهم كأنهم مجرد أصحاب
أملاك ينتظرون مبادرة الشاري للإسراع في بيع أراضيهم
وممتلكاتهم، ليصبحوا بذلك أسبادا مطلقين على الأراضي
الجزائرية بعد انتزاعهم الاعتراف من السلطة بملكيتها.

ومن بين الذين طالبوا باستعادة حقهم في الأراضي التي
صادرتها فرنسا منهم عقابا لهم على تمردهم ضدها - نذكر جماعة
قبيلة العمري التي رفعت احتجاجا في 13 جوان 1906 إلى الحاكم
العام للجزائر، أمضى عليه عشرة أشخاص إثر اجتماع لهم
بإحدى المقاهي⁽¹⁾ يطالبون فيه من سلطات الاحتلال أن تعيد
إليهم الأراضي وبساتين النخيل التي صودرت منهم عقب ثورة
واحة العمري سنة⁽²⁾ 1876، وللعلم فقد تحولت الممتلكات

⁽¹⁾ C.A.O.M.G.G.A. Carton 2H/90 (les membres de la Djemâa de Lamri
(Bouazid) commune de Biskra à Mr le gouverneur général à Alger en date du
13/06/1906).

⁽²⁾ تقع واحة العمري على بعد 48 كلم جنوب غربي بسكرة، اندلعت فيها الثورة ضد
الفرنسا عام 1876 برعاية محمد يحيى بن محمد شيوخ أولاد إدريس

المعمارية في نوفمبر 1879 من أملاك للدولة إلى اثنين من الكولون
أحدهم يدعى تيار فوربولي (Tierre FORIOLI) والثاني بر
اسرافين (SARRAVIN).

وذكر الفلاحون الجزائريون الحاكم العام بأن هذه الرسالة
هي الثالثة من نوعها بعد الرسالة الجماعية التي بعثوها إليه في 20
جوان 1884 والتي لم يعترف لهم في الإجابة عليها بحقوقهم في
ملكيتهم لأراضيهم المكتسبة مكنتها بالقول أنه يمكن استعادتها من
الكولون عن طريق شرائها منهم.

أما الرسالة الأولى التي وجهت إلى الحاكم العام للجزائر
والتي تعود إلى سنة 1886 فقد ناشد فيها سكان واحة العمري
سلطات الاحتلال السماح لهم بزراعة أراضيهم المحتجزة لأنها
المصدر الوحيد لضمان العيش لأبنائهم ولعائلاتهم التي تعاني
الفقر والجوع⁽¹⁾

وللإشارة فإن عائلات واحة العمري التي لم يثبت تورطها
في أعمال ضد فرنسا ظلت تتمتع بأراضيها الزراعية والرعية
وتحضر بالحماية الاستعمارية⁽²⁾

⁽¹⁾ CAOM, G.G.A. Carton 2H90 (en date du 21/01/1886)
⁽²⁾ CAOM, G.G.A. Carton 2H90 (listes nominatives des dévoués aux
fidèles avec indication des tentes et des troupeaux, en date du 21/01/1886)

وفي شهر نوفمبر من سنة 1910 تقدمت جماعة العمري مرة
أخرى بعريضة تطالب فيها الحاكم العام للجزائر مجدداً السماح لها
بشراء الأراضي المحتجزة عقب ثورة العمري (1876)، لكن الحاكم
العام رد عليهم بأن الأراضي المحتجزة قد تم بيعها للكولون وما
عليهم سوى التوجه لملاكها لشرائها منهم، وإليك فيما يلي نسخة
من هذه الرسالة مع ترجمة إلى الفرنسية.

وقد يظهر لفارئ هذه الرسالة مبالغة أصحابها في المدح
والظلمة المحيطة للدولة الفرنسية الاستعمارية وتجرير آرائهم.

لكن ينبغي أن يفهم من ذلك أنه ليس إلا أسلوبا حكيما
يراد منه استعطاف فرنسا، ولينحسروا عن طريق هذه المراوغة من
استعادة الأراضي التي صادرتها فرنسا من آرائهم وأجدادهم
بإجراء عقابي - حربي - جماعي يشمل كل أفراد القبيلة بسبب
عصيانها وتمرداتها على فرنسا سنة 1876 - وتقديمها يد المساعدة
والعون للثائر محمد يحيى بن محمد شيخ أولاد ادريس الذين هم
فرع من أولاد بوزيد - مشيرين أن العقاب قد لحق بهم بحكم
البيعة لأبيهم مع أنهم كانوا آنذاك أطفالا صغارا، وأن المسؤولية
تقع على آرائهم الذين تم نفي البعض منهم إلى كاليدونيا الجديدة،
بينما البعض الآخر وفاته المنيعة، ومن بقي على قيد الحياة لم يعد له
شان ولا تأثير.

فعلوا ذلك لعلهم يلتصقون من الحاكم العام للجزائر عفوا
بشملهم. وتعاد إليهم بمقتضاها الأراضي التي صودرت من آرائهم.

إن الشئ في هذا التشكي يدرك من خلال كلماته أن
أصحابه لم يطلبوا من فرنسا إعانة أو مساعدة (فهم ليسوا سوابين)
وإنما طلبوا منها أن ترد إليهم حقهم الضائع، لأن الأمر آل بهم إلى

التدهور الاقتصادي والفقر الاجتماعي بسبب مصادرة أراضي
آرائهم.

وما نضرعهم إلى الحاكم العام للجزائر وتوسلهم إليه
باستغاثة أقرب ما تكون إلى النثر «أنت أبو الجميع، ولا تترك أحدا
يضيع، وتنظر إليه بعين الرحمة بعد القهر لبطبع، ويتتهي عما صدر
منه ويربع (كذا)...» سوى وسيلة أدبية سليمة ومفضلة لكسب
مشاعر الخصم وعواطفه.

ومن المذكرات التي تدلنا على التجاوزات والتعدييات
الفرنسية على ممتلكات الأهالي، وتكشف لنا عن الإحساس
الفطري للجزائريين في تمسكهم بأراضيهم، وتعلقهم بها، نموذج
التشكي الذي رفعه أعضاء جماعة عرش الصحاري إلى مدير
أملك الدومين بوهراي يعربون فيه عن تشاؤمهم من الإجراءات
التطبيقية لقانون 16 فبراير 1897 وينددون به، ويعتبرونه جائرا
ومجحفا في حقهم لأنه حرم أزيد من 50.000 رأس من الأغنام من
الاستفادة من المراعي الشاسعة التي انتزعت منهم⁽¹⁾

إن هذا التشكي، رغم ضعف لغته وركاكة تعبيره إلا أنه
استطاع أن يمدنا بمعلومات عن الحالة البائسة التي آل إليها سكان
عرش الصحاري، ويفضح جشع الفرنسيين الذين لم يكن لهم من

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton IN/05 (réclamations)

وحتى تخفف من حدة رفض الأهالي لعملية اغتصاب
الأراضي والكف عن المطالبة باستعادتها، سلكت إدارة الاحتلال
تكتيكاً قتل في من قوانين إدارية صارمة من شأنها أن تؤجل
عودة الأراضي للجزائريين، وتكرههم على التخلي عن المطالبة
بها بحجة أن المذكرات والعرائض التي تقدم بها الفلاحون يسودها
الغش والالتباس، وهي تحمل من الإشارات التوضيحية بما في
ذلك عدم صحة اسم المستفيد وموقع الملكية الأرضية التي يطالب
بها، وتذرت في ردها أن هذا يتطلب عناء وبحثاً طويلاً من قبل
مصالح الأرثيف.

وفرضت على المشتكين تقديم عرائضهم الاحتجاجية إلى
السلطات المحلية وليس رأساً إلى الحاكم العام للجزائر، على أن
تسور الإدارة المحلية إحالتها إلى مصالح العمالة، وذلك بعد
فحصها والإبداء بملاحظات حولها حتى تسهل عمل الوثائق
وتخفف على المشتكين مشقة التنقل، وصرف مبالغ إضافية
للوصول إلى مقر العمالة⁽¹⁾

⁽¹⁾ Préfecture d'Oran - Recueil officiel des actes administratifs - 1912-1913, pp 27-28

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وحتى لا يعجل الجزائريون
بجو المعسكر الألماني-التركي عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي
إلى التغرب من الأهالي رغبة في استغلالهم لخدمة أغراضها
والاستعانة بهم في قتال الألمان والأتراك، ولم يكن منطقها ولبد
حباً فرنسي لهم أو رغبة جائعة في خيبرهم ومساعدتهم على نيل
حقوقهم؛ وتمكنت من إقناعهم بالعدول عن طلب جوازات
السفر إلى سوريا بعد أن نجحت في بث إشاعات في الوسط
الجماهيري الجزائري مفادها أن العائدين من المدينة المنورة قد
جاءوا بأخبار تؤكد أن الأتراك قد وضعوا أيديهم على ممتلكات
المهاجرين الجزائريين في سوريا⁽¹⁾ والتفتت إلى الأعيان وإلى
البرجوازية الجزائرية المثقفة في محاولة لاستمالتها.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية أن بعض المدن الجزائرية
أنشئت بها جمعيات مؤيدة لقضية فرنسا منها اللجنة أعيان الأهالي
بمدينة معسكر.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H/16 (extraits des rapports des commissions de police - confidentiel- le 08/11/1914).

تعرض تقييد أسماء الراغبين في التبرع بالبسة دافنة وأقرون
والخطبة لإرسالها إلى الجنود المقاتلين في جبهات الحرب (1)
ولم تلبث إدارة الاحتلال مكان الأرياف بأن المتصرفين
الإداريين تمكنوا على مناقشة قانون الأنديجينا ومراجعتها
لصالحهم (2)

وفي العرض الذي تقدم به «م. باستور» (M. PASTOR)
وهو صيدلي ونائب بلدية قسنطينة أمام اجتماع للنادي الفرنسي
الجزائري يوم 19 مارس 1914 ذكر بأن الجزائريين في الأرياف
يتمتعون بالحماية، وطالب بدراسة جدية لمسألة البنوك الأهلية،
كما تحدث مطولا عن النهضة الفلاحية، وحق الأهالي في
استخدام المعدات الفلاحية الحديثة، والاستفادة من القروض
البنكية، إلا أن الدعاية الفرنسية لم تكن مجهولة الأهداف لدى
الأهالي، ففي صفوف الفلاحين أخذت الشكوك والمخاوف تزدهر
حيال المستعمر، وبالنظر للنتائج السيئة للسنة الزراعية (1914)

التي كانت قد تسببت من الآفة لمنتجها: معصر بوشنتوف (فلاح ومستشار في المجلس
الجزائري) رتبة فرمالة عبد الرحيم (خوجة بلدية معسكر المختلطة) أمينا. أسية محمد
لعمري (أبو قنطرة) والأعضاء الإضافيون هم: عده حنيفي عبد القادر (فلاح
ومستشار طبر)، بقية عبد القادر (نائب فروحة) خليل الحاج أحمد بن خليل (تاجر)
CA.O.M. G.G.A. Carton 9H/16 (extrait des rapports de commissaires de
Police (1914)).

اتخذت فرنسا إجراءات مسبقة تجاه الفلاحين (1) الذين قابلوها
بالعداء والنفور، وعبروا عن ذلك بشنهم إضرابا عاقما عن العمل
بالقابات لصالح الكولون (2) وهاجموا ضيعات الكولون المنعزلة
لاسيما في بلاد القبائل. وفي بعض جهات الوطن تعرضت بعض
الشخصيات الجزائرية المتعاملة مع الاستعمار إلى عمليات
اغتيال (3) كما ثار الفلاحون في جبال بني شقران ضد الوجود
الفرنسي تحت ذريعة الامتناع عن السماح لأبنائهم بالالتحاق
بالخدمة العسكرية الإجبارية (4)

وسوف نعود للحديث عن ثورة بني شقران في الفصل
الخاص بمظاهر النضال ضد احتكار فرنسا للأراضي الفلاحية.

أما الأمير خالد بن هاشمي فقد احتج في الرسالة التي بعث
بها إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشدة على

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) من بين المتعاملين الذين تعرضوا لعملية اغتيال نذكر عده حنيفي الحاج عثمان
المستشار البلدي والقاضي بمحكمة معسكر الذي تمت مراسيم نفيه على الساعة
العاشرة صباحا من يوم 26 نوفمبر 1914 بحضور «مارتان بارت» رئيس
دائرة معسكر يرافقه كل من رئيس البلدية والنائب العام، وحوالي أربعة آلاف
مواطن (C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16).

(4) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16, (extrait des rapports mensuels d'Octobre
1914, Alger le 11/11/1914)

انصب فرنسا للأراضي الفلاحية الجزائرية، وطرد أصحابها منها تحت ذريعة المقعة العامة مشيرا إلى أن مصادرة أملاك الأسياس قد حرمت المؤسسات الدينية والفقراء من الاستفادة من مداخيلها⁽¹⁾ وفي الاستعمار الفرنسي بالاستعمار الروماني لسلوكهما نفس الحطة في انتزاعهما الأراضي الفلاحية من أصحابها الشرعيين وتوزيعها على الكولون.

لما اقترحات النواب الجزائريين - داخل الوفود المالية - الرامية إلى حل مشكلات الفلاحين، فقد كانت لا تحصى بتصويت أو موافقة الأغلبية عليها، ولهذا كانت تسحب بسرعة، ولا حاجة لنا للدخول في موضوع الضغوطات والمناورات والإغراءات للجلوبة دون الموافقة عليها.

إن الحاكم العام للجزائر السيد «بورداس» (BORDES) قد صرح في عام 1922 أمام الوفود المالية قائلا «أنه لمن سوء النية أن نعلن أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر مبني على مصادرة أراضي الجزائريين».

لما «فيوليت» فقد بين قائلا «أن إجراءات المصادرة ستكون ضرورية عندما نريد توسيع قرية»⁽²⁾

ومن المسائل التي تدل على حدة التنافس بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض احتجاج الكولون ضد هجرة العمال الجزائريين إلى الخارج، لأن الهجرة قد مكنت الكثير من الفلاحين المهاجرين من جمع ثروة مالية سمحت لهم باستعادة أراضيهم التي استلبت منهم⁽¹⁾

وقد اعتبر الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف أسلوب المهاجرين الجزائريين في صرف أموالهم من أجل استعادة أراضيهم عن طريق

شرائها من الكولون كأداة فعالة في استراتيجية المقاومة السلمية الطويلة الأمد⁽²⁾

ويمكن الاستدلال باستمرار صدور الشكاوي من الفلاحين الجزائريين على موقفهم الحازم ووفائهم الخالص في الحفاظ على أراضي آبائهم وعدم التخلي عنها مهما باعد الزمان بينهم وبين تاريخ الاستيلاء عليها، ومن الأمثلة على ذلك المذكرة الاحتجاجية التي رفعها المدعو قلومي ميلود ولد محمد إلى الحاكم

(1) Abdelkader LAKJAA La longue marche des ouvriers agricoles de la résistance à la prolétarianisation, à la conquête de l'identité VI. Thèse doctorat 3^{ème} cycle, sociologie du travail université de Paris, p 64.

(2) Mostefa LACHERAF. L'Algérie nation et société, Paris maspero 1974, p 12

(1) Mahfoud KADDACHE, l'Emir Khaled, Alger, OPU 1987, p 122
(2) Abdellah LAROUL L'histoire du Maghreb T II, Paris 1978, p 49

العلم عند الكولون الذي استولى على أرضه وظل يستغلها لمدة
ثلاثين سنة كاملة

لما الفلاحون الجزائريون الذين تقدموا بشكاوي يدعون
فيها امتلاكهم لأراضي فلاحية بدون تقديم الأدلة والسندات
فما لبثت ادعاءاتهم وأسقطت حقهم فيها، فلم تترك لهم حيلة
أو وسيلة ينفذون بها إلى الأراضي التي يدعونها، ومن هؤلاء
المدعو عادل مدني، وبوهلال محمد من دوار أولاد سعيد اللذين
احتجا على القرار الذي منعهما من زراعة الأراضي التي يدعيان
ملكيتها باعتبارها كانت أصلا موقعا لسد مائي جرفته الفيضانات
عام 1927، وقد غرمتهم سلطات الاحتلال بمائتي فرنك (1)

كما ادعى شخص آخر من مدينة معسكر يدعى بن شني
عبد القادر ولد زعلال في مارس 1934 بأن أرضا في «دوبلينا»
(حسين) تقدر بـ 84 هكتارا هي ملك له قد ورثها من أبائه من
دون أن يثبت ذلك عن طريق سند مكتوب (2)

ونتيجة إسراف الفلاحين الجزائريين في بيع أراضيهم
للكولون في بعض الجهات من الوطن أصبحت أراضي الكولون
تتأخر أراضي بعض الفلاحين الجزائريين من جميع الجهات وهو
الأمر الذي تسبب في خلق متاعب للفلاحين والحق بهم أذى

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/8 (réclamation)
(2) Ibid.

كثيرا، ونستدل على هذه الحالة بنص الرسالة التي بعث بها بن
دمو عبد القادر ولد قدور إلى عامل عمالة

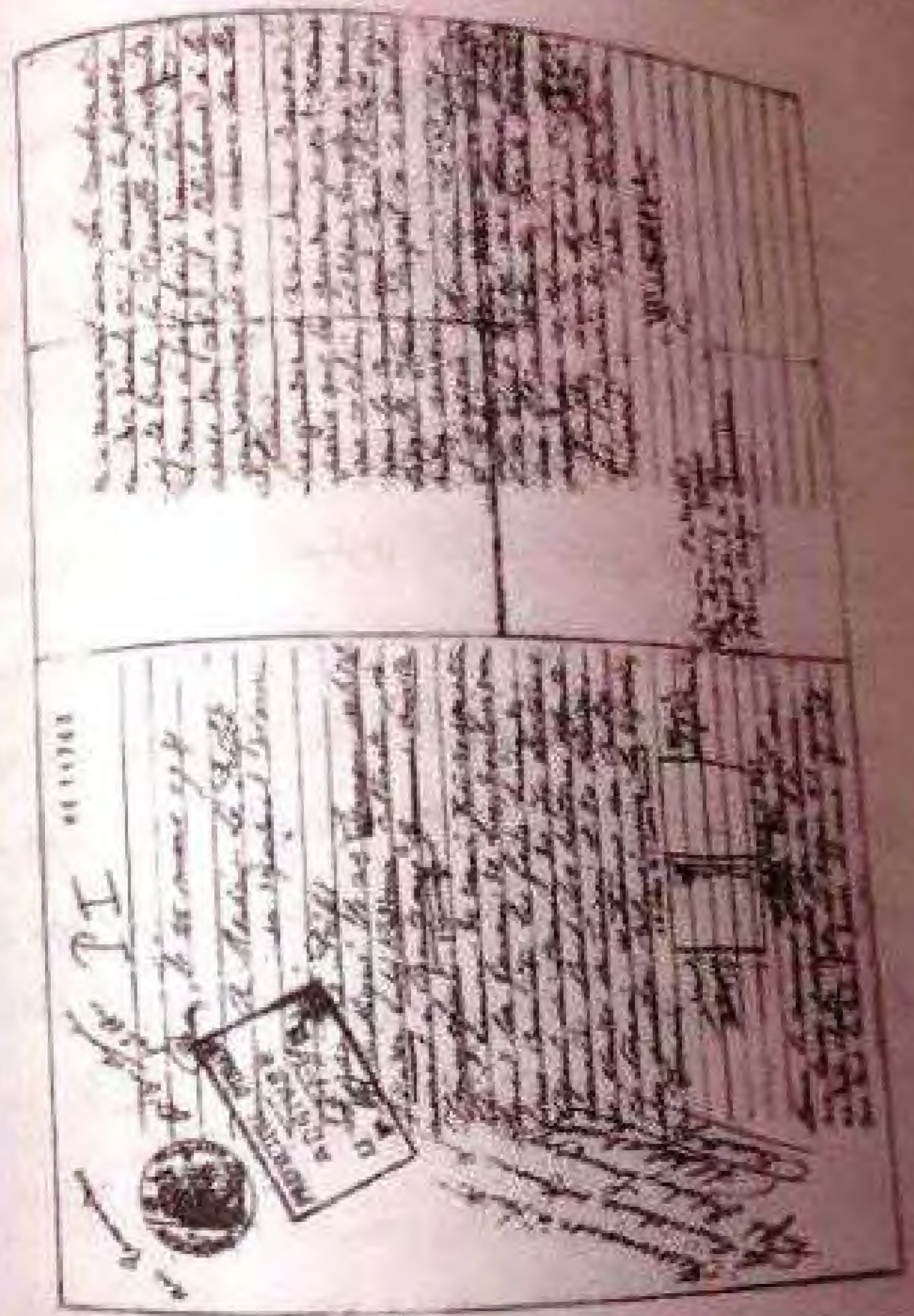
وهران والتي يقول فيها: «مخوزتي مساحة أرضية بثمانين هكتار
من بينها اثني عشرة هكتارا مزروعة نباتات أمريكية وخمسين
شجرة زيتون، تطوقها من جميع الجهات أراضي فلاحية يمتلكها
أربعة كولون، وقد منعتني أحدهم يدعى «هنري ييغول» (Henri
PUGOL) من اجتياز عمر عبر أرضه يصلني بأرضي» (1)

وللعلم فإن الممر كان مفتوحا للمارة منذ ثلاثة وخمسين
سنة، إلا أن هذا الكولون اعترض سييلي في أحد الأيام وهو
يحمل مسدسا يدويا (Revolver) وهددني قائلا: «لو تستقل عبر
هذا الممر سأحرق رأسك، وأرغمني على الرجوع من حيث أتيت،
ثم هتف لرجال الدرك يشتكي مني، لكن بمجرد وصولهم أبلغوه
أن الممر مفتوح ويستخدم كمسلك للمارة منذ مدة طويلة، وليس
له الحق في منع الناس من المرور، إلا أنه لم يسمع لكلامهم، وعلى
هذا الأساس أطلب منكم منحي إذنا بالمرور عبر هذا
المسلك» (2)

وإليك فيما يلي نسخة من نص هذه الرسالة.

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1 (réclamation)
(2) Ibid.

تحتي فلاح جزائري ضد معمر فرنسي سد امامه المعمر الواصل الى
خطه عبر مسلك بحتاز ارض المعمر (1)



CAOM GGA Cote d'Ivoire

يستشف من تصرف هذا الكولون انه كان يرغب في مد يده
الى ارض هذا الفلاح الجزائري؛ وقد تذرع بهذه الوسيلة كمبرر
لاكراهه على التنازل عن ارضه عن طريق بيعها له تخلفا من
المضايقات.

وللاشارة فإن مثل هذه التصرفات لا زال الجزائريون
يذكرونها لحد الآن لما تركته من اثر سيئ في نفوسهم.

وبناء على نص الرسالة التي بعث بها المتصرف الإداري
بلدية فرندة المختلطة إلى عامل عمالة وهران في 02 ديسمبر 1932
يتبين بأن الفلاحين الجزائريين كانوا يرون في مصادرة أراضيهم
الفلاحية خطرا يهدد مستقبلهم الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا
الشان يقول المتصرف الإداري: «لم يعارض الفلاحون الجزائريون
فكرة تعويض أراضيهم التي صودرت منهم في كل من مديرية و
لوهو بأراضي أخرى مقابلها في بلدية جبل النادور المختلطة، إلا
أنهم يرغبون في أن تكون الأراضي الممنوحة لهم غير بعيدة عن
دواويرهم الأصلية وصالحة للزراعة».

وإبلغ المتصرف الإداري بلدية فرندة المختلطة عامل عمالة
وهران بأن القطع الأرضية التابعة للدومين - المعينة للتعويض -
والواقعة في دواوير دحالة، أولاد جراد، والجديد لا تتوفر على

الشرطين التاليين طلبهما الفلاحون، وعلى هذا الأساس سيجري
توزيعهم في الأراضي المسماة «أم الذباح»، وستمنح لهم مساحة
أرضية تقدر بأربعمائة هكتار في دوار أولاد بلحسين ببلدية جيل
تاور المخلطة والفير بعيدة عن حدود دوار لو هو، ومركز
بالات الاستيطاني (ملاكو حاليا).

كما رغب المحتجون أن يمنحوا تعويضا بأراضي الدوميز
الحقة لوائي بنا في إقليم بلدية «تريزال» (السوق حاليا) أو
بلدية ثيوت المخلطة⁽¹⁾

ولعل عبارة عوضونا بأرض صالحة للزراعة ولا تبعد عن
دوايرنا نجسم في ذهن القارئ فكرة تشدق الجزائريين بأراضيهم
الأسلية، وعدم رضاهم باستبدالها أو تعويضها بأرض أخرى،
ولاسيما إذا كانت بعيدة، وفي مناطق جرداء وعطشى، ومع هذا لم
يحدوا من

حل حاسم لعضلتهم سوى القبول بالتعويض مكرهين، وهذا
حرمانهم على الإبقاء على أراضيهم الفلاحية بين أيديهم كما
أنهم لم يقبلوا بالتعويض المالي لأنهم كانوا على بصيرة من أن يع

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1 (expropriation - recensement)
l'administrateur de la commune mixte de Fenda à monsieur le Préfet
d'Oran en date du 02/12/1932.

الأراضي أو التنازل عنها مقابل مبلغ مالي سوف يحولهم إلى غرباء
في بلدهم ويحرمهم من خدمات أراضيهم بصفة أبدية.

وكثيرا ما احتقر القبايل المواليون للاستعمار ممن تبنا نظرة
استخفافية واستعلائية حيال الأهالي، فاستولوا على أراضي
ليست لهم وبدون مبرر، ولا بأس من الاستشهاد بالملكرة
الاحتجاجية التي تقدم بها المدعو صوفي محمد ولد بن يحيى من
عين تموشنت إلى المحافظ المحقق ومدير المصلحة التوبوغرافية لعمالة
وهران يشتكي فيها من القايد بن شبيحة الذي اغتتم فرصة انتقاله
إلى أوروبا للمشاركة إلى جانب الجيش الفرنسي في الحرب والقتال
معه، فأخرج إخوته من الأرض المسماة «بولعزارة» في دوار
عوبليل ليستغلها لصالحه، ويتوسع على حسابها⁽¹⁾ وإليك فيما
يلي نسخة من نص هذه الرسالة الاحتجاجية.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1.

لم تكن ظاهرة الاستيلاء على أراضي الغائبين من أجل أداء الخدمة العسكرية الإجبارية أو المشاركة في جيوش القتال أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) مقصورة على القياد فقط، وإنما شملت كذلك موظفي أملاك الدولة والفلاحين الجزائريين.

وقد وجدت مذكرات وعرائض احتجاجية لأشخاص ولعائلات أختصت أراضيهم أثناء غيابهم منها على سبيل المثال تلك التي تقدم بها المدعو علي الحاج حمزة الذي تحولت أراضيه الرعوية والمقدرة مساحتها بمائتي ومبعة وعشرين هكتارا إلى أملاك الدولة والتي يستعطف فيها عامل عمالة وهران بأنه أخلص في وده لفرنسا بأدائه الخدمة العسكرية ووضع نفسه رهن السلطة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى¹

وهناك عرائض رفعت إلى وزير الداخلية الفرنسي كما هو الحال مع المدعو حيوب محمد بن غلام الله الذي تقدم باحتجاج حول أرضه التي استولى عليها فلاحون جزائريون أثناء غيابه، يتظاهر فيها بإخلاءه لفرنسا كسبا لود وعطف وزير الداخلية²

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton. 18668 (protection)

⁽²⁾ Ibid.

وقد سار كثيرون على هذا المنوال توددا لفرنسا، منهم
 المرحوم عيسى بن فعية الذي بعث برسالة إلى أحد النواب في
 المجلس الوطني الفرنسي (1)

غير أن هناك نظرة عجيبة إلى حقوق الأهالي من لدن بعض
 المتصرفين الإداريين الذين رفعوا تقارير إلى السلطات الاستعمارية
 لومبة يشكون فيها من ظلم المضاربين للفلاحين الجزائريين
 الصغار، وهو ما يطالعا عليه التشكي الذي تقدم به المتصرف
 الإداري لبلدية كاشور المختلطة، وكأنه يتحدث فيه بلسان
 الفلاحين الجزائريين الصغار حيث يقول «أكثر من خمسمائة فلاح
 جزائري يوزعتهم حوالي ألف هكتار من الأراضي الفلاحة
 المزروعة كروما والتي تنتج سنويا 45.000 قنطار من العنب
 يشترها الصاربون بالكامل من الفلاحين الجزائريين الذين يمنهم
 منهم من يبيعها في شكل خمر، وهو الأمر الذي يجبرهم على
 بيعها في شكل عنب ليصبح هؤلاء الفلاحون فريسة سهلة
 للمضاربين والموسطاء الذين لا يترددون في استخدام طرق
 خبيثة ليصفقواهم التجارية» (2)

وتساءل المتصرف الإداري عن الكيفية التي يجب تطبيقها
 لحماية الفلاحين الجزائريين من المضاربين، وما هي الوسيلة التي
 يمكنهم من بيع إنتاجهم في ظروف عادية (1)

وعن الحالة المؤسفة التي يعيشها العمال الأهالي في مزارع
 الكولون يطالعا تقرير آخر للدرك الاستعماري الفرنسي مفاده أن
 بعض المعمرين تقدموا بشكاوي ضد العمال الجزائريين الذين
 امتنعوا عن قطف العنب بحجة أن مدة العمل اليومي هي أحد
 عشرة ساعة وليس ثماني ساعات، وأن العمال الذين تقل
 أعمارهم عن اثنين وعشرين سنة يعتبرون أطفالا يتقاضون تسع
 فرنكات في اليوم - فقط - ويشير نفس التقرير أن الأهالي
 العاملين في مزارع الكولون يتعرضون لعقوبات لأتفه الأسباب،
 وأن المعمرين يجبرون العاملين في حقولهم على شراء الخبز منهم
 بمبلغ 3,10 فرنكا للخبزة الواحدة - التي يقل وزنها عن
 الكيلوغرام الواحد -

وأكدت تحريات الدرك الاستعماري أن اثنين من الكولون
 وهما «كامبس» (CAMBS) من الهميز، و«بارناب» (BARNABE)

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 1H/105 (Le marché indigène des raisins dans
 la C.M de Cachetou (Palikao-Mascara) Huertas René: administrateur
 adjoint)

(2) Ibid.
 Ibid.

بمحصول الكروم فقط، وإنما بالاقتصاد العام للوطن، وبمعاثلات العمال الزراعيين⁽¹⁾

ولعل هذا هو السبب الذي تدخل رؤساء البلديات والمتصرفون الإداريون ورجال الدرك الاستعماري من أجله لإنفاذ الموقف.

كما أنه لمثل هذه التصرفات الجائرة تعالت النداءات تدعوا عمال الأرض إلى التضامن وتنظيم المسيرات الاحتجاجية ضد سلوكات الكولون، ومن ذلك دعوة الاتحادية العامة للعمال (C.G.T.) إلى إضراب عام يوم الأربعاء 30 نوفمبر 1938⁽²⁾

ويبدو في هذه المرة أن النداءات تعالت احتجاجا لتضرب على أيدي المضاربين والمعمرين الاحتكاريين الذين طغوا وبالغوا في ظلمهم للعمال البؤساء إلى حد تحقيق الربح الوفير على حسابهم برفع ساعات العمل اليومي إلى أحد عشرة ساعة، واعتبار البالغين من العمر اثنان وعشرون سنة أطفالا قصرا، والرفع من سعر الخبز والتطفيف في الميزان.

⁽¹⁾ La dépêche Algérienne du 10/09/1939.

⁽²⁾ Oran Républicain du 28/11/1938

من أصل إسباني يبيعان الحبة الواحدة على أساس كيلو غرام واحد في حين ثبت أن وزنها يتراوح بين 750 حتى 860 غرام الأمر الذي يجعلنا نخوم أن كولونا آخرين يمارسون نفس الأفعال⁽¹⁾

ونطلب من تقرير المتصرف الإداري والدرك الاستعماري إقرارا رسميا للسلطة الاستعمارية للظلم الذي كان يمارس الكولون ضد الأهالي، ومثل هذه التصريحات الرسمية لا تحتاج إلى تعليق.

وفي الجمعية العامة لنقابة عمال الأرض التي ترأسها برايسي علي بمدينة البليدة ذكر علي خوجة الحاضرين بأن النقابة قد تقدمت بشكوى ضد الكولون الذين يبيعون الحبة الواحدة للعمال بوزن 705 غرام على أساس كيلو غرام واحد⁽²⁾

ولم امتناع الأهالي عن العمل في مزارع الكولون بمناسبة فصل جني العنب تدخل عامل عمالة الجزائر العاصمة بدعوة الكولون لوضع التسهيلات أمام العمال للانتقال من كل جهات الوطن الجزائري إلى سهل متيجة للعمل في حقول الكروم، لأن الامتناع عن العمل في المزارع خلال فصل جني العنب قد لا يضر

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/41 (Salaire agricole dans le sud Algérie 1909-1939 -confidentiel -)
⁽²⁾ Alger Républicain du 16-02-1939

إلا أنهم أوجتوا احتجاجهم إلى الفترة التي تعقب تحرير الأراضي الفرنسية⁽¹⁾

وبينما أقدم المدعو بن شبيحة يوسف النائب الوطني السابق في حكومة قبشي على عرض أراضيه للبيع، فعنى لا تنقل تلك الأراضي إلى الكولون وبالتالي يحرم سكان البلاد الأصليين من خدماتها تدخل الموفد المالي السيد بشطارزي لدى الإدارة الاستعمارية لمنعهم من بيعها للكولون أو امتلاكها لهم بأراضي في جهات أخرى قد تكون أقل جودة منها⁽²⁾ وإتاحة الفرصة للفلاحين الجزائريين ممن لديهم القدرة المالية لشراؤها أو استجارتها حتى نحصر الاستفادة منها بالفلاحين الجزائريين.

وقد ردّ الحاكم العام للجزائر على اعتراض الموفد المالي السيد بشطارزي في رسالة إلى عامل عمالة وهران في 06 أفريل 1945 ينذره فيها بخدمة مصالح الاستعمار ويدعوه للمبادرة باتخاذ إجراءات مناسبة⁽³⁾

⁽¹⁾ C.A.O.M.-G.G.A. Carton 9H/41 (l'Assemblée générale de la Fédération des syndicats agricoles de l'Oranie - le 09/05/1944)

⁽²⁾ C.A.O.M.-G.G.A. Carton 1H/66 (paysan nat indigène d'Aoubeillil)

⁽³⁾ C.A.O.M.-G.G.A. Carton 1H/105 (Requête de M^r le Bach Agha benchiba Bouchel, Ain - Temouchent le 31/10/1944)

وبدأ الحرب العالمية الثانية بدأ وهي الفلاحين في التزعة لهم لغرض أهداف سياسية، ولجلى ذلك بصورة واضحة في مظلة فلاحية الفلاحين الصغار إثر اجتماعها بسعيدة يوم 26 أوت 1944 بإعلان سراج مدطري على الأمين المحلي السابق لأحباب البيان والحرية ولبن نقابة صغار الفلاحين، وبالإفراج عن ونزار علي ونقار الذين ثبت برائتهم.

وتعلم أن ونزار قد أدخل السجن في ماي 1944 بسبب لونه لأحد الأوربيين «أبها الفرنسيون لم يبق لكم سوى أيام ثلاث سوى لكم رخصة عتقكم» وبعد أيام من إلقاء القبض عليه، وذلك يوم 19 ماي 1944 قطع مناضلو حزب الشعب الجزائري خطوط الهاتف بمدينة سعيدة، وقاموا بمحاولة لإحراق مقر البلدية⁽¹⁾

وتلك اقتصر الكولون من احتجاجات الفلاحين ضد عدم أسباحت تنظيم هؤلاء نقابة العمال الزراعيين للنضال ضد عدم مساواة الفلاحين بين الكولون المتواجدين في شرق الجزائر وغربها، وقرضوا الأمر الصادر عن ديغول يوم 03 مارس 1944.

⁽¹⁾ C.A.O.M.-G.G.A. Carton 14H/40 (Oran le 06/08/1944 (Cité A.T. 40 Fédération des petit agriculteurs et fellahs)

وتلجأ بـ اعتماد الحاكم العام للجزائر بهذه المسألة يعود
إلى كون الملكية الأرضية التي عرضها الباشاغا بن شبيحة بوسيف
للبيع أو الاستبدال لا تبعد عن مركز عوبليل الاستيطاني،
ويجوز لها الطريق الواصل بين سيدي بلعباس وعين تموشنت، وهي
مسألة ترواها الحبوب والكروم.

وقد يقرر المتصرف الإداري لبلدية عين تموشنت المختلطة
بالإعجاب عن رفضه لإقتراح الموفد المالي بشطارزي وتبنى فكرة
احتمال بيعها إلا لأحد الكولون، ويرور موقفه عن رفض بيعها
لأحد الفلاحين الجزائريين بالفرضية التالية: متى وضع فلاح
جزائري يده عليها فإنه من دون شك يبني فوقها مقهى شعبيا
وتلبه الجزائريون، وأن المناخ السياسي غير مناسب في الظروف
الحالية.

وقد يقرر المتصرف الإداري أن يُبعد الأهالي الجزائريون عن
محيط المركز الاستيطاني لعوبليل قدر ما أمكن، وأن يُحشروا
خارج مناطق العدوى السياسية (en dehors des zones de
contamination politique) لأنه كان يرى في إسكان الفلاحين
الجزائريين بمركز عوبليل أو قريبا منه خطرا حقيقيا على

المستوطنين الأوروبيين، ونصح السلطات الاستعمارية الوصية
بالتخلي عن هذا المشروع⁽¹⁾

وفي الأخير منع صاحب الأرض من عقد أي صفقة تجارية مع
الأهالي الجزائريين بعد أن أجل النظر في قضيته إلى سنة كاملة ابتداء
من تاريخ 01 أكتوبر 1944، بينما حول مشروع بناء القرية الفلاحية
الجزائرية التي كان من المقرر بناءها غير بعيد من مركز عوبليل إلى
مركز سيدي دحو الاستيطاني في بلدية مكرة المختلطة، وذلك بعد أن
تباع الأراضي السكنية للفلاحين عن طريق المكتب المفتوح، ومع هذا
سمح للكولون بشراء أراضي في مركز سيدي دحو من الباشاغا بن
شبيحة تقدر مساحتها بـ 20, 62, 919 هكتار⁽²⁾

مثل هذه التصرفات نجعلنا على اقتناع تام بأن إدارة الاحتلال
الفرنسي في الجزائر كانت متحيزة بشكل مطلق وصريح للكولون.

وللإشارة فقط فإنها لم تكن المرة الأولى التي يحتاج فيها الموقدون
الماليون على الحالة المزرية للفلاح الجزائري ويقفون فيها ضد العملاء،
ومن ذلك إثارة الموفد المالي السيد غلام الله للنقاش حول الأزمة
الفلاحية والتجارية التي حلت بمنطقة تيارت عام 1932 والتي كان
الفلاحون ضحاياها الأوائل⁽³⁾ وكثيرا ما أفضت تدخلات الموقدين

⁽¹⁾ C.A.D.M. G.G.A. Carton. 1H/105

⁽²⁾ Ibid. (état des loissements de Sidi Daho).

⁽³⁾ C.A.D.M. G.G.A. Carton. 14 H/40

المالين إلى اتخاذ سلطات الاحتلال لإجراءات في صالح الفلاحين
المزحزين كتقديم قروض مالية لهم بالشرق الجزائري، حيث
سعت لفلاحي وادي الشرف: 200.000 فرنك، ولغاستوفيل

(صالح بوعاشور) 75.000 فرنك، ول سوق أهراس
300.000 فرنك، ول حميس (عزابة) 300.000 فرنك (1)

ومن الأمور الملفتة للانتباه أن جميع الناس كانت
تظلم من جهة نحو الملكيات الأرضية، فشيخ زاوية سيدي سعد
من شهرة بحث هو الآخر برسالة إلى عامل عمالة وهران يطلب
من أن تنازل له الدولة عن الأراضي المحيطة بالزاوية لاستغلالها
زراعيًا وتحويل مداخيلها في الإنفاق على الطلبة المتزايد عددهم
يومًا بعد يوم، وعلى عابري السيل والفقراء والمعوزين، وذكر
عامل العمالة بأن المعمر «بيار تافالات» (Pierre TAFALAT)
يستغل أربعة وعشرون هكتار من ضمن المساحة الإجمالية
المحيطة بالزاوية والمقدرة بـ 124 هكتار (2)

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton. 14 H/40 (chambre d'agriculture de Constantine
séance du 19/04/1940, aide aux cultivateurs malheureux)
⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton. 1M/68

وقد كان بإمكان هذا الشيخ أن يطلب من إدارة الاحتلال
دعماً مالياً ومساعدات مادية تكفيه حاجة الطلبة والزوار إلا أننا
نراه يشدد بالحاج في طلبه على الأرض.

وبما تجدر الإشارة إليه فإن الكثير من الممتلكات الأرضية
الجزائرية قد تحولت إلى الكولون بتواطؤ من المتعاملين مع إدارة
الاحتلال من أمثال القياد والباشاغات وأعيان بعض الدواوير كما
حدث مع فلاحي دوار سيدي خالد الذي اقترح أعيانه على
الفلاحين تحويل بعض أراضيهم لأملك الدولة أثناء عمليات
تطبيق القرار المشيخي (1)

وبالفعل تنازل أربعة وعشرون فلاحاً من هذا الدوار عن
373 هكتار من أراضيهم الجماعية لصالح أملاك الدولة التي
حولتها مباشرة لقائدة الكولون «فرانسوا أباله» (Francois
AYELA)

ولا ندري ما إذا كان يحوس في خواطر وجهاء هذا الدوار
وأعيانه حتى يقدموا أراضيهم لقمة سائغة للاستعمار، وهل فعلوا
ذلك برغبة كسب إدارة الاحتلال واستمالتها، مع أن هذا السلوك

⁽¹⁾ Ibid.

بمراض بشدة مع أماني الفلاحين الجزائريين في الاحتفاظ
بأراضيهم

وفي حين تبرع هؤلاء بأراضيهم للاحتلال الفرنسي نجد
أخرين يشكون بإجراءات القرار المشيخي التي أفضت إلى تمليد
أراضيهم ومصادرتها.

ولا يلبس من إيراد مثال كنموذج عن هذا التنديد، فقد رفع
الدعوى الحاج علي بن شريط - من فرندة - إلى عامل عمالة وهران
لتكوي بقوله فيها بكل صراحة وجراحة، أنه على الرغم من حيازته
على ملكية رسمية ثبتت أحقيته في ملكية أسلافه منذ عام
1871 والثبوت من ثلاثة حصص أرضية تحت أرقام 71-72-73
من قطعة كما حددتها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي
(1887) بدوار موارات بفرندة، إلا أن هذه الملكيات تحولت إلى
للا شوية (الدومين) لتشييد عليها بناءات سكنية، وينهي
تشكيه ضالاع الطريقة التي تحصل بها الخواص على حيازات
أرضية من ضمن ملكيات ونز مساكنهم فوقها.

وقد اكتفى عامل عمالة وهران في رده على هذه العريضة
بدعوى الشكر لا توضيح طرحه للقضية وإظهار التاريخ الذي

ثبت فيه المصادرة، وتأكيد ذلك عن طريق عقد موثق يثبت أحقيته
في الوراثة⁽¹⁾

واستمرت المذكرات والعرائض الاحتجاجية ترد تبعا على
الإدارة الاستعمارية من قبل الفلاحين الجزائريين حتى أثناء
مرحلة الحرب التحريرية يطالب فيها أصحابها بحقوقهم في التعويض
عن الملكيات التي صودرت منهم.

وقد يتقصى القارئ من هذه النماذج الاحتجاجية صورة
الماسي التي آل إليها الفلاحون الجزائريون، وما نزل بهم من
ويلات جراء فقدانهم لأراضيهم، ومن الأمثلة على ذلك العريضة
التي تقدمت بها عائلة قاسمي من مديرية إلى عامل عمالة وهران
تقيم فيها الحجة على عدم وفاء الإدارة الاستعمارية بوعودها،
حيث اقتطعت منهم أرضا زراعية بدوار «الجديد» تقدر مساحتها
بمائة هكتار من أجل توسيع مركز مديرية الاستيطاني مقابل
تعويضهم إلا أنهم لم يعرضوا⁽²⁾

ومنها العريضة التي رفعها المدعو عماري بلهوارى ولد بن عبد
له من دوار الدحالة ببلدية التادور المختلطة - دائرة تيارت - في
جويلية 1954 يشكى فيها من الإدارة الاستعمارية التي جردته من

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H:47

⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 1M:58 (Méditerranée le 22/04/1954)

أرض فلاحية تقدر بـ 50 هكتار، ويدعي بأن هذه الشكوى هي
ثانية من نوعها التي يتقدم بها إلى الحاكم العام للجزائر⁽¹⁾ وأيضا
شكوى تقدم بها الباشاغا بلحاج بن عودة بن صحراوي من
شوف (Trezel) يطالب فيها بأرضه التي انتزعها منه أحد
الكونون يدعى «فرانسوا أبالفا»، تقع بدوار سيدي خالد ببلدية
جل الشوف المختلطة والمقدرة مساحتها بـ 90, 27, 377 هكتار⁽²⁾

وفي حين اكتفى عامل عمالة وهران في رده على العريضتين
الأولى والثانية بأنهما غير مؤستين، فإن رده على رسالة الباشاغا
جاء فيه بأن الأراضي التي يطالب بها هي رملية ومن النوع
التردي، لكن بالنظر لمكانة عائلة بن عودة عند فرنسا، وبالنظر
لخدماتها القديمة للاستعمار، ولكونه فلاحا متحصلا على وسام
(Chevalier du mérite agricole) قرر تلبية طلبه ببناء على توصيات
الحاكم العام للجزائر⁽³⁾

وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 ازداد الفلاحون
الجزائريون تشددا في التمسك بأراضيهم، ولم تكن حملات القمع
التي شنها الاستعمار الفرنسي ضد المداشر والقرى من

جزئتهم، ولم يفقدوا الأمل في استرجاع أراضيهم بالطرق السلمية
المضارية، ونستشهد على ذلك بالرسائل التي بعث بها بعض
الفلاحين من جهات كثيرة من الوطن، يطالبون فيها فرنسا
 باستعادة أراضيهم، أو تعويضهم إياها بأراضي أخرى، منها رسالة
تقدم بها المدعو بوخرص عبد القادر من تاخارت (Dominique
Luciani) يطالب فيها الإدارة الاستعمارية التي انتزعت منه مساحة
أرضية تقدر بـ 75,5 هكتار من أجل توسيع مركز تاخارت
الاستيطاني بالتعويض، إلا أن الإدارة اكتفت بالرد عليه بأن هذه
الأراضي قد عوض أصحابها مباشرة بعد مصادرتها في عام
1918⁽¹⁾

ومنها رسالة أخرى تقدم بها المدعو بغداد جديد ولد أحمد
من دوار «غواديس» ببلدية قرندة المختلطة يطالب فيها السلطات
الاستعمارية بالتدخل لاستعادة أرضه المقدرة مساحتها بـ
987,94,45 هكتار والتي انتزعها منه القايد حمو عبد القادر
والمدعو بومدين ورئيس الجماعة حمو بوحركات ظلما في سنة
1940، إضافة إلى مساحة أرضية أخرى استولى عليها المتصرف
الإداري لفرنندة في نفس الفترة⁽²⁾

⁽¹⁾ Ibid, (en date du 20/02/1955).

⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68(Réclamation)
⁽²⁾ Ibid.
⁽³⁾ Ibid.

كما وردت على سلطات الاحتلال رسائل تقدم بها
فلاحون لغرض القرض، منها تلك التي رفعها السيد حبوب محمد
بن الحلام لله من بلدية السوفر (TREZEL) إلى وزير الداخلية
الفرنسي يشكي فيها من فلاحين جزائريين استولوا على أرض
ولله القدرة مساحتها بأزيد من 104 هكتار بينما كان هو غاليا
لأنه الخدمة العسكرية الإجبارية⁽¹⁾

ورسالة أخرى رفعها محسن بن ذهية بن خالد إلى «دي سانرا»
(DE SANVRE) النائب في المجلس الوطني الفرنسي -باريس-
يطلب منه التدخل لاسترجاع أرض أبيه المقدرة مساحتها بـ 150
هكتار والتي تحولت لصالح أملاك الدومين، ويتوسل فيها كسابقه
باللجوء لواجبه العسكري تجاه فرنسا⁽²⁾ وقائمة الاحتجاجات التي
تقدم بها الأبناء لاسترجاع حقوق آبائهم وأجدادهم تكاد لا
تنتهي⁽³⁾

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/60

⁽²⁾ C.A.O.M. غير بقوى مركز أرشيف ما وراء البحار (آلاف الشكاوي
والطلبات المرفوعة للجزائريين إلى السلطات الاستعمارية يطالبون فيها باستعادة
أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم المنقوبة أو تعويضها لهم وذلك ضمن
شك 1M

⁽³⁾ Ibid

خاتمة

نخلص في آخر هذا الفصل إلى القول بأن الفلاحين
الجزائريين قد عبروا عن أنفسهم بأنفسهم بطريقة حضارية سليمة
قوية وواضحة.

وبقدر ما كانت المذكرات والعرائض الاحتجاجية التي
رفعوها إلى الإدارة الاستعمارية تعبيرا عن مدى عمق وعيهم
بمصلحتهم وصمودهم في وجه الاحتلال، بقدر ما كشفت عن
حقيقة ما سيهم، ومشاعر العزة والكرامة لديهم باستعادة
أراضيهم ليعيشوا فوقها، ويدفئوا فيها، وإن لا هم لهم في الدنيا
سوى الحفاظ على أراضيهم صونا لعرضهم.

وإن دلت هذه العرائض على شيء فإنها دلت على عدم
استعداد الجزائريين التنازل عن حقهم في أراضيهم والاستسلام
لإرادة الاحتلال الفرنسي.

كما أظهرت لنا الوسيلة الذكية والحضارية التي تعامل بها
الجزائريون مع خصومهم وأعدائهم لاسترداد حقهم، حيث
خاطبهم بأسلوب استعطاقي مرن.

وقد يلمس القارئ لهذه العرائض الاقتران بين الشكي
والظالم من جهة، والمطالبة بالحقوق الضائع ورفض الظلم وعدم

الفصل الثالث : المقاومة السلمية الطويلة الأمد

تمهيد

- 1- شراء الفلاحين الجزائريين للأراضي من الكولون.
- 2- النضال النقابي والإضراب عن العمل.
 - المظاهرات.
 - الإضرابات العمالية
 - الانتشار الجغرافي للفروع النقابية (1936-1937)
- 3- أثر الدعاية النقابية داخل الأرياف الجزائرية
- 4- صور من نضال أئمة المساجد الحرة والكتاتيب القرآنية ضد الكولون
- 5- نماذج عن تطور الصراع بين عمال الأرض والكولون خلال عامي 1944-1945
- 6 - امتزاج النضال النقابي للفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي (1945-1962)

خاتمة

الاستسلام للفكر والحق من جهة أخرى، وهكذا ناضل الفلاحون
سبعين طوال
إلا أنه ينبغي الاعتراف أنه مهما كانت إرادة الدارس المدقق
في استقراء الرسائل الاحتجاجية للفلاحين الجزائريين طيلة فترة
الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) فإنه لا يستطيع أن
يعطي الموضوع حقه كاملاً بمفرده.
فمثل هذا العمل لا يتحقق إلا بجهود جماعية لمختصين في
علم التاريخ من لهم القدرة والصبر على المداومة.

نمط

كان شعور الجزائريين بالانتماء إلى الجزائر يتجسد في امتلاك الأرض، تلكم هي العقلية التي كان يتحلى بها الجزائريون، حتى صار الشخص في الجزائر ينسب إلى قطعة الأرض التي كان يعيش فوقها، ويلقب نسبة إليها كان يدعى بالأوراسي نسبة إلى إقليم الأوراس، أو القبائلي نسبة إلى بلاد القبائل أو الشقراطي نسبة إلى جبال بني شقراق... وهكذا التصقت أسماء الأراضي هي الأخرى بأسماء سكانها.

وقد بلغت الرابطة العاطفية بين الإنسان الجزائري وأرضه إلى حد جعله يوصي قبل وفاته أن يدفن في أرضه وأرض آبائه وأجداده حتى ولو فته المنية بعيدا عنها.

إن الجزائري لا يحسن بالسعادة ولا بالأمن والراحة خارج أرضه للشرعة، فجنسية الجزائريين ووطنيتهم مرتبطة بالأرض.

إن نص بيان الأمير عبد القادر الموجه إلى الجزائريين سنة 1832 والتضمن عبارات «إن الرومي قد انتهك مساجدكم وأخذ أحسن أراضيكم وأعطاهما لبني جنسه واشترى أعراض نسائكم» يجعلنا نفر أن الأرض في نظر الأمير عبد القادر تساوي قيمتها قيمة المساجد وأعراض النساء.

ولهذا الاعتبارات خاض الجزائريون صراعا مريرا وطويلا مع
الاستعمار الفرنسي لا شيء إلا لإخراجهم من أراضيهم التي استول
عليها ولم يتحضر يحتاجهم قط في رفع السلاح ضده، فوالى جانب
السلاح كانت هناك أدوات أخرى للمقاومة من بينها الامتناع

عن بيع
الأراضي للكلولون أو استبدالها لهم بأرض أخرى، وامتناعهم من
التجديد الإجباري وعن دفع الضرائب، ومن ذلك أيضا إنشاء اللجان
والجمعيات والقبائل الفلاحية وشراء الأراضي من الكلولون، والذي
يمتد في هذا الفصل هو مقاومة الفلاحين للاستعمار عن طريق
المظاهرات والإضرابات وإنشاء الفروع النقابية لصغار الفلاحين،
ولعمل الأرض (1)

شراء الفلاحين الجزائريين للأراضي من الكلولون

نعود المحاولات الأولى لاستعادة الجزائريين لأراضيهم المغتصبة
عن طريق شرائها من الكلولون إلى سنة 1863، إلا أن هذه العملية
تعطلت خلال بعض الفترات: سنة 1889، وخلال عامي 1908-1909،
وتعطلت فيما بين 1910-1940 ثم عادت لتتعطل بشكل تدريجي فيما بين
1941-1961

لو قسمنا هذه الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1900، الجزء الثاني، الطبعة
الطبعة الأولى، المجلد الثالث، 1983، ص 41

وخلال الفترة الممتدة بين 1877-1961 تمكن الجزائريون من شراء
987 442 هكتار من الأوروبيين؛ ويذهب بعض الكتاب أنه خلال سنة
1917 لوحدها قد تم للجزائريين أن استعادوا 60.000 هكتار (1) بينما
ذهب آخرون إلى القول أن الجزائريين تمكنوا خلال هذه السنة من
استعادة 0.316 هكتار بمبلغ إجمالي قدره 14.647.000 فرنك، وبالمقابل
اشترى الكلولون خلال هذه السنة 16.840 هكتار بمبلغ قدره 8.440.000
فرنك

أما الأراضي التي اشتراها الجزائريون من الكلولون خلال السنة
التي سبقتها (1917) فتقدر بـ 8.448 هكتار بمبلغ قدره: 5.067.000 فرنك
مقابل بيعهم للكلولون مساحة أرضية إجمالية تقدر بـ 19.662 هكتار
بمبلغ قدره: 6.486.000 فرنك (2)

بلا حظ بأن الجزائريين قد اشتروا الأرض من الكلولون بمبالغ جد
مرتفعة مقارنة مع الأوروبيين الذين اشتروها منهم بمبالغ منخفضة
نسبيا

وإذا كان البعض يرجع ارتفاع سعر الأراضي التي اشتراها
الجزائريون من الكلولون إلى جودة هذه الأراضي وارتفاع مردودها بفعل
مياهات الاستصلاح التي قام بها الكلولون كجلب الماء إليها أو حفر آبار

(1) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie. 2^{ème} édit Paris 1897, p. 35 (extra)
de la statistique générale de l'Algérie 1882-1884

(2) Charles-Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959, p. 45

جدول لبعض الأمور يرجع ذلك إلى تخوف الأوروبيين من فقدان
السيطرة عليهم، فاجروا بالشخص من أراضيهم واغتصبوا فرصة زيان
الطلب عليها من قبل الجزائريين فرفعوا الأسعار بحيث انخفضت
الحصص لتتكون العرض والطلب.

بنت سلطات الاحتلال على هذا الموقف من أن عملية إقدام
الفرنسيين على بيع أراضيهم للجزائريين لا صلة لها مطلقا بالحرب التي
تدور حوله، وأرجعت سبب بيع

الكولون لأراضيهم إلى النتائج التي أفضت إليها لجنة ملكية
ألمانية التي نشأت بمنحى قرار الحاكم العام للجزائر الصادر في 8
جوان 1896 بغرض دراسة الوسائل والسبل التي توفر للأهالي
سهيلات التي تمكنهم من استرجاع ملكياتهم الأرضية، وإبصار
أهمية هذه السلع في كل من محكمة سور الغزلان، ووادي الفضة
والطاهر، ومن ثم وثقت على استفسارات الرئيس الأول لمحكمة
الجزائر، وكذلك إلى حب الجزائريين للأرض، وجهودهم المقيمة
لاستغلالها من الكولون بأي ثمن، ومع هذا فقد اعتبرت فرنسا
سعة بحر القلائع الجزائريين لأراضيهم قد يساعد على استئجاب
الأمراض⁽¹⁾ إلا أن الأراضي التي استرجعها القلاحون الجزائريون
كانت على تلك التي تولى عنها الكولون لأسباب جغرافية (أراضي
خصبة - جبلية - جبلية - عرضة للانجراف ...) أو أمنية كذلك

⁽¹⁾ Charles-Henri FAVROD. Op. cit. p 145

التي شهدت حركات عصبانية لبعض الجماعات أو الأشخاص كما
هو الحال مع بوزيان القلمي وأقرانه من أمثال مسعود بن زلماط من
مرفوا بالقطاع الشرفاء (Les bandits d'honneur) لدى عامة الشعب
الجزائري، ونفطاع الطرق والخارجين عن القانون في نظر إدارة الاحتلال
الفرنسي، حيث قاوم بوزيان القلمي مدة ثلاثة عشر سنة (1863-
1877) في نواحي معسكر، لم يكن فيها لصا أو قاطعا للطريق ينشط

لصالحه الخاص، إلا أنه زرع الهلع في قلوب الكولون الذين غادر
مكروهم المنطقة، كما كان مسعود بن زلماط ينشط في الأوراس ويقاوم
تواجد الكولون بالمنطقة فيما بين 1917-1921 ويهدد في نفس الوقت
الغداة بالموت⁽¹⁾ وهو الأمر الذي مكن الجزائريين بالجهات التي سادها
لأنهم وغادروها الكولون من إضافة 100.572 هكتار إلى رصيدهم⁽²⁾

وخلال سنة 1887 عوض الجزائريون الأراضي الفلاحية التي
نصبت منهم في سهل الشلف بشراء أراضي جبلية من الكولون بقيمة
19 فرنك للهكتار الواحد مع أن هذه الأراضي الجبلية لم تتعد قيمتها
لحقة 80 فرنكا للهكتار الواحد⁽³⁾

⁽¹⁾ DERRIQUET. AZK. Elements d'histoire culturelle Algérienne Alger E.N.A. 1984
p 184

⁽²⁾ Mohamed KADDACHE et Djillali SARI-O.P.U 1989. p 148. Alger ENAL
L'Algérie sans Histoire. T. 05.

⁽³⁾ Mohamed Elmes MESLI. Les Origines de la crise agricole en Algérie de
colonisation de 1846 à la nationalisation de 1963 Alger, éd. Dabir (S.O.)

كما أن بعض الأعيان من الجزائريين ممن كانت تحذوهم الرغبة في توسيع ملكيتهم الأرضية شرعوا في شراء مساحات أرضية من الكولون.

وفي إقليم التمرنو الوهراني زرع الفلاحون الجزائريون أراضي دعوية خشية أن يُلحق عليها قانون 16 فبراير 1897 الذي يعتبر الأراضي الزراعية موات ويلحقها بأحكام الدولة⁽¹⁾.

ومع أن بعض الجهات من الوطن قد أصابها الفقر إلا أنه لوحظ بأن بيع الأراضي فيها للكولون كان نادرا كما هو الحال مع بلاد القبائل التي في الأمر بأهلها إلى الفقر والمجاعة بسبب العوامل الطبيعية أو اثرات الحرب والتمردات التي تفرضها عليهم مصالح الغابات.

وإذا قدر لشخص في بلاد القبائل أن يبيع أرضه لسبب ما، فإنه لا يبيعها إلا لواحد من أبناء قومه، فمساكين بلاد القبائل كانوا لا يبيعون للأوروبيين أبداً وعلى الأصح من النادر أن يبيعوا لهم⁽²⁾.

وعكس حرص الجزائريون على الاحتفاظ بأرضهم بل وشراء الأراضي من الأوروبيين كما لوحظ في بعض المدن مثل: القصر، وادي ميزور، وسبار الأعلى، وذراع الميزان، وتيزي غنيف.

C.A.D.M. - G.G.A. Carton 1 N/5 (rapport concernant les opérations relatives à l'application du S.C. 1863 dans divers tribus de la C.M. de Djebel Sahar)

عبد الحفيظ الأشراف، الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر: مطبعة 1987، ص 20.

والمبرايو، ودلس، ونفس العملية شهدتها معظم جهات الوطن ومنها: ببلات، وخيس مليانة، وعين السلطان، وبومدفع، والخروب⁽¹⁾.

بينما الجهات التي باع فيها الفلاحون الجزائريون أراضيهم للكولون، فقد عرف أصحابها وضعية حرجية كما هو الحال مع فلاحي بلدات غرب البلاد مثل: عين تموشنت، مكرة، الرمشي، أولاد ميمون، الاموريسيار، وتيارت، وكاشرو «سيدي قادة»، ومعسكر.

ومنى قدر على فلاح جزائري بحكم الاحتياج والضائقة المالية أن يبيع أرضه لأحد المعمرين فإنه كان يرفع السعر إلى 500 فرنك للهكتار الواحد مع أن معدل السعر الذي كان يعرضه المعمر هو 110 فرنك للهكتار الواحد، بينما إذا بيعت لفلاح جزائري فإن سعرها لا يتعدى 58 فرنك للهكتار الواحد، وهذا قبل الحرب العالمية الأولى⁽²⁾.

وبهذا الشكل يكون الفلاح الجزائري رغم فقره، وتخلفه قد ساهم بهذا الأسلوب من المقاومة في صيانة القاعدة الاقتصادية للمجتمع الجزائري (وهي الأراضي الفلاحية).

وفي سنة 1919 أبدى الكولون قلقا شديدا من إقدام الفلاحين الجزائريين على شراء الأراضي، فضغطوا على الحكومة التي اتخذت

⁽¹⁾ Mahfoud KADDACHE, O.p. cit, p 15.

عبد الحفيظ الأشراف، المرجع السابق، ص 20.

عملية استئثار الجزائريين والمضاربين الأجانب
بإيرادات للحد من
بالأراضي الفلاحية⁽¹⁾

وفي حين عارض الكولون عملية شراء الجزائريين للأراضي
فلاحية واعتبروها غير مقبولة ومنافية للاستيطان وخطرا يهدد
مستقبلهم في الجزائر، فإن الجزائريين اعتبروها واحدة من أهم أشكال
التدخل ضد الاحتلال.

وهنا الشكل وجد المستوطنون الفرنسيون أنفسهم بين خطرين
جسيمن أحدهما يمثل في استعادة الجزائريين للأراضي الجبلية
والسهلية عن طريق شرائها، وثانيهما يتمثل في استئثار المضاربين
بالأراضي الزراعية السهلية⁽²⁾

وإن كانت عملية استعادة الجزائريين للأراضي الزراعية قد بدأت
قبل عام 1914، فإنها بعد الحرب العالمية الأولى قد اتخذت شكلا واسعا
ومفاجئا يترى بالخطر ضد مستقبل الكولون ووجودهم في الجزائر، حيث
نشرت جريدة «الوقت» (Le Temps) آنذاك المخاطر الناجمة عن
عملية استعادة الجزائريين للأراضي الفلاحية معلقة على الحدث بالقول
«من وجهة النظر السياسية سوف يضيع الشمال الإفريقي من بين أيدينا
مالم نوظف في فلاحين فرنسيين» ومن وجهة النظر الاقتصادية سينراجع
الإنتاج الزراعي - لأن الجزائري لا يحسن استخدام الأرض⁽³⁾

⁽¹⁾ Mahfoud kaddache: Op.cit.p 15

⁽²⁾ Ibid.

⁽³⁾ Ibid, p 16. (cité par Akhbar du 14/12/1923)

وأصبح الكولون الفرنسيون أكثر انشغالا ليس فقط من جراء
عمليات استعادة الجزائريين لممتلكاتهم الأرضية عن طريق إعادة
تربتها من الأوروبيين وإنما أيضا من عمليات إخلاء وإفراغ المراكز
الاستيطانية⁽¹⁾

وشعر الكولون بأنهم ضحايا لمحترفي السياسة، وعلقت جريدة
«أvenir de Mascara» على الوضع متهمة الكولون
بالحول والجمود ودعتهم لبذل الجهد لتحقيقا للثروة، وما لم يجتهدوا فإن
الجزائريين سينمكون من استعادة جميع أراضيهم بعد عشر سنوات
يطرد الكولون، ويبقى العرب بالضرورة إلى جانب اليهود المتطغين
عليهم، وعندئذ تنمو الأعشاب في الطرقات ويحتاج النخيل اللين
للحقة (Palmier nain) مرة أخرى، وتزول أشجار الكروم الجميلة،
وفيما لم يبق من النبات سوى أشجار الزيتون التي يعود غرسها إلى
عهد الروماني⁽²⁾

وأمام هذه الوضعية فكر الكولون في تمطين من الإصلاحات،
لدها بدعو إلى مراجعة قانون 16 فبراير 1897 الخاص بالملكية
الغربية، وثانيهما يطلب تعديل نظام الملكيات الأرضية العامة
لخدمة للاستيطان طبقا لما ينص عليه مرسوم 13 سبتمبر 1906.

⁽¹⁾ L'avenir de Mascara du 09/12/1922 «que sera l'Algérie en 1950?

⁽²⁾ Ibid.

وفي سنة 1970 أبدت موفديات الكولون رغبة في المطالبة بتسهيل
الصققات والإسراع فيها وفق ما يسمح به قانون 16 فبراير 1897 بغرض
تحرير صلبات الهجرة بالأرض لصالح الكولون⁽¹⁾

وما لم تكن إدارة الاحتلال أي اهتمام بالكولون، أبدى هؤلاء رغبة
في أن تؤس الملكيات العقارية على قواعد ثابتة وأكيدة عن طريق
تثبيت كل الحقوق المتعلقة بالتملك بشكل قطعي - ضيق قليل
للإلغاء - بتسجيلها خطيا ضمن سند قانوني، كما رغبوا في أن تقدم
بالجواز مصلحة خاصة لتسجيل الملكيات العقارية تشبه نظام Act
الذي جرى تطبيقه في استراليا بحيث يلزم المالك بتسجيل
ملكته وتعين معالم الحدودية مسبقا، كما عليه أن يرسم مخطط الملكة
ويثبت به مرفوقا سند القيد وطلب التسجيل لدى مصلحة
التسجيلات. ومن ثم يمنع عقدا خاصا بالملكية العقارية، تودع نسخة
منه لدى علاقة الأملاك العقارية، وهذا طبعا بعد إتمام الإجراءات
الشرعية، وما لم يكن هناك اعتراض على المالك الراغب في تسجيل
ملكته.

لما اقتلعتان (FLANDRIN) النائب بمجلس الشيوخ فقد اقترح
سنة 1921 قانونا ينوق فيه التسجيل الإجباري لكل العقارات الخاصة
للقانون الفرنسي، وحاول الكولون من خلال هذا القانون السعي في أن
يحول ثلاثة ملايين هكتار من أراضي العرش، والتي بقيت غير متجة

⁽¹⁾ Mahfoud KADDACHE. Op. cit, p 16

مع أنها من أجود الأراضي لصالحهم، ووجهوا انتقادات لاذعة للإدارة
الاستعمارية التي أعلنت سنة 1911 بعدم جواز التصرف في أراضي
العرش.

وحاولت إدارة الاحتلال أن تتخذ موقفا من الكولون، لكن
مناورات هؤلاء كانت أقوى. ففي جوان 1922 حملت موفدية الكولون
(La délégation des colons) إدارة الاحتلال إلى سحب المنشور الصادر
في 1911.

وابتداء من سنة 1921 بدأ الكولون يتخلون عن مباشرة العمل في
أراضيهم بأنفسهم، وأوكل معظمهم زراعة أراضيهم لفلاحين جزائريين
أو أوروبيين، وفي سنة 1932 عاد الكثير من الأوروبيين إلى فرنسا بعد أن
نحووا عن أراضيهم لوكلاء، وكان الجزائري فيما بين الحريين العالمين
بأن تفرغ من العنصر الأوروبي.

وتغذى الهجرة العكسية للأوروبيين خلال هذه الفترة إلى خوفهم
من رؤيتهم للجزائريين وهم يتزعون الأراضي الزراعية من أيدي
الكولون عن طريق شرائها منهم⁽¹⁾

وفي سنة 1947 نشأت شركة ذات نزعة وطنية يطلق عليها اسم
نخبة آمال الشمال إفريقية، يتشكل أعضاؤها من حوالي مائة عنصر
مجزري لغرض دعم الحرفيين الجزائريين الذين يشتغلون في قطاع

⁽¹⁾ Fadila YAHIAOUI. Roman et société coloniale dans l'Algérie de l'entre-
deux-guerres, Alger: E.N.A.E., 1985, p 134

الزراعة والصناعة والتجارة، وتحقيقاً لذلك كون السيد «تيار» لجنة
مهمتها السعي لشراء مبنى في باريس، وآخر في الجزائر العاصمة ليكون
كلّ منهما مقراً لعمليات الشركة «آمال» الناشئة، وفي رسالة سرية بعث بها
عامل عمالة الجزائر إلى الوزير المفوض الحاكم العام للجزائر يذكر فيها
بأنه تمّ لعدد من الأعضاء المشتركين في محطة آمال الشمال إفريقية تم
ممتلكون أراضي فلاحية أن اتفقوا فيما بينهم على رفع طلب إلى الإدارة
الاستعمارية الفرنسية لتسمح لهم بشراء وسائل للنقل وجرارات،
ويواصل قائلاً بأن الشركة مرامي جذ خطيرة تتمثل في عزمها على
شراء أراضي فلاحية من الكولون الأوربيين لتجريدتهم منها،⁽¹⁾

ونجم هذه الشركة متخربين من جميع جهات القطر الجزائري بما
في ذلك متخربين من الجنوب كـ بسكرة، وتوقرت، ويبلغ عددهم
حسب التقرير السري تسع وتسعون متخرطاً من بينهم تجار وحرثيون
تقليديون وفلاحون.

وحسب وإن لم تحقق هذه الشركة الغرض الذي أنشئت من أجله،
الآن نلمس من عملية محاولتها لشراء الأراضي الفلاحية من الكولون
أنها كانت حريصة على استرجاع الممتلكات الأرضية للجزائريين.

وإن كان الجزائريون قد تمكنوا من استعادة 987.443 هكتار فيما
بين 1877-1961 كما سبقت الإشارة إليه، فإن تعليمات جبهة وجيش

⁽¹⁾ C.A.O.M - G.G.A. Carton 9 H/51 (préfet d'Alger à monsieur le ministre
Plénipotentiaire gouverneur général de l'Algérie), le 14/01/1947

التحرير الوطني نسفت عملية شراء الجزائريين للأراضي من الكولون في
سنة 1961، لأنها كانت تهدف إلى تخلي الكولون بأنفسهم عن الأراضي
التي اغتصبوها.

وقد اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي امتناع الجزائريين في
أواخر القرن التاسع عن بيع أراضيهم للكولون وتفضيلهم بيعها
للجزائريين على حد قول الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف مظهراً
من مظاهر الوطنية الفلاحية⁽¹⁾

كما اعتبرت عمليات تحرير المتاجرة بالأرض، ومحاولة بعض
الجزائريين المحليين تجميع الأراضي الفلاحية بين أيديهم عن طريق
شراؤها من الفلاحين الجزائريين الصغار ذات أثر، ومن شأنها أن تحول
دون نجاح المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر⁽²⁾

وفي سنة 1893 فكرت الإدارة الاستعمارية في إنشاء مركز
ستيطاني شرق عين الدفلة (Dupette) بحوالي عشر كيلومترات، إلا أن
خطة المراكز الاستيطانية بعد إشادتها بأهمية موقع المركز وما يقدمه من
منازل للكولون، أشارت إلى احتمال اصطدام مشروعها الاستيطاني
بأحدى أكبر العائلات الجزائرية، وهي عائلة بوزيان التي تمتلك قطعاً

مصطفى الأشرف، المرجع السابق «نطاق مستعبد عن الأرض»، ص 19-21
في الجزائر، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وسيلة تفكك الاقتصادي، الاجتماعي،
1960-1970، ترجمة جوزيف عبد الله، ط 01، بيروت 1983، ص 157

أرضية شاسعة وتطاهر بامتناعها القاطع لبيع أراضيها للكولون أو
استبدالها لهم بأرضي في جهات أخرى.

ولم يرض هذه العائلة التعامل مع الكولون اضطرت الحاكم العام
للجزائر في سنة 1891 إلى العدول عن قراره بإنشاء مركز استيطاني فوق
أراضي عائلة بوزيان⁽¹⁾

وفي عين كرمين اصطدم الاستيطان بالحاج أحمد بن العزري
ساكن في مليانة والذي يمتلك 221,70 هكتار من الأراضي الفلاحية.

لقد طلب هذا الفلاح مبالغ مرتفعة ثمنًا لبيع أراضيهِ، كما طلب
في مقابل استبدالها بأراضي تعتبرها سلطات الاحتلال ضرورية لتوسيع
مركز عين كرمين الاستيطاني.

وفي تقريره إلى الحاكم العام للجزائر وصف الجنرال «ويمبفن»
(WIMPFEN) قائد إقليم وهران ابن العزري بالمحتكر، والمبادر بالإسراع
إلى شراء الأراضي التي ترغب الإدارة الاستعمارية في شراءها من
الفلاحين الجزائريين الصغار ليعيد بيعها إلى الكولون بأسعار جد
مرتفعة، أو التنازل عنها للإدارة مقابل أراضي جيدة في جهات أخرى.

ومع هذا فقد أبت سلطات الاحتلال إلا أن تستعيد منه الأراضي
التي اشتراها مقابل أربعين فرنك للهكتار الواحد والتي سبق له أن
اشترها من الفلاحين بمبلغ ثلاثين فرنك للهكتار الواحد.

⁽¹⁾ Yacono Xavier. La colonisation des plaines du Chélic T I Alger 1951, p 215.

وهكذا نلاحظ أن الجزائريين بامتناعهم عن بيع أراضيهم
للكولون، وعدم رضاهم باستبدالها لهم بأرض غيرها، ومبالغتهم في رفع
أسعارها عند بيعها لهم، يكونوا قد ضربوا لنا أحد أروع الأمثلة في
رغبتهم الشديدة في المحافظة على أراضيهم والتعبير عن وطنيتهم.

النضال النقابي والإضراب عن العمل في مزارع الكولون

المظاهرات:

يدعي بعض الكتاب الفرنسيين بأن الفضل في التطور الاقتصادي
للجزائر يعود إلى الإدارة العسكرية، ومن ذلك التنظيمات الأولية
للنقيب «لاباسيت» (LAPASSET) في 1846، ومشاريع شركات الجنرال
«ليبيرت» (LIEBERT) في مليانة خلال عام 1869 التي أفضت سنة
1884 إلى إنشاء أولى الشركات الأهلية للتعاون المتبادل (S.L.P) من قبل
«تيرمان» (TIRMAN) الحاكم العام للجزائر. وكانت هذه الشركات تعتبر
في آن واحد صناديق للطوارئ والتعاون المتبادل ووكالات للقروض
تمتع بحقوق محدودة، وتخضع لوصاية الإدارة الاستعمارية؛ وبناء على
قانون 14 أفريل 1893 تحولت هذه الشركات إلى تنظيمات خاصة ذات
منفعة عامة تجمع الفلاحين وذويًا؛ ثم جاء قانون 19 جويلية 1933 (بعد
أربعين سنة) لينشئ الصندوق المشترك للشركات الأهلية للتعاون
المتبادل؛ أما قانون 15 أوت 1936 فقد سمح لهذه الشركات أن تلعب
دور التعاونيات في إطار غرفة الحبوب.

وفي حقيقة الأمر بدأت اللجنة العامة للعمال الحضريين منذ عام 1930 بتنظيم نقابات العمال الزراعيين.

وفي 1934 تأسس الاتحاد المستقل للعمال الزراعيين تحت ظل التكتلاتية العامة للعمال، وضم 40.000 منخوط. ولم تتوقف نشاطات الحركة العمالية على تنظيم العمال الزراعيين فقط، بل امتدت كذلك إلى صغار الفلاحين وعمال الأرض، -وهكذا- تكونت نقابات صغار الفلاحين في مناطق الونشريس والأوراس (1).

وقد أورد لنا الأستاذ عبد القادر جغلون قولاً تتأكد من خلال وحدة الحركة العمالية الفلاحية، بحيث ضم أحد الاجتماعات السرية للحركة العمالية جماعة من الفلاحين والعمال الزراعيين، إذ يقول نقلًا عن أحد مجاهدي الحركة الوطنية «وقد خرج شخصان عن المألوف من هذا الاجتماع الأول سائق جزار إسباني يتكلم بلهجة سيدي مجاهد من الدشرة القريبة، أما الثاني فملتج يحمل سبحة ذات حبات كبيرة من الغبر، إنه مقدم زاوية سيدي عبد القادر في معسكر، ولقد ترأس الاجتماع مبدئياً بالفاتحة، ومذكراً باستعداد بني شقران، وهي القبيلة التي غرقت عام 1914» (2).

(1) عبد القادر جغلون: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسبولوجية، ترجمة فيصل عباس، المعروف: دار الثقافة، منشور مع ديوان المطبوعات الجامعية. (د.ت) ص 132
(2) عبد القادر جغلون، المرجع السابق، ص 132

وفي سياق حديثه عن الحركة الوطنية التي ولدت في باريس يقول مصطفى الأشرف «ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن قومية المدن هذه نشأت أولى ما نشأت بين الفلاحين الجزائريين المغتربين في فرنسا» (1) مما يدل أن الفلاحين الجزائريين المغتربين في فرنسا كانوا مشدودين دوماً إلى أراضيهم وملصقين بها على الرغم من وجودهم في أرض الهجرة.

وفي سنة 1937 أنشأ «ليبو» (LE BEAU) الحاكم العام للجزائر مصلحة للاقتصاد الاجتماعي تخضع للإدارة العامة لشؤون الأهالي تحقيقاً لسياسة ترمي إلى تحسين أحوال المزارعين الجزائريين، ومن ثم يأخذ تعبير «الطبقة الفلاحية الجزائرية» (Paysannat Algérien) مكانة له في المصطلحات الإدارية، وعندئذ تتكون لجنة من الفلاحين الجزائريين تتولى التنسيق بين مصالح الأهالي والمصالح الاقتصادية، ومهمتها مراقبة المشاريع التي يقدمها المتصرفون الإداريون.

وفي أبريل 1939 حضر وفد من الفلاحين الجزائريين إلى جانب وفود البلدان المستعمرة المؤتمر الدولي للزراعة في طرابلس، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية أوقف المشاريع الإصلاحية المبرمجة من قبل «ليبو» الحاكم العام للجزائر؛ وفي عام 1944 استحوحت «لجنة كاترو» (Commission Carroux) نشاطها من برنامج «ليبو» الخاص بالإصلاحات في المجال الزراعي.

(1) مصطفى الأشرف: الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة د/ حنفي بن عيسى، الجزائر: 1983، ص 78

ومن ثم أكت تجربة الشركات الأهلية للتعاون المتبادل خلال سنتي 1937-1938 إلى خلق تعاونيات ترتبط بها كأداة لا مركزية لتفعيل القطاع الفلاحي الجزائري تسمى بـ «قطاعات الإصلاح الريفي» (Secteur d'amélioration Rurale S.A.R.) لتكوين الفلاحين الجزائريين على الطرق الزراعية المعاصرة تمهيدا لإدماج القطاع الفلاحي الجزائري في المنظومة القومية، وفي منظومة القرض والتعاون الزراعي المتبادل.

وظل الاعتقاد سائدا بأن لقطاعات الإصلاح الريفي دور اقتصادي واجتماعي يعود بالفائدة على الفلاح الجزائري الذي أصبح عضوا في مجلس التسيير، وهو الأمر الذي سيدفع به إلى تحمل المسؤولية والمبادرة مستعينا في ذلك بالتقنيين وبالإدارة المحلية⁽¹⁾ إلا أن محاولة فرنسا دمج الفلاح الجزائري ضمن نقابات فلاحية من شأنها إحداث تطورات في القطاع الزراعي التقليدي الجزائري واجهت صعوبات، وهكذا لم تحض النقابات الفلاحية قبل الثلاثينات من القرن 20 بإقبال الفلاحين الجزائريين للانخراط فيها.

إلا أنه يجب أن يفهم بأن الفلاح الجزائري لم يكن ضد النضال النقابي أو ضد مجهودات التطور، وإنما ضد القوانين العقارية المتنافسة مع الشريعة الإسلامية ومع تقاليد المجتمع الجزائري الإسلامي.

إن البرنامج الإصلاحي الفلاحي يتطلب تسخير كل الطاقات، ويستلعي إدراكا للفكرة، ودقة في تنفيذها، على أن تقدم نخبة الشباب

⁽¹⁾ Marcel BARBUT. L'évolution de L'Agriculture et de l'élevage traditionnels en Afrique du Nord, Alger, Imprimerie officielle 1952, p 15

المقبل على النشاط الذي نحدوه الرغبة في العمل، والإقدام على الإصلاحات.

كما أن الاندماج لا يمكنه أن يتحقق في ظل روح العداة التي يكنها الشعب الجزائري لإدارة الاحتلال إلا في إطار ظروف التألف الروحي والمادي بين المجتمعين، وما لم ينته الصراع والأحقاد بين المجتمعين مستغل الإصلاحات جامدة.

ولنا في الحضارة الرومانية خير مثال على ذلك؛ فقد أقام الرومان بنايات فخمة في الجزائر، إلا أن حضارتهم أكت إلى الانهيار بسبب خلوها من روح التألف والمودة بين المجتمعين (المستعمر والمستعمر).

ففي تصريح له أمام المؤتمر - الوطني - الواحد والعشرين للتعاقد والتعاون الفلاحي المنعقد في «بيزانسون» (Besançon) بفرنسا يوم 15 جوان 1933 لجند «ر. ميسرشميت» (R. Messerschmitt) يتوجع لحال مربي الماشية، ويدعو لحمايتهم من المضاررين والمرايين، ويضرب مثالا عن ذلك بناحية سيدي عيسى التي تشتهر بإنتاجها الرعوي والتي يقع فلاحوها فريسة للمرايين.

ولمخاربة ظاهرة المضاربة والربا في هذه الناحية أوصى بأن يُنشا قرض فلاحى أهلي يمنح مربي الماشية قروضا قصيرة المدى تمكنهم من الحفاظ على ثروتهم الحيوانية⁽¹⁾ وبناء على هذا التصريح قررت إدارة الاحتلال منح الفلاحين الجزائريين:

⁽¹⁾ C.A.O.M D'Oran. Carton 2M/107 (a).

١٥- قروض دعم من قبل صندوق القرض الفلاحي، على أن
يخضع الفلاح الجزائري بنفس
الاشتراطات التي يخضع بها الكولون الفرنسي، ويتحمل نفس

الواجبات

١٦- قروضا من قبل «الصندوق المشترك» تحت رقابة «صندوق

القرض الفلاحي»

١٧- قروضا بعيدة المدى

١٨- قروضا متوسطة المدى

١٩- قروضا قصيرة المدى

٢٠- تقديم سلفات مالية لرؤساء عائلات الأهالي الكبرى

٢١- تقديم سلفات مالية للفلاحين ضحايا الكوارث مقابل نسبة

من الفوائد تتراوح من 02 إلى 03٪

كما طالب «مستر شميت» أن يعامل الفلاح الجزائري على
نفس القدم مع الفلاح الأوروبي، ويتمتع مثله بنفس الحضور
والامتيازات، مشيراً إلى أن هذا الهدف المزدوج لا يمكن أن يتحقق إلا
بالاستخدام الحسن للشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) التي هي
الأساس الوحيدة التي يمكن أن يلجأ إليها الفلاح الجزائري خلافاً
للمؤسسات الأخرى التي تقع في وجهه شروطاً لا يطيقها.

ومع هذا فإن الفلاح الجزائري لا يمكنه الحصول على
قرض دعم ما لم تكن أرضه مفرنسة أي خاضعة للتشريعات العقارية
الفرنسية، وما لم يرهن ملكيته لدى مصالح الرهن العقاري، على أن
يتولى صندوق القرض الفلاحي ضمانته لدى المصالح العقارية، وإلا
تعرض ملكيته للحجز ما لم يسدد ديونه في الأجل المحددة.

أما إذا كانت أرضه غير مفرنسة فإن الصندوق المشترك
(Fond Commun) هو الذي يتدخل لصالح منحه قرضاً تحت رقابة
صندوق القرض الفلاحي الذي يلزمه برهن أرضه لدى المصالح
العقارية.

ففي جميع الحالات كانت المصادرة الشرعية تقترح كضمانة
لنح الفلاح الجزائري قرضاً، وفي سبيل أن يبقى الفلاح الجزائري
الصغير تحت وطأة الذل والفقر تقهره الحاجة، فإن كلاً من القابض،
ورئيس الفصيلة القبلية، وحتى الموظف الإداري كان يسبقه إلى عرض
عصوله الفلاحي في الأسواق المحلية، وهكذا يصطدم الفلاح الجزائري
الصغير بعقبة العرض الذي يفوق الطلب في الأسواق المحلية.

وعلى هذا الأساس اقترح التصريح على الشركات الأهلية
للاحتياط (S.I.P) أن تحدّد أسعار الحبوب وتتولى شراء المحصول من
الفلاحين، على أن يتم ذلك داخل كل دوار أثناء القيام بعملية جمع
الضرائب وتحصيل القروض⁽¹⁾

وهذا الحيف الجائر تفرد به مصر الفلاح الجزائري الصغير.

وفي تقرير مطول عن «ش. كورتين» (CH. COURTIN) المتصرف الإداري الوصي بولاية الجزائر في 15 سبتمبر 1937 عن الحالة التي آل إليها الفلاح الجزائري والتي من شأنها أن تحدث ضررا بالسيادة الفرنسية على حد قوله - مشيرا إلى تعبير الجمهور الجزائري عن استيائه وانتقاده لا بد من فرس من تحضر، مسائل عن الجذور العميقة لمشكلات الفلاح الجزائري وعن طابعها الاقتصادي والسياسي.

وقد رذ هذا المتحدث المشكل الجزائري إلى العامل الفلاحي، ووضعية الفلاح الجزائري، وقانون الأهالي، وتطبيق السياسة العنصرية من قبل إدارة الاحتلال في جميع المجالات (التجديد - الأجور الزراعية - التعليم - الصحة - التمثيل لدى المجالس ...).

وقال أن الإصلاحات التي طالب بها الجزائريون كان من المفروض الانتهاء منها منذ عشر سنوات خلت، محذرا إدارة الاحتلال من أن الوضع الحالي للإنسان الجزائري سيؤول به إلى الثورة يوما ما، وإلى المطالبة بالاستقلال وذكر بأن الجزائر بلد فلاحي بالدرجة الأولى، ودعا إلى تعليم فلاحي لأبناء الجزائر يربطهم بخدمة الأرض (أراضي الكولون طبعاً الحال).

في هذه الظروف بدأ نوع جديد من شكل التضال الجماعي يظهر في الوسط العمالي الفلاحي.

ومع أن الحركة النقابية كانت ضعيفة بالنظر لتأخر ظهورها في الأرياف مقارنة مع المدن، فلم يكن لها سوى صدى عابرا وتأثيرا ضعيفا في الجماهير الريفية الجزائرية التي ظهر أنها غير قادرة على استيعاب فكرة التضال النقابي الذي يعبر عن مطالب الفلاح والعامل الزراعي، فلم يشارك الفلاحون الجزائريون الصغار في الاجتماعات الناصبة للنقابات لاعتقادهم أن الاجتماع الذي لا يفتح بالسياسة ولا يحتم بقراءة الفاتحة أو بآية من القرآن الكريم لا يركة فيه ولا يؤمل فيه غير، بحيث أن الحلايا النقابية الفلاحية الأولى التي نشأت في إقليم وهران كانت هي التي تفتح فيها الجلسات بقراءة البسطة⁽¹⁾ وللمعلم فإن النشاط النقابي الفلاحي داخل الوسط الريفي لم يعرف تطورا ولا استقرارا كما هو الحال في إقليم وهران، وإليك فيما يلي جدول بعدد العمال الفلاحين المنخرطين في الاتحادية العامة للعمال (UDCOT) (d'Ora)⁽²⁾.

جدول بعدد العمال الفلاحين المنخرطين في الاتحاد الفرعي للقطرية العامة للعمال بوههران.

⁽¹⁾ Abdelkader LAKJAA: La longue marche des ouvriers agricoles de la résistance à la proclamation, à la conquête de l'identité - thèse doctorat 3^{ème} cycle université de Paris II, E.R. des S^{ciences} sociales 1990, p. 69.

⁽²⁾ Ibid.

السنة	المتخربون
1935	00
يناير 1936	800
يناير 1938	3.000
1939	00
1941	00
يناير 1944	500
يناير 1945	23.000
1948	10.000

وإذا علم انتماء الفلاحين الجزائريين والمخراطهم بقوة في صفوف الحركة النقابية إلى تأثير الحركة الإصلاحية الباديسية في الجماهير الريفية والمهضبة، بل وتأثير الموروث الحضاري القائم على التعاليم الإسلامية.

وفي شهر ماي 1934 بعث السيد قاضي عبد القادر رئيس فدرالية الفلاحين بكتابة برسالة إلى الحاكم العام للجزائر يبلغه فيها عن نيته بدعوة الفلاحين الجزائريين ومربي الماشية بعمالة قسنطينة إلى التظاهر فعبروا عن سخطهم وعن سوء حالهم، وقد لبى معظم فلاحي عمالة قسنطينة الدعوة لحضور المهرجان؛ فاجتمع الفلاحون والعمال الزراعيون في قاعة سينما «نونيز» (NUNEZ) يوم 25 ماي 1934 واستمعوا

إلى الخطاب الذي ألقاه السيد قاضي عبد القادر وشخص فيه حالة الفلاحين المزرية متوجها إلى الفلاحين بالقول «إذا كنتم فعلا

تريدون الدفاع عن حقوقكم ومصالحكم، ينبغي أن تحصلوا أولا على نفس الامتيازات والتسهيلات التي يحضى بها الكولون كالقروض ذات المدى البعيد مع تخفيض نسبة الفوائد عليها، ودعاهم إلى الالتفاف حول لجنة الدفاع عن مصالح الفلاحين الجزائريين الأهالي⁽¹⁾

وقد أشارت تقارير الشرطة الاستعمارية أن الهدف من هذا الاجتماع هو في حقيقة الأمر تكريس لهذه المنظمة الفلاحية الجزائرية وأقرارها وتثبيتها لعبد القادر قاضي على رأسها، وتذكر أن هذا الأخير قد استغل الاجتماع لصالحه من أجل تحقيق أغراض سياسية بحكم انتمائه إلى «حزب الشبان الأحرار» و«فدرالية المتخربين المسلمين الجزائريين».

ويذكر نفس التقرير أن أعدادا من الفلاحين الجزائريين والعمال الزراعيين قد غادروا القاعة لما فهموا أن الاجتماع كان لغرض جمع الاشتراكات المالية من الحاضرين وليس لغرض إسماع صوتهم والدفاع عن مصالحهم، وفسروا هذا الإجراء على أنه عبارة عن «زيارة عصرية» (Ziara moderne)، ويضيف قائلا بأن هذا الاجتماع قد ثبت من عزيمة

(1) Ibid. (Le commissaire central de Constantine à M^r le préfet).

قاضي عبد القادر وكشف عن مراميه وعن حقيقة شخصيته وفتح أمين
الفلاحين ومربي الماشية الذين لبوا النداء⁽¹⁾

وكعادتها ردت إدارة الاحتلال على الفلاحين المتجمهرين في هذه
القاعة بأنها سوف تدافع عن مصالحهم دون تمييز بينهم وبين الفلاحين
الأوروبيين⁽²⁾

وللعلم فقد حضر المهرجان 800 فلاح جزائري طمعا في تحسين
وضعيتهم، كما حضر إلى جانبهم عشرة فلاحين أوروبيين.

وورد في تقرير الشرطة أن قاضي عبد القادر قد منع الفلاحين
الحاضرين من الحديث عن القضايا السياسية داخل القاعة، وكان
مطالبهم الاجتماعية لا صلة لها مطلقا بالسياسة الفرنسية الاستعمارية،
واعتبر الكولون الفرنسيين اخوة للفلاحين الجزائريين، ودعاهم إلى رفع
الإنتاج وإلى الإذخار والتخزين، وإنشاء لجان مشتركة تتكون من
فلاحين جزائريين وكولون محاربة المضاربة، وتسديد الديون التي على
الفلاحين الجزائريين، واقترح كعلاج لعمليات الحجز والمصادرة
الممارسة من قبل إدارة الاحتلال اللجوء إلى البنوك وورهن أملاكهم
لديها لمدة 15 سنة، وأشار في خطابه على أن المطاحن التي تشغري القمح
من الفلاح الجزائري يبلغ 30 حتى 35 فرك للقطار الواحد هي التي
أثرت سلبا عليه وعلى الكولون في آن واحد.

ومن الخطباء الذين تعاقبوا على المنصة واتخذوا الكلمة نذكر
بنا، وسماحي، ورحموني عبد الجيد، ودادسي، وباستثناء سماحي
فلاح من وادي زنتي) الذي انتقد الكولون الفرنسيين، وقال أنهم لم
يأمنوا أبداً عن مصالح الفلاحين الجزائريين، فإن باقي الخطباء قد أثروا
عليهم، وهو الأمر الذي تسبب في خلق صراع كلامي بين باقي
الخطباء من أمثال بليلي (من عنابة) الذي دعاه إلى نسيان الماضي
والظكير في المستقبل، أما دادسي (فلاح من وادي زنتي) فقد ادعى أن
جدة الكولون في عين مخلوف (RENTIER) قد قدمت هبة للفلاحين
الجزائريين، ودعا إلى الوحدة والتكاتف بين الجزائريين والفرنسيين.

ومع هذا انتقد الحاضرون الطريقة التي تحصل بها المتخبون على
14 مليون فرنك، بينما الفلاحون الذين هم في أمس الحاجة إلى
الاعداك المالية لم يحصلوا على شيء، وهددوا بتنظيم مهرجان آخر ما
لا تلب مطالبهم.

لقد أوقفنا هذا التقرير على جملة من الحقائق منها :

- الكشف عن وجود عناصر حزبية أو نقابية جزائرية كانت تلعب
على الحبلين، ونلمس ذلك من خلال ادعاء الخطباء للأخوة -
الكاذبة - مع الكولون، والدعوة إلى خلق تفاهم بينهم وبين الفلاحين
الجزائريين - أعدائهم الطبيعيين -
- استجابة الفلاحين الجزائريين للنداء، وحضورهم المكثف في
المهرجان هو تعبير قاطع عن تضجهم ووعيهم بمصالحهم.

بأيديهم بإقامة مهرجان آخر ما لم تأخذ السلطة الاستعمارية
بأيديهم وتحل مشكلاتهم هو دليل آخر على تمكن قواعد النضال
العمالي النقابي من نفوسهم.

ويبقى التساؤل المطروح في الأخير إذا ما كان هذا المهرجان عتقا
مؤقتا لربد بها احتواء الاضطرابات الخطيرة التي شهدتها عمالة قسنطينة
خلال سنة 1934⁽¹⁾

الإضرابات العمالية:

لم تسمح الظروف القاسية التي يجيهاها العمال في مزارع الكولون
وورشات العمل - في ظل الاستعمار الفرنسي - للنفوس بالصبر
طويلا.

وامام هذا الوضع لم يبق من سلاح في أيدي العمال بمؤسسات
الكولون سوى الإضراب عن العمل تعبيرا عن رفضهم لسوء معاملة
الكولون لهم.

وعلى هذا الأساس سينشئون الفروع النقابية، وينظمون
الإضرابات عن العمل في مزارع الكولون، ومن موجات الإضرابات
العمالية التالية اخترنا لكم هذه الأمثلة:

عن هذه الاضطرابات، راجع: Mahfoud KADDACHE, Histoire du Nationalisme
Algérien 1919-1951, TL, Alger: S.N.E.D 1980- bas de page 297

ففي شهر جوان 1936 نُظمت إضرابات عمالية في كل من فرنسا
والجزائر، ساهم فيها الجزائريون إلى جانب الفرنسيين، امتد لها الكولون
بشدة، حيث وقعت صدامات بين الكولون والمضربين عن العمل في
الجزائر العاصمة وتلمسان ووهران وعين تموشنت ومستغانم وقسنطينة،
وهي الإضرابات التي مَزق فيها العلم الفرنسي، وقد أعطى الفلاحون
الجزائريون من خلال امتناعهم عن العمل في مزارع الكولون الطابع
الثوري لهذه الإضرابات.

ففي نواحي الجزائر العاصمة اعتقد الفلاحون الجزائريون أن
الوقت قد حان لاستعادة أراضيهم، حيث تشكلت مجموعات عمل
جابت الأرياف في محاولات لمنع عمال الأرض الأجراء من العمل في
مزارع الكولون، ونظمت زُمرا تقف أمام المؤسسات الزراعية لتنفيذ
إضراب العمال، واستولت على المزارع والضيعات، وهو الأمر الذي

أقلق الكولون وأزعج إدارة الاحتلال التي اتخذت إجراءات تمثلت
في تسليح الكولون، كما تدخل الطيران بالتحليق فوق مزارع الكولون،
وتم إلقاء القبض على المضربين ومعايقتهم⁽¹⁾.

ولما كانت الإدارة الاستعمارية تتوقع مثل هذه الحوادث فإنها
أسرعت في يوم 30 مارس 1935 إلى إصدار مرسوم 'ريني' (Décret
Régnier) الذي ينص في مادته الأولى على العقاب بالسجن لمدة تتراوح

(1) - Mahfoud KADDACHE et Djilali SARL, L'Algérie dans l'histoire T.05, Alger
O.P.U., 1989, p 49

من ثلاثة أشهر إلى سنتين سجنًا مع غرامة مالية تقدر بـ 500 حتى 1000 فرنك ضد كل شخص نسب في إثارة سكان المستعمرة إلى المظاهرات الاحتجاجية بأي شكل من الأشكال، وكان المخروط العمال في التظاهرات وتنظيمهم للمظاهرات، ونوقفهم عن العمل في مزارع الكولون بغير عسكنا وخروجنا عن القانون.

ولما كان العمال النقابي ضعيفا في صفوف العمال الأرض فإن اللجنة الوطنية للمعلمين حاولت في سنة 1936 تأطير حركة نقابية لعمال الزراعة لكنها لم تنجح. كما فشلت أيضا تجربة العمال الزراعيين في الإضراب عن العمل أثناء موسم جني العنب، إذ تمكن الكولون من تعويض العمال المضربين بجلب عمال من الحدود الشرقية للمغرب الأقصى. وهو الأمر الذي تسبب في إحداث مشادات بين العمال الزراعيين الجزائريين المؤيدين للإضراب والمعارضين له، ويعزى هذا الفشل إلى غياب التكوين والتربية النقابية في الوسط الفلاحي الجزائري وأن كان البعض يدعي أن الإضرابات السياسية في الوسط الفلاحي الجزائري لم تعرفها المنطقة الغربية من القطر الجزائري سوى عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لاعتبار فرنسا العمل النقابي خلال هذه الفترة نشاطا لا شرعيا¹ فإن الأحداث تثبت أن النشاط النقابي في غرب البلاد يعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، والأمثلة التالية تكشف لنا بوضوح عن ذلك.

¹ Michel LAUNAY, Paysans Algériens, Paris, Édit du Seuil 1962, pp 149-151

إثر توقيف أحد الكولون لعمال زراعي في زفيزف (Mercier Lacombe) يوم 18 جوان 1937، قرر خمسة عشر عاملا التوقف عن العمل تضامنا مع زميلهم.

وخوفا من التحاق باقي العمال بالإضراب، خاصة وأنه لم يمر سوى شهر واحد على توقيف الكولون بالمنطقة لستين عاملا زراعيًا وذلك يوم 04 ماي 1937، أسرع رجال الدرك الاستعماري لتطويق العمال واقتنعوهم على العودة إلى عملهم⁽¹⁾

وقد شهدت سنة 1937 ميلاد فروع نقابية للعمال الزراعيين على مستوى القطر الجزائري بهدف الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، منها: الفرع النقابي للحروش (مكيكدة) الذي نشأ إثر اجتماع بمقر بلدية الحروش يوم 29 جوان 1937، ويجمع بين صفوفه فلاحين من بلدية عين بوزيان (Col des oliviers) الكاملة الصلاحيات، وبلدية أمجاز الشاش (Robert ville) وصالح بوعاشور (Gaston ville) والحروش المختلطة، ويتكون مكتب هذا الفرع النقابي من:

- بوشريكة ميلود : أمينا عاما.
- عبد اللهي الطاهر : نائب الأمين.
- كبروكة حسن : أمين الخزينة.

⁽¹⁾ C.A.D.M. U.G.A. Carton 9 H / 41. (Le S / Préfet de Sidi Belabbes à M^r le Préfet de police d'Oran, le 09/07/1937)

- العربي حسن : نائب أمين الحزينة.

- عبد الله الطاهر : عضو

- بشي محمد : عضو

- حركات ساسي : عضو (1)

ومع أنه فرع نقابيا فلاحيا - جميع أعضائه جزائريون - فإن
من أعضائه لبو فلاحين (بوشريكة ميلود، عبد الله الطاهر،
كروعة حسن، بشي محمد، حركات ساسي)، وهذا ما يدل على أن
المسألة الفلاحية كانت محل اهتمام حتى من الذين ليس لهم صلة
بالفلاحة.

وإن كان التقرير السري الذي تقدم به نائب عامل عمالة سكيكدة
يصر على أن هذا الفرع النقابي يتشكل من أميين - لا يقرؤون ولا
يكتبون - وليس لهم أي انتماء حزبي بحيث لا يشكلون خطرا على أمن
الدولة، إلا أن هذا لا يعني أن الفرع النقابي الناشئ لم يكن مكثرا
بالأحداث والاضطرابات العمالية التي شهدتها المنطقة خلال
جويلية 1933 وخلال 05 أبريل 1937 (2)

وقد حل هذا الفرع النقابي الفلاحي سلطات الاحتلال سوء
الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي آل إليها الفلاحون الجزائريون.

(1) Ibid. (Le S / Préfet de Philippe ville à M^r le Préfet. Le 30/06/1937)
(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (Le S / Préfet de Philippe ville à M^r le
Préfet. Le 30/06/1937)

حيث توالى الهجمات ضد الكولون الفرنسيين في كامل البلاد تصفهم
بالمغتصبين، وهذا على الرغم من محاولات فرنسا رفع الأجور وتحسين
الحالة الاجتماعية للعمال الزراعيين.

ومن جهة أخرى فقد شهدت الأرياف الجزائرية في عقد
الثلاثينيات من القرن العشرين نمو لنشاط الشيوعيين، وهو الأمر الذي
آل إلى الإخلال بالحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية لسكان القرى
والمدامر.

وقد أبدت سلطات الاحتلال استياء بليغا من الفروع النقابية
الناشئة، ففي رأس الوادي (Tocque ville) اتخذت قرارا يفرض على
الفروع النقابية عقد اجتماعاتهم داخل مباني مقر البلدية لمراقبة نشاطها
ومنعها من الدعاية الشيوعية؛ كما أوصى الكولون بعضهم بعضا بعدم
الضغط على العمال الزراعيين أثناء شن هؤلاء لإضرابات عمالية،
لاسيما أثناء فصل جني العنب.

وبالتخراط الفلاحين والعمال الزراعيين في الفرع النقابي للعمال
الزراعيين بالحروش - تحت تاثير (C.G.T) - ازدادت إدارة الاحتلال
تحوقا، واتخذت إجراءات لمراقبة تحركات الدكتور بن جلول في
الناحية (1)

(1) الدكتور بن جلول من مواليد مدينة قسنطينة، مؤسس «تحفية المنتخبين المسلمين
الجزائريين» في سنة 1927، عضو في المجلس الوطني - مؤيد على - عضو في
مجموعة الـ 61 التي ساندت جبهة ت. و. و. توفي في المهجر بعد 1962

الانتشار الجغرافي للفروع النقابية الفلاحية خلال عامي 1936-1937

إن النقابات الفلاحية التي نشأت عام 1936 شهدت أول مرة منطقة الجزائر العاصمة وكان عددها في البداية واحد وعشرون فرما نقيا.

وفي عمالة وهران بذلت مجهودات كبرى في محاولة من مناضلي الاتحاد الجهوي لإنشاء فروع نقابية فلاحية، لكن ثلاثة فروع نقابية فقط - سجل تواجدها فعليا، واحد في حمام بوحجر، واثنان في وهران.

بينما في عمالة قسنطينة لم يسجل أي تواجد للفروع النقابية الفلاحية وذلك حتى بداية عام 1936.

عمالة الجزائر

أعلن الاتحاد الجهوي لنقابات الفلاحين لعمالة الجزائر العاصمة أنه حتى عام 1936 لم يكن في مقدوره الحصول على نتائج عامة فيما يخص العمال الزراعيين، بينما الفروع النقابية التي تعود نشأتها إلى شهر ماي 1936 فهي فروع: بوفاريك، البليدة، العفرون، وبرج الكيفان (Fort de l'Est)، وبلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 2.000 عضوا.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية الفرنسية بأن العودة النعاقورية قد لعبت دورا في خداع الفلاحين مما خلق لديهم أوهاما

كانت لها انعكاسات سيئة، وإن مغامرين دخلوا في الحركة النقابية الفلاحية

الناشئة لأغراض ومصالح شخصية، وهو الأمر الذي دفع بالعمال

الفلاحين إلى التعامل بحذر مع هذا التنظيم الفلاحي.

ومن جهة أخرى فإنه تطبيقا لقانون 02 أوت 1936 الذي ينص على إنشاء لجان للدراسة أجور العمال الزراعيين، تدخلت الاتحادية الجهوية لنقابات الفلاحين وعمال الأرض لتعين أربعة ممثلين لعمال الأرض لكل من منطقة الجزائر العاصمة، والأصنام، والمدية، وتيزي وزو، وعين بسام، من بينهم اثنان ينوبان عن الفلاحين وعمال الأرض الجزائريين واثنان عن الكولون.

وفي الاجتماع الذي انعقد بالأصنام يوم 05 فبراير 1937 تحت رئاسة السيد «راكاموند» (RACAMOND) أمين الكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T)، وجمع فلاحي دوار تمدارة، طلب الأمين العام من الدواوير تعيين من ينوب عن كل منها في مختلف الاجتماعات العمومية التي تنعقد بالمركز الاستيطاني المجاور لها أو القريب منها، على أن يحضر النواب تقارير تعرض على رفقاتهم.

بصفة عامة اصطدمت نقابات الفلاحين والعمال الزراعيين بمشكلات ناتجة عن طبيعة وسلوك الفلاح الجزائري، وعن نقص الناطير، وهو الأمر الذي تطلب اللجوء إلى ضم عمال من خارج

القطاع الفلاحي إلى هذه النقابات، فعلى سبيل المثال كان أمين الفرع النقابي المعروف موطقا في السكك الحديدية، كما كان الفرع النقابي لبرج الكيفان يتألف من عامل فلاحى واحد وإلى جانبه تاجر وكاتب عمومى.

ومن الحالات الخاصة التي عاشتها بعض الفروع النقابية الفلاحية بسبب غياب الناطير، والتصرفات اللاهفة لبعض المسؤولين النقابيين لمكر نموذج بوقايك الذي نشأ في 15 ماي 1936 ويضم في صفوفه 250 منخرطا حيث أساء أحد مسؤوليه - إلى الفرع - بإقدامه على جمع الإسهامات المالية لحساب باسم النقابة في المقاهي الشعبية.

وإن كان تسعة عشرة فرعا نقابيا قد حضي بدفع المنخرطين لاشتراكهم خلال عام 1936، فإن أربعة فروع نقابية - فقط - قد قدم أصحابها ملفات كاملة.

ومع كل هذه المشكلات فإن الفروع النقابية ظلت في زيادة مستمرة حيث شهدت بداية عام 1937 ميلاد أربعة فروع نقابية في كل من تيزي وزو، وفراخ بن خدة، وموزاية، والأربعاء، وهو الأمر الذي رفع عددها إلى ثلاثة وعشرين فرعا نقابيا فلاحيا⁽¹⁾.

⁽¹⁾ C.A.O.M - G.G.A. Carton 9 H / 41: (note sur le syndicalisme au milieu indigène Algérien, Juin 1937)

ب. عمالة وهران:

شهدت الجهة الغربية من الوطن ولأول مرة سنة 1936 ميلاد ثلاثة فروع نقابية فلاحية: الفرع النقابي لحمام بوحجر وعلى رأسه المناضل الشيوعي سماحي نعيمى، والفرع النقابي لسفيرزف (Mercier la Combe)، وفرع سيدي بلعباس.

ومن بين الفروع النقابية التي كان لها موقدون زراعيون يمثلونها لدى الاتحاد الجهوي لنقابات العمال الفلاحيين خلال عام 1937 نذكر فرع سيق والمحمدية (Perrégaux)، ومستغام، ومرغين، وغليزان، وبلعباس، ومغنية، إلا أن موفدي هذه الفروع النقابية لم يكونوا فلاحين أو عمالا زراعيين ولكن مناضلين في الأحزاب أو معلمين من أمثال:

معباد (Perrégaux)، و «كانيزو ايدموند» (مرغين)، و «جاك بول» (سيق)، وبوجمة (غليزان)، ويدل أن يدافع هؤلاء عن الفلاحين وعمال الأرض، فإنهم كانوا يعيشون برسل من الأهالي يتسمون إلى الكونفيدرالية العامة للعمال للقيام بالدعاية وجمع الاشتراكات من العمال مقابل تسليمهم بطاقات الانخراط كما حدث مع العمال الزراعيين في عين تادلس و«بال كوت» (عين بودينار)، ومع هذا فإن رغبة الفلاحين في التخلص من ظلم الكولون دفعت بهم إلى الانخراط في النقابات والمساهمة باشتراكاتهم المالية فيها، وهذا ما تمت ملاحظته في كل من حمام بوحجر، وعين تموشنت بداية عام 1937 حيث تسابق

الفلاحون وعمال الأرض إلى الانخراط في الفروع النقابية، وشراء
بطاقات

وبناءً من شهر مارس 1937 شجعت عمالة وهران نشاطا دعائيا
كثيفا بفضل المجهودات التي بذلها السيد سعدون الأمين بالنيابة للأخوة
الجهوي للفروع النقابية، والذي نشرت له صحيفة (Omn Republicain)
عدة مقالات تدافع عن العمال الفلاحين، ويأيعاز منه نظم الانوار
الجهوي لقطات الفلاحين خلال يوم 29 ماي 1937 وقفة تضامنية
لصالح العمال الزراعيين.

ونظرا بالدعاية النقابية نظم عمال معاصر الزيتون لناحية مينا
لمجما بمعمل كان بديره السيد برادعي لخضر العامل عند السيد
«كريسو» (CRESPO)، وأنشأوا فرعا نقابيا يتألف من :

- برادعي لخضر : أمين عام، (عامل عند «كريسو» (CRESPO)

- محمد محمد : أمين عام بالنيابة، (عامل عند «سيجار»

(SEGARA)

- دلو محمد : أمين الخزينة، (عامل عند «مارتينز»

(MARTINEZ)

- أفراد جيلالي : نائب أمين الخزينة، (عامل عند «كريسو»

(CRESPO) (1)

CAOM. G.G.A. Carton 9 H / 41. (le commissaire de police à M le police
Omn Sig le 22/06/1937)

وفي مدينتي مستغانم ومزغران شن عمال معاصر العنب إضرابا
عن العمل خلال يوم 07 جوان 1937، تضامنا مع عمال ميناء مستغانم
الذين توقفوا عن العمل في ذات اليوم.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية إلى انتشار الفروع النقابية
لعمال الموانئ وعمال الأرض وإلى ازدياد المشاركين فيها، موضحة بأن
الانخراط في النقابات التابعة للكونفيدرالية العامة للعمال (C.G.T.)
تلك متحى مياشيا يتفق واتجاه حزب الشعب الجزائري، بدليل أن
بطاقات المنخرطين في نقابة (C.G.T.) كانت تحمل في ظهرها رسما ليد
تشير مياشها إلى

الأعلى مع رسم لنجمة، والرمضان من دون شك مستوحان من
الرموز التي يستخدمها حزب الشعب الجزائري.

وقد لاحظت إدارة الاحتلال بأن الزعيم النقابي الجزائري
«بادسي» (BADSI) يلزم منذ مدة بعض المثقفين الشباب من الغزوات
من أمثال «مالي» - موزع قسيمة الضرائب المباشرة - والأخوة
«بري»، ويظهر أنه تخلى عن الخلية الشيوعية المحلية التي يرأسها «معمان»
«مبيل» (MĀAMAN Emile) والتي تتكون أساسا من عناصر إسرائيلية،
ومعنى هذا أن النقابة قد تحولت إلى الدعاية لصالح الحركة الوطنية في
بعض الدواوير التابعة لدائرة الغزوات كما هو الحال مع دوار أولاد

التي كان يتولى نشاط الدعاية فيه لصالح حزب الشعب المعلم
القرني كذا محمد ولد البشير (1)

وهكذا راعت الصفوف الطلابية للفلاحين وللعمال الزراعيين توحيد
صورتها وتلك طريق التماس النقابي، إيماناً منها بأن قوتها تكمن في
وحدة الفلاحين والعمال الزراعيين، وفي رص صفوفهم، واتساع الرقعة
الجغرافية تحت ساطعهم.

وما كان شهر جوان 1936 يحل حتى كانت الفروع النقابية للفلاحين
وتعمال الأرض قد بلغت معظم المدن في الجهة الغربية من الوطن،
والجدولان التاليان يبيان عدد الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان
1936 وبعد.

الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936

المدينة	عدد الفروع النقابية
وهران	29
مستغانم	02
سبي بوعباس	01
تلمسان	01
سجدة	01
بني صاف	01
المجموع	35

الفروع النقابية التي نشأت بعد جوان 1936

المدينة	عدد الفروع النقابية
وهران	31
حصار بوعمر	01
سبي بوعباس	06
تلمسان	08
عين شوش	02
بريقو (المصنبة)	02
تلمسان	02
غليزان	02
أوزو	01
بو حنيفة	01
المجموع	56

وللجانب هذه الفروع النقابية نشأت فروع أخرى فيما بعد في كل من
سبق ومسرخين والغزوات ومعنية (1)

(1) C.A.D.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (Situation politique à Nemours, Seine C 72.
Centre d'information et d'études - Secret - Alger, le 21/12/1957)

(1) C.A.D.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (note sur le syndicalisme en milieu indigène
Algerien - Juin 1937)

عن السيد «موران» (MORIN) الأمين العام لاتحادية العمال
فصلية فرقة تنظيم العمال الزراعيين لإضراب عن العمل في
مزارع الكولون يوم 28 أبريل 1937 بالحروش، فحل بمكان لجميع
الضريفة رقة السيد عباوي المناضل في الحزب الشيوعي، والأمين
العام لفرقة عمال السكك الحديدية والعضو في الاتحادية الجهوية
للعمال، وأسس فرعا لفرقة العمال الزراعيين، إلا أن هذا الفرع لم يعمر
طويلا.

وللعلم فإن مدن عمالة قسنطينة وقراها لم تشهد حتى هذا التاريخ
لجنة عمالة لإنشاء فروع نقابية للعمال الزراعيين.

وفي مقال أصدرته جريدة (La Lutte Sociale) لسان حال الحزب
الشيوعي يوم 19 جوان 1937، تحت عنوان «قرارات الحزبي والعار للجان
الفلاحية بقسنطينة» ورد أن العمال بعمالة قسنطينة يتقاضون أجورا
منخفضة مقارنة مع الأجور التي يتقاضاها عمال الأرض في كل من
عمالة وهران والجزائر العاصمة، ويحتجون بشدة على رفض هذه
اللجان استقبال الموفدين الزراعيين للاتحاد الجهوي للعمال بحجة غياب
الفروع النقابية الممثلة للعمال الزراعيين، وهو الأمر الذي استدعى
ظهور طلائع عمالية تعمل على إنشاء فروع نقابية للعمال الزراعيين،
وهذا على الرغم من نقص التاطير، وعدم وجود عمال ذوي تجربة،
بغضاب إلى ذلك الموقف القاسي والجبان للكولون الذين أقدموا على

طرد العمال المنخرطين في النقابات بدون رافة ولا رحمة، حيث تم لكبار
الكولون بالحروش أن سرحوا مائة وخمسين عاملا من الذين انخرطوا في
فروع نقابية واستجابوا لنداء تنظيم الإضراب عن العمل في مزارع
الكولون.

وعلى هذا الأساس وجهت الاتحادية الجهوية للعمال نداء إلى
الموظفين وعمال البريد، والمعلمين، وعمال السكك الحديدية، وكل
العاملين في قطاع الخدمات العامة للقيام بدورهم تجاه الفلاحين وعمال
الأرض لمساعدتهم على إنشاء فروع نقابية وتاطيرهم مؤقتا في الأحياء
والقرى التي يسكنونها أو يعملون فيها، وينسقون جهودهم مع العمال
والموظفين، ويتولون الدفاع عن مصالح زملائهم الأهالي المضطهدين
والمستغلين بدون رحمة.

وأمام الانتصارات التي حققتها الكنفدرالية العامة للعمال
بتهريبها لعمال الأرض ضد الكولون اضطر هؤلاء الأواخر إلى
الرضوخ لمطالب عمالهم في كثير من الجهات، وفي مقدمتها تسوية
الأجور وتحسينها⁽¹⁾

من هذا العرض الوجيز يمكن استخلاص ثلاثة حقائق هي:

- 1- إشراف الشيوعيين على عملية إنشاء الفروع النقابية للفلاحين
والعمال الزراعيين وتاطيرها.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41 (note sur le syndicalisme en milieu indigène
Algérien, Juin 1937)

2- ظهور الفروع النقابية الأولى للفلاحين وعمال الأرض في الجهة الغربية من القطر الجزائري، ولعل هذا يعود إلى الحضور الكثيف للشيوعيين في هذه الجهة.

3- تضامن الموظفين والعمال في قطاع الخدمات العامة المواطنين في الكفافية العامة للعمال (C.G.T) مع الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض، والعمل إلى جانبهم بذا واحدة ضد كبار الكولون.

الدعاية النقابية داخل الأرياف الجزائرية

استند الشيوعيون في دعائهم وفي نشر أفكارهم عن طريق إقناع سكان القرى والمناطق بوجوب التضال ضد الكولون الذين اغتصبوا أراضيهم وأراضي آبائهم وأجدادهم ورسخوا في أذهانهم فكرة من حق الكولون البلاد فإن الأراضي الفلاحية ستقسم عليهم بعدل واتصال.

كما نادى الاعتقاد بأن الخلاص من الكولون هو الرمي بهم في البحر، وقد رفع المضربون عن العمل في مزارع الكولون بكل من مستعمر، وسيدي بلعباس، وتلمسان، وعين تموشنت شعار الموت للكولون، خلال شهري مارس وأفريل من عام 1937⁽¹⁾

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام فإن الإضراب عن العمل من قِط مزارع الكولون الأوربيين، بينما لم تحس هذه الإضرابات للمشكلات الزراعية الكبرى والوسطى للفلاحين الجزائريين، مما يجعلنا

⁽¹⁾ CAOM, G.G.A. Carton 9H/41

ومن بأن الإضرابات العمالية كان لها الطابع الوطني، وأنها ضد التعمير والاستيطان من جهة، وضد استغلال الكولون الفاحش للعمال الزراعيين من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس تدرج هذه الإضرابات ضمن إطار الصراع بين المستعمر والمستعمر، أو كما يقال بين الوطنية والتعمير⁽¹⁾

وفي أعقاب هذه الإضرابات دعا رئيس دائرة سيدي بلعباس الكولون إلى تلبية رغبة العمال الزراعيين - الأهالي - وتحسين أحوالهم اليومي حتى لا تزرع فيهم بذور الثورة، كما دعا نقابات فلاحين وعمال الأرض إلى الكف عن الدعاية السياسية، والتركيز في نشاطهم على الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يدخل في صميم العمل النقابي⁽²⁾

وهكذا أفضت الدعاية النقابية إلى ظهور المزيد من الفروع النقابية، حيث نشأت في عمالة الجزائر العاصمة خلال سنة 1937 ثمانية فروع نقابية للفلاحين وعمال الأرض، وثلاثة في بلاد القبائل (أزفون، Port Guerdon) تيزي وزو، وزموري (Courbet) واثنان في عين بسام، وثلاثة في ناحية الشلف (مليانة، وادي القضة، وحماية (Victor Hugo))

⁽¹⁾ مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، الترجمة من الفرنسية للدكتور حفي عنصر، العراق: موك، 1983، ص 76.

⁽²⁾ Ibid

ويُعمل التأثير القوي تشطت الإضرابات العمالية في مزارع الكولون، حيث امتدت الإضرابات التي شهدتها نواحي جيجل والطاهير في صيف 1937 بمزارع الكولون إلى ستة عشر ضبعة توقف بها عن العمل 40% عاملاً، وهو الأمر الذي أجبر الكولون إلى اللجوء إلى العاطلين عن العمل في كل من جيجل والدواوير القريبة منها لإتمام عملية جني العنب.

وللإشارة فإن السلطات العسكرية تدخلت مدة الإضراب لحماية الممتلكات الزراعية للكولون، ومرافقة العمال بأربعة فصائل عسكرية مع الفرقة الخامسة عشرة للرماة السجاليين (5^{ème} Régiment de tirailleurs Soudanais) تمركزت في ثلاث ضيعات عامة وبأحد المراكز التجارية⁽¹⁾.

وبناء على معلومات قدمها أحد الوشاة من جيجل إلى إدارة الاحتلال مفادها أن العمال الزراعيين في بلدية الطاهير يقدمون منذ أسبوع على تسجيل أنفسهم للانخراط في نقابات الفلاحين وعمال الأرض.

وإن السيد مفيدش -معلم في الملية- الذي يتولى رئاسة الفرع النقابي نيابة عن السيد «أوكيلي» (OCCULI) يزور الضيعات يومياً رفقة

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 4H:42 (rapport du capitaine Menes communiqué la presse, sur les grèves viticoles de la région de Djidjelli - Taber - Bougie le 06.09.1937).

رجال الدرك هي مساندة مطالب العمال وإبعاد المضربين الذين لا صلة لهم بالنقابة⁽¹⁾ وأبلغهم بأن الإضرابات قد شملت قطاع الفلاحة في مكبددة يوم 30 أوت 1937، وعزاية (Jemmapes) يوم 03 سبتمبر 1937.

خلاصة القول فإن سنة 1937 قد عرفت إضرابات عارمة للعمال الزراعيين في كامل الجزائر، وتوضيح لنا التقارير الإدارية الاستعمارية أن الأسباب الجوهرية لهذه الإضرابات تعود إلى انخفاض أجور العمال، وإلى تجاوزات الكولون وظلمهم المتزايد للفلاحين الجزائريين الصغار، وإلى تقاعس الإدارة الاستعمارية في التدخل لإنصاف عمال الأرض، وإلى سلوكها سياسة عنصرية في تعاملها مع الأهالي مقارنة مع الأوروبيين والفرنسيين، وهو الأمر الذي دفع بالعمال الزراعيين في زواية (Zeraia) الواقعة على بعد عشر كيلومترات من مدينة ميله إلى تنظيم إضراب عن العمل يوم 03 سبتمبر 1937 طالبوا فيه بمراجعة عقود الخماسين مع الكولون ورفع أجور العمال.

وتزامنت مع هذا الإضراب أحداث وصفت بالخطيرة، تدخلت فرقة الدرك على إثرها وألقت القبض على المضربين؛ ثم أوقفت حافلة عسكرية كانت تقل مجندين فرنسيين من قسنطينة إلى فجّ مزالة، ودفعت بقوة المضربين المقبوض عليهم لامتطائها، وعند ما حاولت مجموعة من العمال الزراعيين تتكون من مائتي شخص اقتحام الحافلة وفك سراح المضربين بإنزالهم من الحافلة، تدخل رجال الدرك والمجندون لتفريقهم

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42 (- Secret - des grèves à l'occasion des vendanges Constantine le 23/08/1937).

وتزامت مع هذا الإضراب أحداث وصفت بالخطيرة، تدخلت
 قوة الدرك على إثرها وألقت القبض على المضربين؛ ثم أوقفت حافلة
 عسكرية كانت تقل مجندين فرنسيين من قسنطينة إلى فيج مزالة، ودفع
 قوة المضربين القبض عليهم لامتطائها، وعند ما حاولت مجموعة من
 العمال الزراعيين تتكون من مائتي شخص اقتحام الحافلة وفك سراح
 المضربين بإتزانهم من الحافلة، تدخل رجال الدرك والمجندون لتفريقهم
 عن طريق ضربهم بالعصي ورشقهم بالحجارة، فردّ عليهم الفلاحون
 بالكل رشقا بالحجارة والعصي، فكانت النتيجة إصابة ثلاثة مجندين
 فرنسيين وعشرة فلاحين جزائريين بجروح (1)

وهذا السلوك يكون الفلاحون الجزائريون قد عبروا عن
 غضبهم وعن موقفهم بعدم الرضوخ للذل ولو أدى بهم ذلك إلى
 التضحية بأنفسهم في سبيل استرجاع حقهم، والدليل على ذلك رشقهم
 لمجندين ولرجال درك حاملين لأسلحة حربية بالحجارة وبالعصي.

ونكشف لنا بعض المحاضر التي رفعها المسؤولون الإداريون
 المخلصون إلى السلطات الاستعمارية العليا، أن فرنسا كانت تخشى من
 نتائج الإضرابات العمالية ومن انتشارها جغرافيا، ويفسر ذلك بما ورد
 في محضر الاجتماع العسكري الذي انعقد في 23 سبتمبر 1937 بالمدينة

والذي يشير فيه محرره بأن الفلاحين بالمنطقة لا تظهر عليهم علامات
 الاستياء، وأن لا تخوف منهم في الظرف الحالي (1)

ونفس الإشارات تضمنها محضر اجتماع سلطات الاحتلال على
 مستوى مدينة الأصنام. على أن نواحي الأصنام يسودها الهدوء، وأن
 النشاطات الاستطلاعية المنجزة منذ شهر ضمن شعاع خمسين كيلومتر
 حول مدينة الأصنام تؤكد بأن الكولون والمستوطنين الأوروبيين لم يطلبوا
 الحماية من العسكريين الذين يثير وجودهم حفيظة الفلاحين
 الجزائريين (2)

وفي الاجتماع الدوري لسلطات الاحتلال بتيزي وزو المتعقد يوم
 29 سبتمبر 1937 والذي ينعقد مرة كل خمسة أشهر، أبدى المجتمعون
 تخوفهم من المناضلين الشيوعيين الذين يجوبون الأرياف ويحرضون
 الفلاحين الجزائريين على تنظيم إضرابات عن العمل في مزارع الكولون
 عند بداية عملية الجني القادمة.

ويذكر التقرير أنّ المحرضين على الإضراب كان يقودهم أناس
 غرباء وأجانب عن المنطقة، بدليل أنهم كانوا يفتقون مباشرة بعد إنهاء
 زيارتهم للمداشر.

وقد نظم الكولون اجتماعا في ناحية تيزي وزو للرد على مطالب
 العمال الزراعيين الخاصة برفع الأجور، فوصفوا العمال الجزائريين

(1) Ibid. (P.V n° 69/SM. Secret. En date du 23/09/1937).
 (2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/52 (P.V n° 124/SM - secret - en date du
 28/09/1937)

C.A.O.M. G.G.A. Carton 3 H/52

بالكسل، والاقتصار في بذل الجهد، ونقص الخبرة مقارنة مع العمال الأوروبيين الذين لهم القدرة على التحمل؛ وضربوا مثالا على ذلك بقول: يساعدهم العامل الجزائري لا يتعدى جني ثلاثة قناطير من العنب يوميا فإذن العامل الأوروبي له من القدرة على جني سبعة قناطير يوميا⁽¹⁾

ومع هذا ظل العمال الزراعيون الجزائريون متمسكين بمطالبهم الخاصة برفع الأجور.

وفي عصر لسلطات الاحتلال بجيجل، ورد أن مناضلين وطنيين توفيق بشطون بلدية جيجل المختلطة منذ شهر جويلية 1937، وإن مفوض قاعة جيجل المتسيين إلى الكونفدرالية العامة للعمل قد زاروا المستعمرات الفلاحية للفيلين، وورشة أشغال صرف المياه لوادي قصير، ومجموعة من المستعمرات الفلاحية الأخرى، وذلك لغرض إقناع العمال الأمالي للانخراط في نقابات الفلاحين وعمال الأرض، بحيث لم تمر سوى أيام فلاكل على هذه الجولة حتى انفجرت بلدية جيجل المختلطة سلسلة من الإضرابات العمالية مست بوجه أخص وادي قصير وبعض المستعمرات الفلاحية للفيلين التابعة لقطاع الدولة وللخواص، وكذلك مزارع الكروم لبلديات جيجل، وقوس (Duquesnes)، والأمير عبد القادر (Sasboug).

⁽¹⁾ Ibid. (le commandant d'armes de la place de Tizi Ouzou et Substitut d'Alger Secret.) général commandant la

وكان من آثار النشاط النقابي للعمال الفلاحين في المنطقة، إشغالة عدد كبير من المناضلين في الاتحادية الجهوية للمتخيين المسلمين الجزائريين، ومن أعضاء الجماعات في بلدية جيجل المختلطة⁽¹⁾

ومن أخوف ما كانت تخافه إدارة الاحتلال هو أن تؤول الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض إلى تكوين جبهة دفاع موحدة تفضي إلى تنظيم إضراب شامل من شأنه أن يخل بالتوازنات الاقتصادية الزراعية الاستعمارية في الجزائر.

وعليه كانت فرنسا تترصد لحركات المناضلين في الأحزاب الوطنية، والمنحرفين في الفروع النقابية لاحتواء نشاطهم والحد من نفوذهم وسلطانهم، خاصة وأن سكان القرى لم يصبوا غضبهم في هذه الفترة على الكولون وإنما كذلك على القياد الذين كانوا في خدمة الاحتلال الفرنسي، حيث مال الفلاحون في بعض الجهات إلى العصيان العنيف برفضهم الانصياع للقياد والأغوات وقتلهم البعض منهم؛ فأربعة قبائل من أولاد خليف أبدت عدم اعترافها بسلطة الأغا صحراوي بن محمد، وثلاثة قبائل من أحرار الشراقة أظهرت عداها للأغا الذي عينته سلطات الاحتلال عليها، بينما سعت قبائل أولاد الزوية، وأولاد بوعافيل إلى خلق اضطرابات وقلاقل للمتصرف الإداري، بحيث لم يبق للأغا أية سلطة على أولاد خالد الشراقة.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/52.

وسيدو أن تمرد أولاد عزيز على القائد بلخير قد يعود إلى سوء معاملة هذا الأخير لهم، كما لم تقبل كل من قبيلة أولاد بلخير والشارية العيش تحت إمرة قائدها الذي كان يعمل باستمارة لصالح السلطات الاستعمارية⁽¹⁾

فكان لابد للصحف الاستعمارية أن تعني بالموضوع وذلك بعد أن مونت إصرايات العمال الفلاحين وجدان محروبيها، فاعتبرت صحيفة *Oran Républicain* أن أهم النقابات العمالية، وأشدّها خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر هي نقابة العمال الزراعيين، لأن معظم العمال في الجزائر تربط حياتهم بالنشاط الزراعي، وتبين الإحصائيات أن ضمن ثمانية عمال يوجد سبعة في الزراعة وعامل واحد في القطاعات المتصلة بالصناعة⁽²⁾

وذكرت هذه الصحيفة أن إنشاء الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض جاء استجابة لمطالب العمال الخاصة برفع الأجور، والاستغناء عن اليد العاملة المغربية - لاعتبار المغاربة كانوا يقبلون العمل في مزارع الكولون مقابل أجر يومي زهيد يتراوح بين 02 و 05 فرنك، وهذا ما لم يقبله الجزائريون -

كما أشارت نفس الصحيفة أن عمال الأرض الجزائريين يشكون من تمديد ساعات العمل اليومي، ومن البطالة الحادة، وكذلك

⁽¹⁾ Ibid. Le général de la division BAILLOUD Commandant le 10^{ème} corps d'armée à M^{le} le gouverneur général de l'Algérie
⁽²⁾ Oran Républicain du 19/03/1938

من كلام السوء، ومن القسوة، ومن العنف المعارض ضدهم من قبل الكولون ومن قبل المتعاملين معهم، كما أنهم يشكون أيضا من غياب القوانين الاجتماعية والضمانات في حالة وقوع حوادث، ومن عدم وجود هيئة رسمية لمراقبة أجور عمال الأرض.

وكتبت قولاً ينسب إلى الفلاحين الجزائريين بأن بعض الكولون يستقبلون العمال في مزارعهم بالطلقات النارية وتحت حماية رجال الدرك الاستعماري، وذلك طبقا للقانون الخاص بالدفاع عن المستوطنين وملاك الأرض، وانتهى المقال الصحفي بجملته - أخيرة - مفادها أن قانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية كلها ضد عمال الأرض⁽¹⁾

فمثل هذا المقال يعتبر شهادة صريحة من الفرنسيين بأنفسهم على مساواة سلطات الاحتلال الفرنسي والكولون في معاملتهم للأهالي الجزائريين.

ومن خلال المطالب التي رفعها الفرع النقابي لفلاحي تلمسان إثر الجمعية التي حضرها أزيد من مائة وخمسون فلاحا من كل جهات تلمسان يوم 28 ماي 1938 إلى سلطات الاحتلال والتي اشتملت على النقاط التالية:

- رفع الأجر اليومي.

- تطبيق العطل الأسبوعية.

⁽¹⁾ Oran Républicain du 19/03/1938

- الانتهاء من السخرة المجانية التي يفرضها الكولون على العمال صباح أيام الأحد.

منح الأولوية في العمل بمزارع الكولون للجزائريين قبل المغاربة لأسباب أثناء موسم قطف العنب، ومواسم الحصاد والدرس.

يظهر أن الفلاحين الجزائريين كانوا يتمتعون بنضج سياسي إذ طلبوا أن تكون الأولوية لهم في خدمة أراضيهم وأرض آبائهم وأجدادهم. وإن كان الكولون هم الذين يتمتعون بخيراتهما، كما يظهر من خلال مطالبهم أنهم ليسوا أغبياء أو مغفلين يستغلون في السخرة كخادم أو عبيد دون مقابل. ومعنى هذا أنهم خلقوا أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات مع المستوطنين، ومن حقهم أن يعيشوا فوق أراضيهم - الجزائر - مع المعمرين على بساط الأخوة والمساواة. وتأكيدا لمطالبهم أعلنوا الشروع في إضراب عن العمل ابتداء من يوم 06 جوان 1938⁽¹⁾

وهكذا نلاحظ أن متوسط نسبة العمال الأهالي المستسيين إلى الفروع النائية خلال سنة 1938 قد بلغت 40.000 عامل من ضمن 100.000 عامل منخرط في الكونفدرالية العامة للعمال على مستوى المصالح الجزائرية الثلاثة، أي أن خمسي العمال المنخرطين في الفروع النائية هم من الأهالي وهذا ما تم التصريح به أثناء المؤتمر الثالث

للكونفدرالية العامة للعمال المنعقد بالجزائر العاصمة خلال يومي 03 و04 أفريل 1938⁽¹⁾

واستمر عدد الفروع النقابية الفلاحية يتزايد سنة بعد سنة. ففي عام 1939 ظهر تجمع فلاحي يدعى «فدرالية الفلاحين لعمالة وهران» واتخذ من غيليزان مقرا له تحت رئاسة السيد شمريق منور (CHEMRIK Menouar)

وقد أدى توسع حركة التنظيمات النقابية وتغلغلها في الأوساط الجماهيرية الحضرية والريفية إلى ظهور اتجاه جديد يدعو إلى ضرورة تحسين حالة العمال بما يستجيب لطموحاتهم.

وكان من آثار هذه التنظيمات انتشار موجات من الغضب والسخط في صفوف العمال ووقوع حوادث؛ انقل لكم نماذج منها وقعت بالبلديات المختلطة لوادي مرسى، وفج مزالة، وايدوغ.

أولا: شن العمال الزراعيون إضرابا في يوم 18 سبتمبر 1940 بالرواشد التابعة لبلدية فج مزالة المختلطة بضيعات الكولون «آستي فيليكس» (ASTIER Felix) بدعوى أن هذا الأخير قد تخلى عن وعده للعمال في مزرعته برفع أجرهم اليومي إلى 12 فرنك، فيوم دفع لهم رواتبهم وجدوا أن أجرهم اليومي لم يتعد عشر فرنكات.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 14 H / 40 (Association des Fellahs. Le Préfet d'Oran au Gouverneur général. Oran le 10/05/1939)

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H/10 (Le préfet d'Oran à Monsieur le Gouverneur général de l'Algérie le 18/06/1938) C.A.O.M. G.G.A. Carton 0341 166 3^{me} Congrès de P.U.D. d'Alger

امتد إضرابهم بسرعة إلى باقي مزارع الكولون في بلدية الرواشد،
تدخل الدرك الاستعماري وألقى القبض على ثلاثة عمال يوم 19
سبتمبر 1940 بتهمة الإخلال بحرية العمل والاعتداء على عامل امتنع
عن الإضراب عن طريق ضربه بالعصي.

تسبب هذا التوقيف في تنظيم العمال لتجمع أمام مقر بلدية فج مزالة،
وغيروا به اليد في اليد ورفعوا أصواتهم مضامين بالإفراج عن زملائهم، وعبارة
و بدون شعور انطلقت السهم تردد كلمة «الله أكبر»، فرفضت الإدارة
الاستعمارية طلبهم، وخوف انتقال عدوى هؤلاء إلى غيرهم بالاعتصام أمام
مقرات البلدية تدخل رجال الدرك الاستعماري رفقة فرقة عسكرية لتفريقهم
بالقوة.

إلا أنه أمام ضغط العمال على الإدارة الاستعمارية، وحتى لا
يزول غضبهم إلى أسوأ الأثر، أسرع المتصرف الإداري لبلدية فج مزالة
إلى جمع الكولون المعنيين ودعاهم إلى تسديد أجور العمال وفق الرواتب
التي حددتها إدارة العمالة بثلاثة عشرة فرنك لليوم الواحد، وبموافقة
الكولون على هذا العرض وضع حد للإضراب، إلا أن العمال بمزرعة
الكولون «آسي» السالف الذكر لم يلتحقوا بعملهم وشددوا في تمسكهم
بمواصلة الإضراب لأن هذا الكولون لم يطبق على عماله الراتب اليومي
المقرر عليه، وعلى هذا الأساس اعتبر على أنه هو السبب الرئيسي في
دفع العمال إلى الإضراب⁽¹⁾

⁽¹⁾ CAOM. G.G.A, Carton 9 H / 41. Note sur le Syndicalisme en milieu indigène
Algerien

ثانياً : حادث ممائل وقع في بلدية أولاد مرسية المختلطة، حيث لم
يطبق المستثمر الأوروبي «كوبولا» (COPOLLA) الأجر اليومي المتفق
عليه على عماله في دوار بني عمرو، وقد نبهه المتصرف الإداري إلى
ذلك.

لقد تعهد هذا الكولون الخمسة من عماله الكهول على أن يدفع
لهم أجرا يوميا قدره تسع فرنكات، وأبلغ المتصرف الإداري بهذا
الإجراء، إلا أنه تأخر في دفع رواتبهم، وعندما ألحوا عليه أن يسدد لهم
أجورهم، أعطاهم موعدا آخر، فأنصرفوا عنه وهم غاضبون.

وفي يوم الغد بينما كان يتنقل عبر الحقول على متن دراجته
اعترض العمال الخمسة طريقه، وضربوه ضربا مبرحا بالعصي، فأصيب
بجراح في وجهه وجسده، ويرجع الفضل في لحاقه من الموت إلى مرور
سيارة نقلته على جناح السرعة إلى عيادة بحاية الطيبة؛ ومع أن الدرك
الاستعماري قد ألقى القبض عليهم، فإن نتيجة التحريات أكدت بأنه
هو الذي جلب لنفسه العدوان، وبرأت العمال.

ثالثاً : عقب التحقيق في حادث سرقة الملابس والأحذية من سوق بن
مهيدي (Morris) يوم 17 سبتمبر 1940، كشفت التحريات أن الكولون
 بالمنطقة لم يحترموا تعهداتهم، ولم يوفوا بالتزاماتهم تجاه العمال بحقوق
الكروم- الذين كثر شكواهم من غلاء المعيشة، بما لم يسمح لهم بغطية
حاجاتهم من الغذاء والملابس وضمان العيش لأفراد عائلاتهم، حيث

لدى عدم الأمر إلى التخلي عن العمل والتوجه إلى عناية للمشاركة في مظاهرة عمالية¹

وللعلم فإن الأجر اليومي للعامل الفلاحي كان يختلف من جهة لأخرى، وهو الأمر الذي فتح أعين العمال في المناطق التي تنخفض بها الأجور على التظاهر والاحتجاج والإضراب عن العمل⁽²⁾.

ولمّا هذه الرضعية نصح المتصرفون الإداريون الكولون في معظم جهات البلاد بتوحيد أجور عمال الأرض تفاديا للاحتجاجات التي قد تنفجر إلى حوادث تستغلها عناصر أجنبية لاسيما وأن فرنسا تعيش حالة حرب.

يظهر مما سبق عرضه، وذلك حتى عام 1940 بأن الإضرابات العمالية كانت تهدف إلى تحقيق مطالب اجتماعية بحثة ضد الكولون الذين يكتلون أموال الناس بالباطل، ولم تستغل إلا في حالات نادرة لتحقيق أغراض سياسية - كما هو الحال مع الغزوات التي تحول فيها النشاط النقابي لصالح الدعاية الحزبية سنة 1937 - وهو الأمر الذي دفع بالتصرفين الإداريين للتدخل لدى الكولون والملاكين الكبار لصالح العمال الزراعيين الأجراء. ومعنى هذا أن الأسباب المباشرة وغير

¹ C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41.

² انظر كتاب في حلة، كل يتقاضى 8,5 فرنكا يوميا، والعمال 09,5 فرنكا، بينما كل لعمال يحول لكرود في من مهدي (Morris) يتقاضون 14 فرنكا يوميا. (Ibid)

المباشرة للإضرابات العمالية ترجع إلى عدم إنصاف الكولون لعمالهم وإلى عدم احترامهم لتعهداتهم والتزاماتهم.

ومع هذا تعالت أصوات الكولون في عام 1940 بالشك في من عملهم، بصفتهم بالكسلاء - تجري على ألسنتهم عبارة «ترافاي أراب» - وكان عملهم غير منتج، كما نعتوهم بالخارجين عن طاعة فرنسا، وبالفوضى في شتم الفلاح الجزائري وإهائته إلى حد ادعائهم بأن عقليته قد تغيرت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بتأثير قوى أجنبية، لأنه صار في عام 1940 يتطلع إلى استرداد أراضي آبائه وأجداده من الكولون.

ونستشف ذلك من نص التقرير الذي كتبه «اسباني» (ESPAGNET) قائد فرقة الدرك الاستعماري بمعسكر عن الحالة النفسية للسكان الأهالي حيث يقول بأنه أثناء قيامه بدورة تفتيشية بالبرج يوم 29 سبتمبر 1941، قد التقى بمعمرين معروفين بعدائهما للأهالي، أعلنوا له صراحة بأن الجنرال «فايغاند» (WEYGAND) واللذان يكتنان له كل الاحترام والتقدير قد ارتكب خطأ باعتقاده في القدرة على استعطاف الفلاحين الجزائريين، وتحويل وجهتهم لخدمة فرنسا، بأن تقديره لمجهوداتهم في غير محله، وأنه يسلك سياسة سيئة مضرة بمصالح الكولون، وعليه على العكس من ذلك التظاهر بالقوة أمامهم، والآن يلاحظهم حتى لا يستصغرونه، كما أبلغاه بوقوع حدثين أولهما : أن أحد الأهالي قال لأوروبي «لا ترى أن الحكومة الفرنسية تخاف من الأهالي،

بمثل أنها تعمل على تحقيق رغباتهم¹، وثانيهما: «أن أحد الفلاحين
الأفندي طلب من المعمر «فوازان» (VOISIN) بوادي الأبطال (Les
Vallées) أن يملحه نصيبا من التبن، فرفض «فوازان» طلبه بدعوى أن
العائكة قليلة وأنها موجهة لعائلته، فرد عليه الفلاح الجزائري بكبرياء أن
التبن الذي معني إياه، فإنك لن تفرج به مستقبلا، ولن تذوق طعم
بعد ستين وسيتزعج منك ثامنا»⁽¹⁾

معنى هذا أن الكولون لم يقبلوا بتدخل السلطات العسكرية
الاستعمارية الفرنسية للتعلم دورها النفسي في تصفية الخلافات بين
الفلاحين الجزائريين والكولون خدمة لفرنسا التي كانت تعيش حالة
حرب، وذلك استبقاء لنفوذهم.

وفسر الكولون عدم إقبال الجزائريين على العمل في حقولهم
خلال عام 1940 و1941 بتأثير الدعاية الأجنبية التي رفعت من شأن
الجزائريين، وحطت من قيمة فرنسا التي انهزمت أمام ألمانيا، حيث بدأ
الجزائريون بشعرون بالرفعة والكبرياء واكتفوا بالعمل يوما أو يومين في
الأسبوع فقط، ليستريحوا في باقي أيام الأسبوع لاعتبارهم أن العمل في
مزارع الكولون شاق ومتعب ومهين.

ولقاء الجبهة التي قادت إلى دواوير تيرسين، عيون البرانيس، قرشة،
والكساية يوم 08 أكتوبر 1941، استقبله الكولون وهم يشكون من

¹ C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41. (rapport du Capitaine ESPACONT, commandant
de la section de gendarmerie de Mascara sur l'état d'esprit des indigènes en date du
18/10/1941)

الحالة الذهنية التي أصابت عمالهم في هذه الدواوير مع أنهم يتقاضون
أجرا يوميا يتراوح بين خمسين حتى ستين فرنك، فلم يزيحوا الأشواك
والأعشاب الضارة من الحقول الزراعية، ولم يرفعوا كموات الحصيد
(Meules) التي تأثرت بفعل العواصف التي اجتاحت الجزائر خلال شهر
سبتمبر 1941؛ أما الحبوب التي تركت خارج المخازن والمستودعات فقد
بدأت تتعرض تدريجيا للتعفن، ونتيجة تعطل عملية الحرث والبذر توقع
الجميع سنة 1942-1943 سنة بدون مردود.

وفي حين تحلى العمال عن العمل في مزارع الكولون، فإنهم
واصلوا عملهم في مزارع كبار الفلاحين الجزائريين بسبب رفع هؤلاء
للأجور اليومية للعاملين في حقولهم؛ فقاطف العنب (Vendangeur) في
مزارع الفلاحين الجزائريين كان يتقاضى 20 حتى 25 فركا يوميا مقابل
أجر لا يتعدى 11 حتى 15 فرنك يوميا في مزارع المعمرين، علما بأن

سعر العمل اليومي لقطف العنب قد حددته الدولة بـ 12 حتى 14
فرنك بمقتضى قرار 02 أبريل 1941؛ ومعنى هذا أن الفلاح الجزائري
والكولون كلاهما لم يطبق القانون.

وعلى هذا الأساس تدخل الدرك الاستعماري والسلطات
العسكرية لدى حكومة الاحتلال حتى تفرض وجودها وسلطانها
وذلك عن طريق:

- تحديد السقف الأدنى والسقف الأعلى للأجر اليومي؛ ومن زاد
على الأجر اليومي الأعلى أو نزل دون الأجر اليومي الأدنى يعاقب.

- تحرير التجارة بعد تحقيق المخزون الاحتياطي.
- عرض المخزون للمصادرة الموقفة إذا لزم الأمر ذلك، - لأن
الدولة في حالة حرب -

- إلزام القباذ وحراس الحقول (Gardes champêtres) المشهورين
بعبارة «ما نعرف» و «كل شيء على أحسن ما يرام» بنحمل
مسؤوليتهم إزاء الحالة النفسية للسكان⁽¹⁾

د صور من فضال أئمة المساجد الحرة والكتاتيب القرآنية ضد
الكولون

وليام الأزمة التي كانت تمر بها فرنسا، والولايات التي نزلت
بمحورها تشجع أئمة المساجد ومعلمو القرآن في الكتاتيب ليلعبوا
دورهم في تهية الجو النفسي في وسط الفلاحين وعمال الأرض
ليتمردوا ضد الكولون، فقد كانوا يتحدثون المصلين والتلاميذ وينقلون
إليهم أخبار المزايم التي تلقاها الفرنسيون على يد الألمان في جبهات
القتال.

وقد اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي الدعاية التي قام بها
المدعو ودان إبراهيم في حي باب علي بمدينة معسكر خطرا فعليا على
الوجود الفرنسي في الجزائر، كما وجهت التهمة لجميع كتاتيب هذا

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41. (rapport du Capitaine ESPAGNET, commandant
de la section de gendarmerie de Mascara sur l'état d'esprit des indigènes au cours du
10/10/1941)

الحق، ولا سيما اتباع الطريقة الشاذلية، ويأتي الشيخ بن نعوم إمام
المسجد الذي حبه السيد قناوي مصطفى المستغامي بشارع سيدي علي
الشريف ضمن قائمة المتهمين الأوائل لأنه كان يدعو للألمان بالنصر،
وللجزائر بالتحرير عقب الصلوات الخمس، واعتبر اليهود أعداء النداء،
وكان يذكر المصلين يوميا باغتصاب فرنسا لأراضي الجزائريين،
واستيلائها على ممتلكات الأجداد والآباء وتحويل خيرات البلاد لصالح
الكولون⁽¹⁾

كما ساهمت الأخبار الإذاعية التي كانت محل اهتمام ورعاية
السكان هي الأخرى في تهية المجتمع الجزائري نفسيا لعقد العزم على
الانتقام من فرنسا، واستعادة الأراضي الفلاحية وطرد الكولون منها.

وقد كان أحد الحزابين بجامع محمد بن عثمان الكبير يدعى «دايج
الجلالي» يعقد اجتماعات في دار موفق عبد القادر (موزع الجرائد)
رفقة السيد مستفخ ميلود ولد الطاهر (معلم قرآن بكتاب في الشارع
الكبير بحي باب علي معسكر رقم: 72) الذي كان هو الآخر يعقد
اجتماعات للأهالي يقوم فيها بالدعاية ضد فرنسا.

ومن معلمي القرآن الذين كانوا يحرضون الشعب على الثورة ضد
فرنسا وضرب المعمرين في مدينة معسكر نذكر السادة :

- مستفخ ميلود.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H/30 (Extrait des rapports établis par les officiers des
affaires Musulmanes, Alger le: 30/06/1941)

- بن مولاي مصطفى
- جيلالي أحمد ولد بن عبد الله
- رحامي بوجلال
- ملياني محمد
- بومعزة

- بن يحيى (القعج)⁽¹⁾

وكان تأييد هؤلاء هتلر وللألمان ينطلق من مبدأ أن هتلر يكره اليهود أعداء الإسلام، وأنه قهر فرنسا التي أخرجتهم من أراضيهم ووزعتها على الكولون.

ومكذلك نجد بأن المواطنين الجزائريين الواعين كانوا جميعا يعزفون على أوتار المسألة الزراعية والأراضي الفلاحية المغتصبة، وهنا يظهر التطابق في الأهداف كما سنرى لاحقا في برامج الأحزاب الوطنية، والحركات النضالية والوطنيين والعلماء الأحرار؛ وقد صفت فرنسا الدعاية المقرونة بعامل اغتصاب الأراضي أمرا في منتهى الخطورة، لأن ذلك يحرك مشاعر الفلاحين ويشير عداوتهم للاحتلال.

ولعل الرسالة التي بعثها الشيخ بن نعوم محمد إمام مسجد شارع سيدي علي الشريف رقم 39، والمشار إليه أعلاه، إلى الحاكم العام

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 30 (Extrait des rapports établis par les officiers des affaires Musulmanes, Alger le: 30/06/1941)

للجزائر في 22 مارس 1941، والتي رغب فيها بقدم هذا الأخير إلى مسكر، وضمنها عبارة «تحيا فرنسا والجزائر»⁽¹⁾ قد لطفت من الضربة التي كانت موجهة إلى معلمي الكتابات القرآنية السبعة الذين اعتبرتهم فرنسا عناصر خطيرة ليس لشتمهم الدعاية لصالح الألمان وإنما لإثارتهم لطلب استراتيجي ألا وهو الملكيات الأرضية.

يبدو بشكل واضح أن انتصارات الألمان على الفرنسيين خلال السنوات الأولى للحرب (1939-1941) كان لها بالغ الأثر في نفوس الجزائريين الذين عبروا عن تأييدهم للألمان بالإمتناع عن العمل في مزارع الكولون، والتوقف عن قطع الأخشاب وإنتاج

الفحم بحجة أن ملابسهم لا تقاوم داخل الغابة، مما استدعى إدارة الاحتلال في منطقة تلمسان إلى استقدام 250 عامل من بلاد القبائل⁽²⁾ وفي عين الحجر طالب العمال الزراعيون برفع أجورهم اليومي الذي كان لا يتعدى 22 حتى 23 فرنك⁽³⁾

وفي هذه الظروف أظهر الكولون الأوروبيون استيائهم الشديد من نلة الأخشاب والفحم، ونفاذ مخزونيهما الاحتياطي؛ كما أن توقف العمال الزراعيين عن العمل في مزارع الكولون بسبب تعطل أجورهم

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 30 (Etat d'esprit de la région de Tlemcen. Oran le 08/12/1941)

⁽²⁾ Ibid. (Extrait du rapport mensuel sur le moral de la population 15/10 à 15/11/1943)

⁽³⁾ Ibid

دفع ببعض الكولون في «دومبال» (هاشم) إلى التخلي عن النشاط
الوطني⁽¹⁾

وتملاج عن تطور الصراع بين عمال الأرض والكولون خلال
عاشي 1943-1944

عرفت الطلائع النقابية كيف تستغل ظروف الحرب العالمية الثانية
لتجذب في نشاطها العدائي للكولون وتخرض العمال ضدهم وتعيد الثقة
إليهم، فبايعاز من السيد «شي» (CHAÏX) أمين الاتحاد المحلي لنقابات
مجاة وأمين الحزب الشيوعي أنشئ فرع نقابي لفلاحي «مزعابة»
(Mezzaias) ترأسه بوشارة لحسن الذي دخل في حرب مفتوحة مع
حراس الحقول، ورجال الدرك الاستعماري، ومصالح الجمر
والطرق، وكل من له صلة بسلطات الاحتلال الفرنسي، وبلغ
المواطنون الجزائريين بأن حوادث خطيرة ستحدث مستقبلا وأن الثورة
سوف تنفجر إن عاجلا أو آجلا.

وللعلم فإن هذا النقابي يسمى أصلا إلى جمعية الخلدونية للتعليم
في مجاية وهو من أنصار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقد أوحى
تصرفه إلى إدارة الاحتلال أن تتهم الفروع النقابية للفلاحين الجزائريين
ليس بالعداء فقط للكولون، وإنما للمنظومة الاستعمارية

برمتها، بما فيه المتعاملون مع الإدارة الاستعمارية، كما تشير إليه
التقارير الرسمية⁽²⁾

وخوفا من انتشار الوعي النقابي في الوسط الفلاحي أسرع
فرنسا إلى إلغاء القبض على بوشارة لحسن رئيس الفرع النقابي الفلاحي
لـ«مزعابة» (Mezzaias) بعد أن وجهت له تهمة منها: القذف (outrage)
والوسائل الفعلية (Voies de faits)، وحمل أسلحة محضرة (Prolabées)
، والثورة ضد كل ما له صلة بالسيادة الفرنسية، وتخريض مكان وادي
الصغير ضد أعمال ترميم الطرقات لصالح الكولون ولخدمتهم، ونشر
مقالات عنيفة في الصحف، وتوجيه نشاطه النقابي ضد المعمرين ملاكي
الأراضي الفلاحية⁽³⁾

إلا أن هذه الإجراءات لم تزد الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال
الأرض سوى عزما ونحما للنظائر والمطالبة بحقوقهم

ففي مدينة معسكر وزعت منشور تدعو صغار الفلاحين
الجزائريين إلى المشاركة في المهرجان النقابي الذي سيقام يوم 30 سبتمبر
1944، وذلك في أعقاب الجولة التي قام بها السيد مشرم الأمين العام
لنقابة اللائحين بدائرة معسكر والتي بثت الدعاية أثناءها ضد الكولون،
ووضع المعالم الأولى لإنشاء لجان فلاحية⁽³⁾

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 30 (le 8/ préfet de l'arrondissement, à M^r le préfet
de Constantine. Bougie le 12/10/1944)

⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/30 (Situation Politique)

⁽³⁾ Ibid

لما في مدينة سيدي بلعباس فقد اجتمع مؤتمر العمال الفلاحيين
المتسب إلى الفدرالية العامة للعمال (C.G.T) يوم 30 سبتمبر 1944
بمضور سبعة وعشرين مندوبا يمثلون 3000 فلاح منخرطين في النقابات
الفلاحية اقترح فيه التدخلون من أمثال «عمار سيلفاني» (AMAR
(Sylvain) و«كومت» (Coute) و«انسيماس» (Encimas) الحلول التالية:
وضع الثقة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (G.P.R.F).

إدانة سياسة التفرقة العنصرية.

الترحيب بقرارات 04 جويلية 1944.

رفع عدد المراقبين الفلاحيين.

المطالبة بالنج العائلية، والبعلاوات، وبدلات العمل.

المطالبة بالحد الأدنى الضروري للحياة⁽¹⁾

ويظهر في هذه المرة أن النقابات الفلاحية قد تجاوزت الأهداف
التي نشأت من أجلها، حيث مزجت مطالبها المهنية والاجتماعية بتعليق
الآمال على رجال السياسة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

وقد شهدت سنة 1944 تكاثرا وتنوعا للفروع النقابية داخل المدينة
أو القرية الواحدة (نقابة عمال المقاهي، عمال الموانئ، المعلمون،
السكك الحديدية، المناجم، بائعو السجائر، الخبازون، بائعي الخضرا،

صغار التجار، الفنانين ...) ومن الأمثلة على ذلك نقابة المطربين
والفنيين المسلمين في معسكر التي تأسست ليلة 07 سبتمبر 1944 وتتكون
من خالدي عبد القادر أمينا عاما، والحاج الصادق محمد نائبا للأمين
العام، وقاضي حنفي محمد أمينا للخزينة، ورايس بحري عبد القادر نائبا
لأمين الخزينة، وناصر بن عيو مكلفا بالمحفوظات⁽¹⁾

ويعزى هذا التكاثر والتنوع إلى السماح للعمال بالانضمام إلى
فروع نقابية لا صلة لها بنشاطهم المهني أو الحرفي وذلك في محاولة ترمي
إلى إيجاد تناسق وتكامل بين الفروع النقابية.

ومن الأمثلة على ذلك تنظيم نقابة عمال الأرض في وهران يوم
10 سبتمبر 1944 لاجتماع برئاسة السيد الحاج عمر، حضره عمال
التفريغ والتعبئة لميناء وهران (Dockers)، احتج فيه الحاضرون ضد
السوق السوداء، ودعوا إلى التضامن الفعلي مع عمال الأرض
والانخراط في فروعهم النقابية⁽²⁾

ولنفس الغرض نظمت نقابة العمال الزراعيين لعمالة الجزائر
مؤثرا بقاعة عمال السكك الحديدية (Salle des cheminots) يوم 17
سبتمبر 1944⁽³⁾

⁽¹⁾ Ibid. (L'inspecteur carlot, P.R.G, Mascara. A M⁸ le commissaire P.R.G. Oran
Mascara le 13/09/1944).

⁽²⁾ C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41 (activités Syndicales. Oran le: 18/09/1944)

⁽³⁾ Ibid. (activités syndicales. Alger: le 15/09/1944). Ibid. (Situation Politique, Etat
d'esprit des populations. Semaines du 02 au 16/12/1944)

ويستند من خلال تحليل تقارير الشرطة الاستعمارية الفرنسية إلى الممارسات المعنوية، وعمال من فروع نقابية أخرى في نقابات الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض يعود إلى انتشار الأمية والجهل في الوسط الفلاحي، وتدهور مستوى الوعي لدى عمال الأرض بفعل سياسات الجهل التي دأب الاستعمار الفرنسي على تطبيقها في الجزائر منذ احتلالها.

وعلى هذا الأساس سمحت الكونفدرالية العامة للعمال للمعطلين والحرفيين بالأخراط في نقابات عمال الأرض لبعث الوعي فيهم حتى يأخذوا بزمام أمورهم بأنفسهم.

ولقد طالعتنا بعض التقارير الاستعمارية بأنه نتيجة التفاعل بين الفروع النقابية أصبح بعض الفلاحين الصغار وعمال الأرض يتمتعون بالوعي واليقظة، ومن هؤلاء: العمال الزراعيون الذين كانوا يشتغلون في حقول الحمضيات وفي معصرة الزيت التابعة للمعمر فيون (VILLON) حيث رفض العمال قبض الأجر بحجة أنه أدنى بكثير من الأجر الذي يتلقاه زملاؤهم في مصنع آخر عند نفس المعمر.

وذكرت نفس التقارير بأن عمال الأرض في منطقة اغواية (Gauja) هم أقل تطوراً لأنهم يجهلون حقوقهم وهم ساكنون عالم تعرضوا لتعريض أو لإثارة الشعب من قبل عمال آخرين⁽¹⁾.

⁽¹⁾ CAOM, G.G.A. Carton 9H41 / renseignements A / S. Salamey agnada / Gauja, Alger le: 28/10/1940

ونسوق بين يدي القارئ نموذجاً يقرأ فيه العلاقة بين المناضلين في أحزاب الحركة الوطنية أو النقابات المهنية من جهة وبين الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض من جهة أخرى.

فمع أنه يمارس التجارة ولا صلة له بالفلاحة ولا بخدمة الأرض، فإن السيد جاكز علي المناضل القديم في نجم شمال أفريقيا، ثم في حزب الشعب الجزائري، والذي تحول إلى الحزب الشيوعي في سنة 1945، وصار رئيساً للخلية المحلية لهذا الحزب في مدينة معسكر، قد أنشأ نقابة لصغار الفلاحين وعمال الأرض تتكون من العناصر التالية:

- خليل حسين: أمين عام (تاجر وصاحب ممتلكات عقارية سكنية).

- زروقي بوجلال: نائب الأمين العام (تاجر بشارع وهران، وصاحب ملكيات عقارية أرضية وأحد مؤسسي القسمة المحلية لأحباب البيان).

- بوزيان عبد القادر: أمين الخزينة (تاجر في التين وصاحب ملكيات عقارية أرضية، وليس له نشاط سياسي).

- بوزيان قديم: نائب أمين الخزينة (فلاح وليس له انتماء سياسي).

- صوفي الحبيب: مكلف بالتوثيق (إسكافي بطريق تيارت وصاحب ملكية عقارية أرضية، متورط في قضية جاسوسية معاكسة (contre-espionnage) إثر مرور أحد الألمانين بمعسكر يدعى (FRITZ)

- جوس محمد عضو مساعد (فلاح: يسكن بحي باب علي) (1)

يلاحظ بأن معظم العناصر المشكلة لهذا الفرع النقابي يسكنون بالبلدية، ولا يمارسون حرفة الفلاحة، كما أن خليل حسين الأمين العام للفرع النقابي هو تاجر في الزراعي والملابس التقليدية الجزائرية، ولا يعرف إلا القليل عن الفلاحة، ومع أن بقية أعضاء الفرع يمتلكون قطعا ارضية فلاحية في القرى المجاورة لمعسكر، فلا أحد منهم كان يمارس حرفة الفلاحة بشكل فعلي.

ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية ازدادت مساعي ومبادرات الناشطين في الأحزاب السياسية لإنشاء الفروع النقابية لصغار الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الجزائري الذي عقد اجتماعا له في إحدى قاعات مقر بلدية قسنطينة وذلك يوم الجمعة 16 مارس 1945، حضره خمسون فلاحا جزائريا تحت رئاسة السيد «ستورج بول» (STORGES Paul) (2)

وبعد يومين (18/03/1945) اجتمع حوالي عشرون فلاحا بمقر بورصة العمال في سكيكدة ليخرجوا باتفاق ينص على عدم التنازل عن ممتلكاتهم ارضية اريبعها للكولون (3)

وهذا ما يتفق تماما مع مقال لعبد الحفيظ بن الهاشمي في سنة 1926 يحدد فيه الملاك الأهالي من مغبة الاستمرار في بيع أراضيهم للأوروبيين، ويهيب بالذين يملكون شبر ارض أن يتشبثوا به في حرص، ويضعوا أيديهم على تربته المقدسة (1)

وفي تبسة مدّت نقابة صغار الفلاحين الجزائريين نشاطها إلى ثلاث جهات أخرى (بلدية تبسة المختلطة، بلدية تبسة كاملة الصلاحيات، بلدية مرسوت المختلطة «Morsot») وشكلت مجلسا ومكتبا يتكون من العناصر الآتية:

خشيش مختار: أمين عام.

بوقسة زين: نائب الأمين العام.

عيساوي تيجاني: أمين الخزانة المالية.

قسري مسعود: نايب أمين الخزانة المالية.

مراح طيب: مكلف بحفظ الوثائق.

15 عضوا: كلهم جزائريون (2)

(1) محمد نصر: المقالة الصحفية الجزائرية، (1903-1931) المجلد الثاني، الجزائر: قرون وثلاثون، 1978، ص 84. نقلا عن عبد الحفيظ بن الهاشمي «أراضيكم، أراضيتكم» النجاح العدد: 292 (1926/05/14)

(2) C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41. (création d'un syndical de petits Fellahs à Tébessa le 20/02/1945)

(1) Ibid. (Objet: Syndical des petits Fellahs Mascara le: 19/06/1943)
(2) C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41 (rapport: constitution à Constantine d'un Union Syndicale de petits Fellahs indigènes)
(3) Ibid. (réunion des Petits Fellahs de la région de Philippeville)

إلا أنه على الرغم من الجهود المضنية للمناضلين النقابيين والمهادنة إلى تهينة العمال الأهالي في البوادي والأرياف للدفع بهم إلى نفي الصراع النقابي لاسترداد حقوقهم، فإن نشاطهم النقابي بقي ظاهريا ومؤقتا ومسطحا، وهذا ما تفسره أرقام المنخرطين في النقابات داخل الوسط الريفي، وعدم استقرارها.

استزاج النضال النقابي للفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي (1945-1962)

وموازاة مع تجديد وتطور نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، بعد حوادث 18 ماي 1945، ونضالا عن محاولات المنظمة السرية الخاصة (1) العمل على امتتبات جماعات من الفلاحين في الدواوير (1)، فإن الأوضاع السائدة في البلاد حولت الصراع بين الأحزاب الوطنية الجزائرية وفرنسا إلى صراع شامل بين الشعب الجزائري المثالف في معظمه من سكان الأرياف والمداسر (75 حتى 80٪) ونظام الاحتلال الفرنسي، حيث ازدادت كراهية الجزائريين للكولون.

ففي حين خاض عمال التفريغ نضالا مريرا فيما بين جوان 1949 وجويلية 1954 بامتناعهم عن تعبئة البواخر الحاملة لمعدات حربية موجهة إلى فيتنام، فإنه تزامنا مع ذلك امتنع الفلاحون الجزائريون عن الحصة في المزراع التي اغتصبها الكولون من الفلاحين في نواحي

(1) Mohamed TEGUIA, Op.cit, p 108, cité par Mohamed LAGACHE, La vie 1945, Paris, Edit du centenaire, 1975, pp 27-31.

ثوشت، وتلمسان، والتمبوغة، والأوراس، والأطلس البليدي، والشلف (1)

وقد غذت الصراع بين الجزائريين والكولون خلال هذه الفترة (1949-1954) مجموعة من العوامل تمثلت في:

قلة الأراضي الصالحة للزراعة (2) ورداءة التربة، وانخفاض المردود المكثاري.

قلة الوسائل وانعدام القدرة على تحسينها (تجهيزات غير متطورة وطرق تقليدية).

نظام الاستغلال المؤسس على الخصامة.

النظام العقاري المرتكز على توزيع الملكيات وتفكيكها.

وفي خضم الظروف التي شهدتها الجزائر بعد حوادث 20 أوت 1955، فإن العروض السخية للكولون لم تجد لها صدى لدى العمال الزراعيين ولا آذانا صاغية، حيث ذهب الكولون (أثناء موسم قطف

(1) متوسط مساحة الملكية العربية في قطاع الجزائريين سنة 1952 كان يتراوح بين 10 و 14 هكتارا بينما متوسطها في قطاع الكولون كان يقع في حدود 124 هكتارا. هذا في الوقت الذي فيه عدد المالكين الزراعيين الأوروبيين 25 000 مالك، مقابل 532 000 مالك جزائري. (المصدر نفسه) أكثر في: محمد بنقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر، 1985.

(2) Mohamed TEGUIA, Op.cit, p299

الغالب إلى اقتراح مبلغ 1.500 حتى 2.000 فرنك كإجر يومي (1) 39
الفلاح الجزائري لتوك في هذه المرة أكثر من أي وقت مضى بأن شركة
قد ديس، وفهم بأن عبث الاستعمار لم يتحملة سكان الأرياف لوحدهم
وإنما الشعب الجزائري بأكمله.

ومن الأمور التي زادت الصراع احتداما بين الفلاحين الجزائريين
الصغار وسلطات الاحتلال الفرنسي، إقدام هذه الأخيرة في سنة 1955
على تحويل بعض الأراضي الفلاحية الممنوحة للجزائريين في إطار
التعاونيات إلى مناطق محرمة

وحتى التعاونيات الفلاحية لمخطط قسنطينية (S.C.A.P.C.O) كانت
تدار من قبل ضابط مكتب شؤون الأهالي (S.A.S) الذي كان يتولى دفع
مبالغ البذور والأسمدة إلى التعاونيات الأهلية للاحتياط (S.I.P) نيابة
عن الفلاحين الجزائريين الصغار، ليرغمهم فيما بعد على تسديدها دفعة
واحدة عند جني المحصول الفلاحي، وهو الأمر الذي يكلفهم ما لا
يظفون، ويفهم خاضعين لرحمة المعمرين.

وعلى هذا الأساس رفض بعض الفلاحين الجزائريين الصغار
القروض المالية الممنوحة لهم من قبل التعاونيات الأهلية للاحتياط
(S.I.P) من أجل شراء البذور والأسمدة، وفضلوا طريق الجبل

(1) المناطق المحرمة هي مناطق أرضية خالية من كل أثر للحياة، هجر المستعمر الفرنسي
منازلها، منحروا لهم مزارع القوار، ويطلق عليها الترمص على كل شخص يشاهد بها
وغير كل هذا من شؤرك

والالتحاق بالثورة، خاصة بعد إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين
(UGTA) في 24 فبراير 1956، وانضموا تحت جبهة التحرير الوطني
واللتحاق نقابات الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض
صغوفه (1) وهو الأمر الذي اعتبره الكولون خطرا مباشرا يهدد
مصالحهم.

وقد استجاب عمال الأرض لنداء الاتحاد العام للعمال الجزائريين
(UGTA) بالإضراب عن العمل في مزارع الكولون أيام 05 جويلية
1956، وأول نوفمبر 1956، و28 يناير 1957، وهو الأمر الذي يدل على
أن العمود الفقري للاتحاد العام للعمال الجزائريين لم يكن يتشكل فقط
من الأرستقراطية العمالية (الموظفون وعمال السكك الحديدية) وإنما
كذلك من الشرائح الاجتماعية الأكثر استغلالا وحرمانا كعمال التفريغ
والنقبة، وعمال المناجم والعمال الزراعيين الذين ظلوا طيلة الحقبة
الاستعمارية مضطهدين وتحت رحمة الكولون، يعاملون بطريقة خجولة
ومخزية، وقد وجد الفلاحون الجزائريون الصغار وعمال الأرض
مكانتهم في هذا التنظيم، وتحولوا بعد مؤتمر الصومام (1956/08/20)
إلى سند قوي للثورة بعدما توجه المؤتمر بدعوة صريحة للعمل على «نشر
أسباب الخطر في البوادي بأعمال الإتلاف وإحراق المزارع وتحطيم

المباشرة بعد مقاطعة للكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T) في 1947، شرع عمال البور في
لعمري إنشاء لجنة عمالية تعمل تحت إطار حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية.
وفي 1953 أقر المؤتمر الثاني لحركة الانتصار مسألة إنشاء نقابة عمالية وطنية الغرض منها
تسوية القروض القبلية التي كانت تخضع لرقابة الشيوخ عيسر، وفي 1956/02/24 أنشأ الاتحاد
لعمال العمال الجزائريين المستقل

محلات الجمعيات التعاونية للتبغ وللخمر التي هي رمز وجود الاستعمار⁽¹⁾

ومعكذا أعاد مؤتمر الصومام الاعتبار لعمال الأرض، ولم يفرق بينهم وبين باقي العمال. وكيف لا وأن الإضراب عن العمل ليوم واحد في مزارع الكولون قد يؤدي إلى خسارة اقتصادية كبرى، ويعطي ضربة قاتلة للبيئات الاقتصادية الزراعية للكولون؟

ولمحت تأثير الإضرابات اضطر بعض الكولون إلى تحسين أجور العمال ومساندة الثورة ماديا، ومن بين هؤلاء «إميل بروسست» (Emile PROST) صاحب مزرعة بوادي النافقة (دائرة بني صاف)؛ والرسالة التي بعث بها المجاهدون إليه، وشكروه فيها على دعمه ومساندته لهم، والتي يطالبونه فيها بدفع مبالغ مالية إضافية محددة بـ 500.000 فرنك تكشف لنا عن هذه الحقيقة⁽²⁾

وعلى حد قول محمد حربي فإن جبهة التحرير الوطني قد نصبت في الولايات الداخلية لجنا تسميتها «لجان المدن» حضرت من خلالها عمال الأرض لتقرير مصيرهم بأنفسهم بطريقة لا إرادية بهدف قطع الطريق أمام أرباب الأموال الراغبين في ابتلاع كل الأراضي الزراعية

(1) لجنة تحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، لتصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962 (د.ت) ص 33.

(2) راجع رسالة في: Charles Henri FAVROD Op. cit. p 151.

المصبة التي كانت تباع مقابل لقمة خبز، وهذا على الرغم من إصدار جبهة التحرير الوطني لقرار يمنع بيع الأراضي بشكل قطعي⁽¹⁾

وفي 19 أوت 1962 لى الفلاحون نداء جبهة التحرير الوطني، وخرجوا في مظاهرات حملوا أثناءها لافتات كتب عليها «الأرض للفلاحين» (La Terre aux paysans) وصاحوا منادين بتسليم الضيعات للفلاحين⁽²⁾

وإثناء التحضيرات الجارية في الحمامات بتونس لعقد مؤتمر طرابلس، أجمع الحاضرون على اعتبار اتفاقيات ايفيان «أرضية لاستعمار جديد وكبح للثورة» وخرجوا بقرار يفرض على الولايات، وعلى الهيئة التنفيذية المؤقتة دعم كل نشاط يهدف إلى استعادة الأراضي الفلاحية⁽³⁾

أما أحمد بن بلة فقد أعطى الأولوية المطلقة لاستعادة الأراضي الزراعية من الكولون، وأجل عمليات تأميم البترول والغاز الطبيعي حتى لا يؤثر على العلاقات مع الشركاء الفرنسيين بشكل غير مناسب⁽⁴⁾

كما أوصى البرنامج الزراعي لمؤتمر طرابلس (جوان 1962) بتحديد الملكيات الكبرى، وإعادة توزيع الأراضي مجاناً، وإلغاء ديون

(1) Mohamed TEGULA Op. cit. p 585.

(2) Mohamed TEGULA Op. cit. p 592.

(3) Mohamed HARBEL Le F.L.N. mirage et réalité, Alger: E.N.A.L. 1993, p 325.

(4) Ibid. p 336.

الفلاحين، وإنشاء تعاونيات إنتاجية ريفية مشكلة من فلاحين متطوعين، وإنشاء مزارع تابعة للدولة يديرها العمال، ومنع التجارة بالأراضي الفلاحية ووسائل الإنتاج الزراعي، وخلق صناعة مرتبطة بالزراعة، كاستغلال المواد الأولية ذات الطابع الزراعي، وإنشاء صناعات لها قواعد ضرورية لزراعة عصرية¹ كما دعت الولاية الثانية خلال المرحلة الانتقالية (ماي 1962) إلى إصلاح زراعي فوري لإدماج الذين فقدوا وظائفهم.

خاتمة

تلك هي نبذة موجزة عن إحدى أهم حلقات نضال الجزائريين من أجل الأرض، وهو النضال الذي انعكست صورته في إضرابات العمال عن العمل في مزارع الكولون، وفي المظاهرات الاحتجاجية، وفي إنشاء الفروع النقابية، والتي يستشف من خلالها مرة أخرى ذلك الصراع المرير بين الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض من جهة والكولون وإدارة الاحتلال من جهة أخرى، لاسيما خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي أضحت فيها معالم النضال أكثر وضوحا بسبب انتشار الوعي في الوسط العمالي الفلاحي.

ومن النتائج المستخلصة من هذا العرض هو أن الطلائع النقابية والتنويريين من أبناء الشعب الجزائري (حملة القرآن الكريم، وأئمة المساجد الحرة، والمعلمون في المدارس الرسمية والحرة ...) والظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى والثانية قد ساهمت في توعية المجتمع الجزائري وفتحت أعين الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض على واقعهم المرير وأيقضت أحاسيس الوطنية بين جوامعهم، فتمردوا على الكولون ونظموا الإضرابات العمالية الثورية في كل مكان ليصبحوا فيما بعد أقوى سند ودعم لثورة أول نوفمبر 1954.

¹ Ibid, p 328.

الفصل الرابع: اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بموضوع ملكية الأرض

تمهيد

- موقف الأمير خالد من المسألة الزراعية في الجزائر

- كفاح نجم شمال إفريقيا ضد عملية امتلاك الكولون للأراضي

الفلاحية الجزائرية

- نضال فرحات عباس ضد ملكية الكولون للأراضي الفلاحية.

- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الفلاحين وقضايا

الأرض.

- موقف الحزب الشيوعي الجزائري.

- المسألة الزراعية في الصحافة الوطنية (الأهلية).

خاتمة

إن كانت الفروع النقابية للفلاحين الصغار وعمال الأرض قد رجحت كهيئته تعمل على تعبئة الفلاحين وتوعيتهم وتجنيدهم كقوى متجة وفاعلة في المجتمع، وتندافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، فإن الأحزاب الوطنية الجزائرية اتخذت المبادرة هي الأخرى في التكفل بالدفاع عنهم، ويتجلى ذلك في مواقف زعماء الأحزاب وفي برامجها التي احتوت مطلب استعادة الأراضي الفلاحية من الكولون وإعادة توزيعها على أصحابها الشرعيين؛ وإلى جانبها أولت الصحافة الوطنية اهتماما بموضوع ملكية الأرض، وخاضت صراعا مع الكولون في سبيل الكشف عن دسائسهم، ونشرها لمقالات تندد بمجتمع المعمرين واستمرارهم في الاستيلاء على أملاك الجزائريين والاستحواذ عليها ظلما.

موقف الأمير خالد من المسألة الزراعية في الجزائر:

لدام الوضع الأليم الذي كان يعيشه الفلاحون الجزائريون، لم يسع الأمير خالد إلا أن يسعى جاهدا لإيجاد مخرج لمآسي المجتمع الريفي الجزائري، ومما ما كشفت عنه خطبه ومحاضراته ومراسلاته.

جاء مطلب ضرورة استعادة الأهالي الجزائريين للأراضي الفلاحية كضرورة ملحة دعت إليها جمعية الأخوة الجزائرية التي أنشأها الأمير خالد في عام 1919⁽¹⁾، وهو مطلب أمك الظروف السائدة. وبفضح الأمير خالد واستكراه القوي للأساليب البوليسية التي تتبعها الإدارة الاستعمارية، وتصرفات النقياء الإقطاعية وعمليات اغتصاب الأراضي يكون قد فتح الطريق أمام حركات جزائرية أخرى، إلا أن نداءاته لم تمس جماهير الفلاحين الواسعة التي بقي قادة الانتفاضات المسلحة القدماء قرييين منها⁽²⁾.

في مقال له، نشر في صحيفة الإقدام كتب يقول: لا جدوى من كلام الوطنيين الجزائريين عن أساليب التنمية ما دام هناك استمرار في إحداث مراكز جديدة للاستعمار، وما دام تطبيق قانون «صورانس» وهو قانون بجدة ملكية المسلمين وتمنع المعمرين حق الاستيلاء عليها متى شاءوا⁽³⁾.

(1) - الأمير سعيد قسنطيني العربية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962. الجزائر: حول المطبوعات الشعبية، 1998، ص ص 07-08.

(2) - حياة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص 15.

(3) - سعد الحلي العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، الجزائر: المنحرف الواسع، دراسة وطنية للنشر والتوزيع، 1994، ص 84. (عن جريدة)

يبقى هذا المقال إشارة واضحة على معارضة الأمير خالد الشديدة لسياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، واستمرار الكولون في الاستيلاء على الأراضي الفلاحية الجزائرية.

ويذكر الأستاذ محفوظ قداش بأن اسم خالد قد ورد ضمن قائمة الشوعيين المجتمعين في إطار ما كان يسمى «بكتلة العمال الزراعيين»⁽¹⁾ ويقول في مكان آخر بأن خالد قد قدم كرسول لترشيح العمال الزراعيين وعنتهم من ربة الاستعمار⁽²⁾.

ولعل مواقفه من الكولون المغتصبين للأراضي الفلاحية الجزائرية كانت أهم الأسباب التي جلبت له أكبر الشرور من قبل الاستعمار الفرنسي وانتهت به إلى النفي من الجزائر إلى مصر لإسكات صوته.

وكان فرحات عباس واحدا من الذين أشادوا بموقف الأمير خالد من سلطات الاحتلال الفرنسي ولاسيما موقفه من الطبقة السياسية الفلاحية «da caste politico-agraire» التي سدت الطريق في وجه تطور الفلاح الجزائري مستشهدا بمطالبه الاحتجاجية، وبردة فعله

(1) محفوظ قداش، الأمير خالد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 46.

نفسه، ص 46.

من قانون 04 فبراير 1919، وهو الأمر الذي أثار ضده حفيظة الكولون.
وفدرالية رؤساء البلديات والبرلمان⁽¹⁾

وقد أشاد الأستاذ جوليان هو الآخر بأعمال الأمير خالد حيث
قال: إن الأمير خالد كان يسير في الاتجاه الاستقلالي، ونعت براك
الحركة الوطنية الجزائرية في عام 1926⁽²⁾

لما الرسالة التي بعث بها الأمير خالد إلى ولسن رئيس الولايات
المتحدة الأمريكية، فقد كشف فيها عن عمليات اغتصاب الأراضي
وطرد الفلاحين الجزائريين منها بحجة المنفعة العامة - كبناء المراكز
الاستيطانية - وتعرض فيها لأملأك الأحباس التي صادرتها فرنسا
ووزعتها على الكولون الأوروبيين، مشيراً إلى أن مصادرتها تسببت في
حرمان المؤسسات الدينية والفقراء من الاستفادة من مداخيلها. وثب
الأمير خالد المستعمر الفرنسي بالمستعمر الروماني في سلوكه لنفس
الخطأ في استيلائه على أجود الأراضي وأخصبها وتوزيعها على
الكولون⁽³⁾

بين من أقوال الأمير خالد أنه كان يرفض الاستعمار رفضاً

كليا.

وفي سنة 1922 تقدم إلى سلطات الاحتلال الفرنسي بعريضة
احتجاجية تتضمن عشرة مطالب يهتماً منها في هذا الموضوع المطلب
السادس الذي يدعو فيه فرنسا إلى تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية
على الأهالي مما يدل أن هذا الرجل كان من أشد الناس عناية بأحوال
الجزائريين الاجتماعية⁽¹⁾

ومن بين المطالب التي نشرتها جريدة الإقدام في عددها الصادر في
04 أوت 1922 تقتطف البند الرابع الذي يطالب بإشراك الأهالي
الجزائريين، وبصفة عادية وفعالة في الأراضي المعدة للاستثمار⁽²⁾ حيث
نلمس في هذا المطلب بأن فرنسا كانت تطبق سياسة عنصرية إزاء
الأهالي الجزائريين، فلم تعدل بينهم وبين الأوروبيين في مجال الاستفادة
من الأراضي الفلاحية.

والملاحظ عن الأمير خالد أنه لم يتخلى في جوانب نشاطه في
الدفاع عن الفلاحين الجزائريين. إن الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس

⁽¹⁾ Charles - Henri FAVROD. Op. cit, p 145.

⁽²⁾ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون. الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات
مخلص، الجزء 01، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 79

⁽³⁾ Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, Paris: Julliard 1962, p p 116-117

⁽⁴⁾ Charles - André JULIEN. L'Afrique du Nord en marche, nationalisme
musulman et souveraineté française, Paris: Julliard 1972, p 100

محمود خاتون، المرجع السابق، ص 152

الفرنسي في جويلية 1924 تضمنت مسألة توزيع الأراضي
الفلاحية على الجزائريين⁽¹⁾

ومهما يكن من أمر فإننا نجد في مطالب الأمير خالد عناصر
جوهريّة تدعو الفلاحين لضمها وصراحة للثورة ضد فرنسا من أجل
استرجاع حقوقهم.

كفاح نجم شمال إفريقيا ضد عملية استلاك الكولون
للأراضي الفلاحية الجزائرية

إذا كان النجم لم يتحدث صراحة عن المسألة الزراعية في شمال
إفريقيا أثناء انعقاد الجمعية العامة لحزب النجم يوم 26 جوان 1926، فإن
هذه المسألة ستبرز بشكل جلي ضمن مطالب الحزب خلال عام 1927
وفك برقع النجم لشعار الاستقلال، وكذلك شعار الإصلاح
الزراعي⁽²⁾

وفي مؤتمر بروكسال المنعقد بدعوة من الجمعية العامة لمناهضة
الاستعمار الاستعماري ما بين 10 و14 فبراير 1927، والذي حضره

⁽¹⁾ الممنوع من النشر، ص 08.

⁽²⁾ من قبل جليل، تاريخ الجزائر الحديثة، دراسة سوسولوجية، ترجمة فيصل عابدين
لغزالي، دار النشر، بالتعاون مع د. ج. (د. ت.)، ص 130

مخصصات عالمية من أمثال نهرو، ومحمد حتى، وهوشي منه، فإن
بعضنا حاج قذم مطالب الحزب التي تضمنت المسألة الزراعية في
الجزائر، وجاءت هذه المطالب متتالية من البند الرابع حتى البند السابع.

• البند 04: مصادرة الأراضي الفلاحية الكبرى التي استولى عليها
الإقطاعيون عملاء الإمبريالية من كولون ومؤسسات رأس مالية خاصة،
 وإعادة هذه الأراضي إلى الفلاحين الذين حرّموا منها.

• البند 05: احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.

• البند 06: إعادة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة
الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

• البند 07: منح الفلاحين الجزائريين الصغار قروضا مالية - كمطلب
فوري - .

معنى هذا أن النجم كان واسعاً في مطالبه إلى أبعد الحدود حيث
تجاوزت مطالبه الجانب السياسي إلى الجانب الاقتصادي
والاجتماعي⁽¹⁾

وبهذا الشكل يكون النجم قد سعى في هذا المؤتمر إلى تدويل
القضية الجزائرية كما سبق للأمير خالد أن سعى نفس المسعى عندما

⁽¹⁾ أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج 1، الجزائر، يونيو 1986، ص 371.

بعث بمذكرة احتجاج للمؤتمر الصلح سنة 1919 يعرض فيها مطالب
الجزائريين، أو كما يردد تنوير الرأي العام العالمي بمأساة الفلاحين
الجزائريين الذين تحولت أراضيهم إلى المعسكرين الأوروبيين وإلى عملاء
الإمبريالية وإلى الجمعيات الرأسمالية، كما بين الآثار الناجمة عن
اغتصاب الأراضي، ومنها تحول الفلاحين الجزائريين إلى المجاعة
والعبودية.

ونظرا لأهمية المؤتمر بالنظر لما عرض فيه من قضايا تهم
الجزائريين وفي مقدمتها مطلب استرجاع الأراضي الفلاحية المغتصبة،
فإن مثلي النجم إثر عودتهم من المؤتمر نظموا تجمعا شعبيا عرضوا فيه
نتائج نشاطهم في بروكسل وقرأوا التقرير على الحاضرين بعد أن ترجعوا،
إلى اللغتين العربية والأمازيغية.

وخلال الجمعية العامة التي انعقدت يوم 28 ماي 1933 أضاف
النجم في برنامجه إضافة إلى المطالب السالفة الذكر مادة - هي المادة
العاشرة - طالب فيها بتوسيع السلفة الزراعية لتشمل صغار الفلاحين
الجزائريين، وتنظيم الري، وشنق الطرقات، وإعانة ضحايا القحط
والمجاعات⁽¹⁾.

ومثل هذه المطالب تعد جوهرية، وذات أبعاد استراتيجية، لأنها
تهدف إلى استعادة الأراضي الفلاحية التي استولى عليها الكولون، ومن
ثم إنهاء الصراع بين المجتمعين الجزائري والأوروبي، وبالنظر لكونها
جاءت في هذا الظرف الزماني الحرج من تاريخ الجزائر فهي تعد مطالب
ثورية وجديّة، خاصة وأن النجم قد ربط هذه المطالب باستقلال الجزائر
النام وتأسيس حكومة وطنية ثورية.

ومثل هذه المطالب هي التي دفعت بالكولون في الجزائر إلى
الضغط على سلطات الاحتلال الفرنسي لحل النجم.

وإن كان السؤال المطروح يدور - هذا - حول التلاحم بين المدينة
والريف والتآلف بين مجتمعيهما حول ملكية الأرض، وهل كان للدعاية
الحزبية داخل المدن صدى في الوسط الريفي؟ فإن حزب النجم ظل
محظوظا بمطالبه المتعلقة بالأراضي الفلاحية وذلك حتى عام 1937.

واليكم فيما يلي المطالب التي تقدّم بها حزب نجم شمال إفريقيا
إلى حكومة الجبهة الشعبية خلال هذه السنة (1937):

1- التوقف الفوري عن عملية شراء الأراضي وحجزها من الفلاحين
الجزائريين والكف عن

المصادرة الجماعية لصالح الاستيطان الرسمي.

2- إلغاء الاستيطان الرسمي.

(1) عبد الحليم بن إبراهيم العقول، المرجع السابق، ص 371.

3- إصدار مرسوم ينص على تأجيل دفع الديون المستحقة على صغار
الفلاحين الجزائريين.

4- فتح وتوسيع مجال الاستفادة من القروض الفلاحية لتشمل الفلاحين
الصغار.

5- التوقف عن مصادرة الأراضي الفلاحية تحت ذريعة المصلحة العامة.
إلا إذا كانت المصادرة تتطابق شرعا مع غرض المنفعة العامة.

وطالب النجم من إدارة الاحتلال أن تتبنى لجنة تحكيم خاصة
بمحكم إليها فيما يخص مصادرة الأراضي، تسند إليها مهمة تقدير قيمة
التعويض⁽¹⁾.

وبهذا الشكل يكون حزب نجم شمال إفريقيا قد أولى الأرض
الفلاحية عناية كبرى، وكشف عن مؤامرة إدارة الاحتلال الفرنسي
وتواطؤها مع المعمرين للاستيلاء عليها، وكرس جهدا في الدفاع عن
الملكيات الفلاحية للأهالي.

(1) CAOM - G.G.A. Carton 9 H/47

موقف حزب الشعب الجزائري من استيلاء الكولون على
الأراضي الفلاحية الجزائرية

من العلامات المميزة في نضال حزب الشعب الجزائري ضد
الكولون تنظيم أنصار حزب الشعب لتجمع يوم 14 جويلية 1937 أمام
دار الفلاحة بالجزائر العاصمة حضره حوالي 20.000 شخص، يهتفون
بأعلى أصواتهم «الحرية للجميع» «الأراضي للفلاحين» «احترام
الإسلام» «التعليم للعرب» وينددون بمرسوم «رئيسي»، وقانون
الإنديجينا، ومشروع بلوم فيوليت، ويطالبون ببرلمان جزائري وفي
اللافتات التي حملوها وضعوا سطرا أحمر تحت عبارة الأراضي
للفلاحين⁽¹⁾.

إن الدراسة التحليلية للشعارات التي هتف بها المتظاهرون
وحملوها على اللافتات تجعلنا لا نتردد في أن الجزائريين كانوا محرومين
من الحريات الأساسية، ويعانون من انتشار الجهل والامية، ومن
السياسة العنصرية في مجال التعليم، وهذا على الرغم من صدور قانون
التعليم الإجبرائي في سنة 1882 - وإن جشع الكولون وطمعهم في
الأراضي الخصبة كان العامل الرئيسي في إفقارهم وتحولهم إلى خدم
وعبيد، وعمالا أجراء تحت رحمة المعمرين.

وفي المهرجان الذي نظمه حزب الشعب الجزائري بقسنطينة يوم
30 أوت 1937 ألقى السيد بو لكروة موسى خطابا على مسامع أزيد من

(1) CAOM - G.G.A. Carton 9 H/47

« شخص على فيه الكولون الذين استولوا على الأراضي الجزائرية
جميع الأمراض والآفات الاجتماعية التي حلت بالجزائريين (السل -
السيليس - الكحول - الفقر - العبودية ...). وذكر الحاضرين
أن الجزائريين لا يستطيعون استهلاك المحاصيل التي يستجونها فوق
أراضيهم⁽¹⁾

إن المتبع لنشاط حزب الشعب الجزائري يتبين أن المسألة الزراعية
قد شغلت لديه إحدى أهم النقاط الأساسية التي تمحور برنامج
الاقتصادي حولها والذي ورد في بنده الخامس والسادس.

- إلغاء عملية استغلال المستعمر، وتشجيع استقرار الجزائريين
فوق أراضيهم

وتقديم التسهيلات اللازمة لهم للاستثمار.

- منح الفائدة على قروض الموسم للفلاحين والتجار⁽²⁾

وعلى هذا الأساس استطاع حزب الشعب الجزائري أن يكسب
عطف الفلاحين وعمال الأرض، وبالتالي يصطدم بتعنت الكولون،
ورفض الإدارة الاستعمارية لمطالبه المتعلقة بتطبيق الإصلاح الزراعي.

⁽¹⁾ Ibid. (le préfet de Constantine à M^r le gouverneur général de l'Algérie en date de
11/10/1937)

⁽²⁾ أحمد الخطيب، مرجع السابق، ص 233

⁽¹⁾ نفسه، ص 238 - 239

⁽²⁾ نفسه، ص 239.

كما تمكن من غزو الأرياف الجزائرية بفضل تنظيمه المحكم، وتقريبه من
المتبع الريفي لاسيما في بلاد القبائل⁽¹⁾ خلافا لعمالي وهران
ونسطبة اللتان عجز الحزب فيهما نسيا في التسلل داخل الوسط الريفي
بسبب الوجود المكثف للبلديات المختلطة، والبلديات كاملة الصلاحيات،
حيث لم يتمكن الحزب من نشر خلاياه في الأرياف بفعالية إلا بعد إلغاء
نظام فرض الرقابة المشددة على ولوج الغرباء في المناطق الريفية⁽²⁾

أما التوصيات التي أقرها المؤتمر العام لحزب الشعب الجزائري
المنعقد فيما بين 23 و 24 أوت 1938 فقد اشتملت على النقاط التالية :

1- توزيع الأراضي التي هي حاليا في يد الدولة على الفلاحين بشكل
ملكيات جماعية غير قابلة للمصادرة أو التصرف بها، ومعفاة من
الضرائب لمدة عشر سنوات، هي ضرورية للتجهيز.

2- التوسع في السلفيات الزراعية لملاك الأراضي بدون تمييز، ودونما أي
اعتبار آخر سوى حسن النية والحاجة الحقيقية.

3- زيادة الأرصدة المخصصة للشركات الزراعية طبقا لحاجة الزراعي
الأهلية، وإسناد أمر تسييرها إلى لجان يتخيرها المزارعون بأنفسهم ويشمل
رئيسها رئيس الجماعة⁽¹⁾

هذا بشأن الزراعة، أما بشأن العمال الزراعيين فقد اشتملت
المطالب على الآتي :

1- منح العمال الزراعيين الحق النقابي.

2- المراجعة الفورية لأجور العمال الزراعيين ورفعها إلى حد الأجور
التي تدفع في فرنسا على الأعمال المماثلة.

3- إحداث مجالس قضائية في المراكز الفلاحية للبت في الخلافات بين
أرباب العمل ومستخدميه، والقضاء على طريقة المساومة في الأجور
المعمول بها في الجزائر، وبشأن تربية الماشية فقد خرج المؤتمر بالتوصيات
التالية:

1- التخفيف من قسوة قانون الغابات تجاه مربّي الماشية.

2- حق المرور في المناطق الحرجية التي اعتبرتها الدولة جورا من المناطق
الغاية.

⁽¹⁾ المصدر، ص 293 - (عن جريدة الأمة العدد 66 الصادر في 17/08/1938)

١- تشجيع تربية الماشية بتقديم منح، وتنظيم مسابقات، وإقامة معارض
ورقة

٢- تخفيض الضرائب التي تنقل كاهل مربي الماشية، وتعيين طبيب
يطري في كل مركز زراعي يكون من جملة مهام نشر التوعيات
الواقية للماشية من الأمراض^(١)

كما ورد يدعو إلى تخفيض الضرائب على التجارة الصغيرة في
الأرياف والمدن^(٢)

وفي ١٤ جويلية ١٩٣٩ شارك حزب الشعب الجزائري في المسيرة
العامة بحوالي ١.٣٠٠ شخص وفقا لرواية الشرطة، و٤.٠٠٠ وفقا لرواية
(La Dépêche Algérienne) بتقدمهم زوجة مصالي الحاج، وإلى جانبها
نائب الحزب في المجلس الاستشاري العام السيد دوار. وكان انصار
الحزب يرفعون لافتات كتب عليها الأرض للفلاح، لكن الشرطة
تدخلت واعتقلت ثلاثة من حاملي اللافتات، ووجهت اتهاما لمصالي
الحاج ولدوار، ومحمد خيدر بأنهم أعادوا تأسيس جمعية متحلة وشاركوا
في مظاهرات عنيفة^(٣)

^١ احمد الخطيب، المرجع السابق، ص ٢٩٥

أنظر

أنظر، ص ٢٤٤

حزب الشعب الجزائري جدولا إحصائيا للألات الزراعية التي يمتلكها
الوطنيون الجزائريون، والأوروبيون. كما يظهر أسفله:
الألات الزراعية عند الوطنيين والأوروبيين

معدات نوع	المجموع	للأوروبيين	في المئة	للوطنيين	في المئة
لوردوس	200.512	111.950	55.83	88.562	44.17 %
معدات محلي	344.061	4.411	1.28	339.606	98.72
معدات ميكانيكية	4.894	4.404	90.05	487	9.95
آلات حصاد ميكانيكية	15.433	13.099	84.88	3.334	15.12
وليدوس	1.524	1.404	92.12	120	7.88
آلات حصاد ميكانيكية	1.565	1.388	88.70	177	11.30
آلات حصاد ميكانيكية	440	427	97.05	13	2.95
معدات لوتوسويل	3.629	3.360	92.58	269	7.42
آلات بخارية للتحفر	146	145	99.32	01	0.68
آلات كهربائية للتحفر	02	02	100 %		

المراجع : محمد قطاري «مذكرات حزب الشعب الجزائري إلى الجامعة العربية حول أحداث
08 ماي 1945، المذكرات العدد 02، السنة 02، ربيع 1995 م - 1415 هـ ص 90

وتجدر الإشارة إلى أن حزب الشعب الجزائري رغم تلبية الدعاء من حقوق الفلاحين الجزائريين إلا أن نفوذه كان قليلا في بعض جهات غرب الجزائر كغيليزان ومستغانم، وذلك بسبب قوة نفوذ الزوايا مشيرة إلى أن هذا الحزب يغلب عليه الطابع الحضري، وهذا ما يتفق مع قول أحد الخطيب في أن نفوذ حزب الشعب كان أقوى في بلاد القبائل وفي الإقليم القسنطيني مقارنة مع إقليم وهران كما ذكر سابقا.

وفي المذكرة التي تقدم بها حزب الشعب الجزائري إلى السيد عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية في الدورة الرابعة لمجلس الجامعة بتاريخ 25 ذي القعدة 1265 هـ الموافق لـ 20 أكتوبر 1946 خص الأراضي الفلاحية بفقرة كاملة عنوانها «مساءة الأراضي الفلاحية» ذكر فيها بالمساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الجزائر والمقدرة بـ 20.813.251 هكتار والتي يمتلك منها الأوروبيون البالغ عددهم 800.000 نسبة 9.22%، تمتلك منها الحكومة الفرنسية الاستعمارية 3.023.202 هكتار، ويملك منها الجزائريون وعددهم عشرة ملايين نسبة 7.583.000 هكتار. ومعنى هذا أن الوطنيين لا يملكون من أراضي آبائهم وأجدادهم إلا نسبة 36 % (1). كما تضمنت مذكرة

CAOM - G.G.A. Carton 9 H / 30 (Situation politique algérienne)
Relizane

وانتهت الفترة التي تحدث عن أماسة الأراضى في هذه المذكرات
بالجملة التالية «وانتا خشية التطويل نقلنا إليكم في هذا التقرير الحاصل
جداول وأرقاماً^١ تعتبر هذه المذكرات وما ورد فيها ترجمة لمآسى ومعاناة
الفلاحين الجزائريين من جراء اغتصاب أراضيتهم، وشهادة قطعية لا
تبار عليها عن نضال حزب الشعب الجزائري من أجل قضية الأرض،
خاصة وأنها استخدمت في عرضها للصلالة الزراعية لغة الإحصاء،
وبذلك تكون قد قدمت معلومات دقيقة توضح الرؤية أكثر عن واقع
الفلاح الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي، وحتى يفهم الجميع أن
عصنة الفلاحة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي بأنها كانت لصالح
الكولون الأوروبيين لا غير. بعد حوادث ماي ١٩٤٥ اتجه نشاط حزب
الشعب الجزائري صوب الأرياف، مستغلاً فرصة التحاق عدد كبير من
الشبان بالجيال فراراً من الجندية وامتناعاً عن التجنيد الإجباري، من
بينهم شيان من دوار بني قايد التابع لبلدية جيجل الكاملة الصلاحيات،
وللعلم فإن معظم المنحرفين بالجيال عقب هذه الحوادث كانوا مؤطرين
من طرف مناضلين في حزب الشعب الجزائري أو مناضلين من أحباب
البيان والحرية ومن هؤلاء الشبان الذين اختاروا طريق الجبل نذكر:
قاسي علاوة، بوزيان مسعود، بن شريف بشير، بن شريف عبد الرحمن،

١ - محمد قطري، المرجع السابق، ص ٩١.

الذين فروا من الجندية بأسلحتهم. وعلى شاذلة دوار عبي قائد تكونت
فصائل من مناضلي حزب الشعب الجزائري في كل من قرية القصر،
ريحية، ووادي أميزور يترأسها على التوالي السادة منة لحضر، وعيرل
ربيع، ومعوشر أحمد إلى جانب بومزراق فرحات، تعمل على مساعدة
الفلانين من الجندية الفرنسية والمتابعين قضائيا بتهمة المساس بالأمن
الداخلي للدولة⁽¹⁾ وقد كان هدف كل من حزب الشعب الجزائري،
وأحاب البيان هو تطهير الأرياف الجزائرية من الكولون لتسهيل عودة
الأراضي المغتصبة إلى أصحابها. إن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن
الحركة الوطنية وفي مقدمتها حزب الشعب أو على الأقل فئة منه بدأت
تخرج إلى العمل المسلح، وتناهب لضرب المعمرين بقوة السلاح
واستخدام العنف ضدهم. وقد راح بعض الشبان من أنصار حزب
الشعب الجزائري إلى حد تهديد الأغوات والقياد بالموت، حيث اعترف
أحد الشبان للشرطة الاستعمارية في يوم 12 يناير 1947 وهو ابن المدعو
بورياتي بأنه وجه رسائل تهديد بالموت إلى الباش آغا فرحات بلقاسم
بن جلول، وإلى ابنه الباش آغا فرحات بن الطيب بلقاسم، والقبائل
فرحات بن يوسف بلقاسم يخبرهم بين أمرين: الموت، أو الاستقالة من
مناصب عملهم لأنهم كانوا معادين لحزب الشعب الجزائري، والصح
هذا الشاب لرجال الشرطة الاستعمارية عن كرهه لفرنسا -

⁽¹⁾ C.A.O.M. - O.G.A. Carton 9 H 31. (rapport spécial Organisation du P.P.A. et
Défense et justice. Djelfa le 23/06/1945).

الاستعمارية - التي يكرهها حزب الشعب، بكل جرأة وشجاعة، وشرح بأن عبارة (choisir la valise ou le cercueil) تعني باختصار على الفرنسيين اختيار بين الموت أو مغادرة الجزائر (1)

وتابع قائلا لرجال الشرطة الاستعمارية «لست خائفا منكم وإني مستعد للتضحية بنفسي في سبيل الجزائر، وإني مستعد أنا وأصدقائي الخمسة المشكلون لخلية حزب الشعب الجزائري لتنفيذ عملية قتل ضد أي كان متى طلب منا المسؤول عن الخلية ذلك، وأصدقائي الأربعة لا نعرفهم، كما أنني لا أعرف رؤسائي إلا عن طريق الرؤية». وأبلغهم بأن سبق له من قبل أن وجه رسالة تهديد بالموت بتاريخ 09 نوفمبر 1946 إلى قائد (Michelen) (عين الحمام حاليا) (2)

ومن بين زعماء حزب الشعب الذين كان لهم نشاط مميز في بلاد القبائل، وعلى وجه التحديد في جرجرة ممن وردت أسماؤهم في تقارير الشرطة الاستعمارية نجد أحمد أو عامري، وتذكر نفس التقارير أن المدعو «أوطال حاج علي» قد غادر دوار بوعكاش نهائيا بعد أن وصلت رسالة تهديد بالقتل ما لم يكف عن التعامل مع إدارة الاحتلال.

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H/51 (objet: menace de mort adressée au Caid du douar Bouakkache - C.M. du Djurdjura - Le préfet d'Alger à monsieur le ministre plénipotentiaire gouverneur de l'Algérie le 15/01/1947 - confidentiel).
(2) Ibid.

وأثناء زيارة ميسالي الحاج لتيزي وزو هرع سكان القرى المجاورة لاستقباله والاستماع إلى خطابه، وقد جاؤا إلى تيزي وزو في صفوف مزاينة ممكين بأيدي بعضهم البعض وحاملين للأعلام ويرددون الأناشيد الوطنية.

وبعد هذه الزيارة أبدى الأوروبيون القاطنون في القرى المنعزلة خوفا شديدا من حدوث «تجاوزات» كتلك التي وقعت في ماي (1) 1945 كما أعقب هذه الزيارة إشاعات مفادها أن الأيام القادمة ستشهد انتفاضة شعبية عارمة، وهو الأمر الذي أحدث ذعرا في وسط الكولون الذين يمتلكون ضيعات منعزلة، حيث غادر الكثير منهم ضيعاتهم كما هو الحال بالنسبة للمعمر «برويليس» (BROYELLES) الذي غادر ليلة 10 أبريل 1947 ضيعته الواقعة بقرية تاقدمت والتجأ عند أقاربه بدلس. ونظرا لتمكن الخوف من نفوس المعمرين فإن أحدهم قد باع مسكنه في عزازقة بمبلغ 400.000 فرنك إلى المدعو طاهي (2)

يستشف من تقارير الشرطة الاستعمارية ذلك الصراع المحتدم بين الكولون الذين كانوا يريدون الاحتفاظ بالأراضي التي استولوا عليها وبين الفلاحين الجزائريين الذين كانوا يريدون استرجاعها.

(1) C.A.O.M. G.G.A. - Carton 9 H/51 (tourné de propagande de MESSALI Haddj en Kabylie du 15 au 24/03/1947).

(2) Ibid. (activité anti-Française, Tizi Ouzou le 12/04/1947)

إن تطور الموقف بعد حوادث 08 ماي 1945 والمتمثل من جانب الكولون في الحذر الشديد من الحركة الوطنية ومن الشعب الجزائري إلى حد انتقال بعضهم من الريف إلى المدينة؛ ومن جانب الجزائريين إلى المبادرة باستخدام العنف ومبلة لطرود الكولون، واستجابة السكان السريعة ونحسهم الشديد لضرب كل من أذنب في حق الشعب الجزائري من أمثال القياد والباشاغات الذين كانوا في خدمة الاستعمار، يجعلنا نحزم بشكل قطعي أن حوادث 08 ماي 1945 كانت بداية فعلية لتعبئة جماهيرية عامة هيئت الجو لثورة أول نوفمبر 1954.

ويعتبر انتقال ميصالي الحاج إلى الأرياف وعقده لجمعية داخل الضيعات دليلا ثابا على توغل نشاط حزبه في عمق الجزائر، وأن عنايته بالأراضي الفلاحية المنتصبة كانت في صميم اهتماماته، ومن الأمثلة على ذلك تراسه لجمعية عامة لفلاحي المنطقة في ضيعة المدعو « حسان علي » المتواجدة على بعد ثلاث كيلومترات من دلس بأزفون (Port Jemouda) التابعة لتيزي وزو، وإشرافه أيضا على جمعيات أخرى منها جمعية بلوار

مأكودة التابع لبلدية مزغنة المختلطة، وجمعية في ضيعة بلونيس بيج مابل، وأخرى في ضيعة المدعو محمد بن أحمد بن سعيد (1)

CAO.M. G.G.A - Carton 9 H / 51. (Police de renseignements généraux)
Alger téléphone le 24/03/1947

والإشارة فإن عمال الأرض بمزارع الكولون المجاورة للضيعات التي احتضنت الجمعيات قد توقفوا عن العمل وحضروا هذه الاجتماعات، مما يدل على أن نشاط حزب الشعب الجزائري كان مشعرا في بلاد القبائل.

ومن الأمور الملفتة للنظر فإن النساء في بلاد القبائل كن يخرجن من بيوتهن لاستقبال ميصالي الحاج ويرحن بقدومه ويحضرن الاجتماعات إلى جانب الرجال ويسمعن لخطابه.

ففي بلدية جرجرة المختلطة بالأربعاء (L'Arbaa des Ouassifs) فإنه من بين الثلاثة آلاف شخص ممن حضروا المهرجان الذي ترأسه ميصالي الحاج في منتصف النهار كانت توجد حوالي 500 امرأة (1)

وفي هذه الاجتماعات والمهرجانات كان ميصالي الحاج يخاطب الفلاحين وعمال الأرض بإيقاع عاطفي يذق في القلوب مذكرا إياهم بعث الكولون بأراضي آبائهم وأجدادهم.

ففي التقرير الذي بعث به قائد فرقة الدوك الاستعماري بذراع الميزان إلى قائد فرقة تيزي وزو ورد قول ينسب إلى ميصالي الحاج جاء فيه « إن الشعب الجزائري يعيش منذ 116 سنة تحت الاستغلال والسبب في ذلك هو فرنسا التي اغتصبت منا أجود أراضيها واستولت على

(1) Ibid. (P.R.G. d'Alger le 19/03/1947).

عبرت بلادنا، وجعلت منا خداما وعبيدا، ولا ينبغي أن ننسى ما
ارتكبه من جرائم عقب نزول قواتها بأرض الجزائر، فقد نهبت كل ما
وجدته في طريقها، قطعت أشجار الزيتون، وأحرقت جرّات الزيت،
وانسدت المحاصيل باختصار دفعت بنا إلى الفقر والمجاعة، وهذا ما
نعظم الاستمرار عليه⁽¹⁾

ومن الأمور التي أثارت دهشة إدارة الاحتلال الفرنسي عدد
السيارات المرافقة لمصالي الحاج والمؤلفة لموكبه أثناء زيارته لبلاد القبائل
والتي كان عددها يتجاوز الأربعين سيارة - وهذا على الرغم من
محدودة المسالك - وقد شبهها الفرنسيون بموكب الحج إلى بيت الله
الحرام⁽²⁾

تركّت زيارة مصالي الحاج أثارا بليغة في نفوس مواطني بلاد
القبائل وهزت وجدانهم فراحوا يتددون بالوجود الاستعماري الفرنسي
في الجزائر

وتكشف لنا تقارير الدرك الاستعماري بأن أحد فلاحي عفر
بنعي زواوي بوجمة قد حرض الشبان على التمرد والعصيان في

⁽¹⁾ Ibid. (gendarmérie nationale P.V. de renseignements sur le mouvement politique
formé par MESSALI Hadj, n° 304 du 23/02/1947).

⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A - Carton 9 H / 51. (Secret renseignements sur les
propriétaires des voitures qui accompagnent MESSALI Hadj)

للقبائل زيارة مصالي الحاج لبلاد القبائل، ودعا ثلاثة منهم: شيان
بني، أوزروهان أحد، وإيمرزاق إينورابي البالغ من العمر ستة عشرة
سنة، بصفتهم شعراء للملحون ومداحين جوالين في مهمة يجوبون فيها
أقربى، ينهون السكان ويحذرونهم، ويشرونهم بنشوب حرب في
المستقبل بين الجزائريين والفرنسيين منعم كامل التراب الجزائري،
ويصحونهم بالاستعداد المادي والنفسي لقتل كل الفرنسيين الذين كانوا
السبب الرئيسي فيما يعانيه الشعب الجزائري من مآساة⁽¹⁾

أسرعت إدارة الاحتلال بإلقاء القبض على المداحين الجوالين
الثلاثة، واتخذت إجراءات إدارية تحول دون إلقاء مصالي الحاج
للخطب وتمنعه من إقامة المهرجانات الشعبية في كل من تيزي وزو،
وميدي عيش، والقصر⁽²⁾

أما الرسالة التي بعث بها عامل عمالة الجزائر إلى الحاكم العام
للجزائر في 22 أبريل 1947، فجاءت كلها تتحدث عن أغنية نصها عربي
حول تحرير الأرض، ودعوة الناس لحماية النساء، وحث سكان الجبال
على مساعدة الثوار⁽³⁾ مما يوحى بإرهاصات الثورة في بلاد القبائل
والإعداد لها بجدية خلال سنة 1947.

⁽¹⁾ Ibid. (Secret, Rapport du capitaine KRIEGER commandant la section de
gendarmérie de Sétif sur les faits intéressant l'ordre public. Sétif le: 18/06/1947)

⁽²⁾ Ibid. (renseignement: A/S. la tournée de MESSALI Hadj en Kabylie, Alger le
0/04/1947)

⁽³⁾ Ibid. (La P.R.G. d'Alger le 25/04/1947).

وهكذا تسارعت الأحداث في بلاد القبائل عقب زيارة ميسالي الحاج للمنطقة، كما يظهر بأن حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (1946-1954) التي هي امتداد لنجم شمال إفريقيا (1926-1937)، والحزب الشعب الجزائري (1937-1939) هي التنظيم الحزبي الوطني الوحيد الذي استطاع أن يؤثر في الأوساط الريفية، ويعبر عن طموحات الفلاح الجزائري وتطلعاته إلى الإنعتاق والحريّة، كما أنها كانت من أكثر الأحزاب الوطنية شعبية - كما وكيفاً - وهذا ما يفسر رغبة الجزائريين ورضاهم لمطالب حزب الشعب.

فباختراق هذا الحزب للأرياف، وبإنضمام الفلاحين وعمال الأرض إلى صفوفه أصبح من أكثر الأحزاب شأنا. وعلى حد قول محمد حربي فإن حزب الشعب الجزائري (ج.إ.ح.م) نظم فصائل صدامية تحجوب القرى والأرياف، وتواجه عملاء الأعيان، وقد نتج عن ذلك تحرر نفسي كبير، وانتقل الرعب الذي كان مسلطا على الشعب إلى صفوف الأعيان بحيث أصبحوا يسبحون بين الولاء للنظام والانفصال عنه (يترددون) مستعدون حسب الظروف لكل التقلبات⁽¹⁾ كما أن المسألة الزراعية لم تكن غائبة في

مؤتمر هورنو المتعقد ببلجيكا فيما بين 14 و16 جويلية 1954 بدعوة من ميسالي الحاج والذي حضره مائة وخمسون مندوبا من داخل الجزائر وخارجها حيث أعلن المؤتمرون بأن المسألة الزراعية هي حجر الزاوية في كل الإصلاحات البلدية⁽¹⁾

نضال فرحات عباس ضد ملكية الكولون للأراضي الفلاحية

أدى انهزام فرنسا في الحرب العالمية الثانية، واحتلالها من طرف القوات الألمانية إلى فقدانها لهيبتها كدولة قوية، وهو الأمر الذي غير من نظرة التشكيلات الحزبية الوطنية - الجزائرية - لفرنسا كدولة عظمى، وقد كان فرحات عباس واحدا من الذين تغيرت نظرتهم، حيث اتخذ مبادرة بإرسال تقرير إلى المارشال بيتان في أفريل 1941 حول الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها الجزائر مطالبا ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وفي مقدمتها الإصلاحات الزراعية، إلا أن هذه المحاولة - الجادة - لم يكتب لها النجاح.

ولعل الاستشهاد بأقوال فرحات عباس يلقي الضوء على موقفه من سياسة فرنسا إزاء الفلاح الجزائري. لقد قال في خطاب له أثناء الحملة الانتخابية لتجديد المجالس البلدية سنة 1935 «إن إدارة الاحتلال

⁽¹⁾ محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المحاسن، ترجمة نجيب عباد وصالح الشقوني، الجزائر 1984، ص 131-132.

⁽¹⁾ G.G.A. Service des liaisons Nord Africaines, Bulletin politique mensuel n° 1802 NA/3, mois de Juillet 1954, p 82.

بعد حوادث قسنطينة 1934 - قد عزلت المتعاطفين مع الحركة الوطنية، ونحزبت حالة التجار والفلاحين بتوظيف الضرائب المقررة والقضاء القروض الفلاحية⁽¹⁾

يستخلص من هذا القول أن فرحات عباس كان يدافع عن حقوق الفلاحين الجزائريين الصغار، وردّ سبب الخراب الذي لحق بهم إلى السياسة الفرنسية الاستعمارية ذات النزعة العنصرية الانتقامية.

ومن الأمور التي تؤكد ارتباط فرحات عباس بالأراضي الفلاحية الجزائرية ودفاعه عن الفلاح الجزائري قولا أورده في كتابه ليل الاستعمار مفاده أنه أثناء وجوده بنيودهي خلال شهر مارس 1959 طرح عليه أحد الصحفيين سؤالا غير متظر «سدي الرئيس، خارجا عن السياسة ما هي رغبتك في الحياة؟» فأجابه فرحات عباس «زراعة الأرض» وأردف قائلا «انتمى فعلا إلى مجتمع فلاحي لكن الصدقة جعلت من أبي ومن إخوتي موظفين، لقد ترعرعت في وسط فلاحي بين هؤلاء الفلاحين الجبلين الذين لم يؤثر الفقر على شجاعتهم ولا على إيمانهم وشهامتهم»⁽²⁾ وأضاف قائلا: «إن القروي الجزائري ليس

⁽¹⁾ «العلماء العرب في تعريب الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 42.
⁽²⁾ Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, op. cit. pp 107-108.

متزمتا ولما يمنحه الحظ ملكية متوسطة فإن أول ما يسترعى اهتمامه الأخذ بالمدينة التقنية مثل جاره الكولون»⁽¹⁾

بيان 10 فبراير 1943

بعد نزول الحلفاء بالجزائر في آخر عام 1942 طلب «دارلان» و«جيرو» من زعماء الحركة الوطنية إقحام الشعب الجزائري في مجهود الحرب، فردّ عليهما فرحات عباس برسالة وقع عليها هو وأصحابه جاء فيها: «إننا نقبل المساهمة في الحرب من أجل تحرير الشعوب شريطة أن تكون هذه المشاركة بدون تمييز عرقي أو ديني، وشريطة أن تفي فرنسا بتعهداتها فيما يخص منح الشعب الجزائري حقوقه وحرياته الأساسية، وأن يسمح لممثلي المنظمات السياسية الجزائرية بعقد مؤتمر يناقش فيه الدستور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائريين».

ردّ جيرو على فرحات عباس بأننا مشغولون بالحرب وليس بالسياسة.

وعليه اجتمع فرحات عباس مع ثمانية وعشرين نائب مسلم في 10 فبراير 1943 ووقعوا بيان الشعب الجزائري الذي تسلم «بيروتون» الحاكم العام للجزائر نسخة منه في 31 مارس 1943 من يد فرحات عباس مرفوقا بالسادة بن جللول، وبين خلاف، وتمزالي، ورزوق عي

⁽¹⁾ Ferhat ABBAS. Op. cit. p 112

الدين، وسليح عبد القادر^(١) وقد تضمنت المادة الثانية من فصله الثالث مقابلا يحرص على القضاء الملكية الإقطاعية وتطبيق سياسة إصلاحية زراعية كبرى، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية لفئة البروليتاريا الفلاحية الواسعة^(٢).

إن هذا البيان من خلال إدانته الصريحة للاستعمار ومطالبته بإزالة الاحتلال يكون قد نبذ ضحنيا استحواذ الكولون على الأراضي الفلاحية الجزائرية خاصة وأنه شبه حال العمال في مزارع الكولون بالحالة التي كان عليها العبيد والأقنان في العصور الوسطى.

وفي 16 ماي 1943 ألحق البيان بمشروع إصلاحات متمم للبيان وموضحا للمطالب الواردة فيه بمقترحات ملموسة^(٣)، أرسلت نسخة منه إلى الجنرال ديغول يوم 10 جوان 1943، ونسخة ثانية إلى الجنرال كاترو في اليوم التالي. وبهذا الطرح يكون فرحات عباس قد تجاوز فكرة الإدماج.

رفض الجنرال كاترو الذي عينه لجنة التحرير الوطني الفرنسية حاكما عاما على الجزائر هذا المشروع الإصلاحي.

(١) C.A.O.M. G.G.A - Carton 9 H / 51. (Secret Note sur le groupement politique musulman intitulé «les amis du manifeste et de la liberté»)

(٢) C.A.O.M. G.G.A - Carton 9 H / 51

(٣) شارل ديغول - كاترو - تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1970، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: دجيج، 1982، ص 148

ولما امتنع النواب الجزائريين عن الحضور في الجلسة غير العادية التي دعت إليها المفوضيات المالية الجزائرية يوم 22 سبتمبر 1943 مجددين تعلقهم بالبيان، أقدم كاترو على حل الوفود المالية الجزائرية، وفرض الإقامة الجبرية على السايح عبد القادر رئيس القسم العربي للمفوضيات المالية - وعلى فرحات عباس بحجة تخريض الوفود المالية على التمرد والعصيان^(١).

إن مبدأ إلغاء الملكية الإقطاعية الكبيرة بإصلاح زراعي هام، وحق البروليتاريا الفلاحية في الازدهار الذي تضمنه البيان يتجاوب مطلقا مع طموحات الشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس وجد صدى له في الوسط الجماهيري، وهذا ما تفسره المنشير التي عثرت عليها الشرطة الاستعمارية بمدينة قسنطينة يوم 26 ديسمبر 1943 وقد كتب عليها العبارات التالية: «للشعب وبالشعب: هذا المنشور من حقاك قراءته ومن واجبك توزيعه»؛ «الاستعمار عبء ثقيل»، «الموت للاستعمار»؛ «إن الكولون الذين اثروا عن طريق مصادرتهم لأراضي الجزائريين المسلمين، والذين سمنهم الجزائريون بالعمل في حقولهم الزراعية، لا يقبلون أبدا أن تقسم ثروات هذا البلد معهم، وقد ذهب

(١) Francis et Colette JEANSON. L'Algérie H.L.L. Alger: E.N.A.L 1993, p 66.

مع الحقد والحقد إلى الامتناع عن بيع الأراضي الفلاحية
للجزائريين⁽¹⁾

نعت هذا المنشور الوفود المالية بالخيانة والتفاق، وضرب مثلا
للمنافقين بذكر ثلاث أسماء (الدكتور تمزالي، وابن جلول، والأخضري)
وانتدبهم حلفاء للاستعمار وللكتلون، وأعداء لفرحات عباس
والتنصبة الجزائرية، بينما شكر جميع الأحزاب الوطنية بما فيها الحزب
الشعبي الجزائري⁽²⁾

كما عثر في نفس المدينة - قسنطينة - على منشور آخر
كتب عليه عبارة ابا عملاء الكتلون اسياتي يومكم الذي تشتقون فيه
من طرف الشعب⁽³⁾

لم تفحص تحريات الشرطة وتحقيقاتها إلى الكشف عن مصدر
للمشورين وحسب المعلومات الواردة فيهما يبدو أنهما من فعل أنصار
فرحات عباس، وفي مقدمتهم طلبة مدرسة قسنطينة، ولاسيما المنشور
الأول الذي أشى على فرحات عباس، وعبد القادر السايح.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A - Carton 9 H / 51 (objet: circulation de tracts à Constantine le 27/12/1943).
⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A - Carton 9 H / 51 (Objet: circulation de tracts à Constantine le 27/12/1943).
⁽³⁾ Ibid. (diffusion à Constantine d'un nouveau tract nationaliste-Secours-Alger le 27/12/1943)

وشهدت بداية سنة 1944 تحركا نشيطا للقوى الوطنية، تمثل في
ظهور تنظيم سياسي سري يحمل اسم «الجزائر حرة» (L'Algérie libre)
ذيل بتوقيع العلماء، وأحباب البيان، وحزب الشعب، واشتمل برنامجه
على ست نقاط تبنّاها كقائدة أساسية لنشاطه⁽¹⁾ ومع أنه لم يشير إلى
المسألة الزراعية، إلا أن المهم فيه هو اشتراك الأحزاب الوطنية في
التوقيع عليه والتفافها حول الهدف الذي نشأ من أجله وهو تحرير الجزائر
كما تدل عليه تسمية التنظيم. وبطبيعة الحال فإن عبارة «الجزائر حرة»
تحمل في طياتها وفي مضمونها بعدا استراتيجيا هو تحرير الأرض وإخراج
الكتلون منها واستعادتها لأصحابها الشرعيين.

وامام الوضع الأليم الذي كان يعيشه الشعب الجزائري والمتمثل
في شح مساعدات الحلفاء للجزائريين، وانخفاض الإنتاج الزراعي بشكل
عموس، لم يسع فرحات عباس سوى العمل في محاولة لجمع شمل
العلماء، وقدماء حزب الشعب المحظور، والمتخيين والشيوعيين في جبهة
واحدة أطلق عليها اسم «جمعية أصدقاء البيان والحرية» (Association
des amis du manifeste et de la liberté) وهي الجمعية التي نشأت في 14
مارس 1944؛ ومع أن هذه الجمعية قد نشأت لغرض القيام بعملية
تخريب منهجية لسياسة فرنسا الإدماجية وإقناع المستفيدين من قرار 07

⁽¹⁾ Ibid (activités musulmanes nationaliste de « l'Algérie Libre » 1944)

مارس 1944 بعدم تسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية الخاصة بالقسم الأول¹⁷ فإنها لم تهمل الحديث عن ملكية الأرض، وعن الفلاحين الجزائريين أثناء مؤتمرها المنعقد فيعا بين 02 و 04 مارس 1945.

وقد أخذ السيد بوطارون النائب السابق والمناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالانجاء الذي استه فرحات عباس في تجنيد سكان القرى والدفع بهم إلى المطالبة باسترجاع أراضي آبائهم واجدادهم بالتزامها من الكولون، فترأس اجتماعا في 12 مارس 1947 بقرنفة حضره الأعضاء الرئيسيون للاتحاد الديمقراطي؛ وفي يوم الغد (13 مارس 1947) المصادق للسوق الأسبوعي أجرى اتصالات بعدد من سكان الدواوير المجاورة لقرنفة¹⁸

لما فرحات عباس ففي خطاب له بالبليدة يوم 03 أكتوبر 1947 في قاعة (aux tabac de Blida) فقد صرح أمام 400 موقد من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بأن 80٪ من الشعب الفرنسي لا يكثر غاما بالمسألة الزراعية ويطلب من الجزائريين تسوية مشكلاتهم مع الكولون وتركه وشأنه، بينما 20 ٪ المتبقية فهم من أنصار الاستقلال¹⁹

¹⁷ جبهة تحرير تونس، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص 17.
¹⁸ C.A.O.M. G.G.A. - Carton 9 H / 51. (CM de Frensd: Extrait du rapport politique du 1^{er} au 15/09/1947)
¹⁹ Ibid. (Congrès des cadres de l'U.D.M.A renseignements - Alger le 04/10/1947)

وعلى حد قول محمد حربي: «ومهما يكن من أمر فإن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان مفتوحا للجزائريين وللأوروبيين على السواء، وكان يهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفرنسا²⁰، فإنه لا يمكن الإقرار بتجاوب مطالبه مع طموحات الجماهير الريفية العريضة والتي لم تكن راضية بالحضور الفرنسي فوق أراضيها».

وتكفي الإشارة للتدليل على ذلك بتصريحات فرحات عباس نفسه الذي قال بأن الفلاح الجزائري لم يعبر بعد عن رأيه، وعلى هذا الأساس بضحي من غير المعقول إنشاء دولة جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا، يضل فيها الفلاح الجزائري عبدا للكولون²¹

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الفلاحين وقضايا الأرض

نقلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مذهبها إلى القرى التي تخلصت من سيطرة المرابطين²²، فأنشأت المدارس الحرة، ودرست أبناء الريف الجزائري علوم الدين والفلسفة والقانون والتاريخ، فأخضعت فرنسا نشاطها للرقابة وطبقت عليها منشور ميشال

²⁰ محمد حربي، المرجع السابق، ص 09

²¹ Francis et Colette JEANSON. Op.cit, p 124.

²² مصطفى الشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 255

(Caudane Michel) الصادر في 1933: ففي إطار خوضها كفاحا جديدا
لتخليص الشعب الجزائري من الخرافات والشوائب التي علفت بالدين
الإسلامي، فإنها بذلت جهودا لمساعدة الفلاحين وأبنائهم ونشر الثقافة
والتعليم في وسطهم.

وعلى هذا الأساس اعتبر بعض المؤرخين الحركة الباديسية خيرا
للتحرر التحريرية أو بمعنى آخر مشتملة لمناضلي جبهة وجيش التحرير
الوطني الجزائري⁽¹⁾.

كانت المدارس التي أنشأها العلماء الباديسيون في الجهة الغربية
من الوطن تجمع تلاميذ من أصل ريفي، وهذا المثال ينطبق على مدرسة
الإصلاح ببلدية معسكر التي كان أغلب تلاميذها من أصل ريفي،
وكذلك مدارس سبق، وعين تموشنت ودوار مسعادة، وسيدي الصافي
والمعاريف ببلدية سيدي بن عدة⁽²⁾.

وخلال الفترة من 1936 إلى 1938 روجت الجمعية لفكرة المطالبة
 باستعادة أملاك الحبوس التي صادرتها فرنسا بعد أن وعدت باحترامها،
خاصة وأن عددا من الفلاحين الجزائريين قد حبسوا أملاكهم لإنقاذها

⁽¹⁾ يفرغ فكر من هذا الموضوع في: جابر الحسن، نشاط جمعية العلماء لتحرير
تونس من يديهم معسكر 1931-1956، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع 2003.
⁽²⁾ Michel LAUNAY, Paysans Algériens, Paris: éd. du Seuil 1982, p. 108.

من المصادرة والمجزر حتى لا تستولي عليها سلطات الاحتلال
الفرنسي، إلا أن البعض تنظر إلى هذا الإجراء على أنه مخالف للشرعية
الإسلامية لكونه يحرم أصحاب الأرض التي حولت إلى أحباس من
حقوقهم في الميراث لاسبعا النساء منهم، على أن هذه الحيلة غير عمودة،
وبالنظر للمكانة التي كان الجزائريون يمنحونها للأرض فإنهم كانوا لا
يرجون أبناءهم لغير أبناء عموماتهم من نفس القبيلة حتى لا يذهب
جزء من الميراث مع المرأة التي تزوج في قبيلة أخرى، وبالتالي تحول
قطعة من الأرض الزراعية لصالح القبيلة التي ينتمي إليها الزوج، كما
أنه كثيرا ما أدى انشغال الفلاح بالمحافظة على تركته بتحويل ميراث
ابنه إلى حبوس، ويعين ابنه الأكبر كحارس وكمنشيد من حق الانتفاع
من هذا الحبوس.

كانت رغبة الفلاحين الجزائريين شديدة في الإبقاء على أراضيهم
بين أفراد عائلاتهم، ويعتبرون انتقالها إلى عائلات بعيدة أو إلى أجنبي
عارا ومهانة.

اعتبرت فرنسا موقف جمعية العلماء من الأحباس بمثابة إنذار
وجه إليها، -لأنه يتهمها ضمنا باختراق تعهداتها لسنة 1830 - وليس
بقاعدة الملكية الاستعمارية في الجزائر⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Michel LAUNAY, Op cit, p. 149.

مثل هذا الموقف لا يدع أمامنا مجالاً للشك في مقاومة الجمعية لعملية اغتصاب فرنسا للأراضي بطريقة لا شرعية، ثم توزيعها على الكولون.

وبعد حوادث 08 ماي 1945 انتقل اهتمام الجمعية من المدينة إلى الريف، ويشهد على ذلك تنظيم المدعو بن دردور للجمعية في مشر بومشاريوم 15 فبراير 1947 حضرها أعيان المنطقة الذين كان من بينهم السادة: بن تارة محمد، مبع علي بن بلقاسم، قلعامان مسعود، إمام المسجد لبراق محمد، بورتاجام محمد، بوذراع سعد، بيذا بلقاسم، بوذراع لحضر.

وحاول السيد بن دردور أن يقنع الفلاحين إذا ما أرادوا الخروج من التخلف والحصول على استقلالهم وحريتهم الاقتداء بسوريا، ودعاهم إلى الرفع من مستواهم العلمي، وتعليم أبنائهم اللغة العربية، ويرى أنهم بأن ذلك لن يتأتى لهم إلا ببناء مدارس حرة⁽¹⁾.

يبدو أن نشاط الجمعية داخل الأرياف قد كانت له ثماره، حيث أشارت تقارير النوك الاستعماري أن السيدين عوراق (قائد سابق)

(1) - C.A.O.M - G.G.A. Carton 9 H / 51 (Secret. Rapport du capitaine Rouchaud commandant la section de gendarmerie de Batna sur des renseignements divers, Batna le: 06/03/1947)

وبن بولعيد قد قاما بجولة عبر قبليتي التوابة وبني بوسليمان وجمعا مبالغ مالية هامة لتوظيفها في بناء مدرسة بادييس.

وأشار نفس التقرير بأن السيد عوراق قد تعدى نشاطه جمع الأموال لبناء مسجد إلى البحث عن تشكيل جمعية نقابية تتألف من أعضاء الجماعة تدافع عن حقوق الفلاحين⁽¹⁾.

وفي هذه المواقف رد قاطع على الذين يتهمون الجمعية بالعزوف والاستكفاف.

المؤتمر الإسلامي (الأحد 07 جوان 1936)

تلخصت مطالب المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد بقاعة سينما (لوماجستيك) (Le Magestic) - الأطلس حاليا - يوم 07 جوان 1936 تحت رئاسة الدكتور بن جلول بحضور موفد الجبهة الشعبية وأربعة آلاف مشارك، تتقدمهم وفود ممثلة للاتجاهات المختلفة للمتخيين ولأعيان، ومن بين الأسماء السياسية الجزائرية التي كانت في طليعة الحضور نذكر ممثلي العلماء والمتخيين من أمثال بن باديس، إبراهيمي، العقبي، الأمين العمودي، الدكتور بن جلول، فرحات عباس، الدكتور سعدان، وبوكردنة، وممثلي التيار الاشتراكي والشيوعي:

بن بلحاج، بوشامة، بوقرط، إلى جانب شخصيات مستقلة؛ بينما سجل غياب ميصالي الحاج الذي حضر المؤتمر ممثلون عن حزبه⁽¹⁾.
ومن بين أهم المطالب الاقتصادية التي خرج بها المؤتمر:

• توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة، والصناعة، والتجارة، والاحتراف على

الجميع، وعلى مقتضى الاحتياج بدون ميز بين الأجناس.

• تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ومراكز لتعليم الفلاحين.

• الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.

• توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال الفلاحين.

• إلغاء قانون الغاب⁽²⁾.

أما المؤتمر الإسلامي الثاني الذي انعقد في جويلية 1937 فقد تضمن برنامجا نفس المطالب المتعلقة بالأراضي الفلاحية، أضيف إليها مطلب اشتغل على وضع حد لعمليات اغتصاب الأراضي

⁽¹⁾ Charles André JULIEN. L'Afrique du Nord en marche. Paris (1933), p 131
• قتل عدد من المؤتمر الإسلامي. الجزء 05 من المجلد 12، السنة 12، قسنطينة 1355
• 1936-1937، ص 237

ومصادرتها⁽¹⁾ إلا أن شيئا لم يتحقق من هذه المطالب بسبب هيمنة الكولون على السياسة الفرنسية في الجزائر ومعارضتهم الشديدة لهذه المطالب لاعتقادهم أن تحقيقها يفسح المجال للجزائريين ويفتح أعينهم أمام مطالب أخرى.

وهكذا عادت وفود المؤتمر من باريس إلى الجزائر بخيبة الأمل دون تحقيق أغراضها، كما جاء في عرض الحال المقدم يوم 02 أوت 1936 بالملعب البلدي للجزائر العاصمة أمام ألفي شخص بحضور ميصالي الحاج الناقم على المطالب الإدماجية والرافض لفكرة التجنس ولمشروع بلوم فيوليت. إلا أن ما يمكن استخلاصه من مطالب المؤتمر هو تحمل المؤتمرين لمسؤولية الدفاع عن الجماهير الفلاحية الريفية الواسعة، وتقارب وجهات النظر بين جمعية العلماء ولحم شمال إفريقيا بشأن مطالب الفلاحين.

موقف الحزب الشيوعي

نظم الحزب الشيوعي الجزائري مظاهرة في شهر فبراير 1934 شارك فيها الآلاف من الناس جابوا فيها شوارع الجزائر العاصمة، وكان

⁽¹⁾ M. KADDACHÉ et D. SARI. L'Algérie dans l'histoire. T05. Alger O.P.U. 1989, p 40

من بينهم 30 حتى 35% من الجزائريين يتشدون الأحمية، ويهتفون بحرية
السوقيات بضمهم شخص يحمل راية خضراء يعلوها هلال (1).

وفي شهر أكتوبر من نفس السنة (1934) نشأ ميثاق جمع بين
الامتزائين والشيوعيين من أجل تعبئة الجماهير الكادحة (*la masse du travail*) ضد قانون الأنديجينا، والقوانين الاستثنائية، والمطالبة
بالحقوق السياسية والتجارية، والدفاع عن الحريات الديمقراطية، وحرية
الصحة والتجمع، وتطبيق القوانين الاجتماعية، وإعفاء الفلاحين
الفقراء من الضرائب والكف عن مصادرة الأراضي الفلاحية (2).

وخلال يوم 30 ماي 1937 عقدت نقابة العمال الزراعيين بالخميلة
(Perré) تيمنا بقاءة سينما «كوليزي» (Colisée) حضره مايتي فلاح
من بينهم ثمانون فلاحا جزائريا، ذكر فيه التدخلون بدور عمال
الأرض، ورفقا بسب تروء اشتراك العمال في نقابات الفلاحين وعمال
الأرض إلى خوف هؤلاء من مضايقات الكولون وأرباب العمل لهم،
كما وجه الخطاب دعوة إلى عمال الأرض للالتفاف حول الكونفدرالية
العامة للعمال (C.G.T).

حتى لا يقطع الطريق أمامهم، ولألا يقعوا ضحية وعود المعمرين
الزمنية، وانتهى التجمع بتقديم احتجاجات عمال الأرض، ورفع
اعتراض ضد قرار غلق محل بيع للمشروبات الكحولية في غيليزان (3).

ولنفس الغرض قرر الحزب الشيوعي الجزائري تنظيم يوم
«لاحي» لصالح عمال الأرض في الجزائر العاصمة (4).

اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي التجمعات التي دعا فيها
التدخلون عمال الأرض إلى التعاضد وإلى الانخراط في القروع النقابية
نحت مظلة «C.G.T» خطرا حقيقيا يهدد الكولون لأنهم يتولوا للعمال
بان وميلتهم المفضلة في التصدي لأرباب العمل والتخلص من ظلم
الكولون هي الانخراط في القروع النقابية.

وفي مدينة وهران تم توزيع منشور خلال شهر يناير 1941 وردت
فيه عبارات مثيرة حول معاناة الشعب الجزائري وفي مقدمته الفلاحون
وعمال الأرض (5).

(1) C.A.O.M. - C.G.A. Carton 9 H41. *Quartier agricole - rapport du 31/05/1937*

(2) Ibid. *Quartier agricole dans le dept d'Alger*.

(3) C.A.O.M. - C.G.A. Carton 9 H42. *Tract. appel du parti communiste janvier 1941*.

(4) André NOUJICHU. «Le vers de certains chiffres. Croissance urbaine et vie
politique en Algérie 1926-1934» in *Études Maghrébines* T11, 1964, p 208
Cf. Ibid.

لما طالب التي رفعها الحزب الشيوعي إلى إدارة الاحتلال
وحرص على تحقيقها فهي نفس المطالب التي تكرر ذكرها في الأعداد
14 و15 و16 و17 من جريدة (Le Peuple Algérien) وتتمثل في:

• منح الفلاحين قروضاً.
• الانتهاء عن عملية المحجز والمصادرة لصالح الكولون.

• تقديم البذور للفلاحين.

• تحديد أجال تسديد القروض والضرائب.

• وضع حد لإساءة الإداريين وإهانتهم للفلاحين بالقرى.

• حق الرعي في أراضي الدومين والأراضي البلدية.

• إلغاء القانون الغابي (العقوبات الجماعية، الحراسة الفردية).

كما كان الحزب يرمي إلى تحقيق أهداف ثلاثة هي:

1- إنشاء لجان فلاحية محلية مشتركة للدفاع عن العمال.

2- عقد مؤتمر للفلاحين يجمع ممثلين عن كل اللجان.

3- خلق قدراتية للفلاحين الجزائريين لتكون جبهة واحدة موحدة تكون
للمقاومة عن مصالح الطبقة الفلاحية¹.

وفي المهرجان الذي نظمه الحزب الشيوعي الفرنسي بمدينة
سبدي بلباس يوم 25 نوفمبر 1944 بحضور ألف ومائة شخص من
بينهم أربع عانة فلاح جزائري أثار الخطباء في تدخلاتهم قضية تموين
الفلاحين الجزائريين بالمعدات الفلاحية والبذور، وكشفوا عن الغبن
الذي سلطه الكولون على العمال الفلاحين².

وتبنى الحزب الشيوعي الجزائري في بيانته «الأرض لمن
يخدمها» (La terre à ceux qui l'a travaille) من فلاحين وكولون صغار،
وعمال فلاحين أهالي أو أوروبيين؛ وتحقيقاً لهذا الشعار دعا إلى نزع
الملكيّات الأرضية من كبار الكولون ومنحها للعمال الفلاحين؛ وانتهى
إلى شعار آخر يتناقض تماماً مع أهداف أحزاب الحركة الوطنية ذات
الاتجاه الثوري الاستقلالي وهو شعار «الوحدة بين الشعبين الجزائري
والفرنسي تحت لواء الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي» متدداً
بالإمبريالية⁽²⁾.

وفي عام 1947 قام الحزب الشيوعي الجزائري بتنظيم حملة واسعة
داخل الأرياف الجزائرية بحثاً عن أنصار من الفلاحين؛ ففي دوار أولاد
عبيدي أثار الشيوعيون قضية مراجعة فرنسا لوجودها في المغرب

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/30 (activité politique d'inspiration Française).
(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/51 (du manifeste du P.C. Algérien).

وقدس، وإن فرانتكو سيجع المغرب الأراضي التي استولت عليها
إسبانيا، وفي دوار تاجوت قرر انصار الحزب الشيوعي دعوة عماد
أوزقان لزيارة دوارهم، مما يدل أن الشيوعيين قد نجحوا نسيبا في اختراق
الأرياف الجزائرية⁽¹⁾ إلى أن تمكنوا من بسط نفوذهم بقوة خلال عامي
1953-1954 في داخل الأرياف الجزائرية بجهات تلمسان، وسبدي
شعير، وقسطنة، وعين مليلة، كما استطاعوا مدّ نشاطهم حتى
المطاب العليا بين الصفراء⁽²⁾

ويقدر سليمان الشيخ في كتابه «الثورة الجزائرية» عدد
الفلاحين المتخطين في الحزب الشيوعي الجزائري بـ 500 حتى 600
ضواحي تلمسان لوحدها وذلك خلال سنة 1955⁽³⁾ وقد استجاب
فلاحين الجزائريين عن تولوا مسؤوليات في الحزب الشيوعي
نوفمبر 1954، ومن هؤلاء السادة عمري الطاهر من تلمسان،
موسى من سبدي بلعباس، وكلاهما كان عضوا في اللجنة
الوطنية للحزب الشيوعي الجزائري⁽⁴⁾

⁽¹⁾ Ibid. (Secret. Rapport de capitaine Enrichel commandant le centre de
gendarmerie de Batna sur les renseignements émis entre le 10 et le 15 mai 1954)
⁽²⁾ M^{re} TEGULA, L'Algérie en Guerre Alg. O.P.U. (S.D.), p 276
⁽³⁾ Mohamed CHIKH, L'Algérie en Armes ou le temps des révoltes Alg. 1954-1962
p 51
⁽⁴⁾ Mohamed TEGULA, Op. cit. p p 276-277

يتبين من خلال ما سبق عرضه بأن الأحزاب الوطنية على
الاختلاف اتجاهاتها وتنوع مشاربها قد أولت اهتماما بملكية الأراضي
الفلاحية، ودافعت عن الفلاح الجزائري.

ففي حين نجد كلا من الأمير خالد ومبصالي حاج بطالب صراحة
بإعادة الأراضي للفلاحين الجزائريين، نرى فرحات عباس يطالب
بمحسن وضعيتهم، بينما راح علماء الإصلاح في دعوتهم يؤكدون على
مراجعة فرنسا لسياستها إزاء أراضي الحبوب، كما لعب الحزب
الشيوعي أدوارا ذكية ومرنة استطاع من خلالها ربط علاقات مع نقابات
العمال الفلاحين ومساهم في النضال معهم بمودة ضد كبار الكولون.

وعلى ضوء مطالب الأحزاب الوطنية يتبين أنها كانت على كلمة
واحدة، وأنها كانت متفقة مبدئيا على أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية
كانت هي السبب الرئيسي في انتزاع الملكيات الأرضية من الفلاحين
الجزائريين ومنحها للكولون، وهي السبب في مأساة الفلاح الجزائري.

ولسنا بحاجة إلى أكثر من ذلك للتدليل على موقفها الموحد من
سياسة فرنسا إزاء الفلاحين الجزائريين.

المسألة الزراعية في الصحافة الوطنية (الأهلية):

اكتمالا لموضوع موقف الأحزاب الوطنية من الصراع بين
الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض أضحي من المقيد مراجعة

الصحافة الوطنية لاستخلاص بعض ما ورد في مقالاتها من أفكار واحتجاجات وعرائض، إلا أنه بالنظر لصعوبة القيام بعملية مسح شامل للمصادر الصحفية الوطنية واستخراج المقالات المتصلة بموضوع بحث منها، فإنه وتجاوزاً لهذه العقبة، وقع الاختصار في هذا العرض التوجيهي بالاستناد إلى بعض المقالات دون أخرى، بالتركيز على المقالات الصادرة في جريدة الحق العنابية (Elhack) والمنتخب (El) من الصحافة والشهاب، والإقدام (L'Idam).

صرح أحد المتصرفين الإداريين في عام 1912 قائلاً «بعد إخراج الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وحشرهم بعيداً عنها في جهات أخرى لم نعد نسمع سوى عبارة متى تعاد إلينا أراضينا»⁽¹⁾

ولم يأت الوضع المزري للفلاحين الجزائريين لم يبق من سبيل أمام الصحف التي جازف أصحابها بأنفسهم سوى الكتابة عن المآسي التي لحقت بالجموع الجزائري والتلبد بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر نهاية بالفلاح الجزائري الذي بذل أقصى جهده لتحسين إنتاجه والخروج من وضعه.

وهكذا أولت جريدة الحق في سنة 1894 عناية كبرى بالأراضي الفلاحية، وكشفت عن مزاومات اليهود والمرايين والمعمرين للاستيلاء

(1) Mahfoud KADDACHE: histoire du Nationalisme Algérien, 1919, 1981, TII: Alger: S.N.E.D, 1980, p 15

عليها وكرست جهدا حريصا على الدفاع عن ممتلكات الأهالي من أرض وعقار⁽¹⁾

كلما اندلعت ثورة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر اتبعتها إدارة الاحتلال بعمليات حجز ومصادرة لأموال الثائرين.

ففي أعقاب المصادرات الواسعة التي مست الأراضي الجماعية والفردية للقبائل وللأشخاص الذين شاركوا المقراني في ثورته ضد فرنسا سنة 1871 حجزت فرنسا من الثوار 725.840 هكتار من الأراضي الزراعية، ورحلت 181 قبيلة، وهو الأمر الذي حول مليونين من السكان إلى الفقر ودفع بالكثير منهم إلى الهجرة⁽²⁾

ويتوالي عمليات المصادرة شنت صحيفة المنتخب في 1882 وجريدة الحق في 1894 حملة ضد عمليات الحجز والمصادرة⁽³⁾ حيث عارضت الجريدتان في مقالاتهما مبالغة فرنسا في مصادرتها للأراضي الفلاحية من الجزائريين وطردتهم منها، وبرعت الجريدتان في الكشف عن نتائج الاستمرار في عملية الحجز والمصادرة.

معد للسر. المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد 02، الجزائر: شروق، 1978، ص ص 273-274.

(2) HEADDADEN Zahir- Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Alger: 1983, pp. 107-108

(3) Ibid, p108

كما أدى التطبيق الخاطئ للقانونين العقاريين لسنة 1873 ومن
1887 بحملة المتخب في سنة 1890 إلى الاحتجاج على إنشاء الملكية
الخاصة التي أقرها القانونان المذكوران أعلاه.

وبدورها اتخذت جريدة الحق بشدة تجاوزات إدارة الاحتلال عند
تطبيقها للقانونين، والمقال الذي نشرته في يوم 21 يناير 1884 والذي
لصحه صاحب عبارة «أين أراضينا التي يراها الناظر على مد البصر، أين
نصورنا الطبيعة؟ أين مساحتنا (يريد بها أغنامنا)؟» تعد شاهدا حيا على
عبارة هذه الجريدة بالأراضي الفلاحية.

لما زيد بن ذباب فقد كتب مقالات تحت العناوين
التي «البؤس يتوج دائما» (La misère- gémit toujours) وهذا
حقا «(c'est notre droit)» هذا كثير، للصبر حدود، فهل من عدالة
للمغلوبين «(c'en était trop, la patience à des homes, n'y a-t-il pas une
justice pour les vaincus)

وهذه المقالات المثيرة تكون جريدة الحق قد لفتت نظر الرأي العام
الفرنسي والجزائري إلى ظاهرة الفقر الخطيرة التي تولدت بفعل عمليات
النصرة والحجز، وراح ضحيتها الملايين من الجزائريين، وهي مقالات
تعمل في طبائنها تحريضا للأهالي على المطالبة بحقوقهم، وتذكر فرنسا
بجائيتها لمبادئ العدالة والحرية التي جاءت بها الثورة الفرنسية (1789)،

وتعمل الإدارة الاستعمارية الفرنسية مسؤولية جسيم الفقر الذي أصاب
الجزائريين.

وبينما نشرت جريدة المتخب في عددها 23 (سبتمبر 1882)
شكوى جماعية لسكان فج مزالة ضد القايد الذي كان يفرض على
السكان القيام بأعمال التوزيع لصالحه؛ فإن العدد 24 من نفس الجريدة
نشر شكوى تقدم بها أعيان بسكرة ضد رئيس ديوان المحكمة، كما
نشرت الجريدة احتجاجات موجهة ضد المتصرفين الإداريين ورؤساء
بلديات المراكز الاستيطانية⁽¹⁾

وأمام الفضائح التي كشفت عنها جريدة الحق تدخل عامل عمالة
الجزائر العاصمة في شهر مارس 1894 وأصدر أمرا بإيقاف رئيس بلدية
«أورليان قبل» (الشلف حاليا) السيد «م. فوريي»

(M. FOURRIER) لمدة ثلاثة أشهر بتهمة تجريد ثلاثة آلاف من الأهالي
من أراضيهم الفلاحية⁽²⁾

⁽¹⁾ HADDADEN Zahir. Op. cit, p 115

⁽²⁾ Ibid. d'après le Journal El Hack du 25/03/1895

كما نشرت جريدة المغرب مقالا لعبد القادر المجاوي في سنة 1903
يتصع فيه الفلاح الجزائري بتطوير زراعته وتحسين إنتاجه ومزايا
الإنتاج الأجنبي

وعن طريق الإقدام اسمع الأمير خالد فرنسا صيحات الفلاحين
الجزائريين وآلاتهم، ففي مقال له نشر عام 1921 نجد يتحدث عن
المجاعات، وعن عمليات الإغتصاب الكبرى التي تعرضت لها الأراضي
الجزائرية، وكيف تحول الفلاحون الجزائريون من أسياد على أراضيهم
إلى خاسين وخدم، يتقاضون أجورا زهيدة لا تسد رمقهم، تتراوح بين
فرنك واحد و 01,50 فرنك مقابل 12 ساعة من العمل - فيما بين
1870 - 1914 - ليرتفع هذا الأجر إلى 08 فرنكات في اليوم الواحد بعد
الحرب العالمية الأولى، وهذا في الوقت الذي بلغ فيه سعر القنطار
الواحد من الحبوب 250 فرنكا.

وبهذا الشكل تكون الإقدام قد اتخذت المبادرة للكفاح ضد
المجاعات السائدة في الوسط الريفي الجزائري، وبادرت أيضا عن
طريق اللجنة الجزائرية لإنقاذ الأهالي Comité Algérien de Secours
(aux indigènes) بجمع أموال وإعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء، كما
كشفت هذه الجريدة عن فضائح الاستيطان الرسمي.

(1) Mahfoud KADDACHE. L'Emir KHALED, Alger. O.P.U., 1987, p 55

معنى هذا أن الإقدام دافعت حقا عن الأهالي، واهتمت
بالأراضي الفلاحية التي انتزعتها فرنسا من الفلاحين الجزائريين، وأنها
غير راضية وغير مقتنعة بسياسة فرنسا تجاه الأهالي.

وماجت هذه الجريدة عائلة سايح بالأصنام على سوء تصرفها
مع فلاحى المنطقة، وكشفت عن سلوكات القايد براهيمى الخضر الذي
كان يمتلك 5.000 هكتار من الأراضي الفلاحية⁽¹⁾ وعن الباش آغا
تدير الذي كان يستأجر بـ 4.600 هكتار في قبيلة سيدي إبراهيم بنواحي
بوسعادة، وذكرت بأن هذه الأراضي قد جلبت له أكثر من عشرة
ملايين فرنك بعد مدة عشر سنوات من استيلائه عليها⁽²⁾.

كما توجه الأمير خالد إلى الحاكم العام للجزائر برسائل مفتوحة
عبر له فيها عن المجاعة التي حلت بالشعب الجزائري بسبب اغتصاب
فرنسا لأخصب الأراضي الفلاحية من أصحابها.

وهكذا نلاحظ بأن الإقدام قد دخلت في حرب مفتوحة مع
الاستعمار وأشهرت أقلام كتابها في وجه الكولون.

وفي رد له على مقالات نشرتها جريدة «صدى الجزائر» (Echo
d'Alger) حول الغابات، كتب الأمير خالد مقالا في جريدة الإقدام

(1) 15/07/1921) Histoire du Nationalisme Algérien T I, p 102. (cité par l'Ikdam du
(2) Ibid. (cité par l'Ikdam. du 12/08/1921)

تحت عنوان «الواقع الجزائري» (La Réalité Algérienne) ضمن مسالة طرد الجزائريين من أراضيهم، والقانون الغامبي المقيت (L'odieux code forestier) ذكر فيه بأن غالبية الجزائريين رعاء، وأنهم تعودوا ذلك قبل الاحتلال، وأنهم في حالة الجفاف كانوا يلجأون إلى الغابات التي كانت تغطي مساحات شاسعة، وبعد عمليات الطرد التي تعرض لها الأهالي في إقليم التل، وجد هؤلاء أنفسهم محصورين بين ملكيات الكولون وغابات الدولة، وحيث ما توجهوا وجدوا محاضر الضبط (Procès Verbaux) مظهر فوق رؤوسهم⁽¹⁾، ونتيجة للتغريم المستمر، والإجراءات العقابية المتتالية التي فرضها قانون الغابات الجائر أصاب الدمار الكثير من الأسر، كما زاد الجفاف الدائم الذي تشهده مناطق الجنوب الجزائري من حدة بؤس الأهالي. واختتم الأمير خالد مقالاً بلغة وتشيع القانون الغامبي، ودعا إلى تعديله كلية لما نتج عنه من انعكاسات سلبية على تربية المواشي⁽²⁾.

وفي مقال آخر نشرته له جريدة الإقدام برا الأمير خالد نف قائلاً قلته بشهد بأنني لست من الذين يبحثون عن التشريعات النبوية، واجهت السياسة وكانعت داخل المجالس المنتخبة بكل ما أوتيت من قوة عن المصائب التي لحقت بإخواني في الدين. وأشار في هذا المقال إلى

(1) Mahfoud KADDACHE, L'Emir KHALED, Alger, op. cit, p 158
(2) Ibid.

إمكانية إحصاء امتيازات الأوروبيين التي يتولى المنتخبون الأوروبيون الدفاع عنها، وهي الامتيازات التي تحصلوا عليها مجاناً وبأنحس الأثمان بعد أن فروا من البؤس الذي لحق بهم في بلدتهم، وألقى اللوم على إدارة الاحتلال التي دعمت الكولون مادياً ومعنوياً وجلبت لهم الاعتبار والاحترام وجعلت منهم أسيادا على الأراضي المترعة من الأهالي⁽¹⁾.

ويستشف مما سبق بأن جريدة الإقدام كانت شديدة الاهتمام بالمسالة الزراعية ويكفيها دليلاً من خلال نشرها لمقالات الأمير خالد بأنها ناهضت الكولون ودافعت بقوة عن حقوق الجزائريين.

ومع أن المسالة الزراعية لم تظهر صراحة في برنامج الأمير خالد سنة 1919، فإن المقالات التي نشرتها له جريدة الإقدام تكشف بكل وضوح عن مواقف هذا الرجل من الكولون، ومن الأراضي المغتصبة بما لا يترك مجالاً للتأويل، ونستدل بذلك عن فضحه للسياسة الفرنسية في هذا المجال، وكشفه عن الكيفية التي استولت بها فرنسا على الأراضي الزراعية الخصبة وتنديده بالاستيطان الرسمي، فذكر بأن ثروات المعمرين الطائلة لم تأتيهم من عمل المحاريث والأدوات الفلاحية فقط بل من عرق جبين الفلاح الجزائري، وقارن بين دخل المعمرين الذين كانت

(1) Ibid, p 97. (d'après l'Idam du 26 Mars 1923).

أراضيهم تعد بالآلاف وبين أجور الفلاحين الأهالي التي كانت تتراوح بين 02 و 04 فرنكات في اليوم⁽¹⁾

لم يكن الحديث بهذه اللهجة، وفي هذه الظروف بالذات تعدّها مزارع الإدارة الاستعمارية وتجاوزا للحدود ؟

لما عبد الحفيظ بن الهاشمي، فإنه توجه في سنة 1926 بالكلام إلى الأهالي يحذّره من مغبة الاستمرار في بيع أراضيهم للأوربيين، وكان في ذلك نعرته لأسباب انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون كان يلقي اللوم على الفلاح الجزائري الذي لم يسع لتطوير مستواه الفني، حيث رد أسباب تخلي الجزائريين عن أراضيهم إلى عوامل أربعة:

1- عدم إتقان الأساليب الفلاحية الكفيلة بالخصب العظيم.

2- عدم ثبات النشء الجديد، وعدم تبصره بالعواقب حين يعمد إلى بيع أرض خلقها له والده.

3- اضطرار الخصومات بين الأهالي مما يضطر المتخاصمين لبيع الأرض لسداد مصاريف الخصامة.

⁽¹⁾ Mahfoud KADDACHE, L'Emir KHALED, Alger, op. cit. p. 39

4- القاتون الأهالي الذي حجب مشاركة الأهالي في مساومة الأراضي الشاسعة بدعوى أن الأهالي كسول لا يعمل، فغيره بها أولى⁽¹⁾

فمع أنه لم يصارح الأهالي في قوله بأن انتقال الأراضي إلى الكولون يعود في أساسه وجوهره إلى السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر خلافا للأمر خالد الذي جاهر بالقول أن سياسة الاستيطان الرسمي هي السبب في تحويل الأراضي إلى الكولون، وفي إفقار الشعب الجزائري، فإنه مع ذلك يكون قد فتح أعين النشء الجديد على خطورة نتائج انتقال الأراضي الفلاحية إلى الكولون والتي حرّمهم قانون الأهالي من إعادة شرائها، شأنه في ذلك شأن الزاهري الذي صدر له مقال في جريدة البرق يردّ فيه تخلي الجزائريين عن أراضيهم إلى الأسباب التالية:

1- امتيلاء الحكومة -الفرنسية- على أراضي الأحياس العامة بدعوى أنها هي التي ستولى إتفاق ريعها على المساجد والمدارس والمقنيين، ثم أنعمت بها على الكوولن.

2- التفرنج الأثم والمدنية الفاجرة التي فرضت على الجزائريين عبثة التبسط في الشهوات والملذات.

⁽¹⁾ محمد ناصر. المرجع السابق، ج : 02، ص 85

3- ما به الكولون على السنة المرابطين والندراويش من الدعاية إلى المحرة وترك البلاد للمحتلين⁽¹⁾
 معنى هذا أن الأراضي الجزائرية انتقلت إلى الكولون بفعل عوامل خارجية تسبب فيها الاستعمار، وعوامل ذاتية كان السبب فيها الجزائريون أنفسهم.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المقالات لم تكن الغاية منها سوى نصير الشع الجزائري بالسياسة الاستعمارية الحاقدة، وبظلم الكولون ومخازيهم، وبإخطاء الفلاحين الجزائريين الذين باعوا أراضيهم للكولون، ولم يجتهدوا في الأخذ بأسباب التقدم الفلاحي.

ومن أهم القضايا التي عالجها الكتاب الإصلاحيون، وضعية الأراضي الفلاحية المغتصبة، وما نجم عنها من آثار سيئة على المجتمع الجزائري، فانصدوا الأساليب الاستعمارية وكشفوا عن الظلم الذي سلطه الكولون على الفلاحين الجزائريين، ولم يكونوا مفتتين فقط بالصراع مع الطرق الصوفية والزوايا.

وتورد لكم فيما يلي نماذج من المقالات التي كتبت في جريدة الشهاب، فمع قلنا فإنها تدلنا على دخول هذه الجريدة معترك الصراع

مع الاستعمار الفرنسي حول ملكية الأراضي، منها مقال جاء فيه :
 أنريد عدلا في عمارة الأرض حتى لا نرى الأرض تزرع من قوم وتعطى لآخرين، وحتى لا نرى إثارا في منح الأراضي لقوم على قوم، وحتى لا نرى القروض الفلاحية تنفتر على الفلاح الأهلي الضعيف ونوسع على غيره القوي، كأنها تعمل في ذلك بفلسفة تسمين السمين ونهزيل الهزيل⁽¹⁾

يستخلص من هذا النص بأن جريدة الشهاب كانت تهتم بموضوع الأراضي الفلاحية وبالحالة الأليمة للفلاح الجزائري، ودرمت إدارة الاحتلال بالتخلي عن مبادئ العدل والمساواة وسلوكها لسياسة عنصرية إزاء الأهالي بإيثارها للأوروبيين فيما يخص توزيع الأراضي الفلاحية ومنح القروض والمساعدات المالية لهم دون غيرهم من الأهالي، وكان هذا المقال بحث الإدارة الاستعمارية على الحد من سياستها العنصرية تجاه الفلاحين الجزائريين.

كما أوردت قولا ينسب إلى الحاكم العام مفاده «أن عدد الأهالي بالجزائر خمسة ملايين منهم ما ينوف على الأربعة ملايين يشبهون رجال القرن الحادي عشر، وثمان مائة ألف أكثر تحضرا وعمدنا بقليل»⁽²⁾

⁽¹⁾ الشهاب، السنة الثانية، العدد 89، الخميس 25 رمضان 1344 هـ - قسنطينة: 1926/04/08.
⁽²⁾ الشهاب، السنة الثانية، العدد 89، الخميس 20 رمضان 1345 هـ، قسنطينة 1927/03/24.

⁽¹⁾ محمد نصر، المرجع السابق، ج: 02، ص 85. نقلا عن البرق العدد 21، الصادر في 1927/01/01.

يستط من هذا القول الذي شهد به المسؤول الأول عن الكولون في الجزائر، بأن الجزائري أصبحت حالته أشبه بحالة عبيد الأرض في القرون الوسطى كما عبر عنه بنفس الأسلوب فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار⁽¹⁾ ونشرت قولاً اقتبست من الصحافة الفرنسية يؤكد ما صرح به كل من الحاكم العام للجزائر، والزعيم الجزائري فرحات عباس ورد فيه أن من بين الأربعة ملايين ونصف المليون الذين هم مسلمو الجزائر، أربعة ملايين نسمة لا يملكون شيئاً من الدنيا، بل هم جميعاً مزارعون وأجراء وعملة عند طبقة المستعمرين (الكولون)، وإن هذه الأربعة ملايين ينكفون بأجرتهم اليومية، وتراهم على أسوأ حال من المعيشة⁽²⁾

وإن اعتراض النواب الكولون على المعمر «كول» الذي باع أرضه لأحد الفلاحين الجزائريين، وتدخل قسم النيابات العربية دفاعاً عن مصلحة متروبيهم كتبت جريدة الشهاب مقالاً تحت عنوان: «نزع الأراضي من أربابها للاستعمار: موقف نوابنا تجاهه، وعود جميلة لسير الوالي العام» ضمنته العبارة التالية: «إن عصر نزع الأملاك لفائدة الاستعمار قد انقضى»⁽³⁾ وقدمت شكرها لنواب الأمة الذين قاموا

⁽¹⁾ FERHAT Abbas. Op. cit, p. 141.

⁽²⁾ الشهاب، العدد السابق

⁽³⁾ الشهاب، لسنة الرابعة، العدد 154، قسنطينة الخميس 17 محرم 1347 هـ / 1928/07/05، ص 2

برأيتهم نحو هذه المسألة الهامة خير قيام، كما شكرت سمو الوالي العام على حسن وعده بمراعاة جانب المسلمين في المستقبل، فيمنح للعرب الفلاحين قطعاً من الأرض⁽¹⁾.

إن دل هذا على شيء فإنه يدل على اهتمام هذه الجريدة وحرصها على أن لا يتزع من الفلاحين شبر من الأرض مستقبلاً، وهذا ما يتفق مع مطلب النواب الجزائريين الداعي إلى الإقلاع بصفة نهائية عن انتزاع الأراضي الفلاحية لمصلحة الاستعمار⁽²⁾.

وردت الشهاب على الذين وصموا الفلاح الجزائري بالكسل، وذكروا القراء بما كتبه بعض النواب الفرنسيين الذين زاروا الجزائر في 1922 للاطلاع على أحوالها، حيث خلصت تحقيقاتهم أن من الأربعة ملايين ونصف مليون الذين هم مسلمو الجزائر، أربعة ملايين فقراء لا يملكون شروى نقيراً، بل جميعهم مزارعون وأجراء وعملة عند المعمرين وينكفون بأجرهم اليومي، وهم زيادة على موت 80 ٪ من أطفالهم من سوء الغذاء على سوء حال، ولعل هذا البيان كاف في التدليل على

⁽¹⁾ نفسه.

⁽²⁾ الشهاب، العدد السابق

استعداد الأهالي، وعلى أن ضئلك العيش هو العائق الأكبر، وعلى أن
المعمر لولا جد الأهالي وعمله ما استثمر أراضيه (1).

وتحت عنوان «العامل الأهلي يملا بمجهوده خزائن غيره»
ويتصور جوعا فهل من عاطف عليه؟ كتبت جريدة الشهاب مقالا
لخصت به ما يقاس به العامل الأهلي من إجحاف المعمرين لحقوق
وسلهم أبواب الرزق في وجهه، وتمديد ساعات العمل اليومي إلى
إحدى عشرة ساعة فتراوح من 10 إلى 12 ساعة، وأجرته اليومية تتراوح من
ثمانى إلى عشر فرنكات، وأقصى ما تنهي إليه خمسة عشر فرنكات (2).

وخالفتا هذه الجريدة على نص الخطاب الذي ألقاه الشيخ
الشير الإبراهيمي في 07 رمضان 1348 هـ بنادي الترقى والذي قال به
«الذي تقتضيه الحكمة الهادئة لنحفظ أنفسنا من هذه المزاخرة من
تأسيس شركات التعاون بين الفلاحين وشركات التعاون بين التجار
لنفي الصغار من الجانبين شر تحكم الأجانب في أملاكهم ومجهوداتهم
ثم تأسيس مصاريف مالية صغيرة تكون واسطة بين الجميع، وتكون
بذلك مستودعا للأموال المخزونة المعطلة، ومرجعا لصناديق التوفير
والاحتياط».

الشهاب لسنة 04، العدد 170، قسنطينة جمادى الأولى 1347 هـ -
1928/11/01، ص 12.

وبهذا المقال تكون الشهاب قد ضربت لنا مثالا عن عرض
العلماء الجزائريين المصلحين لخطة اجتماعية - اقتصادية على
الفلاحين الجزائريين يزاحمون بها الكولون، وذلك بتأسيس شركات
تدخر الأموال لحين الحاجة، لينتم توزيعها على الفلاحين الجزائريين
المحتاجين وعلى التجار.

يبدو واضحا من خلال نشر الشهاب لمثل هذه المقالات أنها
كانت حريصة على نهضة الفلاحين ورقبهم.

وفي مقال مطول نشرت الشهاب الأسئلة التي وجهها السيد
«بارت» النائب بمجلس الأمة لوزير الداخلية الفرنسي حول أجور
العمال الفلاحين، وساعات العمل اليومي، والضمانات التي يتمتع بها
العمال الفلاحون في الجزائر، وكذلك رد وزير الداخلية عليها وهي
أسئلة محرجة، كان رد الوزير عليها، أن ليس للعمال الفلاحين بالجزائر
أي حد لساعات العمل وذلك مثل فرنسا تماما، وأن العمال الأهالي
والفرنسيين يطبق عليهم نفس قانون حوادث الشغل، وأن الإدارة
الجزائرية تدرس الآن كيفية تطبيق قانون الضمانات الاجتماعية على
العمال الجزائريين¹ وبمثل هذه الطريقة تكون الشهاب قد كشفت
النقاب عن مراوغات وزير الداخلية لنائب مجلس الأمة وفضحت نفاق

الشهاب، السنة 09، شعبان 1351 هـ

خاتمة

على الرغم من مراعاة الحركة الوطنية للمسألة الزراعية في برامجها الحزبية، وتكوين مناضليها لجهود معتبرة دفاعا عن ممتلكات الأهالي، ولارتباطها لطلب استعادة الأراضي الفلاحية والرعوية، ومناهضة القوانين العنصرية، فإن الواقع يؤكد إخفاقها وعجزها في تحقيق مطلب استعادة الأرض لأصحابها الشرعيين.

لما الصعابة الوطنية فقد اهتمت في مقالاتها بمشكلات الفلاح الجزائري وتآلبه، وكشفت للرأي العام والخاص عن العوامل التي تسبب في تضياع الأراضي الجزائرية وانتقالها من أيدي الفلاحين الجزائريين إلى المعمرين والكولون، ولعبت دورها في التكوين الفكري والسياسي للأهالي حتى يكونوا على بينة من أمرهم، ويستعدوا لفتح القيد عن أنفسهم.

الفصل الخامس: نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي) (1830-1954)

تمهيد

- دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته ضد

الاحتلال الفرنسي

للجزائر (1830-1847)

- الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الأراضي الرعوية

- ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الاستعماري الفرنسي في الجزائر

- رد فعل سلطات الاحتلال من عمليات حرق الغابات وتخريب مزارع

الكولون

- حماية المراكز الاستيطانية (بقوة القانون وبقوة السلاح)

خاتمة

ثبت أن الفلاحين الجزائريين لم يتحركوا حسب زعم الكتاب الفرنسيين بدافع الذين-التعصب- وحده، أو يشعرون إلا من أجل بطونهم الجائعة وأجسامهم العارية⁽¹⁾، فالتاريخ يشهد للجزائر بقوتها الاقتصادية في الحوض الغربي للمتوسط، وفي شمال أفريقيا؛ فالمقاومة كانت ترمي إلى تحرير الجزائر من الاستعمار وأعوانه في الداخل واستعادة مجد البلاد الاقتصادي.

ولما كان ثلاثة أرباع سكان الجزائر هم من أبناء الريف الذين ناصروا المقاومة وأبدوا الكفاح المسلح ووقفوا في الصف الأول للمواجهة مع الاستعمار، فإنه على هذا الأساس يمكن اعتبار المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي مقاومة فلاحين.

(1) في مقال نشرته نه مجلة الأصالة يورد لنا الأستاذ يحي بوعزيز قائمة بأسماء الكتّاب الفرنسيين الذين ادّعوا في كتاباتهم أن الجزائريين لا يشعرون إلا عندما يشك عليهم القفر، والوعر، والعرو، والخصاصة؛ لما عندما تتحصن أحوالهم الاقتصادية وينمو ثروتهم قبلهم يظنون إلى الهدوء والسكينة ويرضون بحكم الأجانب، ومنهم الفرنسيون... أما الفكرة الوطنية فهي بعيدة عنهم ومن هؤلاء الكتّاب في القرن 19: لويس ديه، روبن، شاتولي، ليملي، هيرسون، بول لزان، فونو، فورد، تروملي، لابلان، مارلون، هنري قارو، بيليسي، شارل ريشارد، لوغيسين بونارد، لاملان، بريوات، قورشودا ومنهم في القرن 20 جوليان، ليجون، توشي، برونان، لاكوس، (الأصالة، السنة 109: العدد 80/79-82/81، 1400 م-1980 م، ص 93).

وكان الفلاحون في السهول والجبال والمحاربون في ثيابهم الرثة
البالية وسكان القلاش والقرى الذين جوعتهم الحرب وشنت ضلهم
طواير يجرى بحبونه باعتزاز على لسان شيوخهم «مهما أحرقت ومهما
كثفت حاصبك، وفطعت عنا القمح والشعير، وأعملت يد السلب
والهب في ممتلكاتنا... فإننا سوف نحاربك عندما تدق ساعة
الحرب. ولو كنا متعادلين في العدد واحد ضد واحد، أو عشرة ضد
عشرة أو مائة ضد مائة، أو ألف ضد ألف، لعرفت يومئذ بأننا لا نولي
الأمم العدو»⁽¹⁾

إن دولة الأمير عبد القادر كان إدارتها وقادة جيشها النظامي
من سكان الريف ممن أخذوا تعليمهم الأول في الكتائب والزوايد
وقنعهم بالفضة وكمال الجسم جعل منهم محاربين أشداء على استعداد
لحوض المعركة في أية لحظة.

وبناء على قول إميل دو كافيناك (Emile de CAVAIGNAC)
«إن العربي حريص كل الحرص على أرضه أكثر مما تصوره الملكية
الروحية عند العرب قائمة على أسس ثابتة خلافا لما يعتقد البعض»
وبما أخرجنا أن نستفيد منهم في هذا المجال، وإن الغارات العسكرية التي

ننتها عليهم تصيبهم في أعز ما يملكون وهو الأرض»⁽¹⁾ يتبين بأن
المقاومة انطلقت دفاعا عن الأرض المغتصبة.

والأرض في نظر الجزائريين ملك مشترك للجميع، وعليه فإن
الروح الجماعية التي تربط بين الفلاحين دفعتهم إلى أن يحاربوا من أجل
الأرض، ومن أجل التراب الوطني بل من أجل البلاد بأسرها لأنها
ملك مشترك للجميع.

ويكفينا دليلا ما كتبه الأستاذ مصطفى الأشرف نقلا عما شهد به
القادة الفرنسيون على أنفسهم بأن الثورات الأولى التي خاضها
الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي هي ثورات فلاحين حيث أشاد
الدوق دورليان بالفلاحين قائلا «أن هؤلاء المناضلين الشجعان الحقوا
بالفرنسيين من الأضرار ما لم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا
وهم بذلك يشبهون الكوزاك (الجيش الروسي غير النظامي)... ويضيف
قائلا «أن الفلاحين في ناحية خجوط حرمونا من النوم لأنهم أجبرونا
على أن نظل دائما في حالة استنفار»⁽²⁾.

وإن كان بعض الفلاحين قد اختاروا طريق الهجرة إلى المدينة بحثا
عن العمل بعد التخلي عن أراضيهم أو بيعها للذكولون، فإن آخرين

الاستاذ مصطفى الأشرف. المرجع السابق ص 87
الاستاذ مصطفى الأشرف. المرجع السابق ص 88

الاستاذ مصطفى الأشرف. المرجع السابق ص 63

دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته ضد
الاحتلال الفرنسي للجزائر (1832-1847)

لقد ظل الفلاحون يحتلون الريادة في حركة التحرير الوطني التي
بدأت مع المقاومة الأولى التي تزعمها الأمير عبد القادر ضد الاحتلال
الفرنسي -بكونه واحدا من أبناء الربف- اعتمد على جيش قوامه
الفلاحون، حيث وضع الفلاحون أنفسهم كقوات احتياطية تحت تصرفه
أيام الحرب لاعتبارهم الذود عن الأرض واجبا مقدسا قدسية الدين،
وحفظ العرض والشرف، لأن المساس بالملكيات الأرضية لديهم هو
مساس بالكرامة وانتهاك للعرض. ولم تمنعهم الحرب عن مبارحة
أراضيهم التي يتوقدون نارا ويتحرقون إلى العودة إليها، إذ أنهم كانوا
يخرجون على العودة لإتمام عمليات الحرث أو الحصاد، ويشهد التاريخ
لفلاحي قبيلتي الغرابة والحشم أنهم كانوا يتركون وظيفتهم الزراعية
بصفة مؤقتة للمشاركة في الحرب ونيل فضل الجهاد، ويجمع الكتاب
الجزائريون المهتمون بتاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بأن

منهم فضلوا الهجرة إلى الخارج لاعتبارها في نظرهم نمطا من النضال
والمقاومة السليمة ضد الاستغلال والبطرة، أما فريق ثالث من سكان
الأرياف فإنه صمم على البقاء والمقاومة، ورأى في الثورة على
الاستعمار سبيلا وحيدا للتخلص من حقد الكولون وظلمهم، وقد
نجد هذا النوع من المقاومة في الانتفاضات والثورات الشعبية المتتالية،
وفي رفض الفلاحين لدفع الضرائب، وطرحهم لثقافة المستعمر،
والامتناع عن التجنيد في صفوف الجيش الاستعماري⁽¹⁾.

إن السياسة التي أدت إلى رخاء ثلثة من الكولون على حساب
معاناة السكان وإفقارهم تسببت في ردود فعل عنيفة ضد المنشآت
الزراعية الاستعمارية كما سنرى لاحقا، ولقد عبر الكاتب الجزائري
مصطفى الأشرف عن هذه الرضعية بقوله «أنه قل ما نجد في أرجاء العالم
بشرا في مثل تلك الحالة من البؤس والشقاء يعيشون بجوار ذلك الثراء
الفاحش الذي ينعم به الأجانب... وبما أن الفلاحين هم ضحايا هذه
الحالة فإن الفضل يرجع إليهم في إعطاء الثورة الجزائرية الانطلاقة
الأولى وضمان استمرار النصر لها»⁽²⁾.

⁽¹⁾ AEK DJERLOUL. Eléments d'histoire culturelle Algérienne, Alger: ENAL.
1984, p83

⁽²⁾ مصطفى الأشرف. المرجع السابق، ص 360

جميع الثورات التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي
كانت ثورات فلاحين⁽¹⁾

أنشأ الأمير بمدينة معسكر جيشا محترفا يتقاضى أفرادها اجرة
ومضى هذا الجيش بدعم المتطوعين من أبناء الفلاحين في حالة نشوب
حرب، إلا أن المتطوعين من أبناء القبائل الطائفة للأمير (الغرابية -
الحشم - بني عامر) كانوا كثيرا ما يتخلّون عن مواصلة العمل
المسكري الطوعي، إما لأنهم اعتادوا على الحرية، وإما لإلحجاز أعمالهم
الزراعية أثناء مواسم الحرث والحصاد، الأمر الذي اضطر الأمير دعوى
القبائل إلى الاستمرار على إرسال

أعداد محدّدة من الفرسان لتوضع رهن إشارته أثناء الحرب⁽¹⁾ هذا ما
حدث بعد معركة المقطع (28 جوان 1835) حيث عاد المتطوعون إلى
قبائلهم⁽²⁾

⁽¹⁾ من هؤلاء الكتب تذكر: سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2،
ط 3، الجزائر: شروق، 1983، ص 50-58.
- مصطفى الشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع (مرجع سابق) ص 64-68، 86-
92، 116، 137-135.
- يحيى بوعزيز، المقاومة في جبال التوشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد
الاستعمار الفرنسي

1840-1864، الأسبلة السنة 09، العدد 84 جويلية أوت 1980 ص 03-40
(2) ibid، p 91

وقد تلقى المستوطنون الأوروبيون صعوبات حالت دون إجرائهم
لتجربة زراعة القطن في هضاب مستغانم ومزرغان بفعل مقاومة فلاحى
المنطقة لهم؛ ولهذا طلب المراقب المالي الموفد من قبل سلطات الاحتلال
لتابعة نتائج التجارب الأولى لزراعة القطن في رسالة بعث بها إلى الحاكم
العام للجزائر في 21 سبتمبر 1835 يشترط فيها فرض السلم والأمن في
هذه المنطقة حتى يتسنى للكولون تطوير زراعة القطن

وفي هذه الأثناء كان الفلاحون الجزائريون يحاصرون المدن
الساحلية؛ (عنابة، الجزائر العاصمة، وهران) بمنعون عنها المؤن
ويشعلون الحرائق في مزارع الكولون الفرنسيين القريبة، ومنها: قبيلة
الغرابية في منطقة وهران، حجوط في منطقة الجزائر، والقبائل المجاورة
لمدينة عنابة⁽¹⁾، حيث يقول الأستاذ سعد الله «هجمات أهل متيجة
والحرائق التي أشعلوها في مزارع الفرنسيين القريبة من العاصمة لم تكن

(1) J. Manquene, l'Oranaie et ses richesses agricole, oran 1930, p 225.

سوى فضلا صغيرا امام الهزيمة الساحقة التي لحقت بجيش الاحتلال في معركة المقطع⁽¹⁾

وفي الوقت الذي منعت فيه قبيلة الغرابة الحليالة التابعين لحامية وهران من قطع الأخشاب تراجع الجنرال بيجو عن فكرة دعمه لحامية تلمسان، وذلك عند بلوغه خبر اقتراب الأمير عبد القادر من مدينة وهران لحرق مزارع الحبوب التابعة لقييلتي الدواوير والزمال⁽²⁾

وقد اعتمد الفلاحون الجزائريون هذا الأسلوب من الحرب ردًا بالمثل على ما ارتكبه الفرنسيون من حرائق ضد مزارع الجزائريين، ونظرًا لخطورة تكبيك حرق المزارع تمنى الأمير عبد القادر ألا تشوب الحرائق المتغزلة على مفاوضات السلم مع بيجو⁽³⁾

ويبدو من خلال الشرط الثاني والثالث وكذلك الشرط الثامن لمعاهدة الثافة (1837/05/30) التي وقعها كل من الأمير عبد القادر والمرشال يجر بأن المشكلات المتعلقة بملكية الأرض كانت تستأثر بنصيب وفير في هذه المعاهدة⁽⁴⁾

⁽¹⁾ لو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 01، قسم 01، الجزائر: م. د. ك، 1992، ص 53

⁽²⁾ A.V. DINESEN. Op.cit, p 117.

⁽³⁾ A.V. DINESEN. Op.cit, p 135.

⁽⁴⁾ Ibid, pp 138-139.

إن اختراق كل من الطرفين الجزائري والفرنسي للمجالات الأرضية التي حددتها معاهدة الثافة بين الأمير عبد القادر وبيجو تسبب في أكثر من مرة في الإساءة إلى السلم المبرم بينهما.

فقد تصدى الأمير عبد القادر للمارشال بيجو وهو يتقل برًا من وهران إلى مستغانم، وردّ على أعقابيه من قبل رسول الأمير عبد القادر عند المقطع، وأبلغه بعدم جواز المرور في الممتلكات الأرضية لدولة الأمير عبد القادر -حاملًا سلاحه- وأن الأمير سوف لا يرد على القبائل العربية المحلية في حالة حدوث مكروه⁽¹⁾

بشيين من خلال هذا الموقف بأن التركيز على ملكية الأرض بيد دولة الأمير ويبد أصحابها الشرعيين وفق ما نصت عليه شروط معاهدة الثافة بشكل حلقة هامة في المخطط الاستراتيجي لدولة الأمير.

ومع أن المادة الأولى من معاهدة الثافة تعترف لفرنسا بالسيادة على جزء من تراب الجزائر إلا أن الأمير عبد القادر ظل يتحاشى وباعتناء كبير كل صيغة وأية عبارة تورطه في مسألة الاعتراف لفرنسا أو

(1) Ibid, p 144

ملكها بالسيادة على أرض الجزائر في مراسلاته مع الجزائر بيجو أو غيره من حكام فرنسا⁽¹⁾. بحيث كان يستبدل عبارة الاعتراف بالسيادة بالفاظ مثل: حسن المعاملة (Bienveillance) أو الصداقة (Amitié) أو التحالف (Alliance) لاعتبار أنها جميعها عبارات تظهر حسن الجوار لا غير. ويدهي أن مثل هذه الصيغة تتم عن الرفض القطعي لمعاني وأبعاد المادة الأولى من نص معاهدة التافة التي تقرر لفرنسا بالنفوذ والسلطة على جزء من أرض الجزائر ليستقر فيه الكولون بصفة أبدية.

والرسالة التي بعث بها بيجو إلى وزير الحربية من مدينة وهران في 30 أكتوبر 1837 تؤكد تصميم بيجو الواضح على تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضي بلادهم في المناطق التي أصبحت خاضعة لإشراف وإدارته بمقتضى نص معاهدة تافة بصفة أبدية، حيث يقول: «إن أودية المخزن التابعة لمستغانم بإمكان محصولها أن يسد حاجات عشرين حتى ثلاثين ألف من الكولون، ويشير في نفس المراسلة بأن إنتاج الكروم يمكن الحصول عليه من منطقة حشم الدروق الواقعة جنوب مستغانم»⁽²⁾، خاصة وأن المادة 04 من هذه المعاهدة تقر بأن لا

⁽¹⁾ «Je remarque même dans sa correspondance, soit avec le général Bugard soit avec des tiers, Abdelkader évite soigneusement toute expression, une locution qui implique l'aveu de la domination souveraine de la France ou du roi des Français» Georges Yver «Le Ministre de la guerre à Valée, en date du 10/12/1837» in correspondance du maréchal Valée, Paris 1949, p 160.
⁽²⁾ Georges YVER Documents relatifs au traité de la Tafna, Alger: ancienne maison Bastide, 1924, p 248

سلطة للأمير عبد القادر على المسلمين الراغبين في العيش بالأقاليم التابعة للإدارة الفرنسية، وبذلك يتسنى لفرنسا تكريس ملكيتها الدائمة والثابتة لتلك الأراضي التي لم يعد من حق الجزائريين استعادة حقهم فيها⁽¹⁾.

والسؤال المطروح: ألم يكن الأمير عبد القادر بتوقيعه على معاهدتي دي ميشال (26 فبراير 1834) والتافة (30 ماي 1837) قد منح للفرنسيين حظا في الاستيطان غير مستحق؟ وهذا لاعتبار أن المعاهدتين أقرتا باحتلال قطعة من الأرض الجزائرية ووضعنا جزءا من شعبها تحت سلطة الاحتلال.

وينقض فرنسا لمعاهدة التافة عاد الصراع بين الفرنسيين والأمير عبد القادر إلى أشده، وتلبية لنداء الجهاد تحولت النتيجة إلى ميدان لمعارك طاحنة بين الفلاحين وجيش الاحتلال الفرنسي، ففي 21 نوفمبر 1839 هاجمت قبائل حجوط مزارع المعمرين، وحزّت رؤوس مائة منهم من بين الألف وخمسة مائة المقيمين بمتيجة؛ وعلى الرغم من ذلك اعتصم الكولون في بوقاريك بمزارعهم ولم يتخلوا عنها؛ وفي عام 1840 أعاد الفلاحون الجزائريون الكرة عليهم فقتلوا اثنان وأربعين منهم واختطفوا أربعة عشر⁽²⁾ بينما تذكر بعض الكتابات أنه على أعقاب الهجمات

⁽¹⁾ Ibid, p 527

⁽²⁾ Pierre GOINARD, Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, p 335

التي تعرض لها الكولون في سهل متيجة عام 1839 وعودة الأمير عبد
القادر إلى النشاط الحربي ضد قوات الاحتلال حطّم الكولون جميع
القيادات التي تم بناؤها⁽¹⁾

سواء غادر الكولون قبيعاتهم أم اعتصموا بها، فالذي يهتكم هو
إصرار الفلاحين الجزائريين وتصميمهم على طرد المعمرين من أراضيهم
وانتزاعها منهم وإبطال حقهم فيها.

ففي عام 1840 قدر عدد الأوروبيين الذين قتلوا على يد
الفلاحين الجزائريين بعشر المستوطنين المقيمين في بوقاريك وشرشال
وقال إيرايم (على الأقل واحد من بين ثلاثة وثلاثين)⁽²⁾ مما يدل
على عنف مقاومة الفلاحين للاحتلال في هذه الجهة من الوطن؛ وقد
وصف الاستعمار المقاومين فيها بالمغيرين والسراق والمرتكبين لأعمال
التهب في حق الكولون لأنهم كانوا يأخذون الأشخاص والرؤوس
البشرية كغنائم⁽³⁾.

وأمام المقاومة العنيفة وشدة ضربات الفلاحين أجبر الكولون
المهاجرون إلى الجزائر إلى العودة، فمن ضمن 6.376 مهاجر أوروبي
وصلوا إلى العاصمة سنة 1840 عاد إلى فرنسا 4.545 شخصا، ومن

⁽¹⁾ ALBERTINI (E), MARCAIS (G), YVER (G). L'Afrique du nord Française dans
l'histoire, Paris (S.D.), p 301

⁽²⁾ Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris 1842, p 223.

⁽³⁾ Ibid, p 224.

ضمن 1.841 شخصا نزلوا بوهران عاد 1.506 شخصا، ومن بين 2.358
شخصا أوروبيا وصلوا إلى عنابة عاد منهم 2.084 شخصا كما حصد
الموت في وهران لوحدها 1.761 شخصا أوروبي عام 1840⁽¹⁾

أخفى الفرنسيون في كتاباتهم عامل المقاومة وردّوا عودة
المهاجرين الأوروبيين إلى أوروبا فيما بين 1830-1842 إلى عوامل
اقتصادية تتمثل في افتقار الكولون إلى الموارد المادية والمالية الضرورية
لإقامة المستوطنات الزراعية، ولم يتحدثوا إلا عارضا عن مقاومة
الفلاحين الجزائريين للكولون الوافدين من أوروبا والمنبئين داخل
الأرياف الجزائرية، ويظهر ذلك في إشاراتهم إلى وجوب توفير
الحماية للكولون من اعتداءات اللصوص (les maraudeurs) ضماما
لاستقرارهم، وما لم يتحقق ذلك فإنهم يعودون إلى فرنسا يتسعين قنوطين
من دون أن يظفروا بقطعة أرض زراعية واحدة⁽²⁾. وللحيلولة دون
عودة الكولون إلى بلدانهم بأوربا اشترطت إدارة الاحتلال إقامة
المستوطنات الزراعية بالقرب من المدن التي تم إخضاعها أو بالقرب من
الحاميات العسكرية، قصد توفير الحماية لها؛ كل هذا يوحى بوجود
مقاومة أبدائها الفلاحون الجزائريون ضد تواجد الكولون فوق
أراضيهم.

⁽¹⁾ Ibid, p 226

⁽²⁾ Eugène BURET. Op. cit, p 226.

حتى غابة عام 1840 لم تسمح الأوضاع الأمنية للكتلون الأوربيين بزراعة أراضيهم التي تحصلوا عليها عن طريق الامتياز المجاني، أو عن طريق شرائها بمبالغ جبالية أحيانا؛ وحتى هذا التاريخ اعتبر الجزائريون أميلا على أراضيهم لأن الأرض التي تحصل عليها الكتلون منهم المقاومة من زرعها؛ ومن جهة أخرى تشددت سلطات الاحتلال مع الكتلون، فاستولت عليهم زرع الأراضي التي تحصلوا عليها، وخربت لهم آجالا، ما لم يزرعونها فإنهم يتعرضون للتحديد ويستنفى لهم فقط الجزء الذي يتناسب مع دخلهم.

ومن بين الانتفاضات المتتالية ضمن المقاومة الوطنية الجزائرية التي ظلت بعض حلقاتها شبه مفقودة، نذكر الحركات الاحتجاجية لقبيلة أولاد سعيد، وشارب الريح، وبني خنيس، والقلايلية، وأولاد قادن، والبحورات، والحازات، وأولاد سيدي اعمر بن ميمون، وأولاد عيسى، في شهر أكتوبر من عام 1845⁽¹⁾ بضواحي مدينة معسكر، ردا على إقامة فرنسا للمركزين الاستيطانيين: سان هيبوليت (المامونية حاليا)، وسان أندي (خصيبة) في نفس السنة⁽²⁾ لاجتثاث مقاومة الأمير عبد القادر واستتصالها، وذلك بعد مصادرتها للأراضي التي أنشئ فوقها المركزان الاستيطانيان بقرار من الحاكم العام في 30 ماي 1841 بحجة

تقلي أصحابها عنها⁽¹⁾ واحتجاج بني خنيس مرة ثانية ردا على القانون الغابي الصادر في 12 جوان 1851 والذي مس أجزاء من غابة بني خنيس، واحتجاج قبيلة أولاد سعيد مرة أخرى ضد قرار الماريشال راندون -وزير الحرية- القاضي بتحديد أراضيها وحجز ممتلكات الأحياس بها سنة 1856.

يستخلص من مقاومة الفلاحين للاحتلال في هذه المرحلة المبكرة من استعمار فرنسا للجزائر بأن الفلاحين كان حُب الأرض لديهم يمتزج بحُب الوطن، بحيث لم يصبح عندهم من مدلول لعبارة الحرية سوى تحرير الأرض واسترجاعها.

إن الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر كدّبت الأسطورة الاستعمارية القائلة بدخول الفرنسيين إلى الجزائر بفرض نشر الحضارة.

إن رفض الجزائريين -للأمر الواقع- ومقاومتهم للاحتلال بقيمان الدليل على رغبتهم في التمسك بشخصيتهم المتميزة وتحرير أراضيهم، وهكذا أصبحت كل مقومات الصدام والصراع المرير والشاق متوفرة⁽²⁾.

⁽¹⁾ M.P. De MENERVILLE. Op.cit, p 264.

معهد حري. الثورة الجزائرية، سنوات النضال، الجزائر - 1994، ص 75.

⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 5L/25 (Colonisation officielle).
⁽³⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5 (création du village de S^t André de Maccari).

كما لم تكن الوطنية لدى الجزائريين تعني شيئا سوى التعلق
بالعاطفي بأرض الأجداد، ومن الأرض استلهموا رد الفعل ضد
الاستعمار.

وميلاد أخرى فإن انفكاك الأرض من أصحابها أدى بهم إلى
التمسك، ومن الأمور المثيرة للنقاش أن رؤساء المكاتب العربية لم يشيروا
في تقاريرهم أن ثورات الفلاحين كان سببها اغتصاب الأراضي
الفلاحية. لقد أوردت تقاريرهم ثورات وأحداث وقعت بالفعل، اكتفى
فيها بالحديث عن النشاطات العسكرية والمعارك، وانعدام الأمن، وطلب
السكان الأوروبيين والأهالي للحماية، من دون أن يذكروا أن السبب
الجمهوري لهذه الأحداث على أنه اغتصاب الأرض.

بلا حظ في التقارير التي تحدثت عن ثورة أولاد سيدي الشيخ
مثلا وثورة قالة سنة 1852، أو ثورة بويغلة (1852-1853)، وغيرها من
الثورات بأنها لم تذكر ولا مرة بأن سببها هو نزاع ملكية الأهالي وتوسع
الكولون على حساب أراضيهم الزراعية والرعوية، أو بسبب إسقاط
حقوقهم المشروعة فيها باللجوء إلى شتى الوسائل والصفقات⁽¹⁾ ولا
حاجة لنا إلى التذكير بجميع الثورات والانتفاضات التي شهدتها الجزائر

عن ثورات الشعب وتاريخه
C.A.O.M.-G.G.A.-Carton 1H/9

لها بين 1830 و 1916، والتي كان السبب الرئيسي فيها استيلاء فرنسا
على الأراضي من خلال التذرع بغياب أصحابها وتركهم لها، أو معاقبة
أصحابها، أو تحت حجة المنفعة العامة.

وقد تنكرت هذه التقارير عمدا لأهمية رفض الجزائريين للتنازل
عن حقوقهم في ملكية أراضيهم.

إن ثورة الأمير عبد القادر (1832-1847) وما أعقبها من ثورات
إلى غاية ثورة الأوراس في 1916، تمثلت في مقاومة مصادرة الأراضي
وابتزازها على نطاق واسع لفائدة المستعمرين، كما تمثلت في بذل جهود
جسارة حالفها التوفيق أحيانا، استهدفت استعادة الأراضي الزراعية التي
كانت من قبل ملكا لمجموعات واسعة من الفلاحين تعرضت للسلب
والتشريد.

الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الأراضي الرعوية

من الأدلة البارزة التي تبرهن على الصراع بين الفلاحين
الجزائريين والكولون حول الممتلكات الأرضية الفلاحية والرعوية، نص
المشور الصادر عن الولاية العامة للجزائر في 20 ماي 1856 والموجه إلى
جنرالات الأقسام، وإلى عمال المقاطعات الثلاثة.

يتحدث هذا المنشور عن العلاقات والاتصالات الناشئة فيما
وتجارة بين الجزائريين والأوروبيين بسبب توسع الاحتلال وتوقفه.
وهو الأمر الذي نتجت عنه مشكلات وصراعات بين المجتمعين في هذه
نقاط من التراب الجزائري.

ويذكر بأن قلة الرقابة التي يمارسها الجزائريون على قطعانهم
وقصص اعتصامهم بملكياتهم الزراعية، وعادات الترحال لديهم، وهم
جندى تقابلهم الرعيوية كلها عوامل منحت للأوروبيين مكانة
محورية، وهذا ما دفع بالجزائريين إلى التذمر منهم⁽¹⁾.

وإن تباهي الكولون الأوروبيين، ومبالغتهم في الاستئثار
بالأراضي الفلاحية - الممنوحة لهم - واحتكامهم لأنفسهم بأنفسهم
نسب في خلق وضعية منافية للنظام والمصالح فرنسا البائدة، التي
أصبحت ملزمة بمعالجة الوضع.

تضمنت هذه الفقرة الذرائع والمسوغات لتبرير المعاملة التي يلقاها
الفلاحون الجزائريون من الكولون.

وقد احتوى هذا المنشور توصيات بوجوب قمع الجزائريين الذين
نسوا في عمليات تخريب وتدمير ممتلكات الكولون بكل الوسائل.

⁽¹⁾ M. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1^{er} volume.
Ed. 1860, Paris - Alger 1877, p. 74.

المكينة والمتاحة، وأعطى أمرا لحراس الحقول (gardes champêtres)
والمشرك - الاستعماري - والشرطة العسكرية بمضاغطة نشاطهم ووضع
حد للمخالفات وفق القانون، كما أوصى المكاتب العربية التدخل بكل
صرامة لدى زعماء القبائل ليقبلوا نصائح وتحذيرات إدارة الاحتلال
لرباعيتهم كي يكفروا عن الرعي في أراضي المعمرين حتى ولو كانت
خالية وغير مزروعة، على أن يفهم الكولونون من جهتهم بأن توفير
سلطات الاحتلال للأمن ووضعها حداً لاعتداءات الجزائريين ضلعم
مرهون بتوقفهم عن عمليات الاغتصاب والابتزاز القمارية من قبلهم
والتي راح تحجبها الكثير من الفلاحين الجزائريين تحت غطاء التعامل
التجاري، والتي كلفتهم خسارة جسيمة أوقدتهم لأراضيهم⁽¹⁾.

وتفسير ذلك أن فض الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين
مرهون بتوقف الكولون عن ابتزاز المزيد من الأراضي الفلاحية
الجزائرية.

وتفاديا لاحتدام الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين أصدرت
الحكومة العامة منشورا في 15 مارس 1858 تضمن العبارات التالية «لقد
جسدت أعمال العنف - الجرائم - المرتكبة في الأرياف منذ سقوط الجزائر
في يد الاحتلال الفرنسي أحد أهم مظاهر الصراع بين المجتمعين

الجزائري والأوروبي، واعتبرت مصدر قلق واضطراب يعيق نشاط الإدارة الاستعمارية التي يفرض عليها التكفل بالقضاء على مظاهر العنف وقمعها⁽¹⁾.

وحسب رأي الحاكم العام «راندون» فإن الصراع بين الجزائريين والأوروبيين يعود إلى تهاون الفلاحين الجزائريين في إحكام الحراسة على قطعانهم، وأيضاً إلى مبالغة الكولون في اغتصاب أراضي الجزائريين الزراعية والرعوية.

وبعد تذكيره بما ورد في منشوري 20 ماي 1856 و23 ديسمبر 1857 أقر ترتيبات تنص على منع القبائل، وفصائل القبائل المجاورة لمراكز الاستيطان الأوروبي من ترك قطعانهم ترعى لوحدها أو دون توكل حراستها ومراقبتها لشخص يتجاوز عمره ثمانية عشرة سنة، على أن لا يفوق القطيع الذي يحرسه شخص واحد خمسون بقرة أو جلا، أو مائتي شاة، ومبدئياً يتحمل الرعاة المأجورون مسؤولية المخالفات المرتكبة، أما إذا كان الرعاة من غير المأجورين فإن المسؤولية تلقى على عاتق الملاك.

⁽¹⁾ M.P de MENERVILLE. Op.cit. P 75

ونحس القطعان ليلاً داخل زرائب، والفلاح الذي تسبب حيواناته الغير محبوسة ليلاً في إحداث إضرار بمزارع الكولون يجبري تغريمه إدارياً، ويعرض الخسائر لصاحب المزرعة المتضررة.

وحت المنشور في بنده السادس السلطات المحلية، ورؤساء البلديات والمحافظين المدنيين على اتخاذ قرارات تضمن أمن وسلامة أراضي الأوروبيين القاطنين بمراكز الاستيطان الأوروبي، مع إجبار الملاك الجزائريين على وضع قطعانهم، تحت رقابة حارس - راع - تعينه مصالح البلدية وتحدد أجره لجنة تعينها السلطة المحلية⁽¹⁾.

أما البند السابع من المنشور فقد منح الحق للرعي بأراضي البلدية فقط للذين يرسلون مواشيهم ترعى ضمن القطعان المشتركة، ويلتزمون بدفع المبلغ المالي الذي تحدده اللجنة للراعي الأجير⁽²⁾.

واحتياطاً وتوقعا لنشوب أي خلاف بين المجتمعين قد يؤدي إلى صراع بينهما، نص البند التاسع من المنشور على تجنيد الدرك الاستعماري، وحراس الحقول، وقوات الأمن العمومي على تبليغ إدارة الاحتلال، برفع تقارير حول الرعي الجائر، من دون أن ينص على

⁽¹⁾ Ibid.

⁽²⁾ M.P de MENERVILLE. Op.cit. P 75.

الإجراءات العقابية، على أن تحجز الحيوانات فقط للعدة التي تسمح بالتعرف على أصحابها.

وإلى المشرور الفلاحين الجزائريين مسبقا بأن إدارة الاحتلال وجدها هي التي لها الحق في تحديد التعويضات، وفرض الغرامات الناجمة عن الأضرار التي لحقت بالملكيات الأرضية التي تعرضت للانتهاك، وليس لأحد من الفلاحين الجزائريين الحق في مناقشتها مع أصحاب الأراضي المتهاكة، أو الاعتراض عليها⁽¹⁾.

واضح من هذا المشرور أن إدارة الاحتلال استخدمت أساليب في تعاملها مع مربي الحيوانات؛ في حين نراها تظهر مرونة في التعامل مع الكولون، نراها تسعى جاهدة في استخدام قسوة القانون وفرض إرادة السلطة الإدارية الاستعمارية في تعاملها مع الفلاحين الجزائريين، وضمت على تعدي الكولون الفاضح على أراضي الجزائريين التي تنتهكها حيواناتهم، والمحازت للمعمرين، ولم تضطلع بمسؤولياتها في الدفاع عن ممتلكات الجزائريين المتهاكة من طرف قطعان الكولون.

كما جاء قانون 16 جوان 1851 الذي نص على إلزامية حجز ومصادرة الأراضي الزراعية والرعوية التي تخلى أصحابها عن استغلالها ليعطي الكولون فرصة الاستيلاء على المزيد من الأراضي، بينما نراه لا

⁽¹⁾ Ibid.

يخص قطاعا عن انتزاع الأراضي التي تخلى الكولون عن خدمتها وتركوها بورا، وكثيرة هي الأراضي التي تحصل عليها الكولون عن طريق المضاربة، وتركوها بورا حتى يرتفع سعرها، ثم يبيعونها ويستفيدون من فائض القيمة.

إن هذا القانون جاء ليضفي طابع الشرعية والصبغة القانونية على سيطرة الذين احتلوا أملاك الغائبين واستولوا عليها.

وقد أطلق الجزائريون اسم «بلاد البارود» على الأراضي التي كانت قبائل تسترجعها بالقوة من أيدي القبائل التي انتزعتها منها⁽¹⁾، فكيف لا تجرأ هذه القبائل مرة أخرى على حمل السلاح ضد فرنسا التي استلبت منها أراضيها.

ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الفرنسي في الجزائر

منذ 1851 بدأت حالة من انعدام الأمن واختلاله تسود كامل التراب الجزائري؛ فإلى جانب الثورات الشعبية المسلحة التي لا تريد الخوض فيها حفاظا على انسجام الموضوع ووحدة⁽¹⁾

⁽¹⁾ M. le bon JEROME David. Réflexions et discours sur la propriété chez les Arabes, Bordeaux 1862, p 64

شهدت الجزائر العديد من الحرائق التي أشعلت في الغابات من طرف جماعات مسلحة كانت تجوب الوطن لغرض مثل نشاط الكولون والإدارة الاستعمارية⁽¹⁾

ففي سنة 1863 أنت الحرائق على 42.100 هكتار من الأراضي الغاية، منها في القطاع القسطنطيني لوحده 22.000 هكتار؛ وفي صيف سنة 1865 هضمت النيران 163.954 هكتار، حمل الكولون مسؤولياتها للقبائل، وطالبوا بفرض عقوبات جماعية.

وامام تعالي احتجاجات الكولون من جهة، وتوالي الحرائق من جهة أخرى أصدرت حكومة الاحتلال مرسوما -حكوميا- في 07 اوت 1867 بمنح الأراضي التي أنت عليها النيران مجانا للكولون الذين تحصلوا عليها عن طريق الامتياز بعد سنة 1863، كما استفاد الممتلكون لأراضي غاية لم تمسها الحرائق من ثلث المساحة، أما الثلثين المتبقين فيحصلون عليها مقابل أسعار منخفضة -مفيدة- تتراوح بين 225 و 233 فرنك للهكتار الواحد، وتسدد على عشرين قسط سنوي⁽²⁾

⁽¹⁾ HADDADEN Zahir. Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Alger, ENAL, 1883 p 117.
⁽²⁾ Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France, Paris, P.U.F, 1964 P109

واشترطت المادتان الأولى والثانية من هذا المرسوم (07/08/1867) على أن يقطع عشر المساحة الغاية لصالح الأهالي الذين سمح لهم باستعادة ثرائها بفرض الاستفادة من خدماتها، إلا أن هذا العشر لم يكف كمجال للرعي، وهو الأمر الذي دفع بالفلاحين الجزائريين للتعبير عن استيائهم أثناء مرور اللجان المكلفة بتطبيق القرار المشيخي (1863).

ولعل الحرائق التي تعرضت لها غابات القلبن بضواحي مكيدة في سبتمبر 1870 تكون من فعل الفلاحين الساخطين على النظام الاستعماري الذي لم ينصفهم⁽¹⁾.

ثم جاءت حرائق 1871 لتزيد من حدة الصراع بين الفتيين، حيث طالب الكولون المستفيدون من الأراضي الغاية بإجراء عقوبات جماعية ضد القرى التي يعتقد أنها تسببت في الحرائق، وهذا على الرغم من تعويض الحكومة لهم.

وقرر «دي قيدون» (De GUEYDON) تعزيز إجراءات القمع باللجوء إلى التفرير الجماعي، وإلغاء الصفقات التي تمت الموافقة عليها بخصوص المدفوعات عن الحرائق الغاية، مع استدعاء المتهمين

⁽¹⁾ Charles-Robert AGERON. Op.cit, p 110.

بارتكاب جرائم للمثول أمام المحاكم الرودعية
(Tribunaux Correctionnels) ودعا إلى وجوب مراقبة تحركات الجزائريين⁽¹⁾

وفي صائفة 1873 أكلت السنة النيران حوالي 75.313 هكتار من الأشجار الغاية التي وجهت فيها التهمة مباشرة إلى التوايا السبئية أي إلى عناصر جزائرية من أبناء القرى المجاورة للمساحات الغاية.

أمام هذه الوضعية أهرق عاملي مقاطعة الجزائر العاصمة ونسطينة إلى الحاكم العام «شانزي» (CHANZY) يطلبان منه تطبيق حالة الحصار على الجزائريين⁽²⁾

أما الصحف الاستعمارية فقد وصفت المنسبين في الحرائق بالثوحيثين، بينما لم تسمح للفلاحين الجزائريين باستخدام الأراضي الغاية كمراعي ما كان لهذه الحرائق أن تشب مطلقا، كما أن الحرائق بالإمكان أن يكون سببها حادثا طارئا من فعل الأشخاص، ومع هذا فقد تم لإدارة الاحتلال أن حكمت بالإعدام على شخصين اثنين، وعلى ثالث بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة⁽³⁾.

⁽¹⁾ M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne. 2-3, 1860/1866

⁽²⁾ Charles-Robert AGERON. Op. cit. p111.

⁽³⁾ Ibid.

ومن هنا يمكن القول بأن الحرائق المتعمدة كانت ردًا مباشرًا على النظام الاستعماري الجائر، وأنها واحدة من مظاهر الصراع المحتدم بين الجزائريين والكولون. وقد صرح فارني (WARNIER) بأن حرائق الغابات تعد سلاحا حربيا، ولا يوجد ردة ناجع عليها غير من حجز الملكات، مما يضطر القبائل إلى المصالحة، وبدون الحجز لا يمكن أن يوضع حد للحرائق.

وفي 17 جويلية 1874 صدر قانون بمنع الفلاحين الجزائريين من الرعي في الأراضي الغاية التي تعرضت للحرائق لمدة عشر سنوات كاملة كما تقرر منع إشعال النيران داخل الغابات أو على مساحة تقل عن مائتي متر منها فيما بين أول جويلية وأول نوفمبر من كل سنة، وهي المدة التي يكون فيها مربو الماشية في أمس حاجة إلى المراعي.

وقد اعتبر الفلاحون الجزائريون إجبار فرنسا السكان على المشاركة في إخماد النيران المشتعلة في الغابة مساسا بالكرامة، ورمزا للهيمنة والسيطرة الفرنسية.

وقد أعطت ثورة 1871 الدليل القاطع على أن الفلاحين الجزائريين كانوا على درجة عالية من الوعي الاجتماعي لأن الثورة حفزت بدعم الفلاحين ومساندتهم لها والتفافهم حولها، وقد استطاع

المقراني وهو من الطبقة الإقطاعية أن يتحالف مع الطبقات الفلاحية الشعبية المحرومة، فكانت ثورته ثورة فلاحين جارية.

وما إداة الأرستقراطية الجزائرية وتنديدها بموقف الفلاحين الثمرين كما جاء في رسالة جماعية لهم بتاريخ 21 أبريل 1871⁽¹⁾ إلا دليلا على أن الفلاحين الجزائريين الصغار كانوا لا يفرقون بين الفرنسيين ورجال الإقطاع من أبناء الجزائر ممن تواطؤوا مع الاستعمار، وصاروا عونا له، وتعاملوا على الفلاحين الثمرين.

ومن الأدلة الفاطنة على وجود وعي شعبي-اجتماعي- في أوساط الجماهير الريفية الفلاحية تأليف الدواوير للجان حرة متخبة تتألف الواحدة منها من عشرة إلى اثني عشرة عضوا تدعى الشرطة شبيهة بالمجالس البلدية، ذات نفوذ قوي لدى الشعب، نشأت بصورة مشروعة كرد فعل على سيطرة القياد وأعوان الاستعمار، مهمتها مراقبة تصرفات القياد وفرض الغرامات، ومصادرة أملاك العصاة والمنشقين عن رأي الجماعة، وشراء الخيول وإعادة النظر في أحكام القاضي واللجان البلدية؛ كثيرا ما أطلق على هذه اللجان اسم «رابطة

الفلاحين» و«الكادحين»⁽²⁾. وأصبحت مؤسسة الشرطة من أهم مظاهر اليقظة في المجتمع الجزائري⁽³⁾.

وقد كتب مصطفى الأشرف نقلا عن العقيد «لويس رين» بأنها تمثل خطرا جسيما على الأهداف التي تسعى الحكومة الفرنسية لتحقيقها⁽⁴⁾.

استشهد الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف بنصين لمسؤولين فرنسيين بثبوت أحدهما وهو لويس رين إلى خطر المقاومة على المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، وتحدث ثانيهما وهو إميل دو كافينياك - الذي أشير إليه سابقا - عن شدة تعلق الجزائريين بأراضيهم الفلاحية واستماتتهم في الدفاع عنها، ليتبين لنا أن منشا الصراع والتنافس الشديد بين الكولون الأوروبيين والفلاحين الجزائريين كان مصدره الأرض؛ الفريق الأول يسعى جاهدا لاستملاكها، والفريق الثاني يقاوم ويدافع من أجل الإمساك بها.

(1) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 65، وأيضا ص 130 من نفس المرجع. -
نظر أيضا: شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1970، ترجمة
عيسى عصفور، الجزائر: د. م. ج.، ص 76.

(2) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 130.

(3) نفسه

(4) ينظر نص الرسالة بأسماء عشرين شخص بين يمين أعاد وفائد ممن وقعوا عليها في:
Louis RINN. Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie. ALGER (191), pp 80-81.

ولا يمكن أن تكون ثورة المقراني إلا رد فعل عنيف على السياسات الاستعمارية، ومظهرا عن مظاهر الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين الذين بلغ عدد المشاركين منهم في هذه الثورة نحو 400.000 نسمة⁽¹⁾ إلا أن هزيمة الثوار وفرت للمستوطنين أراضي جديدة احتجزت من الثوار، إلى جانب أموال ضخمة فرضت عليهم كمزامات حربية (36 مليون فرنك ذهب)، ووصلت كلفة الحرب إلى نحو 45 مليون فرنكا ذهبيا⁽²⁾ وخلاصة القول، فإن ثورة المقراني، بغض النظر عن نتائجها، لم تكن سوى رد فعل ضد حجز وتزع الأراضي من أصحابها.

وكما للعملاء واستعانتهم كانت فرنسا توزع الأراضي التي تخزنها من الثوار على القياد من أمثال بن قانة في بسكرة عاصمة الريان، والذي تحولت إليه الأراضي المتزعة من خليفة الأمير عبد القادر، وعائلة خليفة، وشيخ البلاد، والفكون في منطقة قسنطينة⁽³⁾ أما الفلاحون الجزائريون الذين لم يثبت تورطهم في أعمال عنف ضد الكولون، وتعرضت ممتلكاتهم للنهب والتخريب فقد تمّ تعويضهم على

حساب ممتلكات الثوار، وذلك بناء على قرار الحاكم العام للجزائر الصادر في 09 ماي 1871.

وعلى حد قول بن عيين ستورا تعتبر ثورة المقراني ببلاد القبائل سنة 1871 آخر أكبر المقاومات ضد جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وحتى غاية 1954 ظلت أيضا هي آخر محاولة سياسية كبرى يبادر بها المجتمع الريفي الجزائري⁽¹⁾.

أما عبد القادر جفلول فكتب يقول عن مقاومة الريف الجزائري للاحتلال الفرنسي بأن ثورة المقراني قد وضعت حداً لزمن المجد العسكري للمجتمع الريفي⁽²⁾ ومهما يكن من أمر فإن الطابع الفلاحي لثورة المقراني والثورات السابقة واللاحقة لم يمنعها أن تكون ذات طابع سياسي لاعتبارها مقاومات ضد الاحتلال، وعلى هذا الأساس يقول لحيون القدر حرفت الكتب المدرسية الفرنسية طابع ثورة المقراني (1871) بمحصرتها في عمليات تخريب الثوار لمزارع الكولون المنعزلة وحرقها؛ وفي ذبح المسبلين للمدنيين الأوروبيين العزل، ويقول بأن خسائر الجزائريين في هذه الثورة لم تحصى، وأن 200.000 بتدقية التي

⁽¹⁾ Benjamin STORA. Histoire de L'Algérie Coloniale 1830-1954, Alger: E.N.A.E. 1996, p. 40.

⁽²⁾ Ibid. p. 40 (Cité par Abdelkader Djerloul. «Hors la loi, violence rurale et pouvoir colonial en Algérie au début du 20^{ème} siècle» in revue de l'occident musulman 1984, p.98).

صوحت إدارة الاحتلال بحجزها من الثوار لمو عدد مبالغ فيه وإن أغلب تقارير الضباط العسكريين تذكر أن الثوار كانوا مسلحين بالعصي وكلما سقط مجند فرنسي استولوا على سلاحه⁽¹⁾.

وتحدث التقارير الاستعمارية عن نهب السبائس المتحربين على السلطة لبعض الحفول الزراعية والضييعات والمباني التي يمتلكها القبايل من أمثال القائد أحمد بن شريف بدوار قدارة، وذلك يوم 19 ماي 1871 قبل التحاقهم بتونس⁽²⁾ كما أن اتباع الطريقة الرحمانية ممن استجابوا لنداء الجهاد المقدس قد قاموا هم الآخرون في يوم 08 أبريل 1871 بمهاجمة مزارع الكولون وضرب الأوروبيين في الأخضرية، وبجاية، ودلس، وسطيف، وذراع الميزان، وبرج بوعربريج، وتيزي وزو، وبرج حمزة (Fort national)⁽³⁾.

قدر الحاكم العام للجزائر مساحة الغابات التي التهمت النيران فيما بين 1860-1881 بأزيد من 300.000 هكتار، أكثرها تسببت به الحركات الثورية منها: 55.000 هكتار سنة 1876، و 40.000 هكتار سنة 1877، و 8.156 هكتار في 1878، و 17.762 هكتار في 1879، و 20.880 في

نقل منظر لشارل روبرت ليجرون نشرته جريدة المجاهد الجزائرية الصادرة يوم 14 أوت 1971 بمناسبة انقراض الثورة المقراني (1871).

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 2H / 80.

⁽²⁾ Pierre GONNARD. Algérie: L'œuvre Française, Paris, Édition Robert Laffont 1984, p 131.

1880، و 169.057 هكتار في 1881، وهي السنة التي قدرت فيها قيمة الخسائر الغابية بـ 9.042.000 فرنك، وقيمة الغرامات المفروضة على الجزائريين بـ 510.000 فرنك.

وبمحلول عام 1893 قدرت المساحة الغابية التي أتت عليها النيران فيما بين 1876-1893 بـ 725.520 هكتار، ما يعادل ثلث المساحة الغابية للجزائر، متسببة في خسارة مالية تقدر بـ 33.131.156 فرنك (بمعدل 44 فرنك للهكتار الواحد). وفي سنة 1894 نشب 308 حريق متسببا في خسارة قدرت بـ 2.266.043 فرنك⁽¹⁾.

الجدير بالملاحظة أن هذه الحرائق نشبت جميعها في أعقاب صدور القانون الغابي (16 جوان 1851). كما أن الحرائق الغابية التي نشبت أثناء ثورة عين التركي (1901) وبعدها ردت أسبابها إلى احتكار الإسبان المهاجرين للثروة الغابية واستغلالها اقتصاديا، واستخدام يد عاملة إسبانية فيها والاستغناء عن اليد العاملة الجزائرية مما حرم هؤلاء من الخدمات الغابية وحولهم إلى فقراء⁽²⁾، مما يجعلنا لا نشك في أن الفلاحين هم الذين أضرمو النار في الغابات انتقاما من إدارة الاحتلال التي

⁽¹⁾ Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2^{ème} édit, Paris 1897, P 119. (d'après l'exposé de la situation générale de l'Algérie en 1896, p 286)

⁽²⁾ IHADDADEN Zahir. Histoire de la presse indigène en Algérie, des Origines jusqu'en 1930, Alger: E.N.A.L 1983, p 206 (d'après le journal: les nouvelles avril mai 1901).

حرمته من الخدمات الغاية بمقتضى هذا القانون أو استبدال العمال الجزائريين بعمال أجنب.

ولا ريب في أن انتهاج الفلاحين الجزائريين أسلوب حرق غابات الفلين ينطوي على هدف يقصد منه إنهاك الميزانية الاستعمارية لأن صادرات الفلين كانت تعتبر أحد أهم الدعائم الاقتصادية للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي سنة 1876 كانت الغابات الوهرانية هي الأكثر عرضة للحرائق وقد تسببت هذه الحرائق والنكبات إلى التعصب الديني الإسلامي - الذي أثارت الحرب التركية الصربية جذته، وهو الأمر الذي استدعى سلطات الاحتلال الفرنسي إلى فرض حراسة مشددة على الطرق والزوايا⁽¹⁾

وفي 06 أكتوبر 1876 أعطى «شانزي» (CHANZY) أمرا بالقبض على من ساءم بالمجرمين بأسرع ما يمكن ومعاقتهم، خاصة وأن التحقيقات أسفرت أن بعض الأهالي أضرموا النار في الغابات انتقاما من الكولون الفرنسيين والأسبان الذين دخلوا الجزائر بغرض قطف مادة الخلفاء ونهريها⁽²⁾

ومن العوامل التي ساعدت إلى حد بعيد في التعجيل باندفاع السكان في الهضاب العليا من غرب الجزائر إلى الانخراط في الثورة الشعبية المسلحة التي قادها الشيخ بوعمامة خلال شهر أبريل 1881:

توسع الكولون في الهضاب العليا، واستملاكهم لمساحات شاسعة من الأراضي التي يكسوها نبات الخلفاء.

استقدام عمال من أصل إسباني تقوية للعنصر الأجنبي

تحويل الثروة المحلية من مواشي وحلفاء باتجاه ميناء وهران وأرزيو، ومنهما إلى العالم الخارجي.

تقييد سكان المنطقة ببيع إنتاجهم لشركة الخلفاء بسعر يتراوح بين 04 حتى 08 فرنكات للمقنطار الواحد، بينما قطعة خبز وزنها 600 غرام يبلغ سعرها 05 حتى 09 فرنكات⁽¹⁾

وحين بلغ النفوذ الاستعماري الاقتصادي ذروته في الهضاب العليا الغربية وأحس السكان بتعدي الكولون السافر على حقوقهم وامتهانها، حينذاك أضرم الثوار من أبناء قبائل حيان وأولاد سيدي الشيخ والشعامة النار في مستودعات الخلفاء مما أدى إلى تخريب النشآت، وسقوط ضحايا في صفوف الأسبان⁽²⁾

⁽¹⁾ Djilali SARI. L'insurrection de 1881 en Algérie, Alger, 1981 p 175.

⁽²⁾ Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. L'Algérie dans l'histoire T05. Alger: O.P.U. 1989, p 174

⁽¹⁾ Charles-Robert AGERON. LES Algériens Musulmans et la France, Tome premier, Paris: P.U.F. 1968, P 114.

⁽²⁾ IBID

وفي اعتقاد لجنة التحقيق، فإن حرق الأهالي للغابات
ولمستودعات الحطب يكون قبل كل شيء استجابة وطاعة لكلمة أمر
Jules Ferry ونحوه على العنف نسبت فيه الانتفاضة في الجنوب
للوهراني، وحوادث تونس في 1881.

ولم يتم انتشار الحرائق في الغابات التي يمتلكها المعمارون عبر
إحدى الصحف الصادرة في الشرق الجزائري بالقول أن «لا أحد من
المستعمرين بقي، أبدا، عنصرا متوردا وأكثر عدوانية وحقدًا مما هو عليه
العنصر العربي - الجزائري» المتعصب لدينه والمزدرى للثروات
الأرضية⁽¹⁾.

رد فعل سلطات الاحتلال من عمليات حرق الغابات وتغريب مزارع الكولون

تطوّر عملية حرق مزارع الكولون واحتوائها وتعبئتها للعمال
الذين تحلوا عن العمل في مزارع الكولون، بعث عامل عمالة وهران
أبول ما جيه (Jules MATHIA) منشورا إلى رؤساء البلديات بتاريخ 17
أبريل 1872 يكشف لهم فيه بأن الجنرال قائد القسم العسكري بوهران
قد قرر وضع الجيش الفرنسي تحت تصرف الكولون أثناء
موسم الحصاد مقابل أجر يومي يقدر بـ 1,5 فرنك للمحصنين

(Fauchon) و 01 فرنك لثلاثي الساتيل (Fauvet)، مع ضمان الغذاء
والإيواء والتدفئة⁽²⁾.

وفي 23 ماي 1873 صدر منشور بمقتضى ينص على وضع
العسكريين في خدمة الكولون الأوروبيين على أن ينتهي دور العسكريين
بإنهاء عملية الحصاد والدرس، كما نص أيضا على وضع حراس
سلحين يتبعون عملية الحصاد والدرس ويراقبون الحقول⁽³⁾.

وهكذا لم تجد السلطات الإدارية الاستعمارية الفرنسية ما تواجه
به هذا النمط من المقاومة سوى إصدار التعليمات إلى رؤساء البلديات،
وإلى السلطات الأمنية التابعة لجهودها لضمان الامتثال وحمايته.

وفي أعقاب الحرائق التي شهدتها سنة 1881 عملت إدارة
الاحتلال على إبعاد الفلاحين بثلاثين كيلومتر عن المواقع الغاية،
وأنشأت 2.462 مركز للمراقبة والحراسة (Postes Vigies) يستخدم
6.514 شخصا، وهو الأمر الذي قضى على الحرائق بشكل شبه
كامل⁽⁴⁾.

(1) Manuel des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1860-1881. Oran 1882. P. 115.

(2) Ibid., p. 99.

(3) Paul-Louis REAUMEAU, Op. cit. p. 128.

(4) Charles-Robert AGERON, Op. cit. P. 115.

كما أنه أمام تزايد العمليات الهجومية على مزارع الكولون ومواصلة المتحربين لحرق الغابات، وحتى يُبعد الخطر عن محيط تواجد الكولون نشرت جريدة «Le Petit Colon» مقالا لـ «شارل مارشال» (Charles MARCHAL) رئيس تحرير الجريدة - يُلقت فيه أنظار السلطات الاستعمارية إلى الخطر الناجم عن الهجومات التي يشنها المتحردون على مزارع الكولون؛ وعليه نصح إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بإنشاء جيش خاص يتألف من الميليشيات الشعبية وجنود الاحتياط، مهمته الدفاع عن القرى الاستيطانية والضيعات البعيدة عن المراكز العسكرية، وليكون دعما لحراس الغابات.

وأشار في مقاله المطول بأن جريدة «Le Petit Colon» قد سبق لها من قبل إشعاعي سنوات، وذلك في عددها الصادر يوم 22 فبراير 1881 بأن تيهت السلطات الاستعمارية بخطورة ثورة الشيخ بوعمامة وأحداث تونس على الوجود الفرنسي في الجزائر (1).

وقد عبر المسؤولون الفرنسيون في منشوراتهم التي ترجمتها المؤسسات والهيئات الاستعمارية إلى العمال ونشاطات صريحة على الصعيد العملي عن قلقهم إلى جانب المستوطنين أمام خطر الفلاحين الجزائريين الذي بات يهددهم في عقر دارهم (المراكز الاستيطانية

(1) - Le Petit Colon Algérien N° 3494, 15^{ème} année. Vendredi 24/02/1882.

والضيعات)، والشاهد على ذلك نص الرسالة السرية التي بعث بها نيابة
عن رئيس المجلس، وزير الحرية قائد الأركان العامة الجنرال «دوميريبال»
(DE MIRIBEL) إلى الجنرال قائد جيش الاحتلال في الجزائر، لحمل
خططات لحماية الطرق والمواصلات ومراكز الاستيطان والضيعات
بواسطة رجال الدرك، والقناصة الغابيين (Chasseurs Forestiers)،
والعمال الإداريين المسلحين، وجنود الاحتياط الذين أنهوا خدمتهم ممن
تتراوح أعمارهم بين 45 و 50 سنة، والرجال الأصحاء ممن لا تقل
أعمارهم عن 18 سنة، والغير ملزمين بالخدمة العسكرية من الأجانب
والجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط الضمانات (Indigènes présentants
des garanties)، ومنهم السبايس والجمارك، وأيضا المخازنية،
والمطوعين من أبناء البلدية ممن تتراوح أعمارهم بين 19 و 22 سنة،
يعملون جميعا تحت تصرف ضابط عسكري أثناء الخدمة، أو متقاعد أو
احتياطي بدون عمل، وضمن الرسالة توصيات وشروط تضمن الأمن
والسلامة للمستوطنين وممتلكاتهم، منها حمل المجندين للزي العسكري
وأسلحة نارية وتجهيزات دفاعية، ولتفسي الغرض بعث الجنرال
«لارشاي» (LARCHEY) قائد القسم العسكري التاسع عشر (19th me
corps d'armée) إلى الجنرالات قادة الوحدات العسكرية الإقليمية
برسائل في شهر ديسمبر 1897 (1).

¹⁹ C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H / 48 (Secret)

وفي عام 1881 جلبت الخرائط 4.169.097 فرنك لميزانية الجزائر، ومن ضمن هذا المبلغ سددت قيمة 2.050.362 فرنك في شكل أراضي لي ما يعادل 17.629 هكتار⁽¹⁾.

لكن فرض الغرامات الحربية، وتسليط عقوبات قاسية على الفلاحين الثائرين بمصادرة أراضيهم في أعقاب كل ثورة أو انتفاضة شعبية ينظمونها ضد الاستعمار، لم يزد الفلاحين سوى حقدا على الكولون وإدارة الاحتلال.

وإن كان البعض يرى أنه ليس من مصلحة الجزائريين أن يهاجروا ضياع الكولون أو يشعلون النار في الغابات ما دامت السلطات الفرنسية تغرمهم وتصادر أملاكهم عقابا لهم، فإن البعض الآخر يرى في أن الخرائط كانت أحد العوامل الحاسمة التي ساهمت بشكل كبير في

⁽¹⁾ HADDADEN ZAHIR, Op.cit, p 119

قترح «أوجوتير» (AUCOUTIRIER) تلك الشرطة الاستعمارية على الجنرال دي بورمون استعمار قبلة أولاد التي كانت تحت الأتراك بالمستعمر، وذلك لضرب القبائل الغير خاضعة. وفي 1830/08/23 أبلغ دي بورمون وزير الحربية الفرنسي بوجود 500 زولو (Zouaves) في الجزائر العاصمة عرضون حملهم على جيش الاحتلال. وفي 1830/10/01 أصدر خلفه الجنرال كلوزيل أمرا ينص رسميا على إنشاء وحدة عسكرية من الأهالي تتركب من قبائل اثنين - يركبون الخيول - أطلق عليهم فيما بعد اسم «القسم الأصلي» (Chasseurs Indigènes)، وفي 1831 أصبحوا ضمن «القسم الأصلي» (Chasseurs d'Afrique) Jean AUCOUTIRIER, «L'armée d'Afrique» in Histoire Special, n° 486, juin 1987, p14

نشر اللا أمن وساعدت على تقوية القدرات النفسية للأهالي على رفض الاستعمار ونبذته.

وامام تزايد المخاللات الأمن أصدر الحاكم العام للجزائر أوامر لقادة الوحدات العسكرية في 17 يناير 1903 بالدفاع عن المستوطنين الأوروبيين، وضمان سلامة وأمن الكولون، وأنشأ حاميات في وهران والجزائر وقسنطينة يتولى فيها مجندون زواف (ZOUAVES) حماية الطرق والمواصلات ومراكز الاستيطان⁽¹⁾.

وفي سنة 1908، أعطى الجنرال جونار -الحاكم العام للجزائر- تعليمات لحكام المقاطعات تخص حماية الضيعات، وتنظيم الدفاع عن المراكز الاستيطانية لاسيما تلك التي يقل عدد الأوروبيين فيها عن 150 نسمة.

وتحقيقا لعملية التصدي لمقاومة الفلاحين جندت إدارة الاحتلال القوم⁽²⁾ مقابل امتيازات تمثلت في إعفائهم من ضريبة العشور والزكاة أولاً، ثم إعفائهم كلية من جميع الضرائب.

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton H3/48

القوم: «GOUMS» هم المجندون الذين يركبون الخيول، وهم أصلا من الأهالي الجزائريين، يحلون في جيش الاحتلال وفقا لشروط منها: بلوغ 16 حتى 40 سنة من العمر، وإملاكه لفرس - تسليح - والقسم على المصنف الكريم بالوفاء لفرنسا، وفق عقد مدته ثلاث سنوات قابل للتجديد، ومقابل خدمتهم لفرنسا، يستفيدون من قطع أرضية زراعية تتراوح مساحتها من 15 إلى 18 هكتار. Jean AUCOUTIRIER, Op.cit, p38

وإشارة لإحداق الخطر بهم أمرت إدارة الاحتلال الكولون برفع رابطين بفضية اللون طلبا للتجدة نهارا، أما ليلا فقد أعطيت لهم أوامر بإطلاق الضوء في السماء عن طريق رمي سهمين نارين من أي لون كان بفاصل زمني بين الأول والثاني قدره دقيقة واحدة إلى دقيقتين. وحين اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى أصدر «البنو» (LUTAUD) الحاكم العام للجزائر حالة الحصار في 04 أوت 1914 ووجّه ندائين إلى السكان أحدهما إلى المسلمين الجزائريين بنوه فيه بشجاعتهم ويوفائهم لفرنسا وبختمهم على التأخي مع الفرنسيين، وثانيهما إلى الكولون الفرنسيين بشيد فيه بشجاعة أجداد الفرنسيين وأسلافهم، ويدعوهم إلى التمسك بأراضيهم والدفاع عن ضيعاتهم ومحمول حقوقهم ومزارع كرومهم، وأوصاهم بالتزام الانضباط والهدوء⁽¹⁾.

في حين توقع بعض الفلاحين الجزائريين أن يؤدي انتصار الألمان على فرنسا إلى تكرار ما حدث إثر انهزامها في الحرب السبعينية فتترع منهم أراضيهم، وفضلوا الالتحاق بمجبهة القتال في حالة ما إذا دعته فرنسا لذلك، فإن البعض الآخر عقدوا الآمال على تحسن الأوضاع لصالحهم، وأن هزيمة فرنسا في الحرب تحقق لهم مصالحهم الحيوية، فطرودوا الكولون ويستعيدون أراضي أجدادهم وآبائهم، فانتزعوا

⁽¹⁾ Gilbert MEYNIER. L'Algérie réveillée. La guerre de 1914-1918 et le 1^{er} quart de XX^{ème} siècle. Genève-Paris 1981. p 118

المبادرة بشن هجومات على مزارع الكولون وتخريبها، وشجعهم على ذلك أخبار مفادها أن عمال الأرض لم يامنوا على رواتبهم بسبب احتمال مغادرة الكولون لضيعاتهم خوفا من دخول الألمان إلى الجزائر⁽¹⁾.

ففي دوار بني مهران (Beni Mehrez) بثنية الحذ حرب الفلاحون مئة وعشرون ضيعة أوروبية⁽²⁾.

وفي منطقة بني شقران (معسكر) عثرت سلطات الاحتلال على نسخ من منشور كتب باليد وبالحظ العربي ينسب إلى الشيخ بوراس بن أحمد الناصري⁽³⁾.

⁽¹⁾ C.A.O.M.G.G.A Carton 9H/16 (rapport du commissaire de Théniet el Had en date du 07/09/1914)

⁽²⁾ C.A.O.M.G.G.A Carton 9H/16 (rapport du commissaire de police de Théniet El Had en date du 12/09/1914)

⁽³⁾ العلامة الحافظ أبو راس بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن القاصر سنة 1150م-1737م في قبيلة بني راشد بين جلي كرسوط و "هوت" قرب قرية البليان قرب محرمي منبنة معسكر عمر بعد من الآثار الرومانية لمدينة "Alamiliaria"، تحرى حياته العلم، وخطت علوم العصر، لفت في شتى أصناف العلوم، وسجل إراءاه عن أحداث العصر، وفقه رحلته إلى المشرق والمغرب من منظرة العلماء والحقم في مسائل الفقه والسيرة والتاريخ، تولى وظيفة إمام في المذاهب الأربعة وندرسا وخطيبا له ما يزيد عن 136 تكليف شمل مكتبة مصطفى بن تهاى بمعسكر على 15 مخطوطة لأبي راس، توفي رحمه الله سنة 1228م/1823م

قد وزع على السكان، يحمل ثبوتات بنزول الفرنسيين في سيدي فرج عام 1246 هـ، يتصدى لهم في سنة 1248 هـ رجل اسمه عبد القادر، لا يكتب له النصر، ويستولي الفرنسيون على الغابات والأراضي الزراعية⁽¹⁾.

ومهما تكن أسباب هذه الثورة والتي رذها البعض إلى رفض السكان لقرار الحكومة الفرنسية الخاص بتطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية على أبناء الجزائر، فهي ثورة فلاحين ميسها الرئيسي والحقيقي هو استيلاء فرنسا على أراضي الفلاحة الجزائرية، وتحويلها إلى الكولون⁽²⁾، بحيث بلغت الأراضي المصادرة في هذه المنطقة أزيد من 39.294 هكتار فيما بين 1841-1887⁽³⁾.

وفي منطقة تيزي وزو تعرضت المراكز الاستيطانية ومزارع الكولون في تادمايت (و الناصرية للنهب (camp du marechal (Houssonvillers) والتخريب⁽⁴⁾، ومن الأمور التي تدل أن الشعور الشعبي في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كان شديد

⁽¹⁾ C.A.O.M - Carton 9H/16 (la révolte des Beni Chougrane).

⁽²⁾ عثم محمد «انتفاضة معسكر، أو دينامية النضال الشعبي في مطلع القرن العشرين» مجلة تاريخ، النصف الأول من سنة 1986 الجزائر: م.و.د.ت.، ص ص 96-99.

⁽³⁾ Pierre GOINARD. Op.cit, p401. Voir aussi le D^e d'Oran et son conseil général 1830. pp230 a 236.

⁽⁴⁾ C.A.O.M G.G.A. Carton 9H/16 (Extrait du rapport mensuel du commissaire de la brigade mobile de Tizi Ouzou, en date du 31/10/1914).

المناواة للفرنسيين ولمخططاتهم توالي الهجمات على المراكز الاستيطانية ومزارع الكولون، وقتل المعمرين.

ففي بلدية بلزمة هاجم المتوردون الجزائريون مركز مروانة (Cornelle) الاستيطاني، وحرقوا مزارع الكولون ونهبوا المحصول الفلاحي انتقاما من المعمرين الذين انتزعوا منهم حوالي 5.500 هكتار من أخصب الأراضي الزراعية خلال عام 1903⁽¹⁾.

وهكذا شجعت الظروف الناتجة عن الحرب العالمية الأولى على المقاومة والتمرد ضد السلطات الفرنسية في كل مكان.

ففي بلاد الأوراس أصر السكان سنة 1916 على رفض الاستجابة للدعوات التي وجهت لأبنائهم للمثول أمام اللجان الخاصة بمراجعة قوائم المدعوين للخدمة العسكرية الإلزامية، وإجراء الفحوص الطبية، وكان الامتناع جماعيا في كل من باتنة وبريكة ونقاوس. وتذكر التقارير أن الرفض جاء نتيجة الاعتقاد بأن فرنسا لم يعد في مقدورها حكم البلاد والسيطرة عليها بعد الهزائم التي تلقتها على يد الألمان⁽²⁾، حيث تطور الرفض والعصيان إلى عمليات تخريب استهدفت

⁽¹⁾ Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France, III, Paris: P.U.F 1968, p 1156.

⁽²⁾ C.A.O.M- B/3/209. (Rapport judiciaire, Batna le 14/12/1916).

مزارع المعمرين الأوربيين، ومن ذلك تخريبهم لضيعة كيلرمان (Killerman) وحرقهم للبرج الإداري في مكماهون (عين التوتة) (1).

ففي أواخر عام 1916 شهدت دائرة باتنة انتفاضة شعبية غطت المناطق التي تعرض أصحابها لعمليات الاغتصاب والمصادرة، بحيث هاجم الفلاحون الجزائريون الذين جردوا من أراضيهم مزارع الكولون وعربات الركاب، وأحرقوا أكوام الحطب والأخشاب (2).

وقد اعتبر سكان نواحي باتنة اندلاع الحرب العالمية الأولى فرس ثمين لاستعادة أراضيهم الفلاحية، وللعلم فإن عمليات الهجوم على مزارع المعمرين شارك فيها أبناء الفلاحين الجزائريين الفارين من أداء الخدمة العسكرية الإجبارية (دفعة 1916)، وذلك بتحريض من آبائهم، ولم يكتفوا بمهاجمة وحرق برج مكماهون، وقتل رئيس الدائرة والمتصرف الإداري، بل اعترضوا طريق القوافل العسكرية التي جاءت لنجدة الكولون على الطريق الرابط بين باتنة ومكماهون.

قمع جيش الاحتلال هذه الثورة بقصف جوي مكثف، واستولى على 7.929 رأس غنم، و14.511 رأس ماعز، و 266 ثورا، وألقي القبض على 3.000 شخص، حكم على 804 منهم بـ 715 سنة. و 03 أشهر و

(1) C.A.O.M- B/3/209. (P.V. d'enquête de l'administrateur adjoint de la C.M. d'Alger le 27/12/1916).

(2) Mahfoud KADDACHE et Djilali SARL, Op.cit, p43.

09 أيام، وبغرامة تقدر بـ 706.696 فرنك تعويضا للخسائر التي تسببوا فيها للكولون الذين أحرقت مزارعهم (1).

كما اتخذت سلطات الاحتلال أمام هذه التطورات إجراءات لتسليح الكولون بالقنابل اليدوية والبنادق الرشاشة، وأمدتهم بالأسلاك الشائكة لتطويق ضيعاتهم؛ وشكلت لجانا خاصة لحماية ضيعات الكولون ومزارعهم، كما سلمت لرؤساء هذه اللجان مذكرات تتضمن تعليمات صارمة حول تنظيم حماية المعمرين بالضيعات وبالمراكز الاستيطانية، يعود صدورها إلى عام 1908 (2).

وأوصت سكان الضيعات في تامطمة (Tamatmat) التابعة لبلدية سوق أهراس المختلطة باللجوء إلى مركز دفاع زروورية (Zerouria) في حالة أي خطر، كما أبلغت سكان ضيعات غلال (Guellal) باللجوء إلى كولبارت (عين ولان) أو إلى سطيف للاحتباء بالقوات العسكرية، لأن ما حدث في مكماهون برهن لهم بأن الفلاحين يريدون النيل من الكولون وطردهم من الأراضي التي استولوا عليها.

(1) Mahfoud KADDACHE et Djilali SARL, Op.cit, p45

(2) C.A.O.M. G.G.A. B/3/332 (Le Gouverneur Général de l'Algérie a M^r le préfet du département de constantine, Avril 1908)

وفي منطقة سكيكدة (Philippeville) قتل الفلاحون الجزائريون
سنة 1918 عشرين معمر، واثنين من رجال الدرك الاستعماري، وبعض
الأحرار بالخدمات الغابية⁽¹⁾

ولاشك في أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها الباشا غاسي ندير
الذي استولى على 4.600 هكتار من الأراضي الفلاحية التابعة لقييلة
لؤلاء سيدي إبراهيم في بوسعادة، ومقتل ابنه على يد الفلاحين إنما
تمكس بوضوح تام الملامح البارزة في نظرة الفلاحين العدائية للمعمرين
ولالأغوات والقياد على حد سواء ممن ابتزوا أراضيهم، وذلك منذ
1921.

ويبدو من خلال هذه الدراسة أن الدافع الكامن وراء ضرب
الفلاحين الجزائريين للقولون ولصالحهم لم يكن سوى مجرد الرغبة في
استرجاع ممتلكاتهم. ولما كان سكان الأرياف هم الضحايا الأوائل
لعمليات اغتصاب الأرض، بطبيعة الحال فإن رد الفعل كان نابعا من
هذه الأرياف.

وهناك دلائل تثبت بأن عمليات تخريب مزارع القولون ظلت
مستمرة دون انقطاع، ونظرا لطول الموضوع نكتفي بالإشارة إلى بعضها،
إذ كثيرا ما رافقت الإضرابات العمالية أعمال شغب وعنف، كما حدث

(1) Gilbert MEYNIER. Op. cit. p574
(2) Mahfoud KADDACHE. L'Emir Khaled, Alger: O.P.U. 1987, p92

ليلة 04 سبتمبر 1937 حيث أحرق العمال المضربون خمسة أكواخ بضبيعة
سبيري (SPITERI)، وتبادلوا طلقات النار مع الحراس، وهو الأمر
الذي استدعى تدخل الدرك الاستعماري، ورضوخ القولون لمطالب
عمال الأرض الذين كان عددهم في ناحية خراية (Jemmapes) وزيت
عسة (Gastu) حوالي 2.300 عامل⁽¹⁾

واقتمدى بهم يوم 28 أوت 1937 حوالي 350 عامل بمزرعة
داروسة (Daroussa) ببلدية بسباس (Randon)، فرضخ القولون
لمطالبهم، ولم تتخذ ضدهم أي إجراءات عقابية، لاعتن الإضراب،
ولا عن التخريب الذي لحق بالمزرعة⁽²⁾.

وخلال شهري فبراير-مارس 1937 شهدت الجهة الغربية من
الوطن سلسلة من الإضرابات العمالية شملت تسعة مراكز استيطانية
في دائرة وهران، وسيدي بلعباس ومستغانم⁽³⁾ رافقتها أعمال عنف

⁽¹⁾ C.A.O.M G.G.A Carton 9H/42 (Rapport du capitaine colona d'istria commandant
la section de gendarmerie de philippeville sur une grève, philippeville le
06/09/1937)

⁽²⁾ Ibid. (rapport du capitaine CANDIN C^{de} la section de gendarmerie de Bône
sur des grèves d'ouvriers vendangeurs. Bône le 31/08/1937)

⁽³⁾ لمراكز الاستيطانية التي شهدت إضرابات عمالية هي: على التوالي: يوسف (في
1937/02/11)، تلهات (1937/02/13) زهانة 'S'lucien' (1937/02/18)، سفيوف
'Mercier-Lacombe' (1937/03/02)، زروالة 'Deligny'، سيدي علي بوسيدي
'Parmentier'، سيدي حمادوش 'Les Trembles' (1937/03/08)، عين البرد 'Oued
' (1937/03/09)، عين بونيفار 'Belle côte' (1937/03/14).

عاصمة في سفيوف حيث غادر العمال الحقول والمزارع وشكلوا ثلاثة أفواج، بينما توجه الفوج الأول إلى الكولون لتقديم مطالب العمال. فإن الفوج الثاني قصد ضيعات الكولون لإجبار العمال على التوقف عن العمل. أما الفوج الثالث والمتألف من حوالي مائة عامل فقد جاب أفراد القرى القريبة من سيدي بلعباس، فكسروا العتاد الفلاحي، وأضرموا النار في المستودعات، وفي أكوام الأعلاف، فكانت ضيعة موديش (M. MAUDUECH) رئيس بلدية عين البرد الأكثر تضررا وتخربا.

وفي سيدي بلعباس تراشق المتظاهرون المضربون عن العمل في حقول الكولون مع رجال الدرك الاستعماري بالحجارة العصي، فجرحوا خمسة عشر حارسا جمهوريا، وثلاثة من رجال الدرك من بينهم رئيس الفرقة (1).

وخوفا من تطور الموقف وتحوله إلى حركة تمرد، تدخل رئيس بلدية عين كيال لإعادة الاستقرار، وأقنع الكولون بالتفاوض مع العمال والاستماع إليهم (2).

وفي يوم 05 أبريل 1937 توقف عن العمل في مزارع الكولون بعين تموشنت، وعين كيال حوالي ست مائة عامل، وجاءوا مسلحين بالحجارة وبالعصي يطالبون بطرد العمال المغاربة من مزارع الكولون وتشغيل جزائريين بدلهم، ووقع الأجور. وهاجمت مجموعة منهم ضيعة شاربونيه (CHARBONIER) فجرحت ثلاثة عمال مغاربة، غير أن الكولون المسلحين ببنادق صيد تدخلوا لتفريقهم من دون أن يطلقوا رصاصة واحدة (1).

ونظرا لعدم تأييد العمال المغاربة للجزائريين في مطالبهم فإنهم تعرضوا للضرب بضييعات الأخوة «مونسينغو» (MONSENGO) في وادي الخير بمستغانم يوم 09 أبريل 1937، فجرح منهم خمسة عشر عاملا، من بينهم ثلاثة في حالة خطيرة (2).

وفي يوم 09 أبريل 1937 شكل عمال المزارع موكبا يتألف من خمس مائة عامل من الأهالي في منطقة مستغانم، وقصدوا ضيعات الكولون واحدة بواحدة، وأجبروا العمال على إخلائها؛ وفي ضيعة أروكي (M. RUQUET) انقضوا على الحارس محمد بن شعيب ضربا

(1) C.A.O.M G.G.A Carton 9H/42. (le préfet d'Oran au gouverneur général de l'Algérie, Oran le 17/03/1937)

(2) Ibid. (le maire de la commune d'Aïn Kial à M^r le préfet d'Oran le 07/04/1937)

(1) Ibid. (Le capitaine Chevalier Commandant la section d'Oran. Rapport
(2) C.A.O.M G.G.A Carton 9H/42 (rapport des inspecteurs tello et Ourradi au commissaire Chef de la brigade mobile de Mostaganem, le 10/04/1937)

بالمصى فصرعوه، ولا تدخل المعمر «روكي» صباح في وجهه أحد
العمال قائلا: «ستطردون قريبا وتعود إلينا أراضينا» (1).

ومثل هذه العبارات تكشف لنا بوضوح بأن الإضرابات العمالية
كانت لها خلفيات تاريخية وأبعاد سياسية تهدف إلى انتزاع الأراضي من
الكولون وطردهم منها.

ثم حل العمال المضربون بضيعة «كارابو» (Caraboux) فرشقوا
العمال الغير مضربين بالحجارة وجرحوا أحدهم، ومن ثم قصدوا ضيعة
«مونسونيغو» (Monsonego) وانهالوا على العمال الغير مضربين ضربا
بالمصى، نقل منهم أربعة عشرة عاملا إلى مستشفى مدينة مستغانم لتلقي
العلاج. واثّر سماعها بالخبر هرعت السلطات الاستعمارية الإدارية
والأمنية إلى ضيعة «مونسونيغو» بتقديمهم المتصرف الإداري للمظفر
(Monsieur) وتقيب الدرك الاستعماري لمستغانم، رفقة ستة دركيين،
وتذكر التقارير الاستعمارية أن العمال عادوا إلى عملهم في يوم الغد
وذلك بعد مفاوضات دامت ساعتين فيما بينهم وبين نائب المتصرف
الإداري «سيفي فيلوا ليكس» (Seguy VILLEVALEX) قبل فيها العمال
استئناف العمل مقابل أجر يومي قدره اثني عشر فرنكا (2).

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42 (Syndicat agricole de Mostaganem. A M Boix
Freising Sénateur d'Oran-Mostaganem, le 10/04/1937)
⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42.

وما دام العمال قد ارتضوا استئناف العمل مقابل رفع أجرهم
اليومي إلى اثني عشر فرنكا، فإن القارئ للتقارير الاستعمارية يتوهم بأن
عصيان العمال وتمردهم على الكولون كان منشاء انخفاض الأجر
اليومي، بينما توقفهم عن العمل هو في الحقيقة رد فعل له بعده
السياسي، لأنه يعبر عن عدم الرضى بالعيش الذليل تحت وطأة
الكولون الذين أخرجوهم من أراضيهم وحولوهم إلى عمال أجراء.

وهكذا شكلت حروب الاستنزاف والتدمير المستمر لاقتصاد
الكولون الزراعي أحد أهم المظاهر المميزة لمقاومة الفلاحين الجزائريين
خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، إلا أنه ينبغي أن يفهم بأن
عمليات حرق مزارع المعمرين لم تكن هدفا في حد ذاته، وإنما كانت
وسيلة لتحقيق الهدف وهو إجبار الكولون على التخلي عن الأراضي
الزراعية التي استولوا عليها.

ومن بين النماذج التي تبرز استخدام الفلاحين الجزائريين
لأسلوب حرب الاستنزاف تلك النيران التي أضرموها في الضيعات
والمزارع التالية - وهي قليل من كثير - في الجهة الغربية من الوطن، وذلك
خلال الفترة المحصورة بين شهري يناير وماي من سنة 1937.

مزرع الحولون التي تعرضت لهجمات الفلاحين بغرب البلاد
(01/08 حتى 01/05/1937) (1)

عدد	المزرعة	التهمة	تاريخ الهجوم عليها	الخسائر وتقديرها
01	شل (Schell)	سنة	1937/01/08	لكول من القمح
02	فورمسون (Formson)	علية	1937/01/29	لكول من القمح فقدت به 1.500 فرك
03	خومي (Chomi)	سنة	1937/02/01	خسائر فلاحية وتخريب للمباني
04	شيلسون (Schelsson)	علية	1937/02/07	لكول من الأعلاف فقدت به 1.200 فرك

(1) C.A.S.M. G.G.A. Carmon 1934/1 (Le petit Oren 1/1) le gouvernement
de l'Empire en date du 02/07/1937

05	لويين وكثير	بودانس	1937/02/05	تدمير 22 شجرة زيتون و 11 شجرة فاكهة
06	لويين وكثير	بودانس	1937/02/07	04 لكول من الأعلاف فقدت خسائر بها 750 فرك
07	زيش (Zech)	بودانس	1937/02/26	20 شجرة فاكهة فقدت به 1.000 فرك
08	جاكوي (Jacquel)	شليون	1937/02/14	لكول من الأعلاف فقدت به 300 فرك
09	براديير (Pradier)	بودانس	1937/02/28	لكول من الأعلاف فقدت به 2.500 فرك
10	برنارد (Bernard)	بودانس	1937/03/04	لكول من الأعلاف فقدت به 300 فرك
11	بيلم (Belon)	تولنسي	1937/03/11	تدمير فاكهة
12	أستروني (Astrovi)	تولنسي	1937/03/11	تدمير أشجار فواكه
13	مانديس (Mandis)	تولنسي	1937/03/11	تدمير أشجار

21	فارسي	مدي علي بن يوب	1937/04/05	تدمير 12 عربة
22	ساردان	مدي علي بن يوب	1937/04/08	تدمير 120 شجرة كروم وقطع شجرة زيتون
23	يلري	سفيزف	1937/04/09	حرق مستودع للأغلاف فشرت خسائر به 60.000 فرنك
24	سوفيرا جوزيف	سفيزف	1937/04/09	حرق كومة تبن قيمتها 10.000 فرنك
25	جاكيل	حاسي زهانة	1937/04/12	محاولة حرق ثلاثة أكوام من التبن
26	كريش	بوخناقيس	1937/04/20	تدمير 132 شجرة كروم
27	راقيل	طابيا	1937/04/29	تدمير 134 شجرة مثمرة
28	بيليسيون	تلاع	1937/05/02	كومة تبن قيمتها 500 فرنك

14	كورتي (Courty)	توليتي	1937/03/11	تدمير أربع عربات
15	لومبريسير (Le Brasseur)	توليتي	1937/03/11	تدمير أربع عربات
16	بوريس (Bories)	مدي علي بن يوب	1937/02/16	أكوام من التبن تقدر بـ 1.000 فرنك
17	بيريرا (Pereira)	لواند ميطوج	1937/03/19	04 عربات قيمتها 1.000 فرنك
18	شامبوليف	بودلن	1937/03/26	كومة تبن قيمتها 3.000 فرنك
19	لجان فنتون	طابيا	1937/03/30	محاولة لحرق كومتين تبن
20	بالتريير جرافيل	طابيا	1937/04/03	عشرون محاولة لحرق كومتين تبن الخسائر: 300 فرنك

ثورة الشيخ بوعصامة؛ وفي 13 أبريل 1908 أصدرت تعليمات اتخذت كدفاع للدفاع عن الكولون وحماية ضيعاتهم، وعليه أسرع بعض المستوطنات التي شعرت بمخطر الفلاحين إلى طلب الأسلحة والذخائر، ومنها المراكز الاستيطانية التالية: عين يوسف (Lavayssiere)، عين الطلية (Guind)، سليمان، الحصاية (Magenta)، مزاوغو (Rochambeau)، نلاغ، عين تدمين، رمشي (Montagnac)، سيدي الخضر (Lapasset)، عمي موسى، العالف، عين كرمين، جديوية (S' aime)، عين الحديد (Marinogrey)، السوفر (Trezet)، عين الذهب (Damiete)، مفتاح سيدي بوبكر (Charrier)، دحموني (Trumelet). أما المراكز الاستيطانية الأوروبية القريبة من بعضها البعض والتي يتجاوز عدد المقيمين بها سبعين مستوطنا، أو التي تمر السكك الحديدية والطرق المعبدة قريبا منها فإنها لم تطلب أسلحة وذخائر حربية، ومنها: جديوية (S' aime)، وغليزان والضيقات الواقعة بين عين كرمين وسيدي أحمد بن علي (Renault)، وعين الحمام (Guillaumes) القريبة من عمي موسى (1).

والى غاية سنة 1922 ظل خمس وخمسون مركزا استيطانيا يخضع بالحماية في غرب البلاد، من بين هذه المراكز سبعة عشرة بقسم معسكر لوحده هي: هاشم (Dombasle)، مفيروف (Mercier-Lacombe)، ملاكو (Pallat)، وادي الأبطال (Uzes le Duc)، سيدي حسني (Waldeck-

(rousseau)، فرندة، عين الحديد، سوقر، عين الذهب، سيدي بوبكر، أفلو، تنيرة، تغاليمات (Tirman)، بوب (Berthelot)، دحموني، واد تاغية (1). ويظهر من خلال رسائل عمال العمالات إلى الحاكم العام للجزائر خلال سنتي 1929-1930 أن بعض المجالس البلدية قد طلبت من إدارة الاحتلال جريد الكولون من الأسلحة، نظرا لإحساسها بعودة الأمن والاستقرار، وخفة حدة الصراع بين الفلاحين الجزائريين والمعمرين (2).

وفي سنة 1933 أعطيت تعليمات خاصة لحماية الكولون من ضربات الجزائريين الساخطين عليهم، وذلك في أعقاب الحوادث التي شهدتها عمالة قسنطينة، حيث وزعت الأسلحة على الكولون في خمسة وخمسين قرية استيطانية.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/52 (Secret, le préfet d'Oran, défense des centres de colonisation)

(2) Ibid.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/51.

وحتى لا تنهار معنويات المعمرين فإن سلطات الاحتلال الفرنسي
قلت من شأن عمليات الهجوم على مزارع الكولون، فلم يرد ولا مرة
واحدة في مراسلاتها عبارة هجمات الفلاحين الجماعية أو الفردية على
الكولون. واكتفت بعبارة «إجراءات أمنية و احتياطية»، «احتمال
حدوث أعمال شغب»، أو «بناء على طلب السلطات»، «بناء على
التقارير الخالصة».

وكان على إدارة الاحتلال أن توزع الأسلحة والذخائر على
الكولون لتمكينهم من مواجهة الموقف وما يحمله من خطر، ومن تهديد
مصري على وجودهم في الجزائر، وهكذا استفادت وخمسون مركزا
استيطانيا في عمالة وهران، وست وثلاثون في عمالة الجزائر، وواحد
ومسعون مركزا في شرق البلاد من معدات حربية وذخائر⁽¹⁾ حيث يظهر
من خلال العدد المرتفع للمراكز الاستيطانية التي استفادت من
الأسلحة بأن الجهة الشرقية من الوطن كانت فيها مقاومة الفلاحين
للكولون أشد وأعنف مما هي عليه في وسط الجزائر وغربها، وهذا على
الرغم من قلة تواجد الكولون بها.

وأمام تصاعد العنف واتساع الرقعة الجغرافية للخطر الاقتصادي
على الكولون وزعت إدارة الاحتلال الأسلحة والذخائر الحربية على

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51. (défense des centres de colonisation)

المعمرين في تسعة عشرة مركزا استيطاني منها خمسة مراكز في الغرب
(تغاليحات، يوب، الهاشم، عين الطلبة، سيدي بن عدة) وثمانية في
الوسط (بير اغبالو، خميسي، مهدية، أو عمرية، العبادية، تادمايت، حمام
ريفا، دراق) وستة في الشرق (الأمير عبد القادر، زوارية، عين مخلوف،
سيدي مروان، غرارم، تادمايت)⁽²⁾.

واستمرارا للموقف الأمني على هذا النحو في الشرق الجزائري،
تدخل الدرك الاستعماري واعتبر قسنطينة، وعين البيضاء، وميلة،
وكوندي سمندو (زيغود يوسف حاليا) وعنابة ومكيكدة، وجيمائس
(عنابة حاليا) والعروش وقالة وسوق أهراس نقاطا عصبية في حاجة إلى
دعم⁽²⁾؛ وطالب السلطات الاستعمارية برفع أعداد الدرك ومضاعفة
الحراسة، ونظروا إلى الاضرابات عن العمل في مزارع الكولون، وقتل
الحونة من المتعاملين مع الاستعمار، والتعصب للدين الإسلامي على أنه
نشاط مغل بالأمم العام، فإنه على هذا الأساس أصدر عامل عمالة
قسنطينة تعليمات تدعوا إلى تسليح الكولون لتمكينهم من الدفاع عن
أنفسهم في حالة هجوم الفلاحين الجزائريين عليهم؛ وطالب بتدخل
الطيران وسلاح الدبابات ومدفعية الميدان في حالة نشوب ثورة بالأرياف

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/52. (défense des centres de colonisation, en date du 11/05/1934)

(2) C.A.O.M. Carton B/3/32 (la défense des compagnes en cas d'émeutes en Algérie)

في الشرق الجزائري ، وركز على حابة الأرياف التي يتواجد بها الكولون.

وفي لقاء جمعه بتاريخ يوم 02 أكتوبر 1934 أوصى عامل عمالة قسنطينة باتخاذ الإجراءات الأمنية التالية:

تسليح الضيعات المنعزلة.

إخلاء المراكز الاستيطانية: على السكان الأوروبيين مغادرة المراكز الاستيطانية المحرومة من الحاميات العسكرية ومصالح الدرك الاستعماري، ومقاومة الهجومات بما توفر لديهم من وسائل، والانسحاب إلى أقرب مركز استيطاني أو ملجأ يوفر لهم الأمن.

وأشار عامل العمالة في تعليماته بأن أسلحة وذخائر مستحفظ بها مقرات الدرك الاستعماري لتوزع على الكولون في حالة تعرضهم لاعتداءات من قبل الأهالي.

وتبنت خطة الأمنية على إبعاد المجندين الجزائريين في جيش الاحتلال وحصرهم في مواقع معينة داخل المراكز الاستيطانية.

وللعلم فقد طلب رؤساء بلديات سدراته، وقج مزالة، والميلة، والطهير من السلطات الاستعمارية بإنشاء مطارات تهبط فيها، وتقلع

منها الطائرات الحربية، أما رئيس بلدية قرقور المختلطة فقد تأسف على الطابع الجبلي لبلديته⁽¹⁾

لم نجد فرنسا من وسيلة للحد من مفعول جهود الفلاحين - في حربهم طويلة الأمد - الرامية إلى تخريب اقتصاد الكولون سنة 1937 سوى تسليح المستوطنين وحملهم على البقاء في ضيعاتهم والدفاع بأنفسهم على مزارعهم؛ غير أن الفلاحين الجزائريين جابهوا الخطة الدفاعية عن الكولون وضيعاتهم بمهاجمة الحاميات العسكرية والاستيلاء على كميات من الأسلحة والذخائر⁽²⁾

وخلال عام 1938 ورّعت الإدارة الاستعمارية على المعمرين المقيمين في ستة وخمسين مركز استيطاني 2.443 بندقية و 273.720 خرطوشة في عمالة وهران.

وللتذكير فإن سلطات الاحتلال كلما أحسّت بخطر يهدد المعمرين إلا أسرع بتسليحهم، وهذا ما حدث خلال أعوام 1881، 1889، 1932، 1933، 1937، 1938، لاسيما في غرب البلاد حيث يتواجد المستوطنون الأوروبيون بكثرة، كما سبق لها أن قامت بترحيل بعض الكولون من الضيعات المنعزلة تحت حراسة جيش الاحتلال حماية لهم

(1) J.C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/52 (défense des centres de colonisation, en date du 06/10/1938)

(2) J.C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51 (défense des centres de colonisation, en date du 01/07/1935)

من ضربات الفلاحين كما حدث مع كولون نصر الدين (Masque ray).
والسواقي في عام 1935 وخوفا من استغلال الجزائريين فرصة اندلاع
الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ومهاجمة المراكز الاستيطانية وإخراج
الكولون منها واستعادة أراضيهم أصدرت سلطات الاحتلال منشورا في
21 سبتمبر 1939 تحت رقم 1114- يلزم رؤساء البلديات والمتصرفين
الإثنين بوضع قوائم للأشخاص المكلفين بالحراسة الدورية داخل
المراكز الاستيطانية على أن يكون هؤلاء من أبناء الكولون، فسارع
المعمرون إلى الإعراب عن مخاوفهم بتسجيل أنفسهم، لأن شدة عداء
الفلاحين للكولون ازدادت حدة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ومن الإجحاف القول بأن الشبان من أبناء الكولون اهتموا
لوحدهم بحراسة المراكز الاستيطانية والضيعات، فضمن قوائم الحراس
وجدت أسماء لأشخاص يزيد عمرهم عن السبعين سنة، كما تدل على
ذلك قائمة الحراس التي أعدها مركز عين الكبيرة الاستيطاني
(Peygouda) بعمالة قسنطينة⁽¹⁾

وانضمت سلطات الاستعمار كل الاحتياطات اللازمة لضمان
امن الكولون أثناء الحرب العالمية الثانية، فجندت متطوعين من
المزارعين الأروبيين وأمدتهم بالأسلحة والذخائر الحربية ليبتولوا هم

بأنفسهم حراسة ضيعاتهم وممتلكاتهم؛ ففي إقليم قسنطينة سلمت
الإدارة الاستعمارية 3.945 بندقية من عيار 08 مم ، و 1.183.500
خرطوشة للمعمرين في ثلاثة وأربعين مركزا استيطاني، كما استفاد
المعمرون في ثلاثة وخمسين مركزا استيطاني في إقليم الجزائر الوسطى من
4.210 بندقية و 1.263.000 خرطوشة من نفس العيار، وزعت منها 250
بندقية على مركز تيسمليت (Vialar) و 300 بندقية على مركز
شرشال، أما إقليم وهران فقد استفاد فيه خمس وخمسون مركزا استيطانيا
من 2.310 بندقية و 693.000 خرطوشة من ذات العيار، سلمت منها
140 بندقية لمركز تلاغ لوحده⁽²⁾.

وخوفا من تكرار الأحداث التي شهدتها جبال بني شقران سنة
1914 ، وحتى لا تتعرض ضيعات الكولون للنهب والتخريب في هذه
المنطقة، فإن فرنسا قدمت للكولون المقيمين بمدينة معسكر 400 بندقية
من طراز 1886/93، و 06 بندق رشاشة من طراز 29 - 24 F M ، و 06
رشاشات من نوع (Hotchkiss) ، ومدفعي هاون عيار 81 مم، و 30
سداسا عيار 7,65 مم؛ أما المراكز الاستيطانية التابعة للدائرة معسكر
فوزعت فيها على مركز وادي ناغية 30 بندقية، وعلى مركز دوميال
(مشم) 10 بندق، وعلى مركز فرنسة 50 بندقية، وعلى قرطاسة (وادي

(1) I.C.A.D.M. G.G.A. Carton 38/51 (Organisation, defense des centres de
colonisation).

(2) I.C.A.D.M. G.G.A. Carton B/368.

الأبطال) 30 بندقية، وعلى شاريني (سودي بوبكر) 20 بندقية، كل
من طراز 1886/93⁽¹⁾.

كل هذا يوحى بخوف الاستعمار الفرنسي من خطر الفلاحين
الجزائريين؛ وعليه أجمع في سياسة الحذر والاحتياط بتوزيع الأسلحة
النارية على المعمرين الأوروبيين، وعاد إلى تطبيق التعليمات الخاصة
بالدفاع عن المستوطنات التي صدرت في 15 أبريل 1908⁽²⁾.

والرد السريع لسلطات الاحتلال لقمع مظاهرات 08 ماي 1945
بسطيف وقالة وخرامة ويعنف شديد يثبت بأن إدارة الاحتلال كانت
محضرة ومهيئة مسبقا للصدمة والمضرب بقوة.

وبدوره كان حزب الشعب الجزائري -المحظور- يتوقع هو الآخر
رد فعل عنيف من قبل إدارة الاحتلال، وعليه، أعطى تعليمات لمناضليه
في المدن والأرياف، بحمل السلاح والاستعداد للرد إذا ما تعرضوا
لهجمات أو لعمليات قمع عنيفة الوقوع من جانب القوات
الاستعمارية الفرنسية، من دون أن يعطي أوامر تدعو للثورة أو تخرض
عليها.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Circulaire 31051 (Tableau des répartitions de défenses des places
et des centres de colonisation, le 08/04/1941).

(2) Ibid. (Alger, le 07/06/1941)

وفي الوقت الذي كان فيه المتظاهرون يوم 08 ماي 1945 يستطِف
بمِلون لافقات كتبت عليها «لغيا الجزائر المستقلة» «يسقط الاستعمار»
«مفلحوا سراج مصالي» «انقط الشيوعية»، فإن مجموعات من
المُحِبين في حزب الشعب وأحباب البيان والحرية كانت تحوِب القرى
وفي تحمل السلاح⁽¹⁾.

وبعد وقوع حوادث 08 ماي 1945 قرر مناضلو حزب الشعب
الجزائري تعميم الأزمة في كامل البلاد، فأوقدوا سبعة وعشرين مناضلا
في مختلف جهات الجزائر لتخفيف العبء على الإقليم القسنطيني⁽²⁾
وذلك بمهاجمة المراكز الاستيطانية الصغيرة⁽³⁾، ولما كان الحقد والحُوف
تتكاثر من نفوس المستوطنين فإن القمع كان بلا رحمة ولا شفقة

⁽¹⁾ Mohamed TEGUIA, Op.cit, p 102
⁽²⁾ Ibid, p 104

⁽³⁾ شكوك دوبروت ليمرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1976، ترجمة حسن صغور،
الطبعة الأولى، 1982، ص 150

من خلال هذه النظرة الحافظة والدراسة المتواضعة يمكننا استخلاص جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

إن الثورات التالية التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي كانت جميعها نتيجة حتمية للمسألة الزراعية، وجاءت كرد فعل طبيعي على سياسة التعمير؛ وأن فشل هذه الثورات تسبب في خسارة المزيد من الأراضي الفلاحية ومضاعفة عدد المستوطنات الأوروبية في الجزائر.

إن الحرب على الاستعمار كانت نتيجة متظرة، لأن بطرد الفلاحين الجزائريين وتحويلهم من أراضيهم نحو المناطق الجبلية والصحراوية وتحويلهم إلى عمال أجراء تكون إدارة الاحتلال الفرنسي قد ارتكبت خطأ حقيقيا تتعدد أشكاله (سياسي، اقتصادي، اجتماعي)؛ لأن الفلاحين الذين تحولوا إلى أجراء يعملون في الأراضي التي كانت لهم ملكا من قبل لن يطول صبرهم حتى يثوروا ويتمردوا تعبيرا عن غضبهم إن الأراضي الفلاحية المخصصة كانت هي الباعث الرئيسي والمباشر لاستياء الفلاحين وتمردهم على الكولون.

إن النضال ضد الظلم وضد سياسة الإفقار قد امتزج لدى الفلاحين الجزائريين بالنضال في سبيل استرجاع الأرض ونظهيرها من الكولون، وإن تعلقهم بها كان على الدوام عامل مقاومة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نؤكد بأن عملية اغتصاب الكولون لأراضي الفلاحين الجزائريين كافية لأن تكون سببا ليس فقط في تمرد الفلاحين وعصيانهم، وإنما سببا في الدفع بهم إلى قتل المعمرين وسفك دمائهم واستخدام وسيلة العنف الشديد ضدهم، وأخذ حقهم منهم بالقوة.

الفصل السادس:

اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية

تمهيد

- لمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954

- مكانة الأراضي الفلاحية في مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954

- صور من العنف الثوري الممارس ضد الكولون

أ- حرق مزارع المعمرين

ب- استخدام العنف ضد غلاة الكولون

- موقف إدارة الاحتلال من عمليات ضرب المجاهدين لمزارع الكولون

خاتمة

يتناول هذه الدراسة الوجيزة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في
ريف الجزائر غداة اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، والتي يستشف
منها أسباب ممارسة المجاهدين للعنف الثوري، واستخدامهم القدر
لقوة وسلوكهم لتكتيك حربي ثوري، إكراهها للذكول على مغادرة
الأراضي التي استولوا عليها.

ويضمن الفصل الآراء والأفكار التي طرحتها موانئ ثورة أول
نوفمبر 1954 فيما يتعلق بملكية الأراضي الفلاحية.

ويكشف عن خطورة حرب المزارع وما ترتب عنها من إتهام
للقوات الاقتصادية للمعمرين وما حققته الثورة التحريرية من
مكاسب استراتيجية.

ويظلمنا في الأخير يدق فرسا ناقوس الخطر بالشعوب للقيام
بأجراءات عسكرية - أمنية وقائية - لحماية الذكول وعائلاتهم
وضع خطط اقتصادية - إحصائية - لتتبع من الثورة.

لجنة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف
الجزائري عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954

ظلت الزراعة في الجزائر تمثل الفرع الاقتصادي الأكثر أهمية
بمساهمتها بنسبة 40 ٪ من الإنتاج، وتشغيلها لـ 80 ٪ من الفئات
النشطة، ومع هذا عبط متوسط حصة الفرد من الحبوب المقدرة بـ 3,8
قنطار لمدة خمسين سنة (1905-1955) إلى 22 قنطار للفرد الواحد مستويا،
كما سيين لاحقا.

حسب الإحصائيات الزراعية فإنه من بين 630.732 فلاح جزائري
كان 438.483 فلاحا يمتلكون أراضي فلاحية لا تتجاوز مساحة
الواحدة منها 10 هكتارات ما يعادل نسبة 69 ٪ من مجموع المساحة،
بينما كانت باقي المساحات موزعة على الشكل التالي:

* 67.170 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها بين 10 إلى 50
هكتار.

* 16.815 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها بين 50 إلى 100
هكتار.

* 8.490 فلاح يمتلكون أراضي تزيد مساحتها عن 100 هكتار.

* المساحة المخصصة لزراعة الحبوب وأشجار التين والزيتون تقدر بـ
7.349.100 هكتار ذات مردود ضئيل (1).

• انصب الأراضي الفلاحية كانت محوذة الكولون، أو بين أيدي الأقلية الإقطاعية الجزائرية - المتعاملة مع الاستعمار - .

• 400.000 هكتار فلاح جزائري فقير بما يكون أراضي تقل مساحتها من مئة هكتارات، زيادة على 570.000 عامل زراعي (فلاح بدون أرض)، فقط 150.000 هو عدد العاملين الدائمين في الزراعة، أما الباقي فهم موسميون⁽¹⁾.

والى جانب مليون من البروليتاريين الزراعيين يضاف مليون ونصف المليون من الرجال والنساء في الأرياف، محرومون تماما من كل نشاط يستفيدون من خدمات اجتماعية تحت غطاء المساعدات العائلية.

وفي عام 1954 كان القطاع التقليدي للاقتصاد المعاشي يجمع حول 5.200.000 جزائري، ونظر لعدم التوازن في توزيع الأراضي الزراعية بين الفلاحين الجزائريين والمعمرين بالحقائق الرقمية التالية :

• 25.000 مزارع أوروبية نصفهم في القطاع الوهراني يستولون على 2.720.000 هكتار⁽²⁾ بمعدل 108 هكتار للمزارع الواحد⁽³⁾.

⁽¹⁾ Ibid. p 156.

⁽²⁾ Jean DESPOIS, L'Afrique blanche, T. 17, 3^e éd., Paris, P.U.F., 1964, p. 295. Voir aussi, Charles - Henri-FAVROD, La révolution Algérienne, Paris, p. 122. Voir aussi, ZDRAVKO Pecar, Algérie, enseignement d'un reportage journalistique sur la guerre d'Algérie, Alger S.N.E.D., 1967, p. 281.

• 800 هكتار للمزارع صامتة أرضية غير مستغلة 2.720.000 هكتار، تتوزع بالتساوي على 800 هكتار للمزارع 10 هكتار، 7.000 هكتار للمزارع 10 حتى 15 هكتار، 4.000 هكتار للمزارع 15 حتى 30 هكتار، 3.000 هكتار للمزارع 30 حتى 50 هكتار، بينما 1.000 هكتار للمزارع 50 حتى 100 هكتار، 200.000 هكتار (المرجع السابق ص 295).

• 532.000 مزارع جزائري يستفيدون من 7.672.000 هكتار بمعدل 14 هكتار للمزارع الواحد.

وهذا التجميع الكثيف للأراضي الزراعية بين أيدي الكولون آك إلى نتائج عادت بالنفع على كبار المعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعا، حيث انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 108 هكتار سنة 1929 إلى 108 هكتار سنة 1952⁽¹⁾.

أما متوسط الملكية الأرضية لصغار الكولون فكان 28 هكتارا في حين كان متوسط الملكية الفلاحية لصغار الفلاحين الجزائريين لا يتعدى 05 هكتارات⁽²⁾.

وفيما يخص المساحات الزراعية - الاستغلالية - الكبرى للأوروبيين، فإن الأرقام المولية كافية للتدليل على التمايز الواضح بين القطاعين الزراعيين الجزائري والأوروبي، فقد كانت الشركة الجزائرية تمتلك 70.000 هكتار، والشركة الجبوتوفوازية 20.000 هكتار، وشركة القطين بالقبائل الصغرى 50.000 هكتار، وللمعمر «دوسي» (DUSSEIX) 18.000 هكتار، وللمعمر «كريون» (CRILLON) 13.000 هكتار، وللمعمر «كالان» (CALAN) 6.000 هكتار، يضاف إلى ذلك تغطية الكروم لمساحة تقدر بـ 400.000 هكتار، يمتلك الأوروبيون نسبة 7,90

⁽¹⁾ Jacques et Colette JEANSON, L'Algérie H.L.L., Alger, E.N.A.L., 1963, p. 149.

⁽²⁾ Ibid. p 170.

منها، وقد مثلت لوحدها ثلثي الإنتاج الكلي للزراعة سنة 1953، حيث بلغت مداخيلها 60 مليار فرنك من بين 140 مليار فرنك التي كانت تمثل القيمة الإجمالية لكامل قطاع الزراعة، إلا أن مليوني هكتولتر فقط من بين 18 مليون هكتولتر المنتجة في الجزائر كانت تستهلك محليا، لأن المسلمين الجزائريين لا يستهلكون الخمر.

وفي حين بلغ إنتاج الكروم 58.500.000 هكتولتر سنة 1953 في فرنسا، فإنه لم يتجاوز 16 مليون هكتولتر في الجزائر، فأقلقته هذه الوضعية الكولون وإدارة الاحتلال في الجزائر، وبدأ التفكير في التخلص من إنتاج الخمر الرديئة باستبدالها بإنتاج أجود، إلا أن عملية اختلاص الكروم متكلف الدولة من 50.000 حتى 100.000 فرنك للهكتار الواحد، كما أن بناء خزانات لحفظ الخمر سوف يكلف الخزينة 70 مليار فرنك، وهو الأمر الذي أبقي الأمور على حالها، وبينما كان الكيلوغرام من الطعام يساوي 30 فرنكا في الأسواق الجزائرية، فإن أمام زيادة محصول الطعام خلال هذا الموسم لجأ الكولون إلى إتلافها بعد جنيها، أو تركها لتتعفن داخل الحقول.

وأمام الزيادة السكانية للجزائريين، ونجوا أراضيهم الفلاحية (الإرث) وقلة مروجدها الهكتاري (05 حتى 07 قناطر في الهكتار الواحد)، والإنحرافات التي تهلك سنويا حوالي 50.000 هكتار، زد على ذلك اقتطاع الدولة لأراضي زراعية من الجزائريين للصالح العام، فإن

نصيب الفرد الجزائري من الحبوب قد تزل إلى قطارين خلال سنة 1951 بعدما كان 05 قنطار سنة 1871، و04 قنطار سنة 1900، و 2.5 قنطار سنة 1940⁽¹⁾ وهو الأمر الذي تطلب استيراد 900.000 قنطار من الحبوب سنة 1951⁽²⁾.

أما الخفضيات التي شهدت زيادة في الإنتاج بسبب توسيع الكولون لمساحاتها الزراعية فإن خلالها كانت تصدر إلى الخارج، ففي سنة 1953 بلغت صادراتها 2.443 مليون قنطار مقابل 775 قنطار سنة 1938⁽³⁾، أما قيمة الصادرات الزراعية فقد بلغت 105 مليار فرنك من ضمن محصول زراعي إجمالي يقدر بـ190 مليار فرنك في وقت كانت فيه الجماهير الجزائرية تعاني من سوء التغذية⁽⁴⁾. أما تربية المواشي التي تمثل إلى جانب الحبوب الثروة الأساسية للفلاح الجزائري فقد هبط إنتاجها هي الأخرى، فإن المعدل الذي كان يقدر بـ 35 بقرة، و156 مائنة لكل مائة ساكن فيما بين 1934-1941 أصبح 23 بقرة، و134 مائنة لكل مائة ساكن فيما بين 1948-1953⁽⁵⁾.

(1) - محمد حري، الثورة الجزائرية، سنوات الفتح، ترجمة نجيب عبد وصالح العقول، الجزائر، 1994، ص 89.

(2) - Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1 au 15/06/1954, N° 1140, NAL, p 187.

(3) - Francis et Colette JEANSON, Op. cit, pp 151-152.

(4) - Francis et Colette JEANSON, Op. cit, p 163.

(5) - O.G.A. Service d'information et de documentation, articles de presse Français et étrangers concernant l'Algérie, Juillet - Août 1954, N° 08, p 19.

وبحلول عام 1954 كان الأوروبيون يمتلكون 22.037 ضيعة مساحتها 2.726.000 هكتار، ومتوجها يمثل 66 ٪ من جملة الإنتاج الفلاحي، و 55 ٪ من جملة المتوج الجزائري، وكانت مداخيلهم تبلغ 93 مليار من الفرنكات، كما كانت الفلاحة الأوروبية تعمل من أجل السوق (03) إلى 96 ٪ فقط للاستهلاك الذاتي). أما الجزائريون فكانوا يستغلون 630.732 ضيعة، 20.000 منها تستغل حسب الأساليب الرأسمالية، و 70 ٪ منها لا تفي بحاجة مستغليها⁽¹⁾.

الحالة الاجتماعية

في حين شهد عدد الأوروبيين المقيمين بالجزائر خلال المرحلة من 1945 إلى 1954 تناقصا في السكان قدر بـ 27.000 نسمة، نرى عدد السكان الأهالي يتزايد بـ 1.470.000 نسمة؛ وللعلم فقد شهدت هذه الفترة تركيز نسبة 13 ٪ من مجموع سكان الجزائر بالمدن الساحلية مثل الجزائر ووهران وعنابة، ونسبة 87 ٪ المتبقية تتوزع على المدن الداخلية والأرياف.

كانت البرجوازية الريفية المثلثة لـ 4 ٪ من سكان الريف تشكل أعلا طبقة داخل المجتمع الريفي وعدد أفرادها لا يتجاوز 25.000 شخصا، تتجاوز ملكية الواحد منهم 50 هكتارا، أما نسبة الـ 96 ٪ المتبقية فيشكل منها الجمهور الريفي -الذي سوف يشارك بقسمه الأكبر في

(1) - Ibid. Voir aussi: Pierre GONARD, *Algérie: l'œuvre française*, Paris 1949, 131.

حرب التحرير - وهذا القسم بالذات مجزء، فتمت حوالي 160.000 فلاح صغير يمتلكون أراضي استغلالية تتراوح مساحتها بين 10 و 50 هكتار ويشكلون البرجوازية الريفية الصغيرة والمتوسطة.

أما الجزء الأكبر من المستغلين الزراعيين فيجمع 440.000 فلاح فقير لا تتجاوز المساحة الأرضية للواحد منهم 10 هكتارات، ويشكلون حوالي 70 ٪ من مجموع الفلاحين ومن هؤلاء الفلاحين انبثقت البروليتاريا الفلاحية المقدر عدد أفرادها بـ 112.000 عاملا دائما، و459.000 من العمال الموسمين، يضاف إليهم مليون ونصف مليون فلاح بدون عمل⁽¹⁾ كما أشير إليه سابقا، ومع أن هذه الأرقام لا تتفق مع تلك التي أوردها الكاتب ميشال لوني فيما يخص العمال الزراعيين خلال سنة 1954⁽²⁾، فإنها على الرغم من ذلك تؤكد لنا صحة التراجع الذي أصاب القطاع الفلاحي الجزائري، وتحول الفلاحين الجزائريين من ملاكين وأسياد على أراضيهم إلى عمال أجراء في مزارع الكولون، وذلك بعد أن عجزت أراضيهم الفلاحية عن ضمان استمرارية الإنتاج الزراعي الكافي لهم.

(1) - Mohamed TEGULA, Op. cit, p p 230 - 231.

(2) - 357.000 أجير يومي، 77.100 عامل موسمي، 108.000 عامل دائم، و 1.438.300 شخص يشتغلون كمساعدين زراعيين تحت اسم : «اليد العاملة زراعية مؤقتة». وعموما يوجد في الجزائر 500.000 فلاح، و 2.000.000 عامل زراعي. Michel LALINAY, Op. cit, p 281.

لما معدل الدخل الزراعي للفلاح الجزائري فكان خلال سنة 1954 لا يتعدى 22.000 فرنك سنويا، بينما كان متوسط دخل الفلاح الأوروبي يتجاوز 78.000 فرنك سنويا.

وتطلقا من متوسط المساحات الأرضية الاستغلالية التي يمتلكها الفلاحون، وبناء على المداخل السنوية لكل منهم، يمكن إخصائهم للتقسيم التالي:

- الفلاحون اليسورون المستخدمون ليد عاملة دائمة وموسمية.

- الفلاحون المتوسطون المملكون لأراضي أقل اتساعا، ولكن في حاجة دائمة إلى أيدي عاملة إضافية.

- الفلاحون الصغار المملكون لأراضي أقل اتساعا بشكل مؤقت، أو عن طريق الاستئجار بما يمكنهم من عدم اللجوء إلى اليد العاملة.

- البروليتاريون وهم الفلاحون الذين لا يسعهم العيش من متوج أراضيهم ما لم يتحولوا مؤقتا إلى أجراء أو عمال موسميين⁽¹⁾ وهم الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الريف الجزائري.

أما ديموغرافيا بلدنا إحصائيات سنة 1954 أنه من بين حوالي عشرة ملايين نسمة في الجزائر، يوجد 1.230.000 نسمة من أصل أوروبي (11 من مجموع السكان)، وأن عدد السكان المسلمين الجزائريين (الأهالي)

(1) Francis et Colette JEANSON. Op. cit. p 163

قد تضاعف بثلاث مرات فيما بين 1856-1954، كما قدر عدد المواليد بـ 320.000 مولود سنويا، وهو الأمر الذي رفع نسبة الفتوة في المجتمع الجزائري بحيث أصبح 50 ٪ من السكان تقل أعمارهم عن العشرين سنة (3.700.000 نسمة)، و 45 ٪ بين العشرين والستين سنة (3.330.000 نسمة)، و 05 ٪ أعمارهم فوق الستين سنة (370.000 نسمة)⁽¹⁾

بما أن نسبة الوفيات المقدرة بـ 8 ٪ لم تؤثر على الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين (3،8 ٪). ورغم المجاعات المتلاحقة وأعمال الإبادة، وأصل الشعب الجزائري نمو، فعدد السكان -الأهالي- الذي كان يقدر بـ 2.733.000 نسمة سنة 1860، ارتفع إلى 3.577.000 نسمة عام 1891، ليصبح 4.923.000 نسمة عام 1931، ليلعب 8.460.000 نسمة عام 1954، إلا أن هذا النمو لم يصحبه تطور في الخيرات وتوزيعها. وجراء ذلك الانفجار الديمغرافي شكل التزوح إلى المدن تحديا آخر للنظام الاستعماري⁽²⁾، فلم يبق للبطلين في الأرياف من حل سوى الهجرة نحو المدن الداخلية -حيث ازدهت بهم الأحياء القصدية- أو نحو فرنسا أين كانت تنتظرهم الأعمال الأشد شقاء بسبب عدم تأهيلهم مهنيا؛ فعلى ميسيل المثال: من بين 155.000 عامل جزائري في فرنسا كان

(1) بطرس جويل جيلسي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صديقي أبو طالب، مراجعة راشد لبروي، دار المصرية للتأليف، 1959، ص 46.

(2) محمد عروبي، الثورة الجزائرية سنوات المخلص، مرجع سابق، ص 128.

يوجد 115.000 عامل بدوي غير مؤهل يستغلون وفق تعهدات لا تخضع لشرع العمل، وتشير التقديرات أن سبع (1/7) سكان الريف ممن كانت تتزوج أعمارهم بين 20 و 29 سنة دفع بهم الفقر إلى الهجرة إلى فرنسا وفي بلاد القبائل فإنه من ضمن عشرة رجال كان خمسة يهاجرون إلى فرنسا⁽¹⁾

وفي الوقت الذي نزلت فيه الأزمة الاقتصادية بويلاتها على رأس الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض إلى حد تخليهم عن أراضيهم والهجرة إلى فرنسا سعيا وراء لقمة العيش، وحتى لا يرتفع ثمن اليد العاملة الفلاحية، فإن المعمرين فتحوا المجال واسعا أمام العمال المغاربة للعمل في حقولهم تعريضا لليد العاملة الجزائرية، حيث تجاوزت اليد العاملة الزراعية الأجنبية في الجزائر نسبة العاملين بحقل الزراعة، فمن بين 150.000 عامل أجنبي بالزراعة في القطاع الوهراني يوجد 115.000 من إقليم الريف المغربي، وهذا على حساب الجزائريين الذين ضربتهم البطالة⁽²⁾

وإن كانت أوقات العمل في فرنسا لا تتعدى 08 حتى 09 ساعات في اليوم، فإن العمال الجزائريين كانوا يتجاوزون 12 ساعة وحتى 14 ساعة يوميا. وفي سنة 1954 كان دخل الفلاح الجزائري يبلغ 17,691 فرنكا

مقابل أزيد من 800.000 للمعمر⁽¹⁾. أما أجر العامل الزراعي الموسمي فكان لا يخضع لأي تشريع، وما على العامل في مزرعة الكولون سوى قبول الأجر المفروض في غياب الرقابة. وأمسوا الأجور كانت تلك التي يتلقاها عمال الحلفاء بالهضاب العليا، وخلافا للعمال الفلاحين في فرنسا، فإن العمال الفلاحين في الجزائر كانوا لا يستفيدون من المنح العائلية؛ وحتى عام 1953 لم تكن سوى 1.240 عائلة به 2.718 طفل تخفى بالمنح العائلية التي كانت تسدد من قبل صندوق التأمينات التعاونية للقروض الفلاحي (Caisse d'assurance mutuelle de crédit agricole)، زد على ذلك فإن عمال الزراعة كانوا يعانون من التفرقة في المعاملات، فالموسميون لا يتمتعون بالقسمان الاجتماعي خلافا للدائمين (170.000 عامل في الزراعة بصفة دائمة سنة 1953)؛ أما التعويض عن حوادث العمل بالنسبة للعمال الزراعيين فلا ذكر له، فشأنه شأن العطل المرضية التي لا تعوض.

كما طبقت سياسة عنصرية بين العمال الزراعيين إن في تحديد الأجور أو توزيع المهام، والجدول الموالي يبين لنا تطور بنية الأجور فيما بين 1913-1930.

⁽¹⁾ محمد حربي، المرجع السابق، ص 89.

⁽¹⁾ Francis et Colette JEANSON. Op. cit. pp 167-170
⁽²⁾ G.G.A. Bull de la presse d'Algérie (questions Moudimances) du 18 au 30/04/1954 p 114

السنة	الأوروبيون	الجزائريون
1913	06 حتى 08 فرنك	02.5 فرنكا
1920	10 حتى 12 فرنك	05 حتى 06 فرنكا
1930	16 حتى 18 فرنك	13 حتى 14 فرنكا

المراجع: عبد الطيف بن شنبل، تكون التخلف في الجزائر، الجزائر: شروق، (دنت)، ص 30.

الرعاية الصحية لسكان الريف فلا مجال للتحديث عنها، فداء الملايا (في المستشفيات) والتيفوس (الحصى الصفراء) بلغت إصاباته نسبة 168% سنة 1952، أما نسبة مرضي السكلى فقد بلغت 181 %، بينما بلغت قرويات لدى الأطفال البالغين من العمر أقل من خمس سنوات 150%⁽¹⁾ وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بدأت مآسي الفلاح الجزائري تطرح نفسها بصورة جلية. فبين شهر ديسمبر 1954 وشهر فبراير 1955 ضربت فرنسا على سكان الأرياف الجزائرية حصارا اقتصاديا يحجزها لكميات هامة من الحبوب والتمور -100 قنطار من المواد الغذائية- كما أوقفت قوافل محملة بالمواد الغذائية بحجة أنها موجهة للشوار⁽²⁾. وحولت مليار و330 مليون فرنك من ميزانية 1953-1954 لخدمات الشرطة.

⁽¹⁾ Francis et J. Collette. Op. cit. p 170.
⁽²⁾ Ibid. p 200.

بما أثرت حركة تجميع سكان الأرياف في نقاط معينة أو بالقرب من القرى القديمة بشكل بليغ على الفلاحين الجزائريين لاسيما خلال الفترة من 1957 إلى 1960، حيث أصبح 2.160.000 فلاح جزائري⁽¹⁾ ما يقارب ربع سكان الجزائر مبعدين بشكل أو بآخر عن أراضيهم الزراعية؛ وفي أبريل 1961 بلغ عدد المحتشدين بالتجمعات الإجبارية 2.350.000 شخصا يضاف إليهم 1.170.000 شخص لجئوا إلى المدن، معنى هذا أن 50 % من سكان الريف الجزائري قد غادروا مساكنهم⁽²⁾ حيث قدر عدد سكان الأرياف المقيمين بمراكز التجمع الإجباري خلال السنوات التالية بما يلي :

سبتمبر 1958 : 535.000 نسمة (حسب القيادة العامة لجيش الاحتلال).

أكتوبر 1958 : 740.000 نسمة (حسب الأرقام الصادرة عن إدارة العمالات).

أبريل 1959 : حوالي مليون نسمة (وفقا لـ «ديلووفي» (Selon M. DELOUVIER).

ديسمبر 1960 : 1.600.000 نسمة (حسب : «لاسيمان -الجيري» (Lasemaine -Algérie).

ماي 1961 : 2.075.256 نسمة (وفقا لـ «موران» (Selon MORIN).

⁽¹⁾ François PERROUX. L'Algérie de demain, Paris V^{me}, P.U.F. 1962, p 84.
⁽²⁾ Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962 Alger. O.P.U, p 160.

وقد حشد هؤلاء في 3.425 مركز تجمع تحول 1.200 منها إلى قرى جديدة، بينما شهدت إدارة الاحتلال بنفسها على أن الـ 2.225 مركز - لا نتجيب لشروط الإقامة فيها، وهو الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى تسريح 950.000 نسمة⁽¹⁾.

وقد اعتبر لجميع سكان الريف في المحتشدات الإجبارية أسوأ رد فعل للسلطات الاستعمارية تجاه الفلاحين الذين اختار منهم حوالي 1.200.000 طريق الهجرة إلى تونس والمغرب للإقامة في مخيمات اللاجئين بدل العيش في المحتشدات.

وهكذا فإن حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية (الشعور بالإهانة) للشعب الجزائري في ظل النظام الاستعماري الجائر ستدفع به إلى الثورة وخوض حرب تحريرية شاملة، المهدف منها الحرية والاستقلال واستعادة الأراضي المغتصبة.

ويبدو أن موضوع الملكية الأرضية وحالة الفلاح المزري كانت أحد أبرز الموضوعات التي عالجتها صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قبل اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

ففي مقال مقتبس من جريدة البصائر صور لنا الشيخ البشير الإبراهيمي الحالة المأساوية التي تدهور إليها مستوى العيش لدى الفلاح

الجزائري، حيث شبهه بالفلاح الباكستاني الذي يجهد نفسه في خدمة الهندوسي مقابل جزاء تقدي مهين⁽¹⁾.

أما أحمد محمودي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري فقد كتب مقالا في جريدة «Liberté» ليوم 27 نوفمبر 1952 يتساءل فيه عن حقوق الإنسان التي ما فتئت فرنسا تدافع عنها حتى خارج حدودها، وعن المهمة التي جاءت تحملها إلى الشعب الجزائري المتخلف للوصول به إلى مرحلة التطور والازدهار⁽²⁾.

وفي حين خصّصت الصحافة الإسلامية الجزائرية مكانة هامة لموضوع التروح الريفي، والبطالة، والطفولة المشردة، وظاهرة التسول، وانتشار الأحياء القصديرية⁽³⁾ فإن الصحافة الفرنسية ظلت تدافع عن مصالح الكولون مهمة الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي آل إليها الشعب الجزائري.

وقد كتب أحمد فرانسيس مقالا في جريدة «République Algérienne» ليوم 04 جوان 1954 حذر فيه الفلاحين من الإصلاحات التي تنوي فرنسا تطبيقها على التعاونيات الفلاحية للاحتياط (S.A.P)⁽⁴⁾ أما

⁽¹⁾ G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1^{er} au 15/09/1952. N° 2251. N/A/5, p 257

⁽²⁾ G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 16 au 30/11/1952, p 335

⁽³⁾ صوت الجزائر ليوم 1954/03/27 - L'Algérie libre du 09/04/1954

⁽⁴⁾ Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 01 au 15/06/1954. N°1340. N/A/5, p 157

لشراء المعدات الزراعية الضرورية، من جهة أخرى هي التي أدت إلى تدهور حياة الفلاح.

ومن الكتاب الثوريين الذين حملوا على الظلم الاستعماري وأثاروا في كتاباتهم معاملة المستوطنين القاسية للفلاحين الجزائريين ولعمال الأرض، نذكر محمد ديب صاحب كتاب «الحريق» (L'Incendie) حيث كتب بأن بطل قصته عمر قد غادر تلمسان في 1939 ليتحق بالعمل في حقول الكولون إلى جانب الفلاحين البؤساء؛ وفي محاولة لقطع علاقاتهم مع قرون العبودية الصامتة نظم هؤلاء الفلاحون أنفسهم في نقابة وقرروا إضرابا عن العمل للحصول من الكولون على أجور حسنة، لكن حريقا شبا فجأة فأتى على أكواخهم؛ ومع هذا اتهم الكولون العمال المضربين عن العمل بإضرار النار...⁽¹⁾

أثار هذا المؤلف حماس الجزائريين على حدّ تعبير الكاتب محمد عراب في مقال له نشر في جريدة «المسلم الصغير» (Le Jeune musulman) ليوم 30 جويلية 1954، وقد اغتتم الكاتب هذه المناسبة ليكشف عن بؤس الجزائريين، وعن الجوع والقمع البوليسي ومأساة شعب مسلوب... كتب له العيش تحت التهديد الدائم للقائد، ولفزع الشرطة ورعبها⁽²⁾.

⁽¹⁾ G. G. A. S^{se} des liaisons Nord-Africaines, bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1^{er} au 15 Août 1954, p p 237-238
⁽²⁾ G. G. A. S^{se} des liaisons Nord-Africaines, bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1^{er} au 15 Août 1954, p p 237-238

الدكتور بن خليل المؤقت السابق للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الجمعية الجزائرية، فقد صرح قائلا بأن الضحايا الحقيقيين للإصلاحات التي تشهدها التعاونيات الفلاحية للاحتياط هم الفلاحون وليس الأوليغاركيون أي الأقلية المستغلة لمصالح البلد، والتي حسب رأيه هي التي يجب أن تحرب مؤسسة القرض الفلاحي، وطالب بضرورة توزيع القروض توزيعا حقيقيا، وإطلاق حرية تجارة الحبوب⁽¹⁾.

وفي اجتماع لها خلال يومي 03 و04 جويلية 1954 بالجزائر العاصمة وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري نداء تطالب فيه بالحرية الاجتماعية للعمال والقضاء على استغلال الإنسان لأخي الإنسان، ومنح الأراضي الزراعية لمن يخدمها⁽²⁾.

يتضح من خلال الأقوال التي أدلت بها الصحف والأحزاب الوطنية الجزائرية بما فيها الحزب الشيوعي الجزائري بأن السياسات الفرنسية العقابية، وضغوط الإدارة الاستعمارية ورغبة الكولون في الحصول على المزيد من الأراضي الفلاحية من جهة، وتدني الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الزراعي الجزائري بسبب عدم وجود مدخرات لدى الفلاحين الجزائريين الصغار - وعدم توفر القروض الزراعية

⁽¹⁾ Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 01 au 15/06/1954, N° 1340. NA/5, p 178
⁽²⁾ G. G. A. S^{se} des liaisons Nord-Africaines, bull politique national n° 3402

NA/3, mois de Juillet 1954 p 82

وعليه فإن الحل الحقيقي للنهوض بالاقتصاد يكمن في توسيع
الأراضي الزراعية ورفع المردود الهكتاري للمحاصيل بمزارع الفلاحين
الجزائريين نظراً لضآلة مردود الهكتاري لمزارع الكولون، حيث
يفسر هذا الضعف في المردود بتجزؤ الأراضي، وقلة المساحة الزراعية
لدى الفلاحين الجزائريين. وانتشار نظام الخماسة، وغياب الوسائل
التقنية.

فعلى العموم يعزى تخلف الفلاح الجزائري إلى عوامل تقنية،
واقتصادية واجتماعية واستراتيجية وإدارية وسياسية في آن واحد.

تلك هي الظروف التي اندلعت فيها ثورة أول نوفمبر 1954، وهي
ظروف الحرمان التام، وسوء التغذية المستديمة، والمخطاط الوضعية
الاجتماعية، والفقر السياسي الشديد، وبما أن الفلاحين الجزائريين هم
أول ضحايا هذه الحالة، فإن الفضل يرجع إليهم في إعطاء الثورة
التحريرية الانطلاقة الأولى وضمان الاستمرار والنصر لها⁽¹⁾

ومع أن العقد الذي تلا مباشرة الحرب العالمية الثانية (1945-1954)
قد شهد عودة إلى تنشيط الإنتاج الزراعي في إطار خطط التنمية
الاقتصادية الفرنسية حيث ارتفعت نسبة النمو الزراعي بين عامي
1948-1954 بـ 10 ٪ مقارنة مع الفترة السابقة (1930-1945)، إلا أن

⁽¹⁾ مصطفى الأشراف، الجزائر، الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 360

النجوة بين مستوى المعيشة بين الجزائريين والمغاربة قد ازداد عصفها بسبب زيادة النمو الديمغرافي خلال هذه المرحلة بنسبة 2.2 %⁽¹⁾

مكثاة الأراضي الفلاحية هي مواليق ثورة أول نوفمبر 1954

إن وجود الكولون المائل على الأراضي الزراعية الخصب هو عامل أساسي في تفسير الأسباب الموضوعية لإدراج المجاهدين ضمن خططهم الإستراتيجي مسألة الأراضي الفلاحية، وقضية الكولون وضرورة تنظيم الطبقة الفلاحية، وتوجيهها لكونها طبقة اجتماعية تؤلف أزيد من 70 % من سكان الجزائر⁽²⁾

فعلى عاتق سكان الأرياف، وكاهل أبنائها متلعب الأدوار الرئيسية للثورة التحريرية على المستوى العسكري، وبما أن حرب الجزائر هي حرب تحرير وطنية، فإنها حظيت بتأييد الفلاحين الجزائريين الذين ربطوا كفاحهم من أجل الأرض بالاستقلال الوطني⁽³⁾ وهكذا ظلت الطاقات البشرية لجيش التحرير الوطني تتجدد باستمرار، وهذا على الرغم من الخسائر البشرية التي منيت بها الثورة، وهو الأمر الذي أبهر قادة الجيش الاستعماري، وأفسد عليهم توقعاتهم وحساباتهم وللعلم فإن القسم الأكبر من المجاهدين كان من أصل فلاحى بحيث كان يقابل

اسمر أمين، المرجع السابق، ص ص 230-231

شعب الله خلف التسمي «الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي» علم المعرفة، عدد

71، الكويت 1983، ص 22

⁽¹⁾ Mohamed TEGUIA, L'Algérie en guerre, Alger S.N.E.D. O.P.U (S.D), p 169

منه من الفلاحين مدينا واحدا في أعداد صفوف جيش التحرير الوطني⁽¹⁾.

كانت الأرض الزراعية المغتصبة تشكل مطلبيا استعجاليا وضروريا في كل المشاريع الرامية إلى تحرير الوطن، وهذا إتصافا للفلاحين لما قاموا به من دور حاسم وفعال ضمن حركة التحرير الوطني، تحقيقا للعدالة الاجتماعية لصالح سكان الريف.

وقد يكون من اللط أن نذكر جميع النصوص الصادرة عن جبهة التحرير الوطني والتي تلح على الأولوية المطلقة للزراعة في كل إصلاح تريده الجزائر للمستقلة سياسيا.

لم يطرح بيان أول نوفمبر 1954 مسألة الأراضي الزراعية صراحة، وقدم فقط الحد الأدنى من برنامج جبهة التحرير الوطني، وركز على المفاوضات والاتفاقيات، واقترح إجراءات عامة على الصعيد الداخلي والخارجي. ولم تكن عبارة الحقوق المكتسبة بطريقة شرعية من طرف الأفراد والجماعات - سواء كانت هذه الحقوق اقتصادية أو ثقافية - الواردة ذكرها في بيان أول نوفمبر 1954 تعني المساس بالسيادة الوطنية أو تشل جبهة التحرير الوطني للمعمرين عن الأراضي الزراعية. أما مؤتمر الصومام 1956 فقد سجل برنامجه مسألة الإصلاح

⁽¹⁾ رسالة عبد السليمك منبجة مسكرة في مجلده ثورة أول نوفمبر 1954 (1954-1955)، رسالة منبجة، جبهة وهران قسم التاريخ سنة 2001، ص 194.

الزراعية، وتنص صراحة على أن انتزاع الأراضي من المعمرين لن يكون إلا عن طريق «نشر أسباب الخطر في البوادي بأعمال الإغلاف وإحراق المزارع، وتخطيط محلات الجمعيات التعاونية للتبغ والخمر التي هي رمز وجود الاستعمار»⁽¹⁾.

وتفسير ذلك أن متهاج الصومام ربط نجاح ميات الحادثة إلى طرد الكولون من الجزائر، واستعادة الأراضي الفلاحية المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين بشرط إقحام سكان البوادي والأرياف بإشراكهم في العمليات الثورية ضد مصالح الاستعمار، لاسيما في المناطق الأهلة بالكولون، ودعا إلى ضرب المنشآت الزراعية الاستعمارية كما أشير إليه.

ونظرا لرغبة الفلاحين الملحة في استعادة أراضي آبائهم وأجدادهم أصبحوا بطبيعة الحال يشكلون الدرع الواقعي للثورة وسهمها الحارق.

ومثل هذه المعطيات تمكتنا من القول بأن الثورة الجزائرية اندلعت أساسا لتحرير الأرض، وبالتالي فهي ثورة فلاحين، وإن كانت فكرة الثورة نشأت أصلا بالمدينة وحملها مناضلو الأحزاب الوطنية إلى الأرياف، أو نقلها سكان الأرياف بأنفسهم عن طريق انتقالهم إلى المدينة

⁽¹⁾ جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، مقتطفات من منهج الصومام 1956/08/20، (د.ت)، ص 33.

واحتكاكهم بالمتاضلين فيها. والنقاء المدينة بالريف وتلاحمهما هو
تعبير صادق عن البعد الوطني للثورة الجزائرية⁽¹⁾.

ومن خلال الحديث الصحفي الذي أدلى به السيد سعد دحلب وزير
الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مجلة
«افريك» كتيون، نلمس الاهتمام البالغ لقادة الثورة التحريرية بعملية
توزيع الأراضي على الفلاحين التي تترجم على حد قوله «رغبة جبهة
التحرير في إعادة العدل إلى نصابه أي إلى الفلاحين الذين كانوا
يعملون في الأرض، والذين يتحملون - اليوم - العبء الأكبر في
الكفاح، وأنه لا يوجد جزائري واحد لا يفكر بأن الأرض يجب أن تعود
إلى الفلاحين»⁽²⁾.

ومثل هذا التصريح لا بدع مجالاً للشك في أن جبهة وجيش التحرير
الوطني كانا ينظران للفلاحين ولعمال الأرض بعين الاحترام والالتزام،
وهو أمر لنا بأن الحرب التي تخوضها الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي لم
تكن سوى حرباً من أجل تحرير الأراضي الفلاحية وتخليصها من أيدي
المستعمرين الأوربيين وتوزيعها على الفلاحين الجزائريين.

من دأبه عند الرجوع لتسويق من 196

من يوم من عند الفيليت ليل، شعوب لمن زغار، الجزائر: نيون م. ج 1986، من

34 قلا عن مجلة «الشرق الأوسط» عدد 57 قصيدة بتاريخ 1961/01/16.

وفي عام 1958 مارست جبهة التحرير الوطني ضغوطات على
الفلاحين الجزائريين لتشدهم إلى الأرض وأقنعتهم بضرورة البقاء في
الريف مساهمة منهم في إفشال السياسة الاستعمارية الرامية إلى إفراغ
الريف الجزائري من محتواه الديمغرافي.

وفي رسالة بعث بها المرشح لحضر⁽¹⁾ إلى الرقيب عبد العلي، يتضح
بجلاء طابع القساوة الشديدة والعقاب بالموت في حق الفلاحين الذين
غادروا الأرياف ليسكنوا المدن والقرى الأهلة ما لم يعودوا إلى الريف
بأسرع ما يمكن، فالذين عصوا أوامر الجبهة يلاحقهم الموت حتى بعد
استرجاع الجزائر استقلالها.

ومثل هذا التصرف يعد رد فعل طبيعي ضد سياسة تجميع الدواوير
بالتقرب من المراكز الاستيطانية بعد ترحيل السكان بالقوة ونقلهم على
مقن شاحنات عسكرية.

وأمام شدة ضربات الثوار بعد مجيء ديفول إلى الحكم تناقصت
المساحات المزروعة حبوباً، ففي عمالة الجزائر العاصمة نزلت
المساحات المزروعة من 336.000 هكتار خلال موسم 1957-1958 إلى
238.000 هكتار خلال موسم 1958-1959⁽²⁾. وهذا الهبوط المقدّر بـ 30

⁽¹⁾ المرشح عبد العلي (اسمه الحقيقي بن عودة) كان يتولى مهام محافظ سبلي في ولاية جيجل
(الطاع الوهراني) (حسين - عبد الله - بن سكران).

⁽²⁾ Jacques MASSU. Le Torrent et la digue. Paris: Plon 1972, p 280

أفسره عمليات حرق المجاعدين لمزارع الكولون، وهذا على الرغم من
تولي جيش الاحتلال حابة الحقول وحراستها.

وقد تطرق برنامج طرابلس (جوان 1962) لمحاولات فرنسا إحلال
مكان اجاب مكان اهل البلاد بكافة الوسائل، ولتزع الملكية الأرضية
والترحيل المنظم للجزائريين وطردهم إلى المناطق الجديدة، كما تحدث عن
مقاومة الأمير عبد القادر للمستوطنين الفرنسيين والإقطاعيين الجزائريين
بضرب تحالفهم مع الاستعمار في معركة محارز والمئة عام 1834، وعن
وسيع لقياد لممتلكاتهم العقارية في الريف، وعن الحركة -الإقطاعية-
الرابطة للإخوانيات الكبرى⁽¹⁾.

ونفس اهتمام برنامج طرابلس بفقراء الفلاحين الجزائريين
والأراضي المنقصة في القرنين 01 و 02 من فصل: «المحتوى
الاجتماعي لحركة التحرير الوطني» حيث جاء في الفقرة الأولى: «ان
فلاحين فقراء ذهبوا أساسا ضحية لتزع الملكية العقارية، والتحديد،
والتمركز، والاستغلال من طرف المستعمر...» وفي الفقرة الثانية: «ان
البروليتاريا... لمجدهم في أغلب الأحيان من الفلاحين الذين طردوا من
ملكيتهم المترعة، واضطروا إلى البحث عن عمل بعيدا عن الأرياف، بل
وحتى إلى الهجرة إلى فرنسا»⁽²⁾.

مراجع: المصنفات تحت مسمى التحرير الوطني لمصدر سبق، ص ص 58-71
ص 72.

فتعرضه للأسباب الجوهرية لفقدان الفلاحين الجزائريين لأراضيهم
الفلاحية ونحوهم إلى أجراء، بروليتاريين، وإلى سلوك بعضهم سبل
الهجرة إلى فرنسا سعيا وراء لقمة العيش، يبدو أن برنامج طرابلس كان
شديد العناية بقضايا الفلاحين الجزائريين، وبالأراضي الفلاحية التي
سرقها الكولون والقياد من أبائهم وأجدادهم.

وبلاحظ أيضا من خلال كشف برنامج طرابلس لمساحات الأراضي
الفلاحية الخصبية التي استولى عليها المعمرين (2.726.000 هكتار)،
والمسواد الأعظم من الجزائريين الذين كانت حياتهم مرتبطة
بالأرض -أي بالعمل في مزارع الكولون- (5.225.000 شخصا)،
ونصف مليون عاطل في الأرياف، أنه كان يعدّ لثورة زراعية شعارها:
«الأرض لمن يخدمها»، بالاعتماد على:

- 1- الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الإنتاج
الفلاحية.
- 2- تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده.
- 3- نزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى
المحدد.
- 4- مجانية توزيع الأراضي التي تجمع الفلاحين الذين لا أرض لهم، أو
الذين ليست لهم مساحات كافية.
- 5- تنظيم ديمقراطي للفلاحين ضمن تعاونيات إنتاج.

6- إنشاء قري تابعة للدولة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها،
ويشارك العمال في التسيير والأرباح، وهذه المزارع من شأنها تيسير
العمل في السوق وتشكيل قاعدة انطلاق لتكوين الإطارات والمهنيين
الفلاحين.

7- حصر بيع أو تأجير الأراضي الموزعة لتفادي إعادة تكوين الملكية
الكبيرة.

8- إلغاء ديون الفلاحين والخصاسين للملاكين والمرايين والمصالح
العامة.

9- تقديم المساعدة المادية والمالية من طرف الدولة (1)

يظهر من خلال ما سبق بأن المشكلة الأولى التي اهتمت بها جبهة
التحرير الوطني في السياسة الاقتصادية الوطنية أثناء انعقاد مؤتمر
طرابلس هي مشكلة الأراضي الفلاحية.

إن فكرة المحافظة على الثروة العقارية، وتوفير الأراضي الفلاحية
الضرورية لإجراء إصلاح زراعي جذري قد تجلت مع بداية الثورة
التحريرية وتأكدت في مؤتمر الصومام 1956 وازدادت ترسيخا وعمقا
قبل الإعلان الرسمي عن الاستقلال الوطني، وذلك في مؤتمر طرابلس
(جوان 1962) الذي أعلن عن مخوفه من عملية شراء الأثرياء الجزائريين

(1) النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 85-86

للأراضي الزراعية من الكولون، ورفض فكرة إنشاء قطاع زراعي خاص (نظام المصخصة في ميدان الزراعة)، ووافق على الاحتفاظ التام للقطاع الزراعي التابع للكولون تحت شكل القطاع الزراعي العام، وجعل من ذلك أداة سياسية اقتصادية ضد البرجوازية الريفية⁽¹⁾

لما المادة 13 من الفصل الرابع لاتفاقيات إيفيان فقد نصت على أن عملية بيع الأراضي الزراعية هي من صلاحيات السلطات الجزائرية وإن كانت الاتفاقيات قد نصت على أن حقوق الأوروبيين في الملكية محترمة، ولن يتخذ أي إجراء ضدهم بالنسبة لمصادرة أملاكهم بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل⁽²⁾

وبهذا الشكل تكون اتفاقيات إيفيان التي تحدثت عن التعويض قد اتسعت في الوقت نفسه المجال أمام استرداد الأراضي الحصة التي كان يمتلكها الكولون - المستوطنون الأوروبيون، ومن جهة أخرى التزمت الحكومة الفرنسية في إيفيان بمساعدة الحكومة الجزائرية المقبلة على تطبيق الإصلاح الزراعي⁽³⁾

وإن كان الجزائريون قد تمكنوا خلال الفترة الممتدة من 1877 إلى 1961 من استرجاع 987.443 هكتار من الأراضي الزراعية التي سبق للكولون

⁽¹⁾ François PERROUX, L'Algérie de demain, Paris: P.U.F. 1962, p 129

⁽²⁾ تراجع جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوعية، ميثاق التحرير 1964، ص 66 -

⁽³⁾ René GALLISSOT, Les accords d'Evian, Alger 1997, p 55

أن امتلاكها رسميا أو بشكل حر، فإن حرب التحرير (1954-1962) سفت صلبة شراء الجزائريين للأراضي الفلاحية من الكولون بناء على تعليمات جبهة وجيش التحرير الوطني، التي كان هدفها أن يتخلى الكولون بأنفسهم عن الأراضي التي اغتصبوها من قبل.

وانتهزت جبهة التحرير الوطني من مسألة استرجاع الأراضي الزراعية من الكولون وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين قاعدة مادية صلبة ترتكز عليها في مطالبها الاستقلالية، ويبدو أنها أعدت مسبقا برنامجا زراعيا سرينا لصالح سكان الريف لما أبدوه من مقاومة عنيفة ضد الكولون طيلة فترة الاحتلال.

مع أن فكرة إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين بعد استعادتها من الكولون ظلت منذ عام 1956 تمتزج بعبارة الاستقلال، فإن الفلاحين في غرب البلاد تنكروا لها واعتبروها مخادعة، لأنهم شاهدوا ما آل إليه الفلاح المغربي بعد استعادة المغرب استقلاله، ومع هذا كله ظلوا متمسكين بفكرة أن الجزائر تخوض حربا ضد الاستعمار الفرنسي من أجل استرجاع الأرض⁽¹⁾. زد على ذلك إيمان بعض الفلاحين بما روج له الكولون في الأوساط الريفية بأن التعاونيات الزراعية التي جاء بها مشروع قسنطينة لم تكن سوى نموذجاً لتعاونيات الكولونز السوفييتية، وربطوا هذا النوع من التعاونيات بالشيوعية

⁽¹⁾ Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris: Edit de seuil 1962, p. 381

المرفوضة من قبل المجتمع الجزائري، إلا أن أغلب الفلاحين الأجراء كانوا يبنون استعادة الأراضي الفلاحية من الكولون، على أن تتكفل الدولة بها، ويصبحون هم عمالا زراعيين يتقاضون أجورا حصة⁽²⁾.

ومن هذا يفهم أن صيغة «مزارع الدولة» لم تلق معارضة من قبل العمال الزراعيين، ومن دون شك مثل هذه المواقف كانت تحمل نسيا بدور الاشتراكية التي تبنتها الحكومة الجزائرية كخطة للتنمية بعد استرجاع الجزائر استقلالها.

والرغبة في اقتسام أراضي الكولون هي التي كانت وراء الثقة التي نشأت بين الفلاحين الجزائريين الأجراء وجبهة التحرير الوطني أبان حرب التحرير.

إن الفلاحين المقحمين في الحرب ضد الاحتلال الفرنسي كانوا ينفذون أوامر جبهة وجيش التحرير الوطني، وظلوا منهمكين في العمل السري والعسكري ويتقنون بشكل مطلق في جبهة التحرير، ويستعجلون الاستقلال أكثر من غيرهم وفي اعتقادهم أن حكومة الاستقلال ستسمع لهم وتأخذ برأيهم فيما يهم الفلاح وشؤون الفلاحة.

لقد برع الفلاحون الجزائريون الأجراء في كفاحهم المستميت، أملوا منهم في أن تعود إليهم الأراضي التي يمتلكها الكولون، وهبوا بمساعدة المسؤولين السياسيين العسكريين عن الثورة لمخطط إصلاح زراعي

⁽²⁾ Ibid.

حرق مزارع المعمرين

لم يبق من سبيل أمام المجاهدين يجب اتباعه سوى سياسة الأرض المحروقة بما يقال «آخر الدواء الكي»، وهذا بعد أن أصبحت المطالبة باستعادة الأراضي من الكولون إلى أصحابها الشرعيين أمرا مستحيلا، بل وخرقا لقوانين الاستيطان.

كما أنه باشتراك الفلاحين وسكان الريف في عمليات حرق مزارع المعمرين تكون الثورة قد خاضت تكتيك التعبئة الشعبية خلافا للأحزاب التقليدية التي كانت تعتمد أساسا على سكان المدن وتجاهل الأرياف وإسهامها في النضال القومي⁽¹⁾ وعن طريق حرق المزارع زعزعت جبهة وجيش التحرير الوطني اطمئنان الكولون وهددت وجودهم.

وتسجما مع هذا النهج فإنه من الممكن تسمية عمليات حرق مزارع الكولون بـ «حرب المزارع»، وقد فوجئ الكولون بهذا النوع من رد الفعل.

لما كان من الصعب إلى حد ما القيام بدراسة جدية في غياب السندات الوثائقية اللازمة، وقلة الشهادات الحية، وعدم وفرة الكتابات التي تناولت الموضوع تاريخيا وتحليلا، وبتفاصيل كافية وواسعة، فإنه على هذا

ظلوا يحتفظون به في سرية حتى غداة الاستقلال⁽²⁾ وهو الأمر الذي كشف عنه فرانز فانون إذ يقول بالحرف: «أن المسؤولين السياسيين العسكريين عن الثورة قد وجدوا أنفسهم في مواجهة مع أوضاع تتطلب منهم إيجاد الحلول الجذرية لمعضلة الأراضي الزراعية بعد استعادة الاستقلال» وهذا ما شهدته الزراعة عقب الاستقلال بحيث اقتطعت مساحات أرضية من ممتلكات الفلاحين الكبار، إلى جانب تلك التي استعبدت من الكولون ووزعت على الفلاحين الأجراء في إطار التسيير الذاتي والثورة الزراعية. وبعد أن أكدت جبهة التحرير الوطني بأن الأغلبية الساحقة للفلاحين والحماسيين والعمال الزراعيين تمثل النسبة القوية بين المجاهدين والمبشرين في جيش التحرير الوطني، وتيقنت بأن حب الفلاحين للأرض لن يشفي غليله إلا بتحقيق الانتصار والاستقلال الوطني؛ فإن جبهة التحرير الوطني تقديرا منها للجهود الاستثنائية المقدمة من قبل الفلاحين قررت بأن الإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني لمشكلة البؤس التي تتخبط فيها البوادي ملازم هدم النظام الاستعماري هدمًا تامًا شاملا وإحداث إنقلاب في السياسة الزراعية الاستعمارية⁽³⁾ وبهذه الطريقة جرّت جبهة وجيش التحرير الوطني الملايين من سكان الريف الجزائري وهيجت حماسهم لاستعادة الأرض وإخراج الكولون منها، واستخدمتهم لصالح الثورة.

(1) Michel LAUNAY. Op cit, p 84.

(2) فرانز فانون. Les damnés de la terre, Paris: Maspéro 1961, p 141-143.

(3) تصريح لفرانسوا فانون لجمعية التحرير الوطني 1954-1962، حزب جبهة التحرير الوطني قسم الإعلام والثقافة، (د. ت)، ص 32-33.

الأساس متخذ المنطقة السادسة من الولاية الخامسة، نموذجاً لهذه
التجربة الخاصة بعمليات حرق مزارع المعمرين وعلى وجه الخصوص،
تأليه معسكر، وهذا

بالنظر للثغور على وثائق متنوعة ومختلفة المصادر ⁽¹⁾ يبدو من خلال
استغلالها ومعالجتها أنها كافية نسبياً لرسم واستخلاص استراتيجية
حرب المزارع وتكتيكها الثوريين - ولو جزئياً - وهذا على الرغم مما قد
يكون في هذه الوثائق من إغفال لبعض المسائل مقصوداً أو مصادفة
بحكم أن مصدرها فرنسي، أو هي شهادات جزئية لبعض من صنعوا
الحدث أو عاشوه. وهذا بطبيعة الحال من دون أن إهمال ضرب أمثلة
من جهات أخرى من الوطن شرقه وجنوبه وغربه.

فيما بين 01 نوفمبر 1954 و 01 نوفمبر 1957 (ثلاث سنوات) تمكن
المجاهدون من تخريب 6.353 مزرعة، وقطع 50.746 عمود تيليغرافي،
وقتل 77.963 رأس حيوانية، وكسر أو اقتلاع 587.700 شجرة
منيرة ⁽²⁾.

مرجع: ملف المذكرات المتكثفة - جريدة لتشارية هسوية
مضمة () (Eclat d'Or - Avenue de Marceau - Cas Republicain) وشهادات حية لمجاهدين شاركوا
في عمليات حرق المزارع واقتل بعض قادة الكوكون.

⁽¹⁾ Philippe BOURDEL. Le livre noir de la guerre d'Algérie. France et
Algérie, 1945-1962, France: Plon, 2002, p 184.

أما المزارع التي ألحق بها المجاهدون أذى شديدا فهي مزارع الكروم،
التي تزلت مساحتها من 396.000 هكتار سنة 1954 إلى 362.000 هكتار
سنة 1962 وهو الأمر الذي نتج عنه هبوط في إنتاج الخمر، كما هبط
عدد زراع الكروم هو الآخر من 32.952 مزارع سنة 1954 إلى 32.141
مزارع سنة 1961؛ وهذا خلافا لمحصول الحبوب والحمضيات الذي لم
يلحقه الأذى الذي لحق بالكروم.

تطور إنتاج الكروم في الجزائر (1954-1962) ⁽¹⁾.

السنة	الإنتاج بالهكتولتر
1954	19.297.000
1956	16.619.000
1957	15.285.000
1958	13.827.000
1959	18.601.000
1960	15.850.000
1961	13.631.000
1962	13.277.000

د. الطيف بن تيمور - المراجع السابق - ص 424

وحتى مجاهدو جيش التحرير الوطني كان الحديث بينهم في الغالب يدور حول موضوع الكولون والأراضي الجزائرية المغتصبة.

إن الشهادة التي أوردها المراسل الصحفي اليوغسلافي «زدرافكو بكار» الذي أقام مدة مع المجاهدين في شرق الجزائر خلال صائفة عام 1958 تؤكد لنا اهتمام جيش التحرير الوطني وعنايته البليغة بالأراضي الفلاحية المغتصبة، حيث كتب يقول « من بين المعمرين الذين كان المجاهدون يرددون أسماءهم باستمرار الإيطاليين الثلاثة : بورزو «BORZO»، سيفينو «SCEFFINO»، وسيفيني «SEFFINI» الذين كان أحدهم يمتلك أراضي تبلغ مساحتها 80.000 هكتار»⁽¹⁾.

ثم يضيف قائلا: نحن وأنت نسمع لكلام الجزائريين وهم يتحدثون عن الكولون الأوروبيين بأنهم يكتنون الضغائن والأحقاد الشديدة لهم؛ فسمع لأحدهم وهو يقول: إن الإدارة الاستعمارية استقبلت مهاجرين من صقلية، وكورسيكا، ومالطة ومنحتهم أراضي فلاحية مقابل مبالغ زهيدة بعد أن استلبتها من الجزائريين الذين طردوا منها إلى الجبال، وأمدتهم البنوك بالسلفات التي سمحت لهم بتوسيع تشكياتهم عن طريق شراء أراضي فلاحية من فقراء الجزائريين الذين حرصهم الإدارة الاستعمارية من الاستفادة من السلفات.

وبعزى تناقص المساحة المزروعة كروما، وكذا التناقص الملحوظ في كميات إنتاج الخمر إلى العمليات التخريبية التي نفذها الفلاحون الجزائريون تحت حماية فصائل جيش التحرير الوطني.

لما اختارهم لضرب مزارع الكروم، فذلك لأن تجارة الخمر - تصدير - كانت تمثل القلب النابض للاقتصاد الزراعي الاستعماري في الجزائر، وتذر على الكولون أموالا طائلة.

وفيما بين 1955-1961 أصبحت جميع ضيعات المعمرين أهدافا متميزة لضربات الثوار، لاسيما وأنها خلال هذه الفترة بدأت تتحول إلى ملحقات حقيقية للثكنات العسكرية يقيم بها مجندون فرنسيون يتولون أمن الكولون وحماية حقولهم.

وإن كان المستوطنون يعتبرون حرق المزارع قمة البربرية، فإن الفلاحين الجزائريين الذين وجدوا في عمليات حرق مزارع المستوطنين متفعا لكبت طال حسه، لم يكن حديثهم سوى البكاء على الأراضي الفلاحية التي اغتصبها المعمرون من آبائهم وأجدادهم؛ فإثناء التجول وسط الحقول تراهم يشيرون بأصابعهم إلى الممتلكات، وهم يقولون هذه كانت لجدي أو لأبي... وهي الآن بيد الكولون فلان، وتلك كانت لجدي من أمي وهي الآن للأوروبي فلان.

(1) ZDRAVCO Pecar, Op cit, p 295

ونتهي قوله بالعبارة التي كانت تتردد باستمرار على السنة المجاهدين والفلاحين الجزائريين «أن هذه الأرض كانت دوما لنا، وغدا ستصبح مجددا لنا»⁽¹⁾

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عبارات المجاهدين والفلاحين تحمل في طياتها صيغة حبههم لأراضي آبائهم وأجدادهم، وتمجيدهم لها إلى حد التضحية بأنفسهم من أجلها وطرد الكولون نهائيا منها.

واعتقادي أننا في أمس الحاجة إلى معرفة مضامين حوادث «حرق مزارع الكولون» ووضعها في إطارها الصحيح بين جملة أهم النشاطات الثورية لجبهة التحرير الوطني، كيف لا وقد اعتبرت هذه الحوادث إحدى أخطر وأهم الظواهر الثورية وأعظمها تأثيرا على حياة الكولون وعلى اقتصادياتهم الزراعية أحق بالفحص والتدقيق لكونها جزءا من تكتيك واستراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني، ونهجية تستدعي استخلاص الدروس منها وصياغتها في شكل نظريات في الاستراتيجية، وفي العمليات الحربية والتكتيك - للاستفادة منها في الحروب القائمة والمقبلة - وأخذ أعظم مردود من خصوصياتها باعتبارها أحد أهم أشكال المقاومة، وتجسيدا لموقف معبر عن ، ومن ثم على الحضور الفرنسي بأكمله في الجزائر؟ ومن هنا فهي رفض الاحتلال، وعن الرغبة في تطهير البلاد وتنظيفها من الكولون.

بدأت عمليات حرق مزارع المستوطنين مع اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، واستمرت إلى غاية الإعلان عن توقيف القتال في يوم 19 مارس 1962. وقد برهنت ولأول مرة في تاريخ الثورة التحريرية - أنها أداة حربية حاسمة.

ويظهر ذلك جليا في العمليات التي نفذها المجاهدون والفلاحون الجزائريون في الناحية الشرقية من المنطقة الثانية يوم 05 جويلية 1955 المصادف للذكرى 125 لاحتلال فرنسا للجزائر، والذي الحق فيه مجاهدون خسائر بمزارع الكولون تمثلت في:

- 1- تخريب 70 مزرعة.
- 2- قطع 40 هكتار من أشجار الكروم.
- 3- قطع 40 هكتار من أشجار الحوامض.
- 4- إتلاف أكثر من 700 هكتار من القمح والشعير⁽¹⁾

كما بينت لنا حوادث 20 أوت 1955 الوزن الجلي للطبقة الريفية في السيرة الثورية، حيث وفد مئات الفلاحين من الدواوير المجاورة منذ صباح يوم 20 أوت 1955 على مدينة سكيكدة (Philippeville)، وهنا انضمت أحقادهم ونما غضبهم وقيل لهم أنه اليوم الأكبر، وسوف يتزل

(1) الحسن بومالي - استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشور الوطني للمجاهد، (د.ت)، ص 217.

(1) ZDRAVCO pecar, Op cit, p p 297-98

الجيش المصري على أرض الجزائر، لقد جاءت الساعة التي تقضى فيها على الأوروبيين.

وفي هذا الشأن يقول مصطفى الأشرف: «أن جيش التحرير بالاعتماد على مؤازرة الفلاحين وعزيمتهم القوية قام في العشرين من ذلك الشهر بشن أول هجوم كبير في المنطقة الشمالية من ولاية قسنطينة تحت قيادة زغود يوسف»⁽¹⁾

وأثر العمليات الهجومية التي استهدفت ثلاثين مركزا استعماريًا فيما بين 01 و04 أكتوبر 1955 بغرب البلاد تمكن المجاهدون من تخريب عدد من الجسور والطرق وأعمدة الكهرباء والهاتف، ومزارع المعمرين ومؤسسات اقتصادية استراتيجية⁽²⁾. وفي الجهات الجنوبية من الوطن حيث مزارع الكولون قليلة طبق المجاهدون تكتيكًا خاصًا تمثل في حرق المساكن والبيوت والمقرات الإدارية، وضرب المتعاملين.

واستادا إلى وثائق استعمارية فإن المناضلين الجزائريين في مدينة البيض تمكنوا خلال ليلة 06 جوان 1955 من إحضار النار في مسكن معتزل لأحد كبار التجار اليهود يدعى «زائو» (ZENOU)، وفي يوم الغد (06 جوان 1955) هُتِر على كومة من الأوراق أشعلت النار فيها تحت

⁽¹⁾ مصطفى الأشرف، الحزب الأمة والوضع، مرجع سابق، ص 378.

⁽²⁾ محمد قطري، «فتح أكتوبر 1955... استئناف الهجمات الكبرى ضد القوات الفرنسية» بصدور «الجمهورية الأسبوعية» العدد 284، من 09/27 إلى 1994/10/03، ص 13-12.

باب سكن معتزل لأحد المستوطنين، وفي الليلة نفسها أقدم المجاهدون على إحضار النار في مسكن الحارس الشخصي للقائد حمور بن دين الواقع خلف مبنى الكنيسة.

إلى جانب حرق سيارة سيدي الشيخ محمد قائد قبيلة أولاد الشيخ بذلك داخل المستودع الذي كان يمتلكه في مدينة البيض⁽¹⁾.

على الرغم من محدودية حجم الخسائر التي أحدثتها هذه الحرائق فإن هدفها الجوهرى يبقى استراتيجيًا؛ فوقعها داخل الحي الأوروبي للمدينة، واستهدافها لتعاملين مع الاستعمار (قائد - تاجر إسرائيلي...)، يعكس الشعور السائد لدى منفذها والممثل أولا في الرقص المقاطع للأوروبيين المقيمين بالبيض، وثانيا في تحذير القياد وأمثالهم من مخبة الاستمرار في التعامل مع إدارة الاحتلال الفرنسي.

وقد اعتبرت إدارة الاحتلال الفرنسي هذه الأعمال تهديداً بالموت للمقيمين منها، ولم تنف في تقاريرها أنها ذات نزعة انتقامية، ولها صلة مباشرة بالنشاطات الوطنية، وأنها أحدثت فلاقلا في وسط السكان الأوروبيين⁽²⁾.

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91. (Tentatives criminelles d'incendie. Gerville le: 7/06/1955).

(2) Ibid (Terrorisme - troubles d'Algérie) «Brûlez les fermes, les instruments aratoires, les céréales et tout ce que possèdent les colonialistes et les colons - tuez les gardes forestiers»

وفي بلاد الأوراس عثر المجندون الفرنسيون يوم 20 جويلية 1955 على منشور مكتوب باللغة الفرنسية ورزعه جيش التحرير الوطني، فحضر فيه حقه عند الكولون، كتبت فيه العبارات التالية: «أضرموا النار في الضيعات، وفي المزارع... وفي كل ما يمتلكه الاستعماريون والكولون، اقتلوا حراس الغابات».

ومثل هذا المنشور يحسم لنا المبدأ الذي أخذ به مجاهدو ثورة أول نوفمبر 1954 وهو «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» وهذا بعد ما تبين للمناضلين الجزائريين أن فرنسا لا تفهم لغة أخرى غير لغة السلاح⁽¹⁾.

أما الحريق الذي شب في ضيعة «دوفورغ» «DUFOURG» بالقرب من بسكرة وأتى على مبانيها، فقد أثار شعور الكولون بحالة انعدام الأمن، حيث أشارت التقارير الاستعمارية أن الحالة النفسية للكولون جد مقلقة في منطقة بسكرة بعد وقوع هذا الحادث الذي اعتبره الشبان الأهالي نصرا للمتمردين - هنا المجاهدين - وصفقوا له من قلوبهم.

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت جبهة التحرير الوطني شن هجوم شامل على مزارع الكولون في كامل القطر الجزائري، ودمت عمال الأرض إلى الإضراب عن العمل خلال يوم 20 سبتمبر 1955 حتى تعطى نشاطها بعدا وطنيا ودوليا⁽²⁾ لكن فرنسا بعد علمها

⁽¹⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91. (Synthèse de renseignements politique Biskra le 06/08/1955)

⁽²⁾ C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91. (gouvernement général Sécurité générale - destinataires: Préfets d'Alger, Oran, Constantine) le 18/09/1955

بمجرد الإضراب فإنها تحسب لأي طارئ، وحتى يكون ممثلوها في المستوى الذي يسمح لهم بالرد على الانتقادات المحتملة أثناء مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكرت مسبقا أن تضع في متناولهم الكمية اللازمة من الوثائق «الدقيقة» وعليه طلبت من عمال العمالات أن يعثروا لها بأسرع ما يمكن - وذلك عن طريق مديرية الأمن الوطني بالجزائر - بالمعلومات الخاصة بعمليات النهب والتخريب والقتل التي ارتكبتها المتمردون في حق الكولون وممتلكاتهم الزراعية منذ ليلة أول نوفمبر 1954 مع ذكر أسماء المجرمين وأسماء الضحايا، وتحديد خطورة العمليات، على أن تحتوي كل عملية استهدفت الأشخاص أو الممتلكات على ملف مستقل يشتمل أقصى ما يمكن من المعلومات الدقيقة حول:

- زمان ومكان ارتكاب الجريمة أو العمل التخريبي.

- هوية الضحايا.

- هوية مرتكبي الجريمة والجهة التي يتعمون إليها.

- نسخة من الإجراءات القانونية.

- صور فوتوغرافية إذا لزم الأمر.

- نتائج الفحوص الطبية.

- الوضع الحالي لعمليات التخريب والتحقيق.

- المتابعة القضائية والإدارية.

كما طلبت حكومة الاحتلال من عمال العمالات إبلاغها بكل الجرائم المرتكبة من قبل الأشخاص الذين يرتدون البزة العسكرية بطريقة لا شرعية⁽¹⁾

وللعلم فقد رافقت عمليات الهجوم على مزارع الكولون في هذه السنة (1955) نشاطات أخرى منها: إصدار جبهة التحرير الوطني لتعليمات صارمة تدعو الجزائريين إلى الامتناع عن التدخين والانقطاع عن شرب الخمر.

وقد تمكنت سلطات الاحتلال في مدينة الأغواط من إلقاء القبض على المدعو ملياني بن عمار الذي كان يتنقل عبر المقاهي الشعبية ويحث الشبان على الامتناع عن التدخين، كما كشفت في مدينة ورقلة عن هوية المدعو بجماني أحمد الذي هدّد الجزائريين الذين كانوا يتعاطون التدخين داخل نزل الصحراء.

وفي توقرت تلقى شخصان أحدهما أوروبي والثاني جزائري بتاجران في المشروبات الكحولية رسالة تهديد مكتوبة باللغة الفرنسية تحذرهما من بيع الخمر للمسلمين، ونفس التهديد تلقاه موظف جزائري بمركز جمعة يدعو للكف عن التدخين والانقطاع عن شرب الخمر⁽²⁾

⁽¹⁾ Ibid. (très secret - très urgent) note de service 07/06/1955

(2) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91 (campagne anti-tabac et anti-alcool)

Laghouat le 25/06/1955)

Ibid (tract du F.L.N.

أثرت هذه العملية على بايعي السجائر والمشروبات الكحولية التي توافقت لديهم مبيعاتها بشكل ملحوظ.

وحسب منشور لجبهة التحرير الوطني فإن الغرض من منع التدخين وتناول الخمر يساهم في قطع الصلة بالنظام الاستعماري الجائر الذي يضر هذه الأموال الضائعة في قصف القرى والمدائن.

تلكم هي بعض الأمثلة - وهي قليل من كثير - عن العمليات الهجومية التي استهدفت مزارع المعمرين في بعض جهات الوطن خلال عام 1955، وذلك تأكيداً لشموليتها.

وخلال سنة 1956، ولاسيما بعد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، يظهر بأن جبهة وجيش التحرير الوطني قد ركزت جهودهما لتدمير القدرات الاقتصادية للمعمرين، والشواهد على ذلك كثيرة، نكتفي بضرب أمثلة عنها كنماذج.

ففي ليلة 07 ماي 1956 هاجم المجاهدون بمساعدة الفلاحين 35 ضيعة في دائرة عين تموشنت⁽¹⁾ تمكنوا فيها من القضاء على بعض الكولون في بونلبليس والعامرية، وبعض حراس الضيعات، وقتل ثلاث أوروبيات، وقطع 400 شجرة برتقال، وذلك ردّاً على ما ارتكبه جيش اللصيف

⁽¹⁾ - يمتلك الكولون في عين تموشنت 60.000 هكتار من أخصب الأراضي القابلة للزراعة
موزعة من 900 ضيعة

الاجني الفرنسي من انتهاك الحرمات بتفتيش النساء وتعريضهن لإذلال
الذات.

وحسب تصريحات الكولون لصالح الدرك الاستعماري، فإن العمال
الزراعيين هم الذين قادوا المجاهدين ودلوهم على المزارع المستهدفة، وفي
إعلان (Averseng) وجهت التهمة إلى اثنين من طلبة الكتائب هما:
السيدان بورييس محمد ومومن محمد سي بوترقاس (1)

ويظهر أن الكولون الذين ربطوا علاقات عمل جيدة مع عمالهم -
في منطقة عين غوثت - قد شعروا بالانخداع، فزال وهمهم وغرورهم
بقضاء في شهر ماي 1956 عندما بلغهم الأمر بأن أخلص عمالهم هم
الذين قطعوا جذوع الكروم، وقطعوا أشجار الزيتون، وقادوا الثوار
المسجون إلى الضيعات التي تم حرقها (2)

أما مادة القش النباتي (crin vegetal) التي كانت تشتهر بها منطقة
الرمسي (تلمسان) بإنتاجها الذي بلغت صادراته 60.000 طن مقابل
37.000.000 فرنك قبل سنة 1954 فقد تعرضت مؤسساتها للتخريب
الكثيف من قبل فصائل جيش التحرير الوطني، وهو الأمر الذي كلف
عائلة المعمر أفرسغ (AVERSENG) خسارة لا تقدر بثمن (3)

(1) Michel LAUNAY, Op cit, p. 161

(2) Echo d'Oran du 08 Mai 1956

(3) Echo d'Oran, N° 30.651 du Dimanche 23 et Lundi 24/05/1956

أما منطقة معسكر، فيحكم التواجد الكثيف للكولون بها، ويحكم
شهرتها بإنتاج الخمر ذات الجودة العالية والخموض المرتفعة (3 - 16)
(4)، فإنها ستكون من دون شك مجالا لعملية إحراق المزارع.

وعلى هذا الأساس اتخذت منها نموذجا يساعد على فهم استراتيجية
الحرب المزارع، ويعددها الثوري في الجزائر إبان حرب التحرير.

وهكذا يظهر أن مع النصف الثاني من عام 1956 بدأت الحرب
المزارع، تأخذ الأفضلية على كل ما عداها في الصراع مع المعمرين
الأوروبيين، فمعسكر وضواحيها - على سبيل المثال - فإنه منذ شهر
سبتمبر 1956 لم تثر عليها ليلة دون أن تتعرض فيها ولو مزرعة واحدة
للتخريب والحرق.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك أن قام المجاهدون مساء يوم السبت 22
سبتمبر 1956 بعملية هجومية ضمن شعاع يمتد على أربع كيلو مترات
بين تغنيف وكاشرو (سيدي قادة) ضد أربعة عشر ضيعة ولم تدم العملية
أكثر من 45 دقيقة، مهد لها المجاهدون بتخريب الأسلاك الكهربائية
لإطفاء الأضواء، وإفساد خطوط الهاتف بالاستعانة بالسيد حبيب
ديلمي (1) العامل في مؤسسة الكهرباء بتغنيف بمشاركة مجموعة من
المواطنين.

وحسب الشهادات الحية للمجاهدين⁽¹⁾ فإن عدد المسلحين من الثوار كان 130 شخصا يستعينون بـ 60 حتى 70 مواطنا مدنيا من أبناء تغيف والقرى المجاورة لها مثل المعاريف، وأولاد الخامسة، ودرقاوة وقرابات، وأولاد علاء... انقسموا قبل الشروع في العملية إلى أفواج بشكل كلا منها من 12 مقاتلا مسلحا بدعمهم 05 حتى 06 أفراد مدنيين من يعرفون الضيعات وأصحابها، والمسالك المؤدية إليها، وخط تراجع المجاهدين الواصل إلى ضريح سيدي إبراهيم قرب دومبال (هاشم) بعد الانتهاء من العملية.

وللعلم فإن المجاهدين، قبل تنفيذ العمليات بثلاثة أيام، وصلوا إلى ضواحي تغيف إنطلاقا من جبال بني شقران، وانشطروا إلى قسمين: في حين تمركز القسم الأول، وهو الأكثر عددا (100 جندي) في دوار الدرايش بضيعة سيدي أحمد البشير، فإن القسم الثاني وهو الأقل

⁽¹⁾ من بين الشهداء والمجاهدين الذين شاركوا في عمليات حرق المزارع بتغيف لبلبة 1996/09/22: السيد بوزال محمد (من باب العسة) بالقبو من المدعو لزرق (من غلزل)، من المدعو السيد زكرياء (من مغية)، زهور بدائي المدعو عبد الخالق (من مسونة) لم تحب شهيد ومجاهدين من لسان المنطقة ذاتها من أمثال: عيشوية محمد المدعو الشيخ وعمر ملود، وحصاب ملود المدعو بن كرامة، وعطوش بن عمر، وعلي مزيان، ونعمو مسوي، وعبد القدر قناري، ورقيع سقار، وفائدة بن يقي، ومرحاب البشير، ويونس بن يحيى، وفاسل بن فرحيم، وفائدة أحمد.

عددا (20 جنديا) قد تمركز بأولاد علاء، ثم لأسباب أمنية، انتقل إلى بيت علافي المختار بدوار أولاد الخامسة⁽¹⁾.

انتهت عمليات حرق المزارع التي حضر لها المجاهدون في سرية تامة وفي غابة من الدقة والضبط إلى نتائج بشرية واقتصادية منها: مقتل 06 أشخاص من بينهم 03 من الخوة في ضيعة بيراستر (PAYRASTRE) وحارس لأحد الضيعات كان يشهر سلاحه في وجه المجاهدين مع إبنه، وزوجة لأحد الكولون، أسقطها مجاهد وهي تصرخ قائلة: (Bande de voleurs)، وإصابة 04 أشخاص بجروح من بينهم العقيد شوقاسي (CHAUVASSU) الذي أصيب بطلقة نارية في البطن، نقل إثرها إلى عيادة «سان أنتوان» بمعسكر، حيث أجريت له عملية جراحية، وجرح خاتين بضيعة «بيراستر» إحداها امرأة، وإصابة زوجة لحارس إحدى الضيعات بطلقة نارية في الذراع.

⁽¹⁾ شهادة المجاهدين: حصاب ملود (المدعو بن كرامة)، ومن نعم البشير (كلاهما على يد الحياة).

تتمها انتشارا جغرافيا، ومكنت المجاهدين من توسيع رقعة نفوذهم
وإطرد نفوذهم.

وقد تم إحصاء 138 مزرعة تعرضت للحرائق خلال الفترة الممتدة من
15 سبتمبر 1956 إلى 15 نوفمبر 1958، بضواحي تيفيف ومعسكر، منها:
(1) مزرعة خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 1956.

ورافقت عمليات حرق المزارع نشاطات تخريبية أخرى بذات المنطقة
بها.

• قطع أعمدة تيليغرافية على طول 04 كيلومترات بالطريق الرابط
بين هاشم (دومبال) وسيلدي قادة (كاشرو).

• قطع 16 عمودا هاتفيا على بعد 4,5 كيلومتر من بلدية هاشم.

• قطع ثلاثة أعمدة هاتفية على بعد 10 كيلومترات شمال غربي

نوي.

واللاحظ، فإن المجاهدين، قبل تنفيذهم لمختلف عملياتهم ضد مزارع
الكولون كانوا يحفرون خنادق عريضة (02 متر) وعميقة (80 سم)
بالطرق المؤدية إلى الضيعات المستهدفة لتعطيل وصول التجنات
وتأخيرها، وهذا ما اكتشفته السلطات الاستعمارية العسكرية في الطريق
المؤدي إلى ضيعة «موريس كاريون» (Maurice CARAYON) رئيس بلدية
أدمبال، وكذلك بالطريق المؤدي إلى سان هيبوليت (المامونية)⁽¹⁾.

(1) - Brigade de Gendarmerie de Mascara P.V n° 1937 du 17/12/1956.

لما الحائر المادية فكانت جسيمة. إن النيران التي لم تتحدد إلا بعد
عشرين ساعة كاملة، قد أتت على تدمير الضيعات الأربعة
عشر⁽¹⁾ وحرق ما فيها من معدات ومنتجات زراعية، وهلاك
للحيوانات.

ومن الأمثلة البارزة أيضا عن حرق المزارع في ناحية معسكر:
في ليلة 15 ديسمبر 1956 ضمن شعاع يمتد من 02 حتى 04 كلم شمال
شرقي سان هيبوليت (المامونية) تمكن المجاهدون من إلحاق خسائر بـ
14 مزرعة للكولون⁽²⁾ في ظروف مماثلة⁽³⁾.

والهم في ذلك أن بانتقال عمليات حرق المزارع إلى ضواحي أخرى
خارج تيفيف ومعسكر تكون الثورة في هذا الجزء من الوطن قد حققت

الضيعة الأربعة عشر هي: (1) ضيعة حيدو الصورا، (2) ضيعة حيدو زرومو، (3) ضيعة دارق، (4) ضيعة
عبد، (5) ضيعة حيدو، (6) ضيعة حيدو، (7) ضيعة حيدو، (8) ضيعة حيدو، (9) ضيعة حيدو،
حيدو، (10) حيدو، (11) حيدو، (12) حيدو، (13) حيدو، (14) حيدو.

أما الحرائق الأربعة عشر التي تعرضت للتخريب بضواحي الممامونية هم: (1) كولون
لوي، (2) كولون، (3) كولون، (4) كولون، (5) كولون، (6) كولون، (7) كولون، (8) كولون، (9) كولون،
كولون، (10) كولون، (11) كولون، (12) كولون، (13) كولون، (14) كولون.

بالتفصيل نذكر عن حرب المزارع بمعسكر وضواحيها في: إنشاعات مدينة معسكر
وهو لعمري في تاريخ 1954/11/01، رسالة عاجلة، تقديم بن داهة عدة، إشراف الأستاذ
الكتور ضرور، أكتوبر 2001 جامعة وهران، قسم التاريخ، من ص 187-235.

ومن نتائج عمليات حرق المزارع خلال عام 1956 يكفيننا شاهدة ما قاله الجنرال «الندي بوفور»: «لقد نجح الجزائريون في توسيع مساحة حرب العصابات عندما هاجموا جميع المزارع المنعزلة»⁽¹⁾.

أما وسائل الإعلام الموالية للكولون، ومنها (Echo d'Oran)، فقد وصفت «حرب المزارع» بـ«تكثيك الأرض المحروقة»؛ ومثل هذه الأقوال تجعلنا نحزم وندون مواردنا على أن عمليات «حرق المزارع» قد أخلت فعلا بالتوازنات، وأنها ساهمت حقيقة في مسيرة النضال الوطني ضد الاستعمار، إذ لم تعد آثارها تبقى على أحد، كما أن تناقل وسائل الإعلام لأخبار الهجمات المتواصلة على مزارع الكولون يكون هو الآخر قد أعطى هذه الهجمات بعدا وصدى وطنيا.

ومن المسائل التي ينبغي الإشارة إليها، فإن جميع الضيعات التي تعرضت للتخريب في منطقة سعيدة خلال عام 1956، ترك فيها المجاهدون منشور تدعو المجندين في اللقيف الأجنبي إلى الفرار من الجندية والاتحاق بالمجاهدين أو العودة إلى بلدانهم، ومنها منشور كتب باللغة الألمانية، وآخر باللغة الفرنسية قد خطّ باليد على ظهر المنشور الذي زرعت فرنسا في المنطقة، والحامل لصورة الزعماء الخمسة المختطفين⁽²⁾.

(1) - لفرى بوفور. حرب قروية، عروت 1973، ص 82.

(2) - 10^{ème} Légion Bis Compagnie de Mascara. Impulse de Saida P.V 1604 du 27/11/1956, Crime: Incendie volontaire de terre et de matériel agricole, destruction d'animaux domestiques par rebelles.

ومن الأمور التي تفسر بشكل واضح سلوك المجاهدين لنفس أسلوب في جميع جهات الوطن، عثور الاستعمار الفرنسي على ثلاثة منشور مكتوبة باللغة العربية بالقرب من ضيعات المعمرين الأوروبيين التي تعرضت للتخريب بضواحي عين تموشنت، نصف العمال الذين يتغلون في مزارع المعمرين بالخنونة، وتدعوهم للتوقف عن العمل بمزارع الكولون، وتهدد الذين لا ينصاعون لأوامر الجبهة بالموت، اعتبار العمل في مزارع الكولون نشاطا معادي للثورة، ولتعاليم الدين الحدي، كما منعت هذه المنشور الفلاحين الجزائريين التصريح لإدارة الاحتلال بإنتاجهم الفلاحي⁽¹⁾.

وإذا كانت العمليات الثورية في الجهات الشمالية من الوطن قد استهدفت مزارع الكولون وضيعاتهم، فإن أهداف المجاهدين في الجنوب الجزائري تمثلت في تدمير عتاد الشركات الاستغلالية، ومستودعات السلع والبضائع الاستهلاكية، وقتل الحيوانات التي يمتلكها الأوروبيون، وتخريب السكك الحديدية الواصلة بين حقول الحلفاء وموانئ التصدير. وكان المتمردون حسب التقارير الاستعمارية قد مدّوا بهذه الطريقة عمليات حرق المزارع إلى الجنوب الجزائري، ونورد لكم فيما يلي بعض الأمثلة الصريحة الواردة في هذه التقارير:

(1) (Philippe BOURDEL. Op.cit, p 184.

في حدود الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم 14 يناير 1957 تمكنت فصيلة من مجاهدي جيش التحرير الوطني من الهجوم على مقر الشركة الفلاحية للاحتياط (S.A.P.) في دوسن (Doucen)، وبعد تقييدها للحارس ولأبنائه ذهبت مجموع القطيع المتألف من 350 رأس من الغنم، واستولت على بندقية حربية عيار 86-93، وبندقية صيد، وحاولت إضرام النار في محطة للضخ⁽¹⁾.

في ليلة 17 من شهر فبراير 1957 شن المجاهدون عمليتين هجوميتين شمال الشرقية. تمثلت العملية الأولى في حرق المجاهدين لـ 150 قنطار من الحلفاء بمستودع ميرية (Chantier MIRCIA)، وتدمير مضغط (PRESSE)، وقتل ستة بغال بالرصاص؛ أما العملية الثانية فقد تمثلت في إضرام المجاهدين النار في عربي قطار كانتا معبأتين بـ 176 قنطار من الحلفاء، وقتل فارس يمتلكه المعمر «غوميز أنتوان» (Gomez ANTOINE)⁽²⁾.

وعلى الساعة الواحدة والنصف من ليلة 18 مارس 1957 تمكنت مجموعة من المجاهدين تتألف من 15 شخصا من النفاذ إلى مركز مشربة الاستيطاني بعد قطعها للأسلاك الشائكة التي تطوقه من الجهة الشرقية، وأضرمت النار في مستودع للسيارات يمتلكه الأوروبي «بيار رودريغاز»

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/93. (IncurSION rebelle au S.A.P. de DOUGEN C.M. de Ouled Djellal).

(2) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/92. (Rapport: Ain Sefra: activité rebelle 12 au 24/02/1957).

(Pierre RODRIGUEZ)، ولو قدر لألسته النيران أن بلغت خزاني الوقود القريبين من المستودع لأحدث انفجارهما كارثة؛ وخلال هذه الليلة شتت المجاهدون مع دورية عسكرية فرنسية وأثناء تبادل لإطلاق النار أصيب جزائريان مدنيان بإصابات بليغة⁽¹⁾.

وفي منطقة جنوب بشار بحوالي 65 كيلومتر تمكن المجاهدون ليلة 28 أبريل 1957 من حرق مضخة بمحرك (Motopompe) تمتلكها شركة «باشي» (BACHY) لسبر الأعماق ثم وضعها عند فتحة بئر مائية تقع على بعد 07 حتى 08 كيلو مترات من منجم كسي-كسو⁽²⁾.

وفي حدود الساعة الرابعة و45 دقيقة من مساء يوم 22 ماي 1957 رمى المجاهدون بثلاث قنابل «مولوتوف» على ثلاث مستودعات بالقنطرة جنوب بشار، يمتلكها على التوالي: «بنشو سيمون» (BENICHOU Simon)، «بنشو سالومون» (BENICHOU Salomon)، و«بنتاح خليفة» (BENITAH Khalifa). أحدثت خسائر جسيمة في السودعين الأولين، بينما نجا المستودع الثالث الذي لم تنفجر فيه القنبلة⁽³⁾.

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/92. (Rapport: activité rebelle du 16 au 01/04/1957).

(2) - Ibid (activité rebelle (Avril 1957)).

(3) - Ibid. (Rapport: activité rebelle du 12 au 24/05/1957).

ومن خلال هذه الأمثلة المتقطعة والجزئية نخلص إلى الخروج بتيجتين

أ. إن الثورة بتوغلها في عمق الصحراء تكون قد وسعت مجالها الجغرافي، وأكدت عن طريق ضربها لمصالح المعمرين في الجنوب الجزائري عن تواجدها وحضورها، وإمكاناتها في إحداث أضرار بموارد الكولون ومصادر ثروتهم، والحد من نشاطهم الاقتصادي.

ب. أنها تمكنت فعلا من ضرب المحاولات الفرنسية للمباعدة بين الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني، لأن العمليات كلها حُصيت بدعم المواطنين ومساعدتهم لفصائل جيش التحرير الوطني.

ب. استخدام العنف الثوري ضد غلاة الكولون

لما المظهر الخطير «لحرب المزارع» فنلمسه بوضوح أكثر في تعدي هذه الحرب في مستواها التكتيكي إلى اغتيال الغلاة من الكولون.

وحتى يستجيب أسلوب الاغتيالات لحاجة سيكولوجية تطيب لها النفوس، ونرضي الرأي العام المحلي بمنطقة معسكر-كنموذج- اختار المجاهدون كأهداف لعملياتهم عدداً من الكولون البارزين والمشجدين في الناحية ممن اشتهروا بعدائهم الصريح للثورة، وباحتقارهم للإنسان الجزائري لتنزل بهم أقسى العقوبات، ومن هؤلاء الكولون نذكر:

وتشير التقارير الاستعمارية بأن عصابات المتمردين على الرغم من تلقيها لحسابات قاذرة فإن عملياتها الإرهابية ظلت مستمرة ودون انقطاع، وهو الأمر الذي يبدد أحلام المستوطنين وأفقدتهم الثقة في قوات جيش الاحتلال، وفي مصالح الأمن التي أبلغتهم بأنها قد تمكنت خلال شهر أفريل سنة 1957 من تفكيك قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني بصغة نهائية.

وفي مساء يوم 08 فيزاير 1957 تمكن بدعي بير غويبة على بعد 34 كلم جنوب غربي الأغواط تمكن المجاهدون من ذبح قطع من الأغنام لشركة الفلاحية للاحتياط (S.A.P.) واستحوذوا على مائتي رأس من الماشية.

وعلى الساعة الثامنة مساء من نفس اليوم، تمكنت مجموعة من عناصر جيش التحرير الوطني تتكون من 300 حتى 400 رجل من وضع بدعا على قطع من الأغنام بـ 668 رأس تابع لـ الشركة الفلاحية للاحتياط، كان يتولى حراسته المدعو سليمان محمد رفقة ثلاث رعاة جزائريين.

ساق المجاهدون 450 رأس من الأغنام وذبحوها في وادي مسعد، ثم توجهوا ببقية الرؤوس إلى تاجرونة التابعة لبلدية أفلو، والواقعة جنوب غربي الأغواط بـ 78 كلم⁽¹⁾.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/93. (exaction rebelle commise dans la circonscription de Laghouat - Djelfa le: 15/02/1957)

1- «أوجين كومار» (Eugène COMARD) الذي اغتيل عند المدخل الجنوبي لقرية فودة - الواقعة جنوب معسكر بـ 10 كلم - ليلة الأحد 23 سبتمبر 1956 والذي افرغ فيه أحد المجاهدين بندقيته ثم حُرَّ رأسه بالشاور، وقطع لوصاله⁽¹⁾.

2- «جورج مورياس» (George MAURIES)⁽²⁾ الذي اعترض المجاهدون طريقه لحاجز

من الحجارة - جنوب غريس بـ 10 كلم - مساء يوم الأحد 06 جانفي 1957، وأمسكوا به وبزوجته وطفله؛ وبينما أعدم «مورياس» رميا بالرصاص فإن زوجته وطفلها عوملا يرفق واحضرا لهما بغل نقلهما حتى مركز غريس⁽³⁾ فكان إطلاق سراحهما رسالة واضحة إلى المجندين الفرنسيين لتقدير المجاهدين للنساء والأطفال.

3- «روني فورنيل» (René FOURNIL) الذي اغتاله المجاهدون مساء يوم الثلاثاء 04 جوان 1957 بمزرعته في «سان هيبوليت» (المامونية) - شمال معسكر بـ 03 كلم -

⁽¹⁾ شهادة المدعى بن سورة عزاب (67 سنة في أبريل 1999 على قيد الحياة) وكان من بين المرافقين للقوة التي حاصره، وهو شهادة مطابقة لما أورثه صحيفة Echo d'Oran يوم 1956/12/25.

⁽²⁾ كان جورج مورياس في جانب أخيه يمتلك 300 هكتار من الأراضي الزراعية ببلدية حوف منها 10 هكتار خاصة بالقرو، ورثها من أبيهما خيون مورياس، المولود بتيارفيل (غريس) في 1890/10/26، أما شغور خاتمة مورياس ببلدية غريس فبعود إلى سنة 1848، وأما المزرعة المتولدة بعوف فترجع لشواها إلى سنة 1807 من قبل جدهم «جورج مورياس».

⁽³⁾ Echo d'Oran du Mercredi 05/06/1957

4- «فيليكس جوزاف فلا» (Phelix Joseph VALLAT)⁽¹⁾ تم اغتياله ليلة 09 أفريل 1958 قرب مطار غريس العسكري، وهو الآخر قطعت لوصاله وأوصال زوجته التي كانت تطلق النار على المجاهدين - خلافا لدرجة مورياس - بينما لم يصب أطفاله الثلاثة المرافقون له بأذى (09 - 05 سنوات).

لم تكن جبهة التحرير مرنة في تعاملها مع العملاء والخونة من أبناء الفلاحين الجزائريين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الكولون ورعاية مصالحهم.

ولما كان من الصعب إرواء عطش القراء في هذا الجانب، أو الكشف عن الحقيقة الكلية لعمليات الاختطاف والذبح والقتل التي استهدفت الخونة، سوف نكتفي بنماذج يبرز من خلالها المضمون الاستراتيجي والتكتيكي لضرب العملاء، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر ما حدث في فصيلة أولاد الحاج لدوار حبوثة وبالضبط في المسلك الواصل إلى ضيعة بن سعدون الواقعة على بعد 09 كلم شمال شرقي

⁽¹⁾ فلا فيليكس جوزيف: من مواليد 1920/12/29 بتيارفيل (غريس) درس ببلدية معسكر، بالمعهد الزراعي بالحرش، تخرج منه بديبلوم مهندس فلاح في سنة 1938-1941 مهندس زراعي كسلاح مؤهل، في عام 1942 جند بالطيران وصار ريانا لطائرة قناصة في بريطانيا، في عام 1946 عاد إلى تيارفيل ليعارض الزراعة، وفي 1947 عين مستشارا رئيسا، ثم انتخب بها رئيس بلدية إلى غاية 1953، فترأس بلدية عام 1954، كما سبق له أن تولى عدة مناصب منها: رئيس الصندوق الفلاحي لتيارفيل عام 1951، عضو المجلس الإداري للصندوق الزراعي لمعسكر... وله ملكية زراعية تقدر بمائتي هكتار، وإلى غاية مقتله كان يشغل منصب موفد خاص لبلدية تيارفيل.

المجاهدون، ورموا بهم قرب ضيعة قرناندار (FERNANDEZ) على بعد
٦ كيلومترات من المحمدية (1)

وتدعي سلطات الاحتلال الفرنسي أن مجموع المدنيين الجزائريين
الذين تم قتلهم على يد جيش التحرير الوطني فيما بين 1954-1962 يبلغ
219.900 ضحية (2)

وما هذه إلا أمثلة، وإذا كان البعض يرى في وسيلة إغتيال الكولون
والثورة، وضرب الأعناق والرؤوس وتقطيع الأوصال عقوبة أشد
نسوة، أفقدت المجاهدين إنسانيتهم، فعلى العكس من ذلك، يرى
بعض الآخر أنها وسيلة أذكى والمجح، أوحى بفعالية الثورة وبصلايتها
وعدم رافتها بالمستعمرين وبالموالين لهم، أكسبت المجاهدين هبة ورهبة،
كما أنها تفسر بوضوح منهجية العمل الانتقامي للثوار « Le Sang cri
vengeance ».

وفي الأخير نخلص أن «حرب المزارع» قد مكنت ولو جزئيا من تحقيق
الأهداف المرجوة: كالإخلال بالاقتصاد الزراعي للكولون وإثارتهم ضد
سلطات الاحتلال التي فقدت القدرة على حمايتهم، وفتح جبهة حربية
جديدة تمكن من تخفيف الأعباء على الجبهات الحربية الأخرى، وتزريق
قوات العدو وتشيتيتها.

(1) Commandement régional de la gendarmerie de la X^{ème} région militaire, 10^{ème}
légion bis, groupement d'Oran, compagnie de S^t Denis du Sig, brigade de
Perregaux, P.V n° 682 du 18/04/1960

(2) François Porteo de la MORNADIÈRE, Op cit, p 374

قرية البرج، غير بعيد من الطريق الوطني رقم 07 الواصل إلى غليزان،
حيث عثر رجال الدرك الاستعماري صباح يوم 07 يناير 1957 على
أربعة جثث ملقاة على ظهورها، قد تم قتل أصحابها من قبل المجاهدين
رميا بالرصاص في الرأس (1)

ومنها اختطاف المجاهدين للمدعو (ح.م بن ق.) البالغ من العمر 59
سنة، وهو فلاح من فصيلة العسكرية التابعة لبلدية جلغة المختلطة، من
مزرعة، وبعد أن ذبحوه رموا به في مسلك شارف الزينة، وتركوا رسالة
تحذر الحونة من خطر التعامل مع الاستعمار، ألصقوها بدبوس في أنفه
وإلى جنبه وجدت أربع جثث مذبوحة، وقد شدت أيديها مربوطة إلى
القهر مرببة على حافة الطريق (2)

كما قتل المجاهدون ثلاثة متعاملين رميا بالرصاص، عثر الدرك
الاستعماري على جثثهم يوم 18 أوت 1959 في قرية بوراشد التابعة
لبلدية طقراوة في دائرة سعيدة (3)

وفي صباح يوم 18 أفريل 1960 عثرت فرقة الدرك الاستعماري
للمحمدية (Perregaux) على ثلاثة جثث امرأتان ورجل قد ذبحهم

(1) 10^{ème} Légion, Compagnie de Mascara, Section de Mascara, Brigade d'El-Bordj
P.V N° 18 du 06/01/1957

(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/93 (document sur les exactions rebelles
Laghouat le 26/08/1957)

(3) Compagnie de gendarmerie de Saïda, Brigade de Saïda, P.V n° 2151 du
20/08/1959

ويبدو من خلال تفحص وثائق الدرك الاستعماري أن «حرق المزارع» بلغت ذروتها خلال شهر ديسمبر 1956، حيث شملت كل التراب الجزائري وامتدت إلى جميع مزارع الكولون.

ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة قد سمحت بالتعرف نسبيا على بعض الأساليب المتبعة في تنفيذ الاغتيالات وحرق المزارع: كحسن اختيار الهدف، وكذلك الزمان والموضع اللذان يسمحان بإصابة الهدف بسهولة، (ليلا، آخر النهار، ليلة العطلة الأسبوعية، بالممرات الإيجارية) واستخدام المباغتة، والمفاجأة، وسرعة التحرك، وتكثيف الغارات مع برمجتها بنفس المنطقة في أكثر من موقع إثباتا للتنسيق وتأكيدا للقدرة على التنظيم والتلاحم والتكامل.

كما أنه من خلال إستقراء الوثائق تبين أن الثورة عن طريق عمليات «حرق المزارع» تكون قد أدركت المستوى القاعدي الشعبي وتحولت فعلا إلى نظام للمقاومة في أجوبة المبحوثين من قبل الدرك الاستعماري: «لم أسمع، لم أشاهد، لا أعرف، لم أغادر مسكني ليلة البارحة، لم استضيف أحدا عندي، لم أعلم بالأحداث سوى في الصبيحة». وبهذا الشكل تكون أحداث «حرب المزارع» قد ساهمت حقا في نشر الوعي الوطني لا سيما في القرى والأرياف، وفي تغيير الذهنيات بحيث فهم الجميع أن عمليات «حرق المزارع» نشاط معادي للاستعمار يدخل

ضمن الأعمال المشرقة والمشروعة، أي أنه ليس نشاطا تخريبيا كما دأبت لذلك وسائل الإعلام الفرنسية.

وقد يطول الحديث إذا دخلنا في عرض تفاصيل عن كل العمليات، واحدة بواحدة، فالنماذج والأمثلة المذكورة كافية للتدليل والبرهنة على الأعمال الثورية الجريئة التي نفذها المجاهدون - الصابرون - ضد الكولون، وهي كلها جديرة بالذكر نظرا للدور البارز الذي اختلته حرب المزارع في استراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني في كامل وطن الجزائري، ومهما يكن من أمر فإن عمليات «حرق المزارع» ما كان يكتب لها النجاح لولا تعاون المواطنين مع أفواج جيش التحرير الوطني.

موقف إدارة الاحتلال من عمليات ضرب المجاهدين لمزارع الكولون

في مقدمة كتابه «Le Torrent et la Digue» يردّ الجنرال «ماسي» (MASSU) على الذين نعتوا فرنسي الجزائر بالمستغلين قائلا: «إن الكولون المشكلين للأقلية بالنسبة للشعب الجزائري سنة 1954، هم الذين جلبوا للجزائر ثروتها الأساسية بثمن أراضيهما»⁽¹⁾، بنفس الصيغة صرح اللبرالي جاك شوفالبي رئيس بلدية الجزائر الأسبق قائلا: «لم أعرف قط جنونا أسوأ وخساسة أقبح من إصرار جيش التحرير الوطني الجزائري على تخريب الأراضي»⁽²⁾ (القاعدة التحتية للاقتصاد

(1) - Jacques MASSU, Le Torrent et la digue, Paris, Plon 1972, P. IV.

(2) Ibid.

الفلاحي (الكولون) التي كان بإمكان مساحتها أن تكون أوسع بكثير مما هي عليه، لولا أن الإدارة العسكرية عن طريق تطبيقها للقرار المسمى (Txx) الذي سمح للعرب باستعمار أراضي؛ وكأنه بهذا الموقف يهاجم سياسة المكاتب العربية ويحملها مسؤولية توقف الاستيطان. وهكذا كشف جاك شوفالي عن نزعة الاستعمارية الخافضة، حيث ذهب به الغلو إلى اعتبار الفلاح الجزائري الذي أتاح له قانون 1863 الفرصة لامتلاك أرض فلاحية مستعمرا - أو ليس من الغرابة بمكان أن يتحول المستعمر إلى مستعمر¹⁴.

وقد مر معنا في الفصول السابقة عرض عام لسانر أنواع الحجج التي لجأ إليها المعمرين الفرنسيون والأوروبيون، ومن ورائهم إدارة الاحتلال في تبرير الحقوق التي يدعونها في امتلاك الأراضي الفلاحية الجزائرية والتزاعها من أصحابها الشرعيين.

فمثل هذا القول يجعلنا نحس وكأن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر قائم - في نظر هؤلاء - على حق تاريخي وقانوني.

أمام ازدياد قلق الكولون على أمنهم وأمن مزارعهم، وضع أحد رؤساء البلديات بعمالة قسنطينة قوانين لجمعية تدعى «لجنة الدفاع ضد الكوارث الزراعية» (Comité de lutte contre les calamités agricoles) الغرض منها إنشاء مجموعات للدفاع الذاتي مكونة من الفلاحين الأوروبيين ضد مؤسسات التخريب التابعة للشوار⁽¹⁾.

وفي جوان 1955 وجهت الإدارة الاستعمارية النهمة لكل الدواوير نعمة أنها معاقل وملاجئ للشوار، وعليه قرر عامل عمالة قسنطينة في 21 جوان 1955 نظام المسؤولية الجماعية للسكان في حالة وقوع عمليات تريب للمزارع أو حدوث حرائق بالغابات⁽¹⁾.

وإن هجوم شنه الشوار على ضيعة أحد الكولون بدوار أولاد سيدي بوبس وقتلهم لـ 79 ماشية، قرر المتصرف الإداري تعيين مليلة حرق تراج سكان الدوار وحجز 158 ماشية - أي الضعف - لكن الكولون الذي تعرضت ضيعته للتخريب رفض هذا النوع من العقاب مدعيا أن سكان الدوار مسالمون، وأن مرتكبي الجريمة هم أجناب عن المنطقة، ومع مداومت عملية حجز 58 ماشية وتغريم الدوار بـ 400.000 فرنك؛ وفي دوار أولاد سالم من نفس البلدية دمر المجاهدون جرارا لأحد الكولون واضرموا النار في مستودعين للحبوب، وعليه قرر المتصرف الإداري تغريم الدوار بـ 05 مليون فرنك (وهو مبلغ لا يطبق أهل الدوار تسليده مطلقا) أو تسليم 1.200 ماشية عوض المبلغ المالي⁽²⁾.

وعلى الرغم من الخسارة التي مني بها الاقتصاد الزراعي الفرنسي لا أعقاب حوادث الشمال القسنطيني (20 أوت 1955) والتي أطلق عليها محمد حربي تسمية «انتفاضة الفلاحين» لاعتبار الفلاحين هم

(1) Francis et Colette JEANSON. Op cit. p. 213 (مصر).

(1) Francis et Colette JEANSON. Op cit. p. 206.

الذين أعطوها نسخها التاريخي (بحيث تجاوز عدد المشاركين منهم في هذه الحوادث الآلاف من الفلاحين مسلحين بالفتوس والمناجل والسكاكين) فإن فرنسا استخفت بها واعتبرتها أحداثا هامشية لا قيمة لها غير أنها اعربت عن أسفها للفراغ الحاصل في قانون حالة الطوارئ بكونه لم يتوقع المساس بالملكات الأرضية للشوار ولعائلاتهم، فعوضت عن سد هذا الفراغ باللجوء إلى تطبيق العقوبة الجماعية بدءا بالمقررين من الشوار والمتهمين بارتكاب جرائم، وعليه تقرررت الإجراءات التالية:

- حجز ممتلكات الشوار (المباني والأراضي الفلاحية) للحيلولة دون استفادتهم من خدماتها.

- دعوة أفراد العائلة يوميا إلى مقرات جيش الاحتلال وإخضاعهم للاستطاق.

- تقي واحد أو مجموعة من أفراد العائلة (1).

- إلزام عائلات الشوار بإبلاغ إدارة الاحتلال عن حالات الغياب.

إلى جانب ذلك اتخذت إجراءات أخرى تمثلت في:

- رفع أعداد العسكريين بمناطق الجنوب الجزائري، التي سادتها حالة اللاأمن.

- إخضاع مناطق تواجد الشوار للرقابة، لاسيما تلك التي سبق وأن تمت بها ثورات من قبل، كمنطقة الأوراس، وبلاد القبائل، والبشرى، والظهرة، وبني شقران (1).

اتخذت إدارة الاحتلال مجموعة من الإجراءات ضد حرب المزارع بها

1- إنشاء نقابات للدفاع الذاتي.

2- إصدار أوامر في 11 أكتوبر 1957 تنص على العقاب والتفريغ الجماعي ضد الدواوير القريبة من الضيعات والمزارع التي تتعرض للتخريب.

3- رفع الأجر اليومي للعمال الزراعيين من 525 فرنك إلى 600 فرنك.

ومقابل ذلك فرضت إدارة الاحتلال سنة 1957 على الملاكين ضرائب خاصة، وجعلت من ضيعات كبار الكولون مؤسسات زراعية نموذجية نفس بالحراسة من طرف مجندين في اللقيف الأجنبي بمعدل 02 حتى 03 مراس مسلحين في كل ضيعة مقابل ضريبة قدرها 3.000 فرنك قديم من كل هكتار من الكروم، و700 فرنك قديم عن الهكتار الواحد من الحبوب و300 فرنك قديم عن الهكتار الواحد من المساحات الرعوية

(1) -CAOM, G.G.A. Carton 221/90 (note sous séquestre des biens des rebelles, en date du 28/05/1955).

(1) -CAOM, G.G.A. Carton 1 M/15.

ويلاحظ بأن النظام الدفاعي الذاتي للضيعات لم يستفيد منه كبار
الفلاحين الجزائريين.

أما التصريح الذي أدلى به السيد سعد دحلب لمجلة أفريك/ اكسيون
فيوضح لنا بأن الفرنسيين قد أدركوا جيدا بأن الأرض يجب أن تعود
للفلاحين وعليه قرر «لاكوست» وهو أحد الأعوان البارزين لغلاء
الاستعمار في الجزائر الشروع سنة

1957 في القيام بإصلاح زراعي⁽¹⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى
انخرط في ارتكاب الجرائم والأعمال الجنونية عندما شعر بدنوا أجل
فرنسا في الجزائر، فكان أسوء رد فعل قام به هو تجميع الآلاف من
الفلاحين الجزائريين في المحتشدات الإجبارية التي تم تدشينها عام 1957
لغرض تعظيم شبكات دعم جبهة وجيش التحرير الوطني⁽²⁾.

وفي سنة 1958 دعا الجنرال «ماسي» جميع مساعديه وأعوانه لشن
حملات لصالح القطاع الزراعي للمعمرين، وذكرهم بأن الفوائد التي
حققتها مزارعو الكروم خلال هذه السنة (1958) تعود إلى عملية إخضاع

⁽¹⁾ من يوسف بن حسنة، لقاءات إيفان، تعريب: لحسن زخدار، الجزائر: ديوان المطبوعات
الجمعية 1986، ص 74. نقل عن صحيفة فرنسية «أفريك/اكسيون» العدد 57، 16 نوفمبر
1961.

⁽²⁾ Claude COLLOT, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-
1962, Alger: O.P.U. 1987, p 142.

245 خبيعة ومؤسسة زراعية في شمال عمالة الجزائر العاصمة للحماية
من طرف قوات الاحتلال العسكرية⁽¹⁾.

بعد أن جربت السلطات الاستعمارية كل الوسائل الممكنة لإخماد
هب الثورة التي احتضنها الريف الجزائري وسأندها أبناء الفلاحين،
وبذلك عن طريق الإجراءات العسكرية، والمشاريع الإصلاحية.

وبعد أن أدركت أن سياستها العقارية التي آلت إلى انتزاع أحص
الأراضي من الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المعمرين، بعد طردهم
بها، هي التي شحنت نفوسهم بالعداء للاستعمار الفرنسي وكرو
كولون، ودفعت بهم إلى الإسراع في الاستجابة لتداعيات الجهاد بدأت
تفكر في مشاريع للإصلاح الزراعي وتهيئة الأرياف الجزائرية، وهكذا
نالت الإصلاحات تبعا مع فرانسوا ميران، وجاك سوستال، وروبرت
لاكوست وبورغس مونوري وأخيرا مع الجنرال ديغول الذي قرر
الاقتراب من الفلاحين، والاهتمام بالريف الجزائري الذي بلغ أسوء
حالة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي بعد اندلاع الثورة التحريرية
في نوفمبر 1954 - وتحت عنوان المخطط الخماسي (01 يناير 1959 - 01
يناير 1964) أعلن هذا الأخير في 03 أكتوبر 1958 عن مخططة المعروف
باسم «برنامج قسنطينة» (Plan de Constantine) أو «برنامج إحياء

⁽¹⁾ تعرف فكر على الإجراءات المتخذة للقضاء على الثورة في هذا برنامج
لحسن توملي. استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، الجزائر:
مركز البحوث والدراسات الوطنية للمجاهد (د.ت).

الريف (Renaissance du Bled) - الذي اظهر فيه تسامح فرنسا
وسخاها، واخرها المظلل -

وحدثت فرنسا اهدافها من برنامج قسنطينة بالأرقام حتى يظهر -
للجميع - ان عمل اقتصادي اجتماعي، ورصدت له 18.930 مليون
فرنك، خصص منها لتطوير القطاع الزراعي التقليدي 3.680 مليون
فرنك وضمت مجموعة من الإصلاحات تخص منها بالذكر ماله صلة
بالأراضي الفلاحية وتحسين مستوى الفلاح الجزائري، وذلك عن
طريق: حل مشكلة التربة والمياه، بغرس 50.000 هكتار بالأشجار الغاية
لحماية مساحة أراضي زراعية من الانجراف ترتفع إلى 300.000 هكتار،
وكذلك استصلاح 100.000 هكتار من أراضي المستنقعات، بالإضافة إلى
بناء خزائين للمياه في عنابة ووهران، وإنشاء 800 إلى 900 حوض مائي
في مناطق تربية المواشي (1).

وتحقيقا لهذه الغاية تضمنت خطة قسنطينة الخاصة بالاستغلال
الزراعي مسألة شراء الدولة لأراضي من كبار المعمرين، أو تحديد
ملكيات الشركات العقارية الكبرى، وبذلك يتسنى لها استرجاع قسم

(1) إدارة الإعلام والثقافة تحت مسمى "الجزائر" عند خالص بمطالبة الفكري الحسنة
والضوء قنينة الواسع 1954، الجزائر: 14 معرم 1400 - 1979/12/04، ص 84

في الأراضي القابلة للزراعة وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين
بالمالكين.

ولم يكن هم فرنسا من برنامج قسنطينة الرامي إلى تحسين ظروف
ميشة الفلاحين سوى استمالتهم، ومن ثم توجيه مخطتها الاقتصادي
لحرب الثورة التحريرية والقضاء عليها - يعني خلق طبقة فلاحية
رحلوية صغيرة تكون سندا اجتماعيا جديدا للسلطة الاستعمارية،
بهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا، أي أن البرنامج
كان يريد القضاء على الثورة عن طريق المشاريع الإصلاحية، وأن
المشروع لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقيا (بمعنى ثورة وتغييرا في المجال
الزراعي) بل أكثر من ذلك كان يهدف إلى إيجاد نخبة حضرية يقف بها
وجه الفلاحين، وهذا يفسر توجيه الاهتمامات بسكان المدن.

إن احتواء الجزائريين في وظائف يعود إلى الضغط السكاني في الجزائر
بما بلغت نسبة التزايد لدى الجزائريين 7,3 ٪ بينما بلغت لدى
أوروبيين المقيمين في الجزائر 4,3 ٪، كما أن نسبة الجزائريين الذين
قل أعمارهم عن العشرين سنة تبلغ 53 ٪ فكان لزاما على فرنسا أن
تخلق وظائف للشباب حتى لا يلتحقوا بالثورة، وعلى هذا الأساس
كثرت تسعى إلى خلق 1.150.000 وظيفة

إن التنمية الزراعية كانت تهدف إلى استغلال أراضي جديدة وتطوير وسائل الاستغلال والإنتاج، فلم تفكر فرنسا في إعادة توزيع الأراضي الخصبة على الفلاحين المحرومين كما أنها لم تسع إلى تحديد زراعة الكروم التي تحتل 380.000 هكتار، في حين أن 90 ٪ من السكان لا يستفيدون منها⁽¹⁾

وللتذكير فقط فإنه موزاة مع إعلانه عن مشروع قسنطينة عرض الجزائر يقول في يوم 23 أكتوبر من نفس السنة (1958) «سلم الشجعان» قصد فتح الطريق لإجراء مفاوضات؛ وفي آن واحد قام بتجميع سكان الأرياف بعد انتزاع 2.157.000 فلاح من مساكنهم

بعبارة أخرى اشتمل مشروع قسنطينة على إجابات اقتصادية لمسائل سياسية. وبحلول سنة 1959 أدمج العالم الريفي الجزائري في السوق برمجته من خلال مشروع قسنطينة الذي كان هدفه شراء 250.000 هكتار من الأراضي، تخلى عنها الكولون من جراء عمليات حرق المجاهدين لمزارع المعمرين.

- وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين، إلا أن هذا المشروع بقي هدفه سياسيا يرمي إلى خلق قوة ثالثة تواجه جبهة وجيش التحرير الوطني⁽²⁾ ومن بين العوامل التي ساعدت على إخفاقه:

(1) عبد الطيف بن شهر - المرجع السابق، ص ص 385-390.

(2) نفسه، ص 397.

أ. سيراكس - المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، ط 02، الجزائر: دوج (1981)، ص 152.

⁽³⁾ René GALLISSOT, Les accords d'Evian, Alger 1997, p 174

إن التعرض بالتحويل للاتفاقيات إيفيان يتبين له أنها جاءت لتؤكد
المبادئ التي حددتها مشروع قسنطينة في المجال الزراعي بحيث أزيلت
مكانة الزراعة في مجال المبادلات بين البلدين.

ولم يكن من هدف لفرنسا في المجال الزراعي من خلال اتفاقيات
إيفيان سوى ضمان مصالح الكولون في الجزائر المستقلة.

إن المادة 13 من الاتفاقيات⁽¹⁾ والتي أشير إليها سابقا - تمنح
السلطات الجزائرية إمكانية استرجاع الأراضي الزراعية بالنظر إلى مسألة
الإصلاحات الزراعية، وهذا العنصر سوف يجعل من اتفاقيات إيفيان
نحنا تطبيقا لاستراتيجية تم عرضها في مشروع قسنطينة.

واتفقت السلطات الاستعمارية مقدما على مبدأ استرجاع
الأراضي التي بحوزة الكولون، وربطته باستبدال البنية الزراعية مع
الحفاظة على مبدأ التعويض (المادة 12)⁽²⁾ - وضمان الصادرات الزراعية
إلى فرنسا (المادة 06) من الفقرة 02

مثل هذه الإجراءات وهذه الشروط - السلبية - تجعلنا نتساءل عن
مواضع التعويض الأراضي الزراعية والتنازل عنها للأحرار، الجزائر أم

⁽¹⁾ François PERROUX. Op cit, p 250. (d'après le Journal officiel du 20 Mars 1962 - Accord de cessez-le-feu en Algérie. Titre IV - garanties des droits acquis et des engagements antérieurs. Article 13) François PERROUX. Op cit, p 250. Article 12

⁽²⁾ Ibid. Titre II. Echanges. Article 6. P251

أو بعبارة أخرى أيهما يعوض الآخر الفلاح الجزائري أم
الكولون؟ وموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القاضي
بإدخال تغييرات بنوية على القطاع الزراعي كان يشير باستعادة التراث
الجزائري الجزائري وفي مقدمته الأراضي الزراعية.

وفي حقيقة الأمر لم توضع عراقيل من قبل الفرنسيين أثناء
مفاوضات إيفيان - بشأن استرجاع الأراضي الزراعية بالنظر لتراجع
درجة الفلاحية لدى الكولون بعد الحرب العالمية الثانية ثم إبان حرب
الحرير، بحيث تراجعت الاستثمارات الإنتاجية، كما لم تعوض الكروم
التي تعرضت للشيخوخة بنسبة 25 ٪ سنة 1962، وأصبح أمل الكولون
يطلب عليه العودة إلى الوطن الأم، وتحويل رؤوس الأموال إلى فرنسا
التي كانت تحظى بمنافسة إيطاليا لها في مجال الخمور داخل السوق
أوروبية المشتركة.

إن تخلي الكولون عن أراضيهم، ومغادرتهم الجماعية لأرض الجزائر
لكن ضغط الثوار بشكل الإجراء الأول لعدم تطبيق اتفاقيات إيفيان في
مجال الزراعة.

وهذه الوضعية - الصراعية (Conflictuelle) جرت السلطات
الجزائرية إلى استرجاع الأراضي الزراعية مجانا، بحيث عادت مسألة
التعويض إلى درجة ثانية بشأن التعاون في هذا المجال، وآل الأمر إلى
تراجع ملحوظ في الصادرات الزراعية الجزائرية إلى فرنسا، فمثلا:

صادرات الحبر إلى فرنسا، التي كانت تقلد فيما بين 1959-1961 بـ 13,8 مليون هكتولتر نزلت سنة 1963 إلى 6,7 مليون هكتولتر (1). ولم يعد هناك أمل في تطبيق المادة 06 من اتفاقيات إيفيان المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي.

وبهذا الشكل تكون الجزائر قد استرجعت أراضيها الزراعية واستفادت من محصولها الفلاحي لسنة 1962، في حين تكون فرنسا هي التي عوّضت الكولون بمنحهم مساعدات مالية قدرت بمليار فرنك سنة (2) 1963.

(1) - René GALLISSOT. Op cit, p 176.

(2) - Ibid. pp 177-178.

مختصاً
بهما بلغت فرنسا في مثالية الإنجازات الحضارية التي حققتها في الجزائر، فإن هذه الإنجازات لا يمكنها أبداً أن تسقط حق الجزائريين في سيادة ممتلكاتهم.

ويمكن القول أن سياسات فرنسا الزراعية فيما يتعلق بأحلام وإحتلالات المستقبل البعيدة الرامية إلى الاستيطان الأبدي في الجزائر، والتي ظلت تراود الكولون والأقدام السود قد تحطمت كلها على صخرة الواقع، إذ عجزت القوات الاستعمارية - إدارة وجيشاً بistonيين - عن توقيف المد الثوري.

ويتبين من خلال ما سبق عرضه بأن النتائج التي أسفرت عنها ثورة أول نوفمبر 1954 كانت محسومة ومتوقعة سلفاً، لأن الخطة التي تبناها الثوار كانت مصممة بشكل مقصود ودقيق ومدعمة بالأدوات الضامنة للنجاح مسبقاً، ولأنهم كانوا يعرفون مقدماً رد فعل الفلاحين الإيجابي.

وإن عمليات حرق المزارع قد حققت الأهداف المرجوة منها حيث هلت المواطنين الجزائريين إلى الاعتراف بالشوار، والتخلص من عقدة الخوف، وأجبرت فرنسا إلى تجنيد أكبر قوة من العساكر لحراسة المصبات والمؤسسات الزراعية، ومراقبة الطرق والمواصلات، مما اشغل ثلث جيش الاحتلال أو رבעه.

لما الكولون قد أدى الانحطاط المعنوي ببعض منهم إلى التوقف
عن النشاط الزراعي، وبالبعض الآخر إلى التعامل مع جيش التحرير
الوطني

ومعنا كانت حرب المزارع أحد أهم العوامل الرئيسية التي مهدت
السل أمام تحريك الفرنسيين لإجراء اتصالات مع جبهة التحرير
الوطني استعدادا للمفاوضات.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن ألفت انتباه الدارسين والمهتمين بتاريخ
ثورة أول نوفمبر 1954 إلى وجوب تناول أحداث حرق المزارع كظاهرة
تاريخية تدرس دراسة علمية دقيقة مركزة ومعقدة.

خاتمة عامة

تتبع مما سبق عرضه معالم المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر مثلثة

1 استخلاص ملكية الأراضي الفلاحية وإخلائها من أصحابها.

2 استخدام مهاجرين فرنسيين وأوروبيين وتشييتهم فيها.

3 تقنين العلاقة بين الاستيطان واستملاك الأراضي (الإجراءات
الفرنسية).

كما يظهر أن فرنسا كانت تتصرف في أرض الجزائر وكأنها خالية من
العصر البشري.

ويبدو أنها ارتكبت خطأ تاريخيا فادحا لا اعتقادها أنها الوريثة الطبيعية
لبلاذ الجزائر بحكم الجوار أولا ثم بحكم الماضي التاريخي، حيث ينضج أن
تلامح الأساسية لظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر أنها موروثه عن
نظام الإمبراطوري الروماني في الجزائر.

ثم راحت فرنسا تدعم حقها الباطل في ملكية الأراضي الجزائرية بالعناية
بها والقيام باستغلالها، والمبالغة في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية
استعباد المهاجرين، وراحت على الاستيطان الزراعي بإنشاء المؤسسات
الزراعية المتخصصة، وأخضعت جميع سياستها لمقتضيات التوسع الاستيطاني

تحت الأبار، وبناء السدود، ومد شبكة الطرق والمواصلات، ومنح القروض والمساعدات المالية للكتلون بما يسمح لهم بتطوير إنتاجهم الفلاحي. بينما وضعت العراقيل في وجه الفلاحين الجزائريين الصغار وحرمتهم من كل مساعدة

أما الصراع بين المجتمعين فلم ينشأ إلا بعد أن رأى الجزائريون مساحات أرضية شاسعة تختص من أصحابها الشرعيين بقوة السلاح وبقوة القانون، ولمح لقمة سائغة ذهبية سخية للمعمرين الأوروبيين.

وهكذا دخل الشعب الجزائري في صراع طويل مع الاستعمار الفرنسي من أجل الأرض وسبب الأرض التي تظاهي قدسيتها لديه قدسية الدين. وهم بأن لا إعتاق ولا حرية، أو بعبارة أخرى لا عزة ولا كرامة ولا شخصية إلا في ظل استرجاعه لأراضيه المغتصبة، وفرضه لسيادته المطلقة عليها، وإخراج الكولون منها، وإعادة توزيعها على صغار الفلاحين.

وسد له بأن نقطة البداية في كل عملية تحريرية تبدأ باسترجاع الأراضي أولاً باعتبارها وطناً ومصدراً للرزق، وهكذا امتزجت لديه فكرة الاستقلال باستعادة الأراضي المغتصبة.

ويظهر ذلك من خلال اتخاذ زعماء حركة التحرير الوطني من تحرير الأرض وإعادة لها لأصحابها شعاراً لهم في مقاومتهم للاستعمار الفرنسي طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، بل وظل هاجس

أرض برأود الزعماء التاريخيين طيلة سنوات ما بعد الاستقلال في شعار الأرض لن يخدمها من خلال تطبيق قانون الثورة الزراعية.

وبقدر ما كان لانتزاع الأرض الفلاحية من تأثير بليغ في نفوس الجزائريين وشاعرهم، بقدر ما كان الصراع حولها عاملاً حاسماً في إبراز شخصيتهم الوطنية وقاعدة متينة لها، خاصة وأن الصراع كان داخل وطن له الجزائر، حدوده معلومة، وماضيه منجز في التاريخ.

ومن النتائج التي يمكن استخلاصها في آخر هذا العرض، إخفاق فرنسا في مراعاة الديمغرافي مع الجزائريين بحيث لم تتمكن من تحقيق الغلبة الديمغرافية لأعلى الأقل توازن ديمغرافي نسبي بين الجزائريين والأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر، وإخفاقها أيضاً في محاولة دمج الجزائر وإلحاقها بفرنسا.

ونبني الأمنية الأخيرة أن يكون هذا البحث قد حقق الغرض الذي هدف إليه، وهو التعريف بجانب من ظاهرة الاستيطان، والوقوف على جزء من مظاهر الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر.

كما أرجو أن يساهم هذا العمل في فتح شهية المهتمين بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إثراء لهذا الموضوع وإكماله.

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

البقرة: ٢٨٦

الملاحق

أولاً : تراجم لأهم الشخصيات المذكورة في البحث (Notes Biographiques)

ثانياً : قائمة المراكز الاستيطانية التي منحت أسماء جديدة بعد استرجاع الجزائر استقلالها

ثالثاً : مجموعة ملاحق خاصة بالاستيطان

3- قرار 18 أبريل 1841 (Arrêté du 18 Avril 1841)

4- سند ملكية (Titre de concession)

5- نموذج لخطط توسيع مركز استيطاني

6- رسم للجندي الفلاح (Le Soldat Paysan)

7- (1) رسم الخزان لأمورسيبار في توديع الكولون المهاجرين إلى

الجزائر يوم 18 أكتوبر 1848

8- رسم توزيع الأراضي على الكولون

9- خريطة للمنشآت الفلاحية لعام 1848 بالأقاليم الجزائرية الثلاث

10- مراحل الاستعمار الفرنسي للجزائر

11- مركز استيطان المهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر عام 1870

12- مراكز الاستيطان الناشئة بالجزائر فيما بين 1833-1928

11- نموذج لجدول براحل وتطور الاستيطان الحر بأحد المراكز الاستيطانية

رابعاً : مجموعة خاصة بالتنمية الزراعية الاستعمارية في الجزائر

12- صورة لمبنى دار الكولون بمعسكر (رمز الاستقلال والاستيطان)

13- خريطة برسم بياني خاص بالدخل الزراعي للعمليات الجزائرية (1958)

14- خريطة المياه في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي

خامساً : مجموعة نماذج من صيغ نقل الملكية

15- تصاميم تظهر تكريس الاستيلاء على المساحات الواقعة في قلب الأراضي الزراعية الجزائرية

16- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق السعر الثابت والكتب المفتوح

17- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق المزايا العلني

سادساً : نماذج من الشكاوي ومذكرات الاحتجاج

18- نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي صودرت من أصحابها بحجة المنفعة العامة

19- رسالة تشكي من أحد مواطني فرنسا إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها عونها عن أرض أجداده المقتصة

بيوغرافيا بأهم الشخصيات المذكورة (تراجم)

NOTES BIOGRAPHIQUES

أوجين إتيان: (Eugène ETIENNE) (1844/12/15 - 1921/05/13)

نائب عن الجزائر الفرنسية (1881-1919)، نائب كاتب الدولة للبحرية
والشعيرات (06/07-12/12/1887)، نائب كاتب الدولة للتجارة والصناعة
والشعيرات (17/03-02/27/1890)، وزير الداخلية (24/01-
11/11/1905)، وزير الحرية سموتين- (12/11/1905-25/10/1906)
(01/20-09/12/1913)، من دعاة إنشاء كتلة برلمانية خاصة تسمى الحزب
الاستعماري (Parti Colonial).

ب. وزقان عمر:

ولد في 07/03/1910، من عائلة فلاحية تعرضت أراضيها للاقتصاب بعد
ثورة 1871، تردد على المدرسة القرآنية في سن الخامسة والسادسة من عمره، ثم
دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية؛ بائع جوال لجريدة (Vendeur Echo d'Alger)
de Journaux à la crie، ثم تليغرافي بالبريد؛ أسس فرعاً نقابياً (1926)،
انخرط في الشيعة الشيوعية (1930)، أنشأ جريدة L'œil des P.T.T السرية؛ أميناً
للحزب الشيوعي الجزائري في إقليم الجزائر الوسطى خلفاً لـ علي بوقوط -
لقبوس عليه في 1934 -؛ رئيس تحرير جريدة Lutte Sociale؛ مؤلفاً لـ
الأمم العالمي للكونغرس في جويلية-أوت 1935؛ عضو في اللجنة المركزية للحزب

20- نموذج لحواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس فرندة بشأن شكوى تقدم
بها أحد مواطني فرندة

سابعاً: مجموعة خاصة بمرحلة ثورة أول نوفمبر 1954

21- صور من التخريب الذي أحدثه المجاهدون بمزارع الكولون في المنطقة
السابعة من الولاية الخامسة التاريخية

22- نفس

23- نموذج من منشور الدعاية الفرنسية إبان ثورة أول نوفمبر 1954

24- صور للتجمع الإيجاري لقرفور بزملاطة (معسكر)

25- صور لمجندين فرنسيين يتولون تأمين حماية الكولون ومزارعهم أثناء

عمليات الحصاد والدرس

عند، وثانديس (عين بريان)، وحدثت معركة ايزلي، والتوقيع على معاهدة
لانة (1844)، واتفاقية لالة مغنية مع المغرب (1845)

ماري-ماري-الفونس: Marie-Alphonse BEDEAU

جنرال فرنسي (1804/08/19 - 1863/10/29)، خريج مدرسة سان سير
مكرية برتبة ملازم (1822)، تقيب في سلاح المظلية (1831)، شارك في حملتي
نيجيا (1831 و 1832)، وفي حملتي سطيف بالجزائر (1836 و 1837)، عقيد في
جرح في حملة شرشال، اصطدم بالمقاومة الجزائرية قرب موزاية وفي خواتق
بدي موسى، بعد معركة ايزلي أصبح جنرالا ثم قائدا عاما لأقليم قسنطينة،
بعد حملة بجاية والقبائل (1847) عين حاكما عاما بالنيابة على الجزائر، بعد موته
انخرس على مركز استيطاني قريبا من سعيدة (وهران).

إيليبي: Aimable Jean Jacques PELISSIER duc de Malakoff
(1804-1864)

برس في الأكاديمية العسكرية "La Fleche" و "Saint Cyr" شارك في حملة
نابا (1823)، وحملة الجزائر (1830) - قائد للأركان حتى حرب القرم
(وهران)، أباد قبيلة جزائرية بأكملها في الظهرة قرب مستغانم في 18 جوان 1845،
ب في أعقابها الحاكم العام للجزائر بيجو في رتبة جنرال، شارك في حرب القرم
(1855)، عين عضوا في مجلس الشيوخ عقب عودته إلى باريس، مدير لفرنسا
بين (1858-1859)، وفي 1860 عين حاكما على الجزائر، بعد وفاته سمي مركز
استيطاني بقرب من مستغانم باسمه (حيادة حاليا).

الشيوعي الفرنسي في مؤتمر فيلريان (Villiers) (يناير 1936)، أميناً للمؤتمر
الإسلامي بصفة نائب في الحزب الشيوعي الجزائري، تصارع بدنيا مع مناصبي
حزب الشعب في مهرجان تلمسان، نائب عام لبلدية الجزائر (1937)، انسحب من
الحزب الشيوعي بعد التوقيع على الحلف الجرمانى السوفياتي، ثم عاد إليه خلال
الحرب العالمية الثانية، نائب شيوعي عن الجزائر العاصمة في 1945، أميناً أولا
للحزب الشيوعي الجزائري حتى 1948. تقرب من جمعية العلماء المسلمين
الجزائريين، وفي سنة 1955 انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني، وساهم في
تحرير وثيقة مؤتمر الصومام (1956). دخل السجن سنة 1958، نائب (1962)،
وزير الفلاحة الجزائرية، (1962-1964) مدير مجلة "Révolution Africaine"
(1964-1965)

توماس-روبرت بوجاود: Thomas-Robert BUGAUD

مارشال فرنسي (1784-1840/06/10)، أرسل إلى الجزائر في 1836/06/06
في مهمة مزدوجة: محاربة الأمير عبد القادر، وفرض السلم معه؛ خاض معركة
السكك في 1836/07/06، وقع معاهدة التافة مع الأمير عبد القادر
في 1837/05/20. غادر الجزائر ثم عاد إليها في 1848/02/22 بصفة حاكم عام
محافظ 100.000 رجل وعداد من الجنرالات (من بينهم لاموريسيار،
شانتغوني، إيليبي، بيدو، كافياك... شهدت الجزائر خلال حكمه استسلام
حقوق (1842/06/09)، سقوط الرمال (1843/05/14)، وحرقة أولاد رباح
(1845)، إنشاء المراكز الاستيطانية: أورليان فيل (الشلف)، وشانتغارني (تنة)

الجنسية (1958) رئيس للجمهورية (1959-1969)، تعاقب على الحكم بالجزائر في عهده كل من لاكوست (1956/02/07) وسالان (1958/06/06)، ودي لوفري (1958/12/12) وموان جان (1960/11/23)، فوتي كريسيان (1962/04/25)، زار الجزائر في 1958/06/04، اقترح سلم الشجعان (1958/10/23)، وخلال حكمه أعلن الثوار الجزائريون عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19 برئاسة فرحات عباس، وبعد خطة شال وعمليات التمشيط الواسعة (1959) أعلن ديفول عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم (1959/09/16)، فاجابه لاغايارد بإنشاء المنظمة الإرهابية السرية (O.A.S)

(1960/01/20)، وبانقلاب الجنرالات جوهو، شال، زيلار، سالان، في 22-25/04/1961، وفي 18/03/1962 وقعت فرنسا مع الجزائر على اتفاقيات لبيان.

11- دي فوكو شارل: Charles DE FOUCAULT (1916-1858) ولد في 15/09/1858 بستراسبورغ (فرنسا)، دخل مدرسة سان سير العسكرية (1876)، عين بالوحدة الرابعة للفتاحة الأفارقة برتبة ملازم أول (1880)، شارك في عمليات قمع ثورة الشيخ بوعمامة (1881)، التحق بالحامية العسكرية المقيمة في مدينة معسكر.

درس الإسلام وتعلم العربية، زار المغرب فيما بين 1883-1884 رفقة الراهب مروجي سافر إلى المشرق العربي (1890-1896)، انتقل إلى روما (1896) لتلقي علوم الدين، ثم عاد إلى فلسطين (1897-1900)، عين أسقفًا (1900)، وفي سنة

1901 استقر في بني عباس جنوب الجزائر، عقد صلات مع التوارق (1804-1805) وسكان بني عباس، وأدرار وعين صالح، وأولاف، والمثبعة، وغرداية، تعلم لغة التوارق ونقل الإنجيل إليها، قتل بطلقة رصاصية في 1916/12/01 في غمرات من قبل أحد التوارق.

12- دي قيدون لويس-هنري: Louis - Henri DE (1886-1809) GUEYDON

من أصل إيطالي، دخل المدرسة البحرية لأتغولام في 1823، عين حاكما بالمارتينيك (1853)، نائبا لرئيس المجلس الاستشاري للمستعمرات، ثم رئيسا لمجلس الأميرالية (1863)، فحاكما عاما للجزائر (1871/03/20)، واجه ثورة المقراني (1871)، ألغى المكاتب العربية (1871/09/14)، أنشئ في عهده عشرون مركزا استيطانيا استجابة لقانون 1871/06/21 الذي نص على منح المهاجرين من الألبان واللبورين 100.000 هكتار من الأراضي الفلاحية. وبناء على اقتراح من دي قيدون أصدر رئيس الجمهورية (مالك ماعون) مرسوما في 1871/10/16 خصا بتعليك الأراضي للمستوطنين مقابل التزامهم بالإقامة فيها واستغلالها لمدة تسع سنوات.

13- جونار شارل: Charles Celestin August JONNART (1927-1857)

درس الحقوق بسان أومير St Omer وباريس، عين خاميسا بديوان الحاكم العام للجزائر (1881)، ثم مديرا لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية، فمستشارا عاما لسان

دوم (1853)، وتوفرت (1854)، وسباو (1854-1857)، وشرق بلاد القبائل (1857) وفي عهده توسع الاحتلال الفرنسية جنوب الجزائر.

13- مونتال جاك: Jacques SOUSTELLE (1990-1912)

سياسي فرنسي، مختص في علم السلالات البشرية، درس الآداب والفلسفة بليون، تخرج من المدرسة العليا للأستاذة (1929)، تحصل على شهادة في علم الاجتماع البشرية (1930) أستاذ مبرز في الفلسفة (1932)، دكتور في الآداب الفرنسية (1937)، تولى مهام علمية في المكسيك (1932-1940)، تخصص في المحاضرات الأمريكية؛ أستاذ في العلوم الاجتماعية منذ 1951، ألقاه ماركسي عالمي، (معادي لتالين وللفاشية)؛ التحق بالقوات الفرنسية الحرة في لندن (1940)؛ كلفه ديغول بمهمة دبلوماسية في أمريكا اللاتينية (1941)، حيث أنشأ لجانا لمساندة فرنسا الحرة؛ عين مديرا للإدارة العامة للخدمات البشرية (D.G.E.R) بالجزائر (1943-1944) ثم وزيرا للإعلام والمستعمرات في حكومة فرنسا المؤقتة (1945). حاكما عاما على الجزائر (1955-1956)، أنشأ التجمع من أجل الجزائر فرنسية

(R.A.F) سنة 1959، ناضل من أجل عودة ديغول إلى الحكم إلا أنه دخل في صراع معه بسبب موقفه من الثورة الجزائرية. التحق بالمنظمة الإرهابية السرية في عهده اندلعت ثورة 01/11/1954، وأعلنت حالة الطوارئ في بلاد القبائل والأوراس (1955) ورفع عدد المجندين إلى 100.000 رجل، ووقعت حوادث

لومبر (1886)، ونائبا في البرلمان عن «Pas-de-Calais». عينه كازمير بيرسي وزيرا للأشغال العمومية (1893)، انتخب عضوا بمجلس الشيوخ (1894)؛ عينه فالديك روسو حاكما عاما على الجزائر (1900)، أصدر في أعقاب ثورة عين بسام (1906) منشور جوناك الذي حد فيه من الحريات العامة للجزائريين، وفي 1908 أصدر قرارا بمنعهم من أداء فريضة الحج. عاد إلى البرلمان بفرنسا (1911)؛ غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى عين وزيرا للخارجية؛ في سنة 1915 عين ضمن لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي لإدخال إصلاحات على الجزائر، والنظر في قانون الأهالي والقضاء الفرنسي والجزائري. وكان من المؤيدين لفكرة الحصول التدريجي للجزائريين على الجنسية الفرنسية. عين من جديد حاكما عاما على الجزائر في 1918 وكان أحد المباركين لإصلاحات عام 1919. أصبح رئيسا للحزب الجمهوري الديمقراطي (1920)، ثم سفيرا لفرنسا بالفاتيكان، لينتخب أخيرا في الأكاديمية الفرنسية (1923).

14- راندون جاك لويس: Jacques Louis César (1871-1795)

Alexandre Comte de RANDON

عسكري، سياسي فرنسي، مارشال وحاكم عام للجزائر، التحق بالجندي وعمره 16 سنة، رقيب في 1812، شارك في حملة روسيا، تقيب وعمره لا يتعدى عشرين سنة، انتقل إلى الجزائر (1838-1847)؛ عين جنرالا (1847)؛ دعي إلى ما خلفا للجنرال رستولان (1849)؛ حاكما عاما للجزائر (1857/12/11)، بعدة حملات لقمع المقاومة في إقليم البابور وبلاد القبائل والأغواط (1852)،

سياسي بلعياص (1868)، شارك في الحرب ضد بروسيا (1870)، نائب للأركان
عضو في حكومة بورديو (1871)، حاكم عام للجزائر في جويلية 1873،
عضو في مجلس الشيوخ ورئيس المجلس العام للأركان (1875)، سفير فرنسا في
روسيا (1879)، نافس جول فيري في الانتخابات الرئاسية (1879).

16- شارون فيالا: Viala CHARON (1889-1794)

1955/08/20، التي عمت بعدها حالة الطوارئ في كامل الجزائر
منحت له سلطات خاصة في 12/01/1956.

عسكري وسياسي فرنسي، خريج مدرسة الهندسة العسكرية بـ Metz «Metz»
برتبة ملازم (1813)، شارك في الدفاع عن Metz (1814)، خاض معركة واتولو
(1815)، بقي في 1821، مكث مع سنوات في إسبانيا، دخل الجزائر في 1835،
شارك في حملات شرقايل ومليانة (1840) ومعسكر (1841)، وشلف وقليلة
(1843)، جنرال وحاكم عام للجزائر (1848)، شهدت فترة حكمه للجزائر عدة
ثورات شعبية: ثورة بن طيب بين تلمسان ومعسكر (يناير 1849)، ثورة بوزيان
في الأوراس وميزاب التي انتهت بحصار الزعاطشة (10/07-26/11/1849)،
و ثورة محمد بن شيرة في أولاد غايل.

17- شانزي أنتوان: Antoine Alfred Eugène CHANZY (1883-1823)

تجند في البحرية العسكرية (1839)، تحول إلى سلاح المدفعية (1841)، ملازم
(1843)، عين بوحطات الزواو في البلدة، مكث في الجزائر 16 سنة، حضر
مراسم إنهاء الأمير عبد القادر للحرب ضد فرنسا، ملازما أولا في 1848؛ نقيبا
في اللقيف الأجنبي (1851)، ضابط المكتب العربي لتلمسان ثم لوهران، شارك في
معركة مانتا وسولفيريتو (1859)، عمل في سوريا (1860)، استقر في روما
(1861-1864)، ثم عاد إلى الجزائر (1864)، جنرال على رأس القسم العسكري

يعمل في صفه على الأب دي فوكو، وعلى ليوتي، عمل بعد الحرب العالمية
أولى في الجزائر؛ عين حاكما عاما للهند الصينية الفرنسية (1939)، نظرا لخلافه
مع حكومة فيشي تخلى عن منصبه للأميرال ديكو (Decoux) والتحق بالجنرال
بيفول، وعلى لسانه اعترفت فرنسا الحرة باستقلال سوريا في عام 1941. عين
بيفول حاكما عاما على الجزائر (1943-1944)، فوزيرا لشمال إفريقيا
(1944/09/09 - 1945/10/21) ثم سفيرا لفرنسا بالاتحاد السوفياتي (1945-
1948)، ووزيرا مقيما بالجزائر (1956/02/01)، أرغمه غي مولتي على الاستقالة
في 1956/02/06.

18- كافيناك لويس - أوجين: Louis Eugène (1857-1802)

CAVAIGNAC

جنرال؛ رجل سياسة فرنسي، رشح للانتخابات الرئاسية الفرنسية في 1848،
حاكما عاما للجزائر.

في الحكومة المؤقتة (1848)؛ وزير العدل (02/25 - 1848/06/07)، ممثل الشعب (1848-1849) - بالمجلس التشريعي التأسيسي - نائب عن مقاطعة دروم (Drôme) (1869-1870)؛ وزير العدل (1870/03/04 - 1871/02/17).

زار الجزائر 17 مرة آخرها في جوان 1870، أصدر 06 مراسيم تنظم الحياة في الجزائر، منها:

- مرسوم يضع حدا للإدارة العسكرية في الجزائر.

- مرسوم يمنع اليهود من تعدد الزوجات.

- مرسوم 1870/10/24 الذي منح الجنسية الفرنسية لـ 35.000 يهودي جزائري تلقائيا (d'office)، انتخب نائبا لعمالة الجزائر العاصمة (1872-1875)،

ثم عضوا لمجلس الشيوخ (1875-1880).

Charles Martial Allemand

2- لافيجري شارل: (1825-1892)

LAVIGERIE

نيس في 02/06/1849؛ دكتوراه في الآداب (1850)؛ دكتوراه في العلوم الدينية (1853)، استاذ مختص في تاريخ الكنيسة بجامعة سربون (1854)، زار دمشق وحاول الاتصال بالأمير عبد القادر (1860)؛ اسقف تانسي (1863)؛ رئيس لسلطة الجزائر العاصمة (1866).

عزل إلى الجزائر عام 1832 ضمن جيش إفريقيا، شارك في حملة مدينة معسكر (1835)، حيث كتفوزيل على رأس 500 رجل لاحتلال تلمسان.

(1836)، قدم الأمير عبد القادر لمدة 15 شهرا (1836-1837)، استدعي إلى فرنسا في 1837، أصيب في حملة شرشال بمجروح خطيرة (1840)، خاض معركة ليرني (1844)، وفي نفس السنة رقي إلى رتبة مارشال.

30- كلوزيل برتران: (1842-1773) CLAUZEL Bertrand

تخرج من المدرسة العسكرية ملازما (1791)، تقرب في 1792، وجنرال في 1807 أرسل إلى إسبانيا (1810)، حاصر كيوداد روفريكو، جرح في سالامانكا، كان من نصيب مليون الأول، لجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1814؛ عاد إلى فرنسا (1820)، شارك في ثورة جويلية (1830)؛ تلقى أمرا من لويس فيليب باحتلال الجزائر (1830/11/30)، احتل البلدة والمدية (1830/11/26)؛ سلم وهران وقسنطينة للأميرين تونسين فاستدعي إلى فرنسا (1831)، عين حاكما عاما على الجزائر (1832-1836)، احتل مدينة معسكر (1835/12/06) وتلمسان (1836/01/13)، وفي عهده سقطت قسنطينة (1836/12/01).

21- كرميو اسحاق-بمقوب: (1796-1880) Isaac -Jacob

CREMIEUX

فرنسي يهودي ملبسوني، مارس المحاماة (1828)؛ استقر في باريس (1830)؛ استقر إلى سوريا (1840)؛ تقرب من محمد علي باشا؛ نائب (1842-1848)، عضو

سوطات الزراعية في الجزائر، سفير فرنسا بروسيا (1849)، تقيس عليه جز
ملا 1851/12/02 ونفي إلى بلجيكا.

22. ماك ماهر: (1893/1808) Marie Edme Patrice, Comte de
MAC-MAHON duc de Magenta

مارشال، وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، من أصل إيرلندي، تخرج من
مدينة سان سير في 1827، شارك في حملة الجزائر (1830) وحملة أنقار (Anvers)
(1839)، عاد إلى الجزائر (1833) وشاوك في حصار قسنطينة (1837)، بقي في
الجزائر حتى 1855؛ خاض حرب القرم (1855)، لما عاد إلى فرنسا عين عضوا في
على الشيوخ، ضمن النصر للفرنسيين بمعركة ماجانتا عام 1859 في حملة إيطاليا،
بن حاكما عاما على الجزائر (1864)، في عهده دشن ميناء وهران،
(1864/07/27) وصدر القرار المشيخي لـ (1865) و (1867) الخاص بمنح الجنسية
فرنسية للأهالي.

23. المقراني محمد :

عد وفاة أبيه أحمد المقراني في 1853/07/04 عينه الفرنسيون باشاغا زار مكة
بكرة عام 1855 وعاد إلى الجزائر عن طريق تركيا وفرنسا، فيما بين 1857-
1860 اتخذت فرنسا إجراءات إدارية حدثت من نفوذه؛ شارك في قمع ثورة الحفنة
(1860)، تلقى مكافأة من الإمبراطور الفرنسي (1861) وحضي بمقابلة في 1860
كيميائ (Campiegne) حضر الاحتفالات الإمبراطورية بالجزائر (1865)
أصل على قرض مالي قدره 350.000 فرنك من مصرين؛ أثناء مجاعة 1867-

في سنة 1867 اشترى مساحة أرضية زراعية واسعة بالحراش، بنى فوقها ضيعة
جمع فيها الأيتام ودرهم على حرفة الفلاحة، في سنة 1868 أنشأ مؤسسة الآباء
البيض (Pères blancs) كما أنشأ أيضا معهد الأنحوات (Sœurs Blanches)
بالمتلون مع ماري سالومي؛ في سنة 1882 عينه البابا ليون XIII (LEON)
كاردينالا، ثم رئيسا لأساقفة قرطاجنة (1884)، وفي 1890 حقق أمنية البابا في
توحيد الكاثوليك بفرنسا، توفي بالجزائر العاصمة في 1892/11/18، وحول
جثمانه إلى روما.

23. لاموريسيار: (1865-1806) Christophe Louis Léon Juchault de

LA MORICIERE

تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة (1829/01/31)، شارك في
حملة الجزائر (1830)، تقيب على الزوارق (1831)، رئيس أول مكتب عربي تحت
إمرة الجنرال الفيذاو، خاض الحرب ضد الحاج الصغير باي مليانة (1835)؛ استولى
على قسنطينة بأمر من الجنرال فالي، عقيد على الزوارق (1837)، خاض معركة
القلعة وموزاية (1840)، ترأس القسم العسكري لوهران (1840)، شدد
الفرسات على قبيلة الحشم الموالية للأمير عبد القادر في سهل غريس (معسكر)
وقام بعمليات نهب ضد قبيلة قليبة (مستغانم) سنة 1843، خاض معركة ايزلي
(1844/08/14) والزماله (1847)، ورتب عملية إنهاء الحرب مع الأمير عبد
القادر؛ دعي إلى الجمعية الوطنية وانتخب في المجلس التشريعي الفرنسي (1848)،
رئيسا على ولاية صدر مرسوم في 1848/09/19 بمنح 50 مليون فرنك لتوسيع

1868 بموظفة ملك مافون. ولا قدم استقالته إلى السلطات الفرنسية في مارس 1870. ظلت في العهد بأن يكون مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن برز له الجوانب بالقبول أو الرفض، فاعتبر هذا التصرف إهانة، فأتقدم على الثورة، وخط عن مدينة برج بوعريريج يوم 16/03/1871، وحاصرها لمدة عشرة أيام، وفي 08/04/1871 انضم إليه الشيخ الحنافة، وأثر مواجهة مع قوات العقيد تروجيلي حاكم سور الغزلان سقط المقراني شهيدا على يد الزواف يوم 05/05/1871 وهو يؤدي صلاة الظهر.

د. مصالي الحاج: (1896/05/16 - 1974/06/03)

اسم والده الحاج أحمد، وأم فاطمة ساري علي حاج الدين، له ستة إخوة (04) أولاد وستان) بعد أن تعب والده من العمل في الأرض، أصبح مقدما لضريح سيدي عبد القادر الجيلالي، توفي عام 1938 أما والدته فتوفيت في عام 1922، كان ينتمي إلى الطائفة الدرقاوية، في عام 1905 شهد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسي إلى تلمسان، دخل المدرسة الفرنسية وسرعان ما تحلى عن الدراسة في 1908، شارك في مظامير ضد التجنيد الإجباري وعمره 13 سنة، استمع إلى خطبة الحاج جلولي شلي الذي دعا التلمسانيين إلى الهجرة، جند في الجيش الفرنسي عام 1918، رقي إلى رتبة رقيب وأصبح كتابيا على الفارق في الراتب بينه وبين رفاقه التلمسانيين من نفس الرتبة (7,5 فرنكا مقابل 1,5 فرنك)، سرح من الخدمة العسكرية في 28/02/1921، فعاد إلى الجزائر، ثم رجع إلى فرنسا سنة 1923 حيث عمل في عدة مصانع بباريس حتى غاية 08/10/1927، ثم باتما متجولا في

البلد (1927-1933)، كان يحضر المحاضرات العامة في جامعة بوردو، وعقد ملاقات مع المهاجرين المغاربة والأفارقة وجالية الهند الصينية، انضم إلى الحزب الشيوعي ثم تزوج من شيوعية، انخرط سنة 1926 في لحم شمال إفريقيا، ثم أصبح ناشئا عامسا له وعمره 28 سنة فربما له سنة 1927، حضر مؤتمر بروكسل البلدي للإمبريالية (1927)، التقى سنة 1935 بشكيب أرسلان في جوفيف، في 02/08/1936 عاد إلى الجزائر وألقى خطابا بالملعب البلدي للجزائر العاصمة ندد به بمشروع بلوم قبوليت، أسس حزب الشعب الجزائري في 11/03/1937، أبعث سنة 1941 إلى لامبيز، ثم إلى برازا فيل سنة 1945، أنشأ حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في أكتوبر 1946، وفيما بين 1947-1954 خاض مصالي معركة سياسية قاسية، وضع فيما بين 1952-1959 تحت الإقامة الجبرية، في 15/07/1954 أنصار مصالي يعقدون مؤتمرا في هورنو بيلجيكا، في نهاية ديسمبر أنشأ مصالي الحركة الوطنية الجزائرية (ح.و.ج - M.N.A)، وفي فبراير - مارس 1956 بدأت المواجهات المسلحة بين المصاليين وجيش التحرير الوطني الجزائري، في 05 جوان 1958 انضم مصالي إلى اقتراحات ديغول حول تقرير المصير، ورفض المشاركة في ندوة إيفيان (1961)، شرع سنة 1970 في تحرير مذكراته.

1847-1852) ومنها إلى تركيا،
وفي عام 1854 انتقل إلى دمشق إلى أن رفته المنية في 1883/05/26.

أنشأ الأمير جيشاً نظامياً، وخاض معارك دفتت بالعدو إلى عقد معاهدات
مع (دي ميشال 1834، والثافة 1837) وأقام مصانع للأسلحة وبنى الحصون
العسكرية (تأكدت، بوغار، سعيدة) وأنشأ المستشفيات، أحدث نظاماً
مركزياً، وأنشأ مجلساً شورياً وديواناً يجمع نظارة الشؤون الدينية، الخارجية،
المالية، صناعة الأسلحة، إلى جانب بنك لسك العملة

نقسم البلاد إلى 08 مقاطعات، أقام علاقات دبلوماسية مع فرنسا، كما وجه
رسائل إلى ملك المغرب (عبد الرحمن) وملك بريطانيا (غيوم الرابع) وحاول
التقرب من الو. م. أ عن طريق قنصلها بالجزائر، وراسل ملوك إسبانيا، إلى جانب
هذا كان عالماً أدبياً، وشاعراً وفيلسوفاً، ومن أشهر مؤلفاته «نزهة الخاطر»، «ذكرى
العاقل وتنبية الغافل»، «المواقف»، «المقراض الحاد لقطع لسان الطاعن في دين
الإسلام من أهل الباطل والإلحاد».

30- عباس فرحات: (1889-1985)

من مواليد 1889/10/24 بدوار شهنة قرب الطاهير (جيجل) من عائلة
فلاحية تتألف من 12 شخصاً، درس الابتدائي في جيجل والثانوي في مكبنة،
أدى الخدمة العسكرية الإلزامية (1921-1923)، تخرج من جامعة الجزائر بـ دبلوم
صيدلي. في سنة 1927 انتخب رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، نائب
بالمجلس البلدي لسطيف (في 1933)، موفد مالي بالجزائر العاصمة (في 1934)، في

27- ميشال:

كان يشغل منصب مكلف بالشؤون الأهلية، والكاتب العام لولاية الجزائر
العامة، في 1933/02/19 صدر عنه مرسوم إداري (circulaire MICHEL)
يتضمن تعليمات موجهة إلى مصالح الأمن في الجزائر بمراقبة العلماء والتضيق
عليهم، ومنعهم من أداء مهامهم، (التعليم - الإرشاد والإصلاح...).

28- نابليون III: (1807-1873) Charles Louis - NAPOLEON
BONAPARTE

هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية (1848/12/10)، وثالث إمبراطور فرنسي
(1852-1870) شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم (1854-
1856)، وفي حملة المكسيك (1861-1867)، وانتهزام الجيش الفرنسي في الحرب
ضد بروسيا (1870)، ووقوعه أسيراً في يد الألمان؛ كما توسعت الإمبراطورية
الفرنسية في عهده بثلاث مرات.

29- الأمير عبد القادر: (1808-1883/05/26) مجاهد، رجل دولة،
دبلوماسي، وأديب صوفي، ولد بقرية القبطنة قرب معسكر (1808)، تلقى
تعليمه الأول على والده عمي الدين مقدم الطريقة القادرية، بعد تعلمه
القراءة والكتابة وحفظه القرآن الكريم سافر إلى أرزيو فأخذ عن قاضيهما
سيدي أحمد بن طاهر علوم الفلك، والحساب، والجغرافيا والتاريخ، مارس
الفروسية ميكرًا، مكثت رحلته لأداء فريضة الحج (1825) من زيارة تونس،
الاسكندرية، القاهرة، بغداد ودمشق. قاد المقاومة ضد الفرنسيين (1832-1832)

طبيب، ومباني، سان سيموني (فرنسي)، نائب عن الجزائر (1871-1875)،
 تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بمدينة ليل (1832)، في سنة 1834 أرسل إلى
 وهران لمعالجة السكان من مرض الكوليرا، فيما بين سنتي 1837-1839 شغل
 مهمة محافظ بالقرب من الغيب دumas لدى قنصل فرنسا بمدينة معسكر تنفيذا
 لمعاهدة التافنة، في سنة 1843 كلف باستنطاق الأسرى في سان مارغريت وبعد
 سقوط الزمالة- اهتم بالزوايا وبالطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال الفرنسي،
 بعد انقلاب 1851/12/02 اعتزل السياسة، واعتصم بمزرعته القريبة من الجزائر
 العاصمة، كان شريكا للكولون في مؤسسات زراعية بالخروب، ومؤسسات
 منجمية بأيدوغ، فيما بين 1852-1861 اهتم بالسكك الحديدية الجزائرية، وتعلم
 لغة التوارق، كما نشر عدة مقالات في جرائد: «L'Algérie»، «L'Afrique».

«L'Atlas» فيما بين 1863-1868 انضم إلى جول فيري ودافع معه بقوة عن
 مصالح الكولون، وعارض بشدة مشروع المملكة العربية، وفي 1871/07/08
 انتخب نائبا للجزائر العاصمة، كان عضوا نشيطا في اللجنة المكلفة بمصادرة
 أراضي الفلاحين الجزائريين، وعضوا في لجنة الملكية العقارية في الجزائر، ترك
 بصماته في قانون 1873 الذي يحمل اسمه، وهو القانون الذي كان يهدف إلى
 فرنسة الأراضي الفلاحية الجزائرية واقتضاء على الملكيات الأرضية الجماعية
 للفلاحين الجزائريين.

سنة 1939 تطوع للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، في سنة 1941 سلم مذكرة
 إلى للارشال بيتن بتد فيها بالاستعمار، في 1943/02/10 حرر مع بعض
 المواطنين البيان الجزائري وفي نفس السنة أسس أحباب البيان والحرية، وفي ماي
 1946 لس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وفي 1947 انتخب عضوا في
 الجمعية الجزائرية، وفي 1955 انضم إلى جبهة التحرير الوطني، وفي 22 أفريل 1956
 التحق بالوفد الجزائري في القاهرة، إثر انعقاد مؤتمر الصومام (1956/08/20)
 أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي أوت 1957 عضوا في لجنة
 التنسيق والتنفيذ، أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر
 1958)، أول رئيس لأول مجلس وطني بعد الاستقلال، وفي 1964 بأمر من أحمد بن
 بلة يلقى عليه القبض، ثم تعرض عليه الإقامة الجبرية بالصحراء الجزائرية، ولم
 يطلق سراحه إلا بعد 19 جوان 1965 بأمر من الرئيس الراحل هواري بومدين،
 توفي سنة 1985 بالجزائر.

31- جولي جول: (1891-1807) Jules GREVY

دخل معترك السياسة عقب ثورة 1848، في سنة 1849 انتخب نائبا لرئيس
 المجلس التشريعي، التي عليه القبض إثر انقلاب 1851/12/02 ثم أطلق سراحه،
 خلال سنوات 1862 حتى 1868 مارس المحاماة، وفيما بين فبراير 1871 وأفريل
 1873 دخل في معارضة ضد غاميتا، وتيار، وفي سنة 1876 انتخب رئيسا لمجلس
 النواب، وفي 1879/01/30 انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية خلفا لماك ماهون
 الذي استقال من منصب، وقد كان من أنصار ودعاة السلم، وخد التوسع
 الاستعماري.

جنرال فرنسي، شارك في حملة بلجيكا خلال عامي 1831-1832، عين قائدا على رأس جيش إقليمي فيما بين 1833-1834، خلال حكمه للجزائر سقطت تحت يده في يد جيش الاحتلال الفرنسي: مستغلام ومزغران في 29/07/1833، بجاية في 29/09/1833، أنشأ المركزين الاستيطانيين للقبّة ودالي إبراهيم، اهتم بتجديد مستطع الحرائش وبتد شبكة الطرق بالساحل الجزائري وبتنتيجة، في سنة 1839 منح لويس فيليب مقعدا في غرفة مجلس الأعيان.

ثانيا: الملحق رقم 02:

قائمة المراكز الاستيطانية التي منحت أسماء جديدة بعد استرجاع الجزائر استقلالها (1)
Liste des Centres de Colonisation auxquels un nouveau nom est attribué.

N°	Ancien nom	Noms nouveaux	N°	Ancien nom	Nom nouveau
01	Affreville	El Khemis	31	Col Des Oliviers	Ain Bouziane
02	Arago	Bordj Ali	32	Conde Smendou	Zighost Youcef
03	Arcole	Bir El Djir	33	Courbet	Zemmouri
04	Arthur	Tietat Des Douairs	34	Crescia	Khraicia
05	Auguste Comte	Baghai	35	Damesne	Ain El Bya
06	Auribeau	Ain Charchar	36	Darniette	Ain Dhab
07	Aumal	Sour El Ghozlane	37	Deligny	Zerouala
08	Baudens	Belarbi	38	Detrie	Sidi Labcen
09	Bodou	Ras El Ma	39	Dombasles	El Hacem
10	Belle Cote	Ain Boudinar	40	Dominique Luciani	Takhmaret

(1) - يتضمن هذا الملحق - فقط - أسماء المراكز الاستيطانية التي ورد ذكرها في البحث
485

29	Charnier	Meftah Sidi Boubekeur	59	Lappasset	Sidi Lakhdar
30	Clochant	El Matmar	60	Lavarande	Sidi Lakhdar
61	Les Trembles	Sidi Hamoudouch	91	Renault	Sidi M'hammed Ben Ali
62	Lourmel	El Amra	92	Renier	Ain Makhlouf
63	Magenta	El Hazaiba	93	Rio Salado	El Malah
64	Marquin	El Braya	94	Rivet	Meftah
65	Martimprey	Ain El Hadid	95	Rivoli	Hassi Mameche
66	Mercier Lacombe	Sfisef	96	Robertville	Em Jez Chech
67	Michelet	Ain El Hammam	97	Saint Aime	Idioua
68	Millesimo	Belkheir	98	Saint Antoine	El Hedaiek
69	Mirabeau	Draa Ben Khedda	99	S ^{te} Barbe du Tielat	Oued Tielat
70	Mondovi	Draa	100	S ^{te} Denis Du Sig	Sig
71	Montagnac	Remchi	101	S ^{te} Cloud	Gdyel
72	Montenotte	Sidi Akacha	102	S ^{te} Charles	Ramdane Jamal
73	Montgolfier	Rabouia	103	S ^{te} Ferdinand	Soudania
74	Morris	Ben M'hadi	104	S ^{te} Lennie	El Maghoum
75	Mouzaiville	Mouzaia	105	S ^{te} Lou	Benious

11	Bellevue	Sour	41	Dubineau	Hacine
12	Bernelle	Oued El Ma	42	Duquesnes	Kania
13	Berteaux	Ouled Hamla	43	Duvivier	Bouchaoud
14	Berthelot	Youb	44	Eugene Etienné	Hennaya
15	Bizot	Didouche Mourad	45	Fleuret	Hammam Etroual
16	Bosquet	Hadjadj	46	Fort De L'eau	Bordj El Kadja
17	Bossuet	Dhaya	47	Fort National	L'arbaa Nax Irahen
18	Boulet	Telioum	48	Franchetti	Sidi Amar
19	Brazza	Zoubiria	49	Gaston Doumergue	Oued Berkecho
20	Bugeaud	Seraidi	50	Gastonville	Salah Bouachour
21	Burdeau	Mahdia	51	Castu	Zit Enba
22	Cacherou	Sidi Kada	52	Guind	Ain Tolba
23	Camp Du Marechal	Tadmaït	53	haussanvillers	Nacira
24	Cap Matifou	Bordj El Bahri	54	Jean Mermoz	Bouhenni
25	Carnot	El Abadia	55	Jemmapes	Azzaba
26	Cassaigne	Sidi Ali	56	Kleber	Sidi Benyebka
27	Chanzy	Sidi Ali Ben Youb	57	Laferriere	Chaabet El Lahum
28	Charon	Boukadir	58	La Moriciere	Ouled Miraoun

اللائحة مجموعة ملاحق خاصة بالاستيطان

3- قرار 18 أبريل 1841 «Arrêté du 18 Avril 1841»

4- سند ملكية «Titre de concession»

5- نموذج لمخطط توسيع مركز استيطاني.

6- رسم للجندى الفلاح «Le Soldat Paysan»

7- (أ) رسم: الجنرال لاموريسبار في توديع الكولون المهاجرين إلى

الجزائر يوم 08 أكتوبر 1848

(ب) رسم: توزيع الأراضي على الكولون

8- خرائط المستوطنات الفلاحية لعام 1848 بالأقاليم الجزائرية الثلاث.

9- (أ) مراحل الغزو الفرنسي للجزائر.

(ب) مراكز استيطان المهاجرين من الألباس واللورين إلى الجزائر عام 1870

10- مراكز الاستيطان الناشئة بالجزائر فيما بين 1833-1928.

11- نموذج لجدول بمراحل وتطور الاستيطان الحر بأحد المراكز الاستيطانية

76	Mellinet	Tifla	106	S' Loun	Boudjia
77	Nemours	Ghazouet	107	S' Lucien	Zahana
78	Nouvion	El Ghomri	108	S' Marc	Tachana
79	Oued Imbert	Ain El Berd	109	S' Pierre S' Paul	Oued Mousa
80	Palikao	Tighent	110	Son	Kathana
81	Palissy	Sidi Lakhlar	111	Strasbourg	Elou
82	Parmentier	Sidi Ali Houssidi	112	Traun	Zekana
83	Pelissier	Sivada	113	Thierville	Ghela
84	Perregaux	Mohammedia	114	Touqueville	Elou
85	Petit	Houmahe Ahmed	115	Treval	Bouguen
86	Philippeville	Skikda	116	Trois Macabours	Sidi Ben Akla
87	Pont De L'isser	Ben Sekrane	117	Turgot	Treval
88	Port Gueydon	Azzefoun	118	Uzer Le Duc	Oued El Akla
89	Proudhon	Sidi Brahim	119	Valmy	El Kerman
90	Rebeval	Baghla	120	Victor Hugo	Hammou

ALGERIE
Régence d'Alger

COLONISATION

De l'Algérie des Français
à l'Algérie des Français

n° 2361
à l'Algérie des Français
à l'Algérie des Français

EMPIRE



FRANÇAIS

TITRE DE CONCESSION.

Sous Louis-Maxime, Préfet du Département d'Alger, officier de l'Ordre impérial de la Légion d'Honneur, commandeur de l'Ordre de Saint-Grégoire-le-Grand de Rome, chevalier des ordres royaux de Charles III d'Espagne et de la Couronne de Sicile de Sardaigne, commandeur de l'Ordre de l'Étoile du Nord de Prusse, commandeur de l'Ordre royal de Frédéric de Danemark, commandeur de l'Ordre royal de l'Étoile du Nord de Prusse.

Le préfet de l'Algérie, Louis-Maxime, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

En vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881.

Sur l'avis du conseil de l'Algérie, en date du 10 août 1881.

Le préfet de l'Algérie, Louis-Maxime, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Histoire Spécial Algérie, Histoire et nostalgie : المرجع
1830-1987, n° 486 H-S. Juin 1987, p62.

ملحق رقم 03، قرار 18 أبريل المعلق للعلاقة بين الهجرة والاستيطان

Article 1. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 2. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 3. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 4. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 5. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 6. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 7. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 8. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 9. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 10. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 11. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 12. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 13. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 14. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 15. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 16. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 17. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 18. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 19. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 20. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 21. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 22. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 23. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 24. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 25. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.

Article 26. La concession est un acte administratif par lequel le Préfet de l'Algérie, en vertu de la loi du 11 juillet 1863, et par le 1^{er} septembre 1867, et la loi du 10 août 1881, a l'honneur de vous adresser ci-joint le Titre de Concession.



المصدر: Algerie. Histoire et nostalgie, 1830-1987 Historia spécial, juin 1987" page 52.



Algerie 2 et 3e Apr 1911
 Gueba Tebani
 Ouled el Had

المصدر: CA.O.M - G.G.A. Carton 2M/7.



Algerie. Histoire et nostalgie, 1830-1987" Historia : المصدر
spécial, juin 1987" page 55-56-57.



الخبر في الامور سار في توديع الكونون المهاجرين الى الطوار يوم 08 أكتوبر 1848



توزيع الأراضي على الكولون


Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987" Historia العدد
spécial, juin 1987" page 54-59.

No.	Author	Title	Notes
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100



Algerie. Histoire et nostalgie, 1830-1987" Historia : المرجع
spécial, juin 1987" page 24.



Fabienne FISCHER. Alsaciens et Lorrains en : 
ALGERIE. Histoire d'une migration. 1830-1914. Nice
Editions Jacques Gandini 1999 p 41.

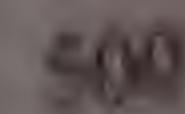
مجموعته خاصة بالتنمية الزراعية الاستعمارية في الجزائر

١٢- صورة لمبنى دار الكولون بمعسكر (رمز الاستغلال والامتيطان)

13- خريطة برسم بياني خاص بالدخل الزراعي للعمالات الجزائرية
(1958)

١٤- خريطة المياه في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي.

Serial	Particulars of value by method of valuation of the property for the purpose of the assessment	Particulars of value of the property for the purpose of the assessment	Particulars of value of the property for the purpose of the assessment	Particulars of value of the property for the purpose of the assessment	Particulars of value of the property for the purpose of the assessment
1884	40,000/-	100	100	100	100
1885	40,000/-	100	100	100	100
1886	40,000/-	100	100	100	100
1887	40,000/-	100	100	100	100
1888	40,000/-	100	100	100	100
1889	40,000/-	100	100	100	100
1890	40,000/-	100	100	100	100
1891	40,000/-	100	100	100	100
1892	40,000/-	100	100	100	100
1893	40,000/-	100	100	100	100
1894	40,000/-	100	100	100	100
1895	40,000/-	100	100	100	100
1896	40,000/-	100	100	100	100
1897	40,000/-	100	100	100	100
1898	40,000/-	100	100	100	100
1899	40,000/-	100	100	100	100
1900	40,000/-	100	100	100	100



خامسا: مجموعة نماذج من صيغ نقل الملكية

15- تصاميم تظهر تكريس الاستيلاء على المساحات الواقعة في قلب

الأراضي

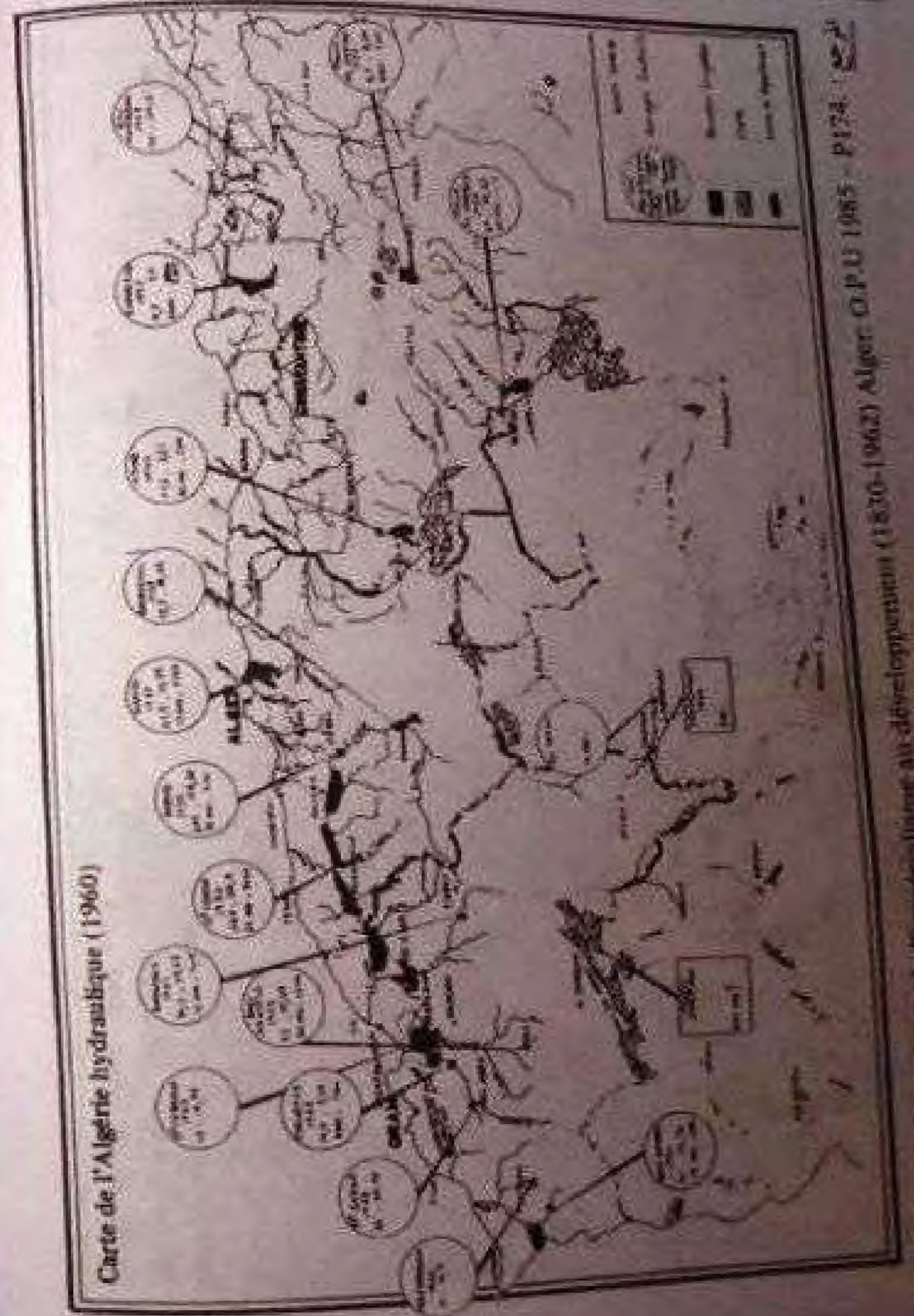
الزراعية الجزائرية

16- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق السعر الثابت

والكتب

المفروش.

17- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق المزاد العلني



الجزائر

1965 - P.124

Alger O.P.U 1965

(1830-1962)

Algérie

au développement

de l'eau en

Algérie

de l'impérialisme

au développement

de l'eau en

Algérie

de l'impérialisme

au développement

de l'eau en

Algérie

de l'impérialisme

au développement

de l'eau en

تصاميم لقطع أراضي زراعية اشتراها الكولون من فلاحين جزائريين تقع في قلب اراضي فلاحيية جزائرية



CAHIER DES CHARGES



La Commission des Ventes de la Colonie Algérienne

TERRES DE TERRE

Article premier. - La vente des terres de terre de la Colonie Algérienne est faite par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Conditions générales des enchères et de la vente

Art. 2. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 3. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 4. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 5. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 6. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 7. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 8. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 9. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 10. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 11. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 12. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 13. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 14. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

Art. 15. - Les terres de terre de la Colonie Algérienne sont vendues par la Commission des Ventes de la Colonie Algérienne, instituée par le décret du 10 mars 1902, et qui a pour siège le Bureau des Ventes de la Colonie Algérienne, sis au Palais National, à Alger.

ملحق رقم 17 : نموذج إعلان عن بيع بالمزاد العلني لممتلكات عقارية محتجزة

Limite de W. March e COLVING. Abaixo a Marcação de São Sebastião

**VENTE SUR SAISIE REELLE
AUX ENCHERES PUBLIQUES, DE
DIVERS IMMEUBLES**

OFFICE OF THE DIRECTOR OF THE BUREAU OF THE CENSUS
U.S. DEPARTMENT OF COMMERCE
WASHINGTON, D.C. 20543

1. Explain the importance of the following factors in the development of a country:
 (a) Geography (b) Climate (c) Resources (d) Population (e) Government (f) Technology (g) Trade (h) Investment (i) Education (j) Health (k) Environment (l) Culture (m) Religion (n) Language (o) History (p) Politics (q) Society (r) Economy (s) Law (t) Justice (u) Security (v) Peace (w) Stability (x) Unity (y) Cooperation (z) Progress

MISES & PRIX

[illegible]

سادسا: نماذج من الشكاوي ومذكرات الاحتجاج

١٨- نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي صودرت من أصحابها بحجة
المنفعة العامة

19- رسالة تشكي من أحد مواطني قرندة إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها تعويضاً عن أرض أجداده المغتصبة

20- نموذج جواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس فرندة بشأن شكوى تقدم بها أحد مواطني فرندة

ملحق رقم 20

نموذج لجواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس بلدية قورندة بشأن شكك تقدم به أحد مواطني قورندة يطالب فيه بالتعويض عن أرض أجداده المقتصة.

Préfecture d'Oran

République Française

Oran le 11 Mars 1954

Oran le 11 Mars 1954

3163



Le Préfet d'Oran

Monsieur le Maire

de FENJA.

Objet: de la demande de compensation.

REQUÊTE: Requête dans les MOUVEMENTS.

REQUÊTE: Votre rapport du 21 février 1954, n° 11.

Monsieur le Maire, au sujet de la demande de compensation de la commune de FENJA, je prends acte de votre rapport et vous prie de bien vouloir la transmettre à la Commission de compensation qui se réunira le 15 mars 1954 à son siège, afin que vous puissiez en faire rapport.

L'indemnité de compensation

"Il est décidé que les communes ont été expropriées, sans avoir reçu de compensation".

J'ai l'honneur de vous faire connaître que les communes de la commune de FENJA ont été expropriées sans avoir reçu de compensation. J'espère que vous pourrez leur faire connaître la situation et leur offrir la compensation qui leur est due.

Il est également indispensable qu'il soit donné de la commune de FENJA la compensation des communes de la commune de FENJA. Je vous prie de bien vouloir leur faire connaître la situation et leur offrir la compensation qui leur est due.

Je vous prie de bien vouloir leur faire connaître la situation et leur offrir la compensation qui leur est due.

201



M. le Préfet

CAOM - GGA Carton 9H/47

21- صور من التخريب الذي لحقه المجاهدون بمزارع الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة التاريخية

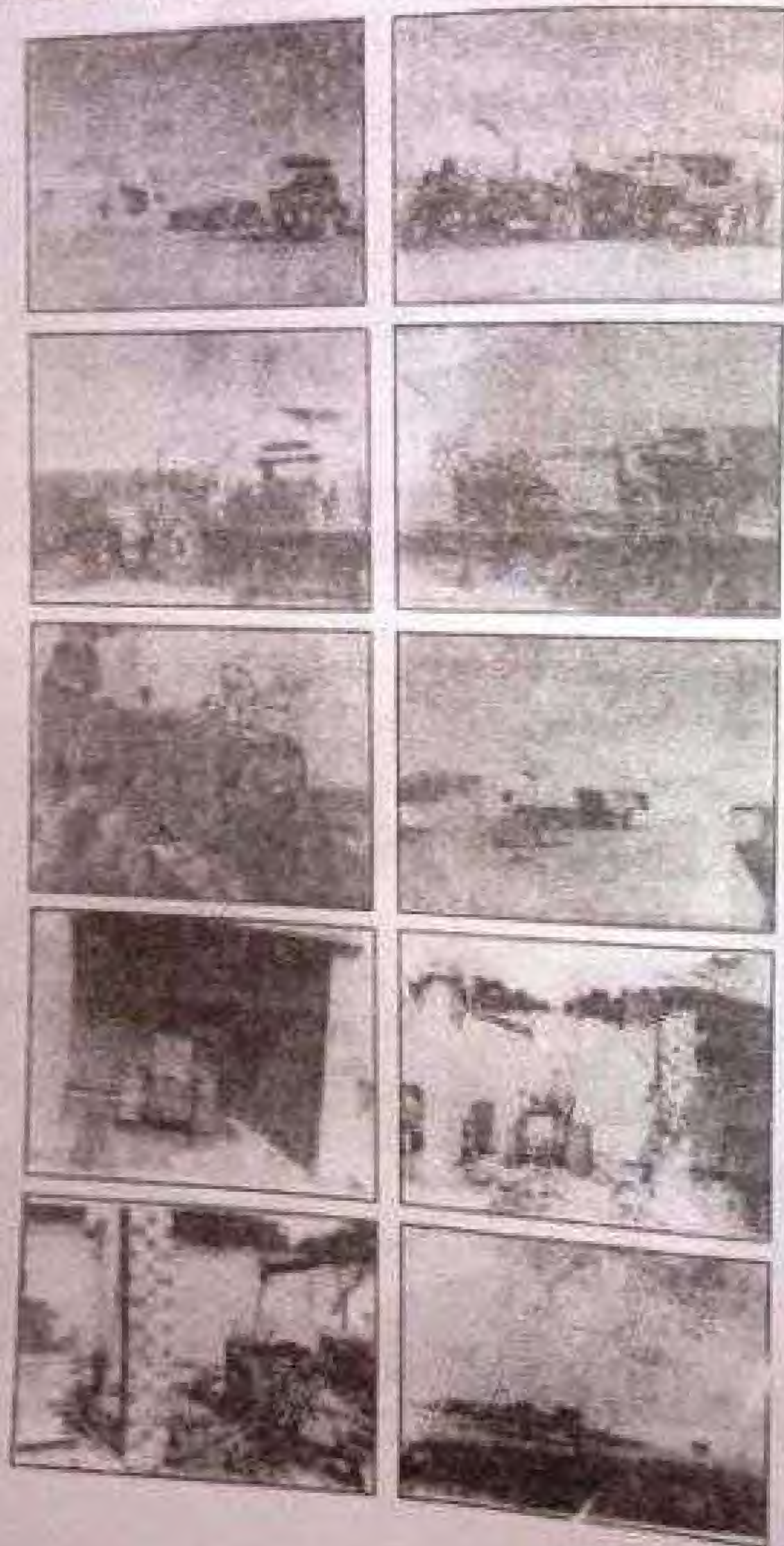
22- نفسه

23- نموذج من منشور الدعاية الفرنسية أبان ثورة أول نوفمبر 1954

24- صور للتجمع الإجباري لقرقور بلامطة (معسكر)

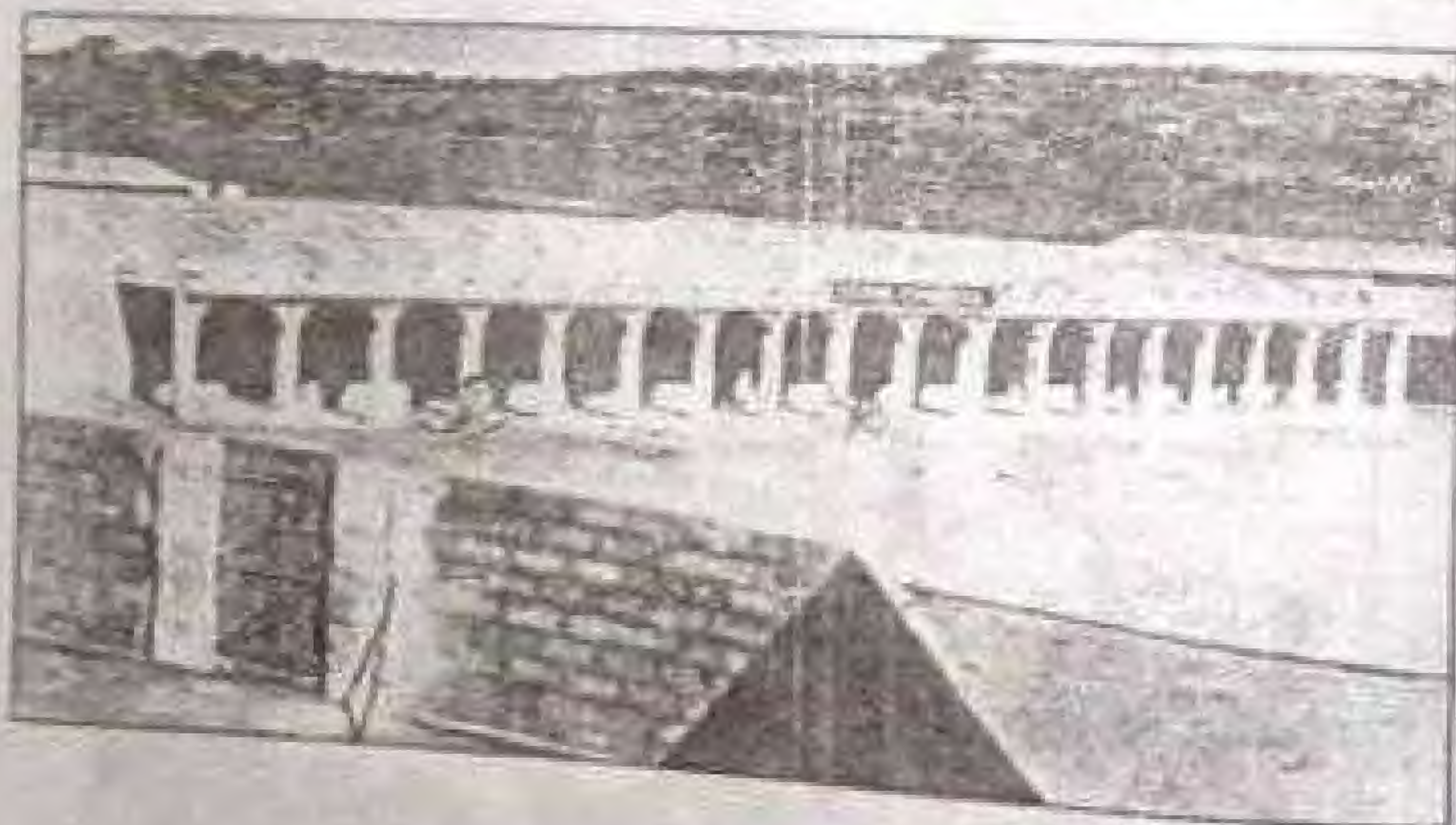
25- صور لمجندين فرنسيين يتولون تأمين حابة الكولون ومزارعهم أثناء عمليات الحصاد والدرس

صورة تكشف التخريب الذي لحقه الجزائريون ببعض ضيعات
الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة



صورة تكشف التخريب الذي لحقه الجزائريون ببعض ضيعات
الكولون في المنطقة السابعة من الولاية الخامسة

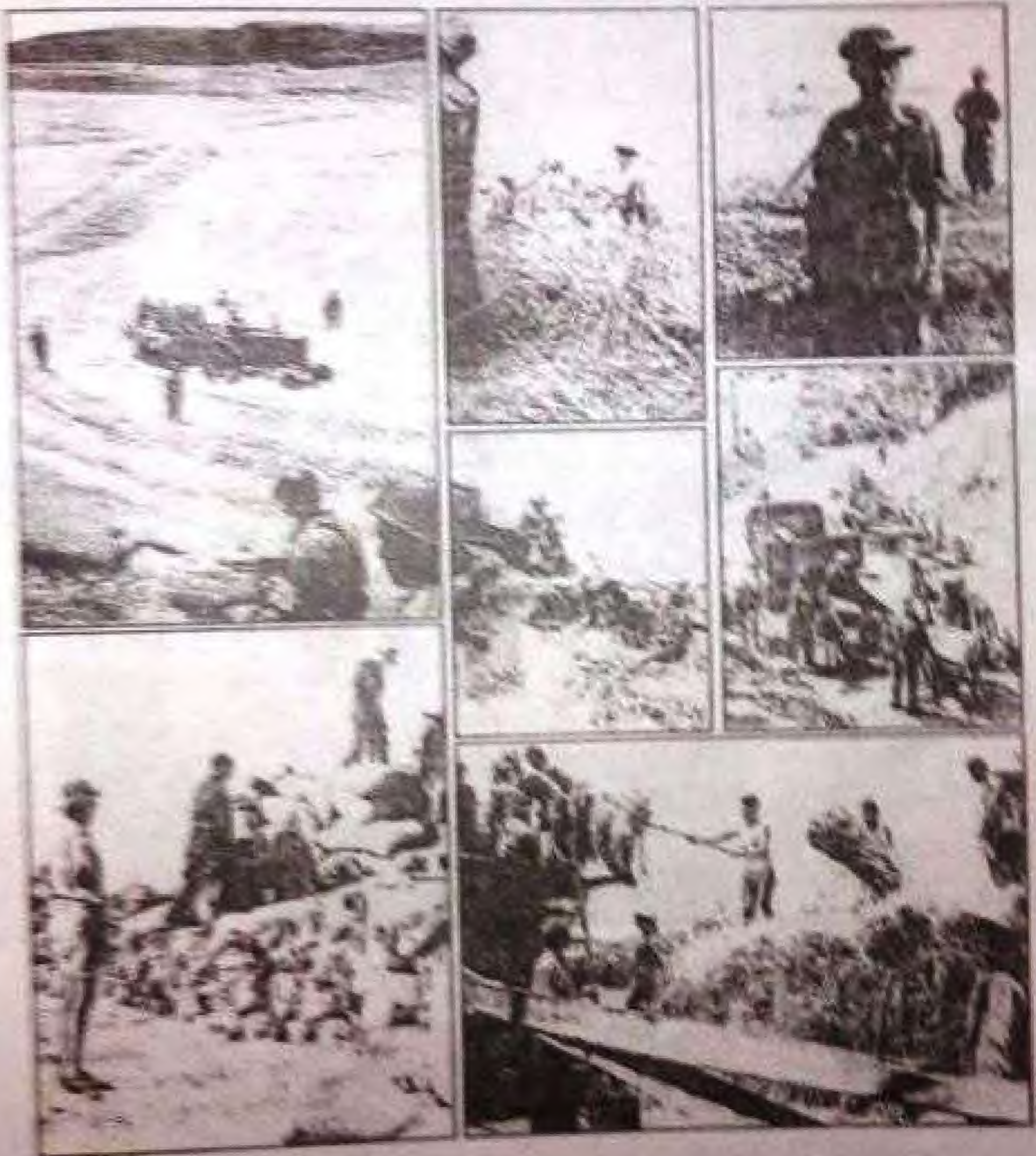




الموسم: François Porteu de la Morandière. SOLDATS DU DIEBEL. Histoire de la Guerre d'Algérie. Paris 1977. Page 240.

مجنّدون فرنسيون من القسم العسكري لعين البيضاء - يتولون تأمين الحماية، والمساعدة في الأشغال الفلاحية كالنضاد والمرور بمزارع الكولون (صيف 1956)

BLEU :
RETOUR DU SOLDAT-PAYSAN



الرجوع : SOLDATS DU
Francois Porteu de la Morandière. Histoire de la Guerre d'Algérie, Paris 1977.
DIEBEL- Pages 72-73.

المحتوى

الباب الثاني: الاستيطان الفرنسي: النتائج وردود الفعل الوطني

الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري

3 تمهيد.....

5 انتشار الفقر.....

6 مدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري.....

21 بث عناصر أجنبية - دخيلة - في الجزائر.....

28 اختلال التوازن السكاني.....

41 تحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات.....

48 خاتمة.....

60 الفصل الثاني: العرائض والمذكرات الاحتجاجية.....

61 تمهيد.....

63 أملاك الغائبين المتروكة.....

64 حول التطبيق الجائر للتشريعات العقارية.....

72 تعاطف إدارة الاحتلال مع الكولون والعلماء والإشراف في تجاهل مطالب

الأهالي.....

86 خاتمة.....

149 الفصل الثالث: المقاومة السلمية الطويلة الأمد.....

151 تمهيد.....

153 شراء الفلاحين الجزائريين للأراضي من الكولون.....

154

305	تمهيد
309	دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومة ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1832-1847)
321	الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكتولون حول الأراضي الرعوية
327	ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الاستعماري الفرنسي في الجزائر
340	رد فعل سلطات الاحتلال من عمليات حرق الغابات وتخريب مزارع الكولون
363	حماية المراكز الاستيطانية (بقوة القانون وبقوة السلاح)
374	خاتمة
377	الفصل السادس: اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية
379	تمهيد
381	لمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية الدلاع ثورة نوفمبر 1954
399	مكانة الأراضي الفلاحية في موانيق ثورة أول نوفمبر 1954
411	صور من العنف الثوري ضد الكولون
411	أ- حرق مزارع المعمرين
435	ب- استخدام العنف الثوري ضد غلة الكولون
441	موقف إدارة الاحتلال من عمليات ضرب المجاهدين لمزارع الكولون
455	خاتمة
457	خاتمة عامة
460	الملاحق
517	ثبت المصادر والمراجع (بيلوغرافيا)

167	النضال الثقافي والإضراب عن العمل
167	المظاهرات
180	الإضرابات العمالية
186	الانتشار الجغرافي للفروع النقابية (1936-1937)
196	أثر الدعاية النقابية داخل الأرياف الجزائرية
214	صور من نضال أئمة المساجد الحرة والكتاتيب القرآنية ضد الكولون
218	نماذج من تطور الصراع بين عمال الأرض والكولون خلال عامي 1944-1945
226	امتزاج النضال الثقافي للفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي (1945-1962)
233	خاتمة
235	الفصل الرابع: اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بموضوع ملكية الأرض
237	تمهيد
238	موقف الأمير عقائد من المسألة الزراعية في الجزائر
242	نضال نجم شمال إفريقيا ضد عملية استيلاء الكولون للأراضي الفلاحية الجزائرية
247	موقف حزب الشعب الجزائري من استيلاء الكولون على الأراضي الفلاحية الجزائرية
263	نضال فرحات عباس ضد ملكية الكولون للأراضي الفلاحية
271	موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الفلاحين وقضايا الأرض
277	موقف الحزب الشيوعي الجزائري
283	المسألة الزراعية في الصحافة الوطنية (الأهلية)
302	خاتمة
303	الفصل الخامس: نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين لاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي 1830-1954)